

فكر

الخوارج والشيعة

فى ميزان أهل السنة والجماعة

الدكتور

على محمد محمد الصلابى

مكتبة الإيمان - المنصورة

ت : 2257882

الطبعة الأولى

1428 هـ - 2007 م

الإهداء

إلى كل مسلم..

خريص على إعزاز دين الله تعالى
أهدى هذا الكتاب، سائلاً المولى عز وجل
بأسمائ الحسنات وصفات العلى
أن يكون خالصاً لوجه الكريم

{فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا
صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا} 

[الكهف:]

تنويه

هذا الكتاب جزء من كتاب

على بن أبي طالب

رأيت نشره على انفراد لأهميته ولتعم الفائدة

المؤلف

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٢٢﴾} [آل عمران: 102].

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١١٠﴾} [النساء: 1].

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧١﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٢﴾} [الأحزاب: 70، 71].

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا.

أما بعد:

فإن هذا الكتاب فصل من كتابي (أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه)، ورأيت نشره على أفراد وذلك لأهميته ولتعم الفائدة، ونتحدث فيه عن فكر وانحراف الخوارج والشيعة ونشأتهم فى عهد أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه، وموقف أمير المؤمنين منهم، ونزعاتهم فى العصر الحديث، وقد سميته:

فكر الخوارج والشيعة فى ميزان أهل السنة والجماعة

هذا وقد قمت بدراسة موضوعية علمية عن الخوارج والشيعة والرافضة، فبينت نشأة الخوارج وعرفت بهم، وذكرت الأحاديث النبوية التى تضمنت ذمهم، وانحيازهم إلى حروراء ومناظرة ابن عباس لهم، وسياسة أمير المؤمنين فى التعامل معهم، وأسباب مقاتلته لهم، ونشوب القتال معهم، وقصة ذى النديّة أو المخدج وأثر مقتله على جيش على رضى الله عنه، ووقفت مع الأحكام الفقهية التى اجتهد فيها أمير المؤمنين على فى معاركه فى الجمل وصفين ومع الخوارج، وكيف اعتمد عليها الفقهاء فيما بعد، ودونوها

فى كتبهم بما يعرف بأحكام فقه البغاة، وأشرت إلى أهم صفات الخوارج فى عهد أمير المؤمنين علىؓ، كالغلو فى الدين، والجهل به، وشق عصا الطاعة، والتكفير بالذنوب، واستحلال دماء المسلمين وأموالهم، والطعن والتضليل، وسوء الظن، والشدة على المسلمين، وناقشت بعض الآراء الاعتقادية وتكفيرهم لعثمان وعلى رضى الله عنهما.

وتطرقت لأسباب انحراف الخوارج ونزعائهم فى العصر الحديث، كالجهل بالعلوم الشرعية بسبب الإعراض عن العلماء، والقراءة من الكتب بدون معلم، وغلوهم فى ذم التقليد، وتخلي كثير من العلماء عن القيام بواجبهم وشيوع الظلم والتحاكم للقوانين الوضعية، وانتشار الفساد بين الناس، وعدم تزكية النفوس، وأشرت إلى أهم مظاهر غلوهم، كالتشدد فى الدين على النفس والتعسير على الآخرين، والتعالم والغرور، والاستبداد بالرأى وتجهيل الآخرين، والطعن فى العلماء العاملين، وسوء الظن، والشدة والعنف مع الآخرين، وتكفير المسلمين.

وتكلمت عن فرقة الشيعة الرافضة، فبيّنت معنى الشيعة فى اللغة والاصلاح، ومعنى الرفض فى اللغة والاصلاح، وسبب تسميتهم بالرافضة، ونشأتهم ودور اليهود فى ذلك، والمراحل التى مرّ بها الشيعة وأهم عقائد الشيعة الرافضة، وموقف أمير المؤمنين وعلماء أهل البيت من تلك العقائد المنسوبة إليهم، كعقيدة الإمامة وحكم من جردها، والعصمة، ومناقشة أدلتهم على العصمة وبيان بطلانها، وكذلك أدلتهم على النص من القرآن الكريم، كآية التطهير، والمباهلة، والولاية، وأدلتهم المزعومة من السنة، كخطبة غدير خم، وحديث: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى»، وبيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة التى استدلو بها على الإمامة، كحديث الطائر، وحديث الدار، و«أنا مدينة العلم وعلى بابها».

إن المنهج الصحيح للتقريب: هو أن يقوم علماء أهل السنة بجهد كبير لنشر اعتقادهم الصحيح، المنبثق من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وبيان صحته وتميزه عن مذهب أهل البدع، فأهل السنة والجماعة هم المتبعون لما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه ونسبتهم إلى سنة الرسول ﷺ، التى حث على التمسك بها بقوله ﷺ: «فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ»⁽¹⁾ وحذر من مخالفتها بقوله: «وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة

(1) سلسلة الأحاديث الصحيحة (2 / 647، 648).

وكل بدعة ضلالة»⁽¹⁾، وقوله: «من رغب عن سنتي فليس مني» وهذا بخلاف غيرهم من أهل الأهواء والبدع الذين سلكوا مسالك لم يكن عليها الرسول ﷺ. فأهل السنة ظهرت عقيدتهم بظهور بعثته ﷺ - وهى محفوظة بحفظ الله لها فى كتابه وسنة رسوله ﷺ. وأهل الأهواء ولدت عقائدهم بعد زمنه ﷺ، ومنها ما كان فى آخر عهد الصحابة ومنها ما كان بعد ذلك، والرسول ﷺ أخبر أن من عاش من أصحابه سيدرك هذا التفرق والاختلاف فقال: «وإنه من يعيش منكم بعدى فسرى اختلافاً كثيراً»⁽²⁾.

ثم أرشد إلى سلوك الصراط المستقيم، وهو اتباع سنته وسنة خلفائه الراشدين، وحذر من محدثات الأمور، وأخبر بأنها ضلال، وليس من المعقول ولا المقبول أن يحجب حق وهدى عن الصحابة رضى الله عنهم ويدخر لأناس يجيئون بعدهم، فإن تلك البدع المحدثه كلها شر، ولو كان فى شىء منها خير لسبق إليه الصحابة، ولكنها ابتلى بها كثير ممن جاء بعدهم، ممن انحرفوا عما كان عليه الصحابة رضى الله عنهم، وقد قال الإمام مالك رحمه الله: لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، ولذا فإن أهل السنة ينتسبون إلى السنة وغيرهم ينتسبون إلى نحلهم الباطلة، أو إلى أسماء أشخاص معينين.

إن المنهج الأصيل للتقريب هو بيان الحق وكشف الباطل وتقريب الشيعة إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وفهم الإسلام الصحيح من خلال علماء أهل السنة وعلى رأسهم فقهاء وعلماء أهل البيت، كأمير المؤمنين على رضى الله عنه وأبنائه وأحفاده، كما أنه ينبغى التنويه، وتشجيع الأصوات الإصلاحية الشيعية الصادقة واحترامها وتقديرها والوقوف معها فى نصيحة أقوامها، كالذي قام به السيد حسين الموسوى - رحمه الله - فى كتابه القيم [الله ثم للتاريخ، كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار]، وكالجهد العلمى الذي قام به السيد أحمد الكاتب مشكوراً فى كتابه [تطور الفكر السياسى الشيعى من الشورى إلى ولاية الفقيه]، وعلينا أن نقف مع كل محب صادق لأهل البيت مقتفٍ لآثارهم الصحيحة وهدىهم الجميل فى إرشاد الناس لكتاب الله وسنة نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام، ونعاملهم بكل احترام وتقدير، ونأخذ بأيديهم نحو شواطئ الأمان ونحثهم على أعمال العقل، وتحريره من أغلاله، وإزالة الركام الثقيل من الأباطيل التى

(1) مسلم فى (2 / 592).

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة (2 / 647، 648).

على الفطر، حتى تأخذ العقول النيرة، والفطر السليمة مجالها فى الوصول للحقيقة التى لها نور ساطع وبريق لامع لا تخفيه الغيوم.

وعلى علماء أهل السنة أن يلتزموا أسلوب البحث العلمى الهادئ فى مناقشة بدع المبتدعة وأن يترفقوا معهم، وقد يكون من تمام الترفق زيارتهم ومعاونتهم فى الحدود التى لا خلاف فيها، أو نجدتهم فى الملمات وأيام المصاعب، أو نصرهم إذا كانوا فى نزاع مع الكافر أو الظالم لهم، وفق فقه السياسة الشرعية الخاضعة للمصالح والمفاسد، إلا أن هذا الأصل فى التعاون وحسن العلاقة وهدوء البحث لا يمكن أن يطرد دائما ليشمل من يأتى من الشيعة الرافضة بغلو قد يكون فى السكوت عنه تحريك الغوغاء والدهماء، بل الواجب أن ننكر على أهل الغلو الشديد، والأقوال الشاذة فى كل الأحوال، والحد المميز بين الطائفتين، الأولى التى نترفق معها فى الكلام، والثانية التى نغلظ لها الكلام، إنما يكون كامناً فى مدى اعتماد القائل على نص شرعى تتكون منه شبهة أو على تأويل قد تميل إليه بعض الأذهان، وأما من يتتبع غرائب النقول عن المجاهيل والمتأخرين ومن لا تأويل له، فالإنكار منا تجاهه أولى، وربما كان الإغلاظ فى إنكار بدعته أوجب.

كما أن علماء أهل السنة وأهل الحل والعقد منهم فى المجتمعات الطائفية لهم دور كبير فى قيادة المسلمين نحو الخير، فهم الذين يقدرّون المواقف السياسية والتحالفات الحزبية مع الطوائف الأخرى وفق فقه المصالح والمفاسد الذى تضبطه قواعد السياسة الشرعية، وهذا لا يمنع العلماء والدعاة من تعليم المسلمين أصول منهج أهل السنة وتربيتهم عليه ودعوة الناس إليه، والتحذير من العقائد الفاسدة المندسة فى أوساط المسلمين حتى لا يتأثروا بها والتى يجتهد دعائها فى نشرها بالليل والنهار والسر والإعلان بدون ملل ولا كلل، ولنا أسوة حسنة فى رسول الله ﷺ إبان هجرته للمدينة، عندما عقد المعاهدات مع اليهود التى تؤمّن لهم حياة كريمة فى ظل الدولة الإسلامية، وكان القرآن الكريم فى نفس الوقت يتحدث عن عقائد اليهود فلا يخذعوا بها، وعندما غدر اليهود كان الصف الإسلامى محصناً ضد هذه الطائفة.

إن الدارس لحركة التاريخ الإسلامى، كمرحلة الحروب الصليبية فى عهد نور الدين محمود وصلاح الدين، وزمن العثمانيين فى عهد السلطان محمد الفاتح وغيره، والمرابطين فى عصر يوسف بن تاشفين، يلاحظ أن عوامل النهوض، وأسباب النصر

كثيرة منها، صفاء العقيدة، ووضوح المنهج، وتحكيم شرع الله في الدولة، ووجود القيادة الربانية التي تنتظر بنور الله، وقدرتها في التعامل مع سنن الله في تربية الأمم، وبناء الدول وسقوطها، ومعرفة علل المجتمعات، وأطوار الأمم، وأسرار التاريخ، ومخططات الأعداء، من الصليبيين واليهود والملاحدة والفرق الباطنية، والمبتدعة، وإعطاء كل عامل حقه الطبيعي في التعامل معه، فقضايا فقه النهوض، والمشاريع النهضوية البعيدة المدى متداخلة متشابكة لا يستطيع استيعابها إلا من فهم كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ، وارتبط بالفقه الراشدي المحفوظ عن سلفنا العظيم، فعلم معالمه وخصائصه وأسباب وجوده وعوامل زواله، واستفاد من التاريخ الإسلامي وتجارب النهوض، فأيقن بأن هذه الأمة ما فقدت الصدارة قط وهي وفية لربها ونبيها ﷺ، وعلم بأن الهزائم العسكرية عرض يزول، أما الهزائم الثقافية فجرح مميت، والثقافة الصحيحة تبنى الإنسان المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم والدولة المسلمة على قواعدها المتينة من كتاب الله وسنة رسوله وهدى الخلفاء الراشدين ومن سار على نهجهم، وعبقريّة البناء الحضاري الصحيح هي التي أبقت صرح الإسلام إلى يومنا هذا - بعد توفيق الله وحفظه.

ونرجو من كل مسلم يطلع على هذا الكتاب أن لا ينسى العبد الفقير إلى عفو ربه ومغفرته ورحمته ورضوانه من دعائه: ﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل: 19]

قال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ۗ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [فاطر: 2].

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، سبحانه اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

على محمد محمد محمد الصلابي

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

البيان

القول

الفصل الأول

نشأة الخوارج والتعريف بهم

عرف أهل العلم الخوارج بتعريفات منها ما بينه أبو الحسن الأشعري، أن اسم الخوارج يقع على تلك الطائفة التي خرجت على رابع الخلفاء الراشدين على بن أبي طالب رضى الله عنه، وبين أن خروجهم على عليّ هو العلة في تسميتهم بهذا الاسم، حيث قال رحمه الله تعالى: والسبب الذي سموا له خوارج خروجهم على عليّ لما حكم(1).

وأما ابن حزم - رحمه الله:

فقد بين أن اسم الخارجى يتعدى إلى كل من أشبه أولئك النفر الذين خرجوا على عليّ ابن أبي طالب رضى الله عنه، وشاركهم في معتقدهم، فقد قال: ومن وافق الخوارج من إنكار التحكيم وتكفير أصحاب الكبائر والقول بالخروج على أئمة الجور، وأن أصحاب الكبائر مخلصون في النار، وأن الإمامة جائزة في غير قريش فهو خارجي وإن خالفهم، فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون وخالفهم فيما ذكرنا فليس خارجياً(2).

وأما الشهرستاني - رحمه الله:

فقد عرف الخوارج بتعريف عام اعتبر فيه الخروج على الإمام الذي اجتمعت عليه الكلمة وعلى إمامته الشرعية خروجاً في أى زمان كان، حيث قال في تعريفه للخوارج: كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أم كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان(3).

وقال ابن حجر - رحمه الله - معرفاً لهم:

والخوارج هم الذين أنكروا على عليّ التحكيم وتبرؤوا منه ومن عثمان وذريته وقتلوه، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة(4).

وقال في تعريف آخر: أما الخوارج فهم جماعة خارجة، أى: طائفة، وهم قوم

(1) مقالات الإسلاميين (1 / 207).

(2) الفصل في الملل والأهواء والنحل (2 / 113).

(3) الملل والنحل.

(4) هدى السارى في مقدمة فتح البارى، ص 459.

مبتدعون سموا بذلك لخروجهم على الدين وخروجهم على خيار المسلمين⁽¹⁾.

وأما أبو الحسن الملقب - رحمه الله :

فيري أن أول الخوارج المحكمة، الذين ينادون لا حكم إلا لله ويقولون: على كفر، يجعل الحكم إلى أبي موسى الأشعري ولا حكم إلا لله. فرقة الخوارج، سميت خوارج لخروجهم على على رضى الله عنه يوم الحكمين، حين كرهوا التحكيم، وقالوا: لا حكم إلا لله⁽²⁾.

وأما الدكتور ناصر العقل فيقول:

هم الذين يكفرون بالمعاصي، ويخرجون على أئمة الجور⁽³⁾.

فالخوارج هم أولئك نفر الذين خرجوا على على رضى الله عنه بعد قبوله التحكيم فى موقعة صفين، ولهم ألقاب أخرى عرفوا بها غير لقب الخوارج، ومن تلك الألقاب الحرورية⁽⁴⁾، والشرأة⁽⁵⁾، والمارقة، والمحكمة⁽⁶⁾، وهم يرضون بهذه الألقاب كلها إلا بالمارقة، فإنهم ينكرون أن يكونوا مارقين من الدين كما يمرق السهم من الرمية⁽⁷⁾.

ومن أهل العلم من يرجع بداية نشأة الخوارج إلى زمن الرسول ﷺ، ويجعل أول الخوارج ذا الخويصرة الذى اعترض على الرسول ﷺ فى قسمة ذهب كان قد بعث به على رضى الله عنه من اليمن فى جلد مقروط، فقد جاء عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أنه قال: بعث على بن أبى طالب إلى رسول الله ﷺ من اليمن بذهبة فى أديم مقرظ⁽⁸⁾، لم تحصل من ترابها⁽⁹⁾، قال: فقسما بين أربعة نفر، بين عيينة بن حصن، والأقرع بن حابس، وزيد الخيل، والرابع إما علقمة بن علاثة، وإما عامر بن الطفيل، فقال رجل من أصحابه: كنا نحن أحق بهذا من هؤلاء، قال: فبلغ ذلك النبى ﷺ، فقال

(1) فتح البارى (2 / 283).

(2) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ص 47.

(3) الخوارج، ناصر العقل، ص 28.

(4) سموا بهذا الاسم لنزولهم بحروراء فى أول أمرهم.

(5) سموا شرأة لقولهم: شربنا أنفسنا فى طاعة الله، أى: بعناها بالجنة.

(6) سموا بهذا الاسم لإنكارهم الحكمين، وقولهم: لا حكم إلا لله.

(7) مقالات الإسلاميين (1 / 207).

(8) أديم مقرظ: فى جلد مدبوغ بالقرظ.

(9) أى: لم تميز ولم تصف من تراب معدنها.

«ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً»، قال: فقام رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ناشز الجبهة⁽¹⁾، كثر اللحية محلوق الرأس مشمر الإزار، فقال: يا رسول الله اتق الله، فقال: «ويلك أو لست أحق أهل الأرض أن يتقى الله» قال: ثم ولى الرجل، فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله ألا أضرب عنقه؟ فقال: «لا، لعله أن يكون يصلى»، قال خالد: وكم من مصلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال رسول الله ﷺ: «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس⁽²⁾، ولا أشق بطونهم»، قال: ثم نظر إليه وهو مقف⁽³⁾، فقال: «إنه يخرج من ضئضى⁽⁴⁾ هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»، قال: أظنه قال: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود»⁽⁵⁾.

قال ابن الجوزى - رحمه الله - عن هذا الحديث:

أول الخوارج وأقبحهم حالة ذو الخويصرة التميمي، وفي لفظ: أنه قال له: اعدل، فقال: «ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل»⁽⁶⁾، فهذا أول خارجي خرج في الإسلام، وأفته أنه رضى برأى نفسه ولو وقف لعلم أنه لا رأى فوق رأى رسول الله ﷺ، وأتباع هذا الرجل هم الذين قاتلوا على بن أبى طالب رضى الله عنه⁽⁷⁾.

وممن أشار بأن أول الخوارج ذو الخويصرة: أبو محمد ابن حزم⁽⁸⁾، وكذا الشهرستاني في كتابه الملل والنحل⁽⁹⁾، ومن العلماء من يرى بأن نشأة الخوارج بدأت بالخروج على عثمان رضى الله عنه بإحداثهم الفتنة التى أدت إلى قتله رضى الله عنه ظلماً وعدواناً، وسميت تلك الفتنة التى أحدثوها بالفتنة الأولى⁽¹⁰⁾، وقال شارح

(1) ناشز الجبهة: مرتفع الجبهة.

(2) أى: أفتش وأكشف، ومعناه: أنى أمرت بالحكم بالظاهر والله يتولى السرائر.

(3) مقف: أى مول.

(4) ضئضى: هو بضادين معجمتين مكسورتين وآخره مهموز وهو أصل الشئ.

(5) أخرجه البخارى (2 / 232)، ومسلم (2 / 742).

(6) أخرجه مسلم (2 / 740).

(7) تلبیس إبليس، ص 90.

(8) الفصل فى الملل والأهواء والنحل (4 / 157).

(9) الملل والنحل (1 / 116).

(10) عقيدة أهل السنة فى الصحابة (3 / 1141).

الطحاوية: الخوارج والشيعة حدثوا فى الفتنة الأولى (1)، وقد أطلق ابن كثير على الغوغاء الذين خرجوا على عثمان وقتلوه اسم الخوارج، حيث قال فى صدد ذكره لهم بعد قتلهم عثمان رضى الله عنه: وجاء الخوارج فأخذوا مال بيت المال وكان فيه شيء كثير جداً (2).

الرأى الراجع فى بداية نشأة الخوارج:

وبالرغم من الارتباط القوى بين ذى الخويصرة والغوغاء الذين خرجوا على عثمان وبين الخوارج الذين خرجوا على على بسبب التحكيم، فإن مصطلح الخوارج بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة لا ينطبق إلا على الخارجين بسبب التحكيم، بحكم كونهم جماعة فى شكل طائفة لها اتجاهها السياسى وأراؤها الخاصة، أحدثت أثراً فكرياً عقدياً واضحاً، بعكس سبقها من حالات (3).

* * *

(1) شرح العقيدة الطحاوية ص 563.

(2) البداية والنهاية (7 / 202).

(3) فرق معاصرة للعواجى (1 / 67)، خلافة على، عبد الحميد ص 297.

الفصل الثانى

ذكر الأحاديث التى تتضمن ذم الخوارج

وردت أحاديث كثيرة عن النبى ﷺ فى ذم الخوارج المارقة، وصفوا فيها بأوصاف ذميمة شنيعة جعلتهم فى أخبث المنازل، فمن الأحاديث التى وردت الإشارة فيها إلى ذمهم، ما رواه الشيخان فى صحيحيهما من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسماً، إذ أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من تميم، فقال: يا رسول الله، اعدل، فقال: «ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل، قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل»، فقال عمر: يا رسول الله ائذن لى فيه فأضرب عنقه، فقال: «دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم⁽¹⁾، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية⁽²⁾ ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى وصاله⁽³⁾، فما يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى نفسه، وهو قدحه فلا يوجد فيه شيء، وقد سبق الفرث والدم⁽⁴⁾، آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدى المرأة، أو مثل البضعة⁽⁵⁾ تدردر⁽⁶⁾ ويخرجون على حين فرقة من الناس».

قال أبو سعيد: فأشهد أنى سمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ، وأشهد أن على بن أبى طالب قاتلهم وأنا معه، فأمر بذلك الرجل فالتمس فأتى به حتى نظر إليه على نعت النبى ﷺ الذى نعت⁽⁷⁾.

وروى الشيخان أيضاً من حديث أبى سلمة وعطاء بن يسار أنهما أتيا أبا سعيد الخدرى فسألاه عن الحرورية هل سمعت النبى ﷺ يقول: «يخرج فى هذه الأمة - ولم يقل منها - قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، فيقرؤون القرآن لا يجاوز حلقهم - أو حناجرهم - يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، فينظر الرامى إلى سهمه إلى نصله،

(1) تراقيهم: جمع ترقوة، وهى العظم بين ثغرة النحر والعتاق، وهما ترقوتان من الجانبين.

(2) الرمية: الصيد الذى ترميه فتقصده وينفذ فيه سهمك، وقيل: كل دابة مرمية.

(3) رصاله: يقال: رصف السهم إذا شده بالرصاص، وهو عقب يلوى على مدخل النصل فيه.

(4) يعنى: مر مرأً سريعاً فى الرمية، لم يعلق به شيء من الفرث والدم.

(5) البضعة: القطعة من اللحم، النهاية فى غريب الحديث (1 / 133).

(6) تدردر: أى: تخرج؛ تجيء وتذهب. النهاية فى غريب الحديث (2 / 112).

(7) مسلم (2 / 743، 744).

إلى رصافه فيتمارى في الفوقة⁽¹⁾ هل علقت بها من الدم شيء»⁽²⁾.

وروى البخارى من حديث أسيد بن عمرو قال: قلت لسهل بن حنيف: هل سمعت النبي ﷺ يقول فى الخوارج شيئاً؟ قال سمعته يقول: وأهوى بيده قبل العراق: «يخرج منه قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية».

ففى هذه الأحاديث الثلاثة ذم واضح لفرقة الخوارج، فقد وصفهم ﷺ بأنهم طائفة مارقة، وأنهم يتشددون فى الدين فى غير موضع التشدد، كما اشتمل الحديث الأول فى هذه الأحاديث الثلاثة أنهم يقاتلون أهل الحق، وأن أهل الحق يقتلونهم، وأن فيهم رجلاً صفة يده كذا وكذا، وكل هذا وقع وحصل كما أخبر به ﷺ، وفى قوله ﷺ: «لا يجاوز تراقيهم» احتمالان:

1- يحتمل أنه لكونه لا تفقهه قلوبهم، ويحملونه على غير المراد به.

2- يحتمل أن يكون المراد أن تلاوتهم لا ترتفع إلى الله⁽³⁾.

ومن صفاتهم الذميمة التى ذمهم بها الرسول ﷺ: أنهم ليس لهم من الإيمان إلا مجرد النطق به، وأنهم أصحاب عقول رديئة وضعيفة، وأنهم عندما يقرؤون القرآن يظنون لشدة ما بلغوا إليه من سوء الفهم أنه لهم وهو عليهم. فقد روى البخارى رحمه الله من حديث علىّ رضى الله عنه أنه قال: إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ حديثاً، فوالله لئن أخرج من السماء أحب إلى من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم فيما بينى وبينكم فإن الحرب خدعة، وإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيخرج قوم فى آخر الزمان⁽⁴⁾ أحداث الأسنان⁽⁵⁾، سفهاء الأحلام⁽⁶⁾ يقولون من خير قول البرية⁽⁷⁾ لا يجاوز إيمانهم

(1) الفوقة: هى الحجر الذى يجعل فيه الوتر.

(2) مسلم (2 / 743، 744).

(3) فتح البارى (6 / 618) ما قاله القاضى عياض فى شرح النووى (7 / 159).

(4) قال الحافظ ابن حجر: المراد بأخر الزمان زمان خلافة النبوة، فإن فى حديث سفينة المخرج فى السنن، وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعاً: ((الخلافة بعدى ثلاثون سنة، ثم تصير ملكاً))، وكانت قصة الخوارج وقتلهم يوم النهروان فى أواخر خلافة علىّ سنة ثمان وثلاثين للهجرة، فتح البارى (12 / 287).

(5) أحداث الأسنان: صغار السن، شرح النووى (7 / 169).

(6) سفهاء الأحلام: ضعفاء العقول، فتح البارى (6 / 619).

(7) أى من القرآن كما فى حديث أبى سعيد المتقدم: ((يقرؤون القرآن)).

حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» (1).

وفى هذين الحديثين ذم الخوارج بأنهم ليس لهم من الإيمان إلا مجرد النطق، فقد دل الحديث الأول على أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب (2). وأما هذا الحديث الذى هو حديث زيد بن وهب الجهنى عن على رضى الله عنه فقد أطلق الإيمان فيه على الصلاة، وكلا الحديثين دل على أن إيمانهم محصور فى نطقهم وأنه لا يتجاوز حناجرهم، ولا تراقيهم، وهذا أبشع الذم وأقبحه لمن وصف به (3).

ومن الصفات القبيحة التى ذمهم بها ﷺ: أنهم يمرقون من الدين لا يوفقون للعودة إليه، وأنهم شر الخلق والخلقة، فقد روى مسلم رحمه الله من حديث أبى ذر رضى الله عنه، قال: «إن بعدى من أمتى - أو سيكون بعدى من أمتى - قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية، ثم يعودون فيه، هم شر الخلق والخلقة» (4). وروى من حديث أبى سعيد أن النبى ﷺ ذكر قومًا يكونون فى أمته يخرجون فى فرقة من الناس سيماهم التحالق قال: «هم شر الخلق - أو من شر الخلق - يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق».

ومن صفاتهم التى ذموا بها على لسان رسول الله ﷺ: أنهم من أبغض الخلق إلى الله، فقد جاء فى صحيح مسلم من حديث عبيد الله بن أبى رافع مولى رسول الله ﷺ أن الحرورية لما خرجت وهو مع على بن أبى طالب رضى الله عنه قالوا: لا حكم إلا لله، قال على رضى الله عنه: كلمة حق أريد بها باطل (5)، إن رسول الله ﷺ وصف ناساً إنى لأعرف صفتهم وهؤلاء يقولون الحق بألسنتهم لا يجوز هذا منهم - وأشار إلى حلقه - من أبغض خلق الله إليه منهم أسود إحدى يديه ظبى شاة (6)، أو حلمة ثدى، فلما قتلهم على رضى الله عنه، قال: انظروا فلم يجدوا شيئاً، فقال: ارجعوا فوالله ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثاً، ثم وجدوه فى خربة فأتوا به حتى وضعوه بين يديه، قال عبيد الله:

(1) البخارى (2 / 281).

(2) فتح البارى (2 / 281).

(3) عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة الكرام (3 / 1183).

(4) مسلم (2 / 750).

(5) معناه: أن الكلمة أصلها صدق، قال تعالى: {إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ} [يوسف: 40]، لكنهم أرادوا بها الإنكار على على فى حكمه. شرح النووى (7 / 173، 174).

(6) المراد ضرع الشاة.

وأنا حاضر ذلك من أمرهم وقول على فيهم⁽¹⁾.

ومن صفاتهم القبيحة التي كانت ذماً لهم على لسان رسول الله ﷺ: أنهم حرموا من معرفة الحق والاهتداء إليه⁽²⁾، فقد روى مسلم في صحيحه من حديث أسيد بن عمرو عن سهل بن حنيف عن النبي ﷺ قال: «يتيه قوم قبل المشرق محلقة رؤوسهم»⁽³⁾، قال النووي: قوله ﷺ: «يتيه قوم قبل المشرق»، أى: يذهبون عن الصواب، وعن طريق الحق، يقال: تاه إذا ذهب ولم يهتد لطريق الحق والله أعلم⁽⁴⁾.

ومن الصفات المذمومة التي تلبسوا بها وأخبر النبي ﷺ أنها واقعة فيهم:

أنهم يتدينون بقتل أهل الإسلام وترك عبدة الأوثان والصلبان⁽⁵⁾، فقد روى الشيخان في صحيحيهما من حديث أبى سعيد الخدرى قال: بعث على رضى الله عنه وهو باليمن بذهبة فى تربتها إلى رسول الله ﷺ، فقسمها رسول الله ﷺ بين أربعة نفر.... فجاء رجل كثر اللحية مشرف الوجنتين⁽⁶⁾، ناتئ الجبين⁽⁷⁾، مخلوق الرأس، فقال: اتق الله يا محمد، فقال رسول الله ﷺ: «فمن يطع الله إن عصيته، أيامنى على أهل الأرض ولا تأمنوني»، قال: ثم أدبر الرجل، فاستأذن رجل من القوم فى قتله يرون أنه خالد بن الوليد رضى الله عنه، فقال رسول الله ﷺ: «إن من ضئضى هذا قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»⁽⁸⁾.

وفى هذا معجزة باهرة للرسول ﷺ حيث وقع منهم ما أخبر به ﷺ، فإنهم كانوا يسلمون سيوفهم على أهل الإسلام بالقتل، وكانوا يغمدونها عن الكفار من اليهود والنصارى⁽⁹⁾، كما سيأتى بيانه بإذن الله تعالى.

(1) مسلم (2 / 749).

(2) عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة الكرام (3 / 1184).

(3) مسلم (2 / 750).

(4) شرح النووي (7 / 175).

(5) عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة الكرام (3 / 1184).

(6) مشرف الوجنتين: أى غليظهما، والوجنة: ما ارتفع من لحم خده.

(7) ناتئ الجبين: أى بارز الجبين من النتوء وهو الارتفاع.

(8) البخارى (2 / 232)، ومسلم (2 / 741، 742).

(9) عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام (3 / 1185).

ومن الصفات القبيحة التي كانت ذمّاً وعاراً مشيناً للخوارج:

أن الرسول ﷺ حرص على قتلهم إن هم ظهروا، وأخبر ﷺ أنه لو أدركهم لأبادهم بالقتل إبادة عاد وثمود، وأخبر ﷺ بأن من قتلهم له أجر عند الله تعالى يوم القيامة، وقد شرف الله رابع الخلفاء الراشدين على بن أبي طالب بمقاتلتهم وقتلهم، إذ أن ظهورهم كان في زمنه رضى الله عنه وأرضاه على وفق ما وصفهم به النبي ﷺ من العلامات الموجودة فيهم، فقد خرج رضى الله عنه إلى الخوارج بالجيش الذي كان هياً للخروج إلى الشام، فأوقع بهم بالنهروان، ولم ينج منهم إلا دون العشرة، كما سيأتى بيانه، ولم يقاتلهم حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم، ولما أظهروه من الشر من أعمالهم وأقوالهم. وحسبنا هنا من الأحاديث الواردة في ذم الخوارج ما تقدم ذكره، إذ الأحاديث الواردة في ذمهم كثيرة قلما يخلو منها كتاب من كتب السنة المطهرة (1).

وسيأتى الحديث في الصفحات القادمة بإذن الله تعالى عن بداية انحيازهم إلى حروراء، ومناظرة ابن عباس لهم، وحرص أمير المؤمنين علىّ على تبصيرهم وهدايتهم، وعن أسباب معركة النهروان والنتائج التي ترتبت عليها، وعن أصول الخوارج ومناقشة تلك الأصول، وهل الفكر الخارجى لا زالت أفكاره موجودة بين الناس؟ وما أسباب ذلك؟ وكيفية معالجتها؟.

* * *

(1) المصدر نفسه (3/ 1185).

الفصل الثالث

انحياز الخوارج إلى حروراء ومناظرة ابن عباس لهم

انفصل الخوارج في جماعة كبيرة من جيش على رضي الله عنه أثناء عودته من صفين إلى الكوفة، قدر عددها في رواية ببضعة عشر ألفاً، وحدد في رواية باثني عشر ألفاً⁽¹⁾، وفي رواية بثمانية آلاف⁽²⁾، وفي رواية بأنهم أربعة عشر ألفاً⁽³⁾، كما ذكر أنهم عشرون ألفاً⁽⁴⁾، وهذه الرواية التي تذكر أنهم عشرون ألفاً، قد جاءت بدون إسناد⁽⁵⁾، وقد انفصل هؤلاء عن الجيش قبل أن يصلوا إلى الكوفة بمراحل، وقد أقلق هذا التفرق أصحاب على وهالهم، وسار على بمن بقي من جيشه على طاعته حتى دخل الكوفة، وانشغل أمير المؤمنين بأمر الخوارج خصوصاً بعدما بلغه تنظيم جماعتهم من تعيين أمير للصلاة وآخر للقتال، وأن البيعة لله عز وجل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مما يعني انفصالهم فعلياً عن جماعة المسلمين.

وكان أمير المؤمنين على حريصاً على إرجاعهم إلى جماعة المسلمين، فأرسل ابن عباس إليهم لمناظرتهم، وهذا ابن عباس يروي لنا الحادثة، فيقول: ... فخرجت إليهم ولبست أحسن ما يكون من حلل اليمن، وترجلت، ودخلت عليهم في دار في نصف النهار، وكان ابن عباس رجلاً جميلاً جهيراً، فقالوا: مرحباً بك يا ابن عباس، ما هذه الحلة؟ قال: ما تعيرون على؟ لقد رأيت على رسول الله ﷺ أحسن ما يكون من الحلل، ونزلت: {قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ} [الأعراف: 32] قالوا: فما جاء بك؟ قال: قد أتيتكم من عند صحابة النبي ﷺ من المهاجرين والأنصار، من عند ابن عم النبي ﷺ وصهره وعليهم نزل القرآن، فهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد لأبلغكم ما يقولون، وأبلغهم ما تقولون، فانتحى لى نفر منهم، قلت: هاتوا ما نقيم على أصحاب رسول الله ﷺ وابن عمه، قالوا: ثلاث، قلت: ما هن؟ قالوا: أما إحداهن: فإنه حكم الرجال في أمر الله، وقال الله: {إِنْ أَحْكَمُ إِلَّا لِلَّهِ} ما شأن الرجال

(1) تاريخ بغداد (1 / 160).

(2) البداية والنهاية (7 / 280، 281) وإسناده صحيح، مجمع الزوائد (6 / 235).

(3) مصنف عبد الرزاق (10 / 157، 160) بسند حسن.

(4) تاريخ خليفة، ص 192.

(5) خلافة على بن أبي طالب، عبد الحميد، ص 303.

والحكم؟ قلت: هذه واحدة، وأما الثانية فإنه قاتل ولم يسب ولم يغنم، فإن كانوا كفاراً لقد حل سبيهم، ولئن كانوا مؤمنين ما حل سبيهم ولا قتلهم، قلت: هذه اثنتان، فما الثالثة؟ قالوا: محا نفسه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين، قلت: هل عندكم شيء غير هذا؟ قالوا: حسبنا هذا، قلت لهم: أرايتكم إن قرأت عليكم من كتاب الله جل ثناؤه وسنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم أترجعون؟ قالوا: نعم، قلت: أما قولكم: حكم الرجال في أمر الله، فإني أقرأ عليكم من كتاب الله أن قد صير الله حكمه إلى الرجال في ثمن ربع درهم، فأمر الله تبارك وتعالى أن يحكموا فيه، أرايتم قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ تَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [المائدة: 95]، وكان من حكم الرجال، أنشدكم بالله أحكم الرجال في صلاح ذات البين، وحقق دمائهم أفضل أو في أرنب؟ قالوا: بلى، بل هذا أفضل، قلت: وفي المرأة وزوجها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 35]، فنشدتكم بالله حكم الرجال في صلاح ذات بينهم وحقق دمائهم أفضل من حكمهم في بضع امرأة، أخرجت من هذه؟ قالوا: نعم، قلت: وأما قولكم: قاتل ولم يسب ولم يغنم، أفنتسبون أمكم عائشة، تستحلون منها ما تستحلون من غيرها وهي أمكم؟ فإن قلتم: إنا نستحل منها ما نستحل من غيرها فقد كفرتم، وإن قلتم: ليست بأما فقد كفرتم ﴿الْبَيْتُ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: 6]، فأنتم بين ضلالتين فأتوا منها بمخرج، أخرجت من هذه؟ قالوا: نعم، فقال: وأما محا نفسه من أمير المؤمنين، فأنا أتاكم بما ترضون، إن نبي الله ﷺ يوم الحديبية صالح المشركين، فقال لعلي: «اكتب يا علي هذا ما صالح عليه محمد رسول الله»، قالوا: لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك، فقال رسول الله ﷺ: «امح يا علي، اللهم إنك تعلم أني رسول الله، امح يا علي واكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله» والله لرسول الله خير من علي، وقد محا نفسه، ولم يكن محوه نفسه ذلك محاه من النبوة، أخرجت من هذه؟ قالوا: نعم، فرجع منهم ألفان وخرج سائرهم، فقاتلوا على ضلالتهم، قتلهم المهاجرون والأنصار⁽¹⁾.

ويمكننا أن نستخرج من مناظرة ابن عباس للخوارج مجموعة من الدروس والعبر والحكم منها:

(1) خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، للنسائي، تحقيق أحمد البلوشي، ص 200، إسناده حسن.

1 - حسن الاختيار لمن سوف يقوم بالمناظرة مع الخصم:

فقد اختار أمير المؤمنين علي ابن عمه عبد الله بن عباس، وهو حبر الأمة وترجمان القرآن؛ لأن القوم كانوا يعرفون بالقراء ويعتمدون في الاستدلال على معتقدتهم بالقرآن، لذا كان أولى الناس بمناظرتهم من هو أدرى الناس بالقرآن وبتأويله، ويمكن القول بأن ابن عباس رضي الله عنه هو صاحب الاختصاص في هذه المناظرة، لما يتحلى به من إخلاص النية لله، واجتناب الهوى، والتحلي بالحلم والصبر، والتريث والترفق بالخصم، وحسن الاستماع لكل الخصوم، وتجنب المماراة، ووضوح الحجة وقوة الدليل.

2 - الابتداء مع الخصم من نقاط الاتفاق:

فقد كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وخصومه من الخوارج متفقين على الأخذ من كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ، وكذلك كان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حيث قال لهم: أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله ومن سنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم أترجعون؟ ومع هذا فإن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يستوثق منهم قبل بداية المناظرة.

3 - معرفة ما عند الخصم من الحجج واستقصاؤها:

والاستعداد لها قبل بداية المناظرة، ونتوقع أن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه علم بحججهم قبل مناظرتهم، وقرر لأصحابه كيفية الرد عليها.

4 - تنفيذ مزاعم الخصم واحدة تلو الأخرى:

حتى لا يبقى لهم حجة كما يتضح من كلام ابن عباس رضي الله عنهما في مناظرته لهم كلما فرغ من تنفيذ حجة قال: أخرجت من هذه؟.

5 - التقديم للمناظرة بما يخدم نتيجتها لصالح الحق:

فإن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال في بداية الأمر وقبل المناظرة: أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ وصهره وعليهم نزل القرآن وهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم أحد منهم (1).

6 - إظهار احترام رأي الخصم أثناء المناظرة:

(1) خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ص 197 إسناده حسن.

ليكون أدعى لسماع كل ما عنده، وأن يحمله على احترام رأيه، وهذا ما ظهر من مناظرة ابن عباس للخوارج (1).

7 - وقد وفق الله عز وجل الآلاف من هؤلاء:

إذ بلغ عدد من شهد معركة النهروان منهم أقل من أربعة آلاف - كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى - وذلك عندما عرفوا الحق، وزالت عنهم الشبهة بفضل الله، ثم بسبب ما أوتي به ابن عباس رضي الله عنهما من علم وقوة وحجة وبيان، إذ وضح لهم بطلان ما احتجوا به، بتفسير الآيات التي تأولوها التفسير الصحيح، وبالسنة النبوية المشرفة والتي توضح معاني القرآن الكريم (2).

8 - قول ابن عباس رضي الله عنهما: وليس فيكم منهم أحد (3):

هذا نص ﷺ صريح من ابن عباس في كون الخوارج لا يوجد فيهم أحد من أصحاب الرسول ﷺ، ولم يعترض عليه أحد من الخوارج، والرواية صحيحة وثابتة، كما أنه لا يوجد أحد من علماء أهل السنة - على حد علمي - قال: إن الخوارج كان فيهم بعض أصحاب رسول الله ﷺ، وأما الزعم أن الخوارج كان فيهم بعض الصحابة فذلك عند المذهب الخارجي، وليس لهم دليل علمي موثوق به على قولهم.

9 - تحديد المرجعية:

في قول ابن عباس رضي الله عنهما: رأيتمكم إن قرأت عليكم من كتاب الله جل ثناؤه وسنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم أترجعون؟ قالوا: نعم.

ففي كلام ابن عباس هذا درس مهم، ألا وهو تحديد المرجعية للمتناظرين حتى يمكن الوصول إلى نتيجة صحيحة من خلال المناظرة.

* * *

(1) منهج علي بن أبي طالب في الدعوة إلى الله، ص 339.

(2) خلافة علي بن أبي طالب، عبد الحميد ص 307.

(3) خصائص علي بن أبي طالب، للنسائي، ص 200، إسناده حسن، للبلوشي.

الفصل الرابع

خروج أمير المؤمنين رضي الله عنه لمناظرة بقية الخوارج وسياسته في التعامل معهم بعد رجوعهم للكوفة ثم خروجهم من جديد

بعد مناظرة ابن عباس للخوارج واستجابة ألفين منهم له، خرج أمير المؤمنين علي بن نفسه إليهم فكلّمهم فرجعوا ودخلوا الكوفة، إلا أن هذا الوفاق لم يستمر طويلاً، بسبب أن الخوارج فهموا من علي رضي الله عنه أنه رجع عن التحكيم وتاب من خطيئته - حسب زعمهم - وصاروا يذيعون هذا الزعم بين الناس، فجاء الأشعث بن قيس الكندي إلى أمير المؤمنين، وقال له: إن الناس يتحدثون أنك رجعت لهم عن الكفر، فخطب علي رضي الله عنه يوم الجمعة، وبعد أن حمد الله وأثنى عليه ذكرهم ومباينتهم الناس وأمرهم الذي فارقه فيه (1).

وفي رواية: جاء رجل فقال: لا حكم إلا لله، ثم قام آخر فقال: لا حكم إلا لله، ثم قاموا نواحي المسجد يحكمون الله، فأشار إليهم بيده، اجلسوا، نعم لا حكم إلا لله، كلمة حق يبتغي بها باطل، حكم الله أنتظر فيكم (2)، وأخذ يسكتهم بالإشارة وهو علي المنبر، فقام رجل منهم واضعاً إصبعه في أذنيه ويقول: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتْ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: 65]، فرد أمير المؤمنين علي بقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: 60].

وأعلن أمير المؤمنين علي سياسته الراشدة العادلة تجاه هذه الجماعة المتطرفة، فقال لهم: إن لكم عندنا ثلاثاً:

1- لا نمنعكم صلاة في هذا المسجد.

2- ولا نمنعكم نصيبكم من هذا الفء ما كانت أيديكم مع أيدينا.

3- ولا نقاتلكم حتى تقتلونا (3).

فقد سلم لهم أمير المؤمنين علي بهذه الحقوق ما داموا لم يقاتلوا الخليفة، أو يخرجوا

(1) مصنف ابن أبي شيبة (312/15، 313)، صححه الألباني في إرواء الغليل (118/8، 119).

(2) مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، ص 452.

(3) مصنف ابن أبي شيبة (327/15، 328)، والشافعي في الأم (136/4)، وتاريخ الطبري (688/5) بسند

ضعيف للانقطاع على أن للسند شواهد وقد توبع، قاله الألباني في إرواء الغليل (117/8، 118).

على جماعة المسلمين، مع احتفاظهم بتصوراتهم الخاصة في إطار العقيدة الإسلامية، فهو لا يخرجهم بداية من الإسلام، وإنما يسلم لهم بحق الاختلاف دون أن يؤدي إلى الفرقة وحمل السلاح⁽¹⁾. ولم يزعج أمير المؤمنين بالخوارج في السجون أو يسلط عليهم الجواسيس، ولم يحجر على حرياتهم، ولكنه رضي الله عنه حرص على إيضاح الحجة وإظهار الحق لهم ولغيرهم ممن قد ينخدع بأرائهم ومظهرهم، فقد أمر مؤذنه بأن يدخل عليه القراء ولا يدخل أحد إلا قد حفظ القرآن، فامتأل الدار من قراء الناس، فدعا بمصحف إمام عظيم، فطفق يصكه بيديه ويقول: أيها المصحف حدث الناس، فناداه الناس فقالوا: يا أمير المؤمنين ما تسأله عنه، إنما هو مداد في ورق، ونحن نتكلم بما وعينا منه، فماذا تريد؟ قال: أصحابكم هؤلاء الذين خرجوا ببني وبينهم كتاب الله، يقول الله تعالى في كتابه في امرأة ورجل: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا} [النساء: 35]. فأمة محمد أعظم دماً وحرمة من امرأة ورجل، ونقموا علي أن كاتب معاوية، فكتبت علي بن أبي طالب، وقد جاءنا سهيل بن عمرو ونحن مع رسول الله ﷺ بالحديبية حين صالح قومه قريشاً، فكتب رسول الله ﷺ: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فقال سهيل: لا أكتب بسم الله الرحمن الرحيم، قال: «كيف تكتب؟» قال: اكتب باسمك اللهم، فقال رسول الله ﷺ: «اكتب»، فكتبت، فقال: «اكتب هذا ما صالح عليه محمد رسول الله»، فقال: لو أعلم أنك رسول الله لم أخالفك، فكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله قريشاً، يقول الله في كتابه: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ} (2) [الأحزاب: 21].

ولما أيقن الخوارج أن أمير المؤمنين عازم على إنفاذ أبي موسى الأشعري حكماً، طلبوا منه الامتناع عن ذلك، فأبى علي عليهم ذلك وبين لهم أن هذا يعد غدرًا ونقضاً للأيمان والعهود، وقد كتبنا بيننا وبين القوم عهداً، وقد قال تعالى: {وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا} [النحل: 91].

فقرر الخوارج الانفصال عن أمير المؤمنين علي وتعيين أمير عليهم، فاجتمعوا في

(1) الوظيفة العقدية للدولة الإسلامية، حامد عبد الماجد، ص 47.

(2) مسند أحمد (656/2)، قال أحمد شاكر: صحيح الإسناد.

منزل عبد الله بن وهب الراسبي، فخطبهم خطبة بليغة زهدهم في الدنيا ورغبتهم في الآخرة والجنة، وحثهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم قال: فأخرجوا بنا إخواننا من هذه القرية الظالم أهلها إلى جانب هذا السواد، إلى بعض كور الجبال أو بعض هذه المدائن منكرين لهذه الأحكام الجائزة، ثم قام حرقوص بن زهير فقال بعد حمد الله والثناء عليه: إن المتاع بهذه الدنيا قليل، وإن الفراق لها وشيك، فلا تدعونكم زينتها أو بهجتها إلى المقام بها، ولا تلتفت بكم عن طلب الحق وإنكار الظلم، **{إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ}** [النحل: 128]. فقال حمزة بن سنان الأسدي: يا قوم، إن الرأي ما رأيتم وإن الحق ما ذكرتم، فولوا أمركم رجلاً منكم، فإنه لا بد لكم من عماد وسنان، ومن راية تحفون بها، وترجعون إليها. فبعثوا إلى زيد بن حصن الطائي - وكان من رؤوسهم - فعرضوا عليه الإمارة فأبى، ثم عرضوها على حرقوص بن زهير فأبى، وعرضوها على حمزة بن سنان فأبى، وعرضوها على شريح بن أبي أوفى العبسي فأبى، وعرضوها على عبد الله بن وهب الراسبي فقبلها، وقال: أما والله لا أقبلها رغبة في الدنيا، ولا أدعها فرقاً من الموت (1).

واجتمعوا أيضاً في بيت زيد بن حصن الطائي السنبسي فخطبهم وحثهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتلا عليهم آيات من القرآن منها قوله تعالى: **{يَسْأَلُونَكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ}** [ص: 26]. وقوله تعالى: **{وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}** [المائدة: 44]. والآية التي بعدها: **{وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}** [المائدة: 45].

والآية التي بعدها: **{وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}** [المائدة: 47].

ثم قال: فأشهد على أهل دعوتنا من أهل قبلتنا، أنهم قد اتبعوا الهوى ونبذوا حكم الكتاب، وجاروا في القول والأعمال، وأن جهادهم حق على المؤمنين، بكى رجل منهم يقال له: عبد الله بن شجرة السلمي، ثم حرص أولئك على

(1) البداية والنهاية (312/7)، تاريخ الطبري (689/5).

الخروج على الناس وقال في كلامه: اضربوا وجوههم وجباههم بالسيف حتى يطاع الرحمن الرحيم، فإن أنتم ظفرتهم وأطيع الله كما أردتم أثابكم ثواب المطيعين له العاملين بأمره، وإن فشلتُم فأي شيء أفضل من المصير إلى رضى وجنته⁽¹⁾.

قال ابن كثير بعد أن ذكر ما أملاه الشيطان لهم مما تقدم ذكره:

وهذا ضرب من الناس من أغرب أشكال بنى آدم، فسبحان من نوع خلقه كما أراد وسبق في قدره العظيم، وما أحسن ما قال بعض السلف في الخوارج: إنهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ الَّذِينَ صَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٤٠﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِفَايْتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا ﴿١٤١﴾ [الكهف: 103 - 105].

والمقصود أن هؤلاء الجهلة الضلال، والأشقياء في الأقوال والأفعال اجتمع رأيهم على الخروج من بين أظهر المسلمين، وتواطؤوا على المسير إلى المدائن ليملكوها على الناس ويتحصنوا بها، ويبعثوا إلى إخوانهم وأضرابهم ممن هم على رأيهم ومذهبهم من أهل البصرة وغيرها فيوافوهم إليها، ويكون اجتماعهم عليها، فقال لهم زيد بن حصن الطائي: إن المدائن لا تقدرن عليها، فإن بها جيشاً لا تطيقونه وسيمنعونها منكم، ولكن واعدوا إخوانكم إلى جسر نهر جوحى ولا تخرجوا من الكوفة جماعات، ولكن اخرجوا وحداناً لئلا يفطن بكم. فكتبوا كتاباً عاماً إلى من هو على مذهبهم، ومسلّكهم من أهل البصرة وغيرها، وبعثوا به إليهم ليوافوهم إلى النهر ليكونوا يداً واحدة على الناس، ثم خرجوا يتسلّلون وحداناً لئلا يعلم أحد بهم فيمنعوهم من الخروج، فخرجوا من بين الآباء والأمهات، والأخوال والخالات، وفارقوا سائر القرابات يعتقدون بجهلهم وقلة علمهم وعقلهم أن هذا الأمر يرضي رب الأرض والسموات، ولم يعلموا أنه من أكبر الكبائر الموبقات والعظائم والخطيئات، وأنه مما زينه لهم إبليس الشيطان الرجيم المطرود عن السموات، الذي نصب العداوة لأبينا آدم، ثم لذريته ما دامت أرواحهم في أجسادهم مترددات؛ وقد تدارك جماعة من

(1) البداية والنهاية (312/7).

الناس بعض أولادهم وإخوانهم، فردوهم وأنبوهم ووبخوهم، فمنهم من استمر على الاستقامة ومنهم من فر بعد ذلك فلحق بالخوارج فخرس إلى يوم القيامة، وذهب الباقيون إلى ذلك الموضع ووافى إليهم من كانوا يكتبون إليه من أهل البصرة وغيرها، واجتمع الجميع بالنهر وان وصارت لهم شوكة ومنعة (1).

ولما تفرق الحكماء على غير رضا، وكتب أمير المؤمنين علي إلى الخوارج وهم مجتمعون بالنهر وان أن الحكمين تفرقا على غير رضا، فارجعوا إلى ما كنتم عليه وسيروا بنا إلى قتال أهل الشام، فأبوا ذلك، وقالوا: حتى تشهد على نفسك بالكفر وتتوب، فأبى (2).

وفي رواية كتبوا إليه: أما بعد:

فإنك لم تغضب لربك، إنما غضبت لنفسك فإن شهدت على نفسك بالكفر، واستقبلت التوبة، نظرنا فيما بيننا وبينك وإلا فقد نابذناك على سواء، إن الله لا يحب الخائنين، فلما قرأ كتابهم أيس منهم، فرأى أن يدعهم ويمضي بالناس إلى أهل الشام حتى يلقاتهم فيناجزهم (3).

إن قضية إعلان الخوارج كفر علي وطلبهم منه التوبة لا تثبت بهذه الروايات، ولكنها تتفق مع رأي الخوارج في تكفير علي وعثمان وامتحان الناس بذلك (4).

* * *

(1) البداية والنهاية (312/7، 313).

(2) أنساب الأشراف (63/2) بسند فيه ضعف وله شواهد.

(3) خلافة علي بن أبي طالب، عبد الحميد، ص 319.

(4) المصدر نفسه، ص 318.

الفصل الخامس

معركة النهروان (38هـ)

1 - سبب المعركة:

كانت الشروط التي أخذها أمير المؤمنين عليّ على الخوارج أن لا يسفكوا دمًا، ولا يروعوا آمنًا، ولا يقطعوا سبيلًا، وإذا ارتكبوا هذه المخالفات فقد نبذ إليهم الحرب، ونظراً لأن الخوارج يكفرون من خالفهم ويستبشرون دمه وماله، فقد بدؤوا بسفك الدماء المحرمة في الإسلام، وقد تعددت الروايات في ارتكابهم المحظورات، ومما صح من هذه الروايات ما حدث به شاهد عيان كان من الخوارج ثم تركهم حيث قال: صحبت أصحاب النهر، ثم كرهت أمرهم، فكتمته خشية أن يقتلوني، فبينما أنا مع طائفة منهم، إذ أتينا على قرية وبيننا وبين القرية نهر، إذ خرج رجل من القرية مذعوراً يجر رداءه، فقالوا له: كأننا روعناك؟ قال: أجل، قالوا: لا روع لك، فقلت: والله يعرفونه ولم أعرفه، فقالوا: أنت ابن خباب صاحب رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قالوا: عندك حديث تحدثناه عن أبيك عن النبي ﷺ؟ قال: سمعته يقول: إنه سمع النبي ﷺ ذكر فتنة فقال: «القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، فإن أدركتك فكن عبد الله المقتول»، فأخذه وسرية له معهم، فمر بعضهم على ثمة ساقطة من نخلة، فأخذها فألقاها فيه، فقال بعضهم: ثمة معاهد فبم استحللتها؟ فألقاها من فيه ثم مروا على خنزير فنفحه بعضهم بسيفه فقال بعضهم: خنزير معاهد فبم استحللتها؟ فقال عبد الله بن خباب: ألا أدلكم على ما هو أعظم عليكم حرمة من هذا؟ قالوا: نعم، قال: أنا، ولكنهم قدموه إلى النهر فضربوا عنقه، يقول الراوي: فرأيت دمه يسيل على الماء، كأنه شراك نعل اندفر بالماء حتى توارى عنهم⁽¹⁾، ثم دعوا بالسرية وهي حبلى، فبقروا عما في بطنها، يقول الراوي: لم أصحب قوماً هم أبغض إلى صحبة منهم، حتى وجدت خلوة فانفلت⁽²⁾. أثار هذا العمل الرعب بين الناس، وأظهر مدى إرهابهم ببقر بطن هذه المرأة وذبحهم عبد الله كما تذبح الشاة، ولم يكتفوا بهذا بل صاروا يهددون الناس قتلاً، حتى أن بعضهم استنكر عليهم هذا العمل قائلين: ويلكم ما على هذا فارقنا علياً⁽³⁾.

(1) أي لم يختلط بالماء، تاريخ بغداد (205/1، 206).

(2) مصنف ابن أبي شيبة (310/15، 311) بسند صحيح.

(3) مجمع الزوائد (237/6، 238) إسناده صحيح.

بالرغم من فظاعة ما ارتكبه الخوارج من منكرات بشعة، لم يبادر أمير المؤمنين علي إلى قتالهم، بل أرسل إليهم أن يسلموا القتلة لإقامة الحد عليهم، فأجابوه بعناد واستكبار: كلنا قتلة (1)، فسار إليهم بجيشه الذي قد أعد له لقتال أهل الشام في شهر محرم من عام 38هـ (2)، وعسكر على الضفة الغربية لنهر النهروان، والخوارج على الضفة الشرقية بحذاء مدينة النهروان (3).

2 - تحريض أمير المؤمنين علي جيشه على القتال:

كان أمير المؤمنين علي رضي الله عنه يدرك أن هؤلاء القوم هم الخوارج الذين عناهم رسول الله ﷺ بالمروق من الدين، لذلك أخذ يحث أصحابه أثناء مسيرهم إليهم ويحرضهم على قتالهم، وكان لأحاديث رسول الله ﷺ في الخوارج أثرها لدى الصحابة واتباع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فقد كان رضي الله عنه يحث جيشه على البدء بهؤلاء الخوارج، فقال: أيها الناس إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن، ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء، يقرؤون القرآن، يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»، لو يعلم الجيش الذي يصيبونه ما قضى لهم على لسان نبيهم ﷺ ولا تكلوا عن العمل، وآية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد وليس له ذراع، على رأس عضده مثل حلمة الثدي عليه شعيرات بيض فتذهبون إلى معاوية وأهل الشام، وتتركون هؤلاء يخلفونكم في ذرايكم وأموالكم، والله إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم فإنهم قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا في سرح الناس، فسيروا على اسم الله (4).

وقال رضي الله عنه في يوم النهروان: أمرت بقتال المارقين... وهؤلاء المارقون (5).

وعسكر الجيش في مقابلة الخوارج يفصل بينهما نهر النهروان، وأمر جيشه أن لا

(1) مصنف ابن أبي شيبة (308/15، 309) بسند صحيح.

(2) أنساب الأشراف (63/2) بسند فيه مجهول، خلافة علي بن أبي طالب، عبد الحميد ص 322.

(3) تاريخ بغداد (205/1، 206).

(4) مسلم (748، 749).

(5) السنة لابن أبي عاصم، تحقيق الألباني - رحمه الله.

يبدؤوا بالقتال، حتى يجتاز الخوارج النهر غرباً، وأرسل على رضى الله عنه رسله يناشدهم الله ويأمرهم أن يرجعوا، وأرسل إليهم البراء بن عازب رضى الله عنه يدعوهم ثلاثة أيام فأبوا (1)، ولم تزل رسله تختلف إليهم حتى قتلوا رسله، واجتازوا النهر (2)، وعندما بلغ الخوارج هذا الحد وقطعوا الأمل فى كل محاولات الصلح وحفظ الدماء، ورفضوا عناداً واستكباراً العودة إلى الحق وأصرروا على القتال، قام أمير المؤمنين بترتيب الجيش، وتهيئته للقتال (3)، فجعل على ميمنته حجر بن عدى، وعلى الميسرة شبيب بن ربعى، ومعقل بن قيس الرياحى، وعلى الخيل أبا أيوب الأنصارى، وعلى الرجالة أبا قتادة الأنصارى، وعلى أهل المدينة - وكانوا سبعمائة - قيس بن سعد بن عباد، وأمر علىّ أبا أيوب الأنصارى أن يرفع راية أمان للخوارج ويقول لهم: من جاء إلى هذه الراية فهو آمن، ومن انصرف إلى الكوفة والمدائن فهو آمن، إنه لا حاجة لنا فيكم إلا فيمن قتل إخواننا، فانصرف منهم طوائف كثيرون، وكانوا أربعة آلاف، فلم يبق منهم إلا ألف أو أقل مع عبد الله بن وهب الراسبى، فرجعوا علىّ وكان على ميمنتهم زيد بن حصن الطائى السنبسى، وعلى الميسرة شريح بن أوفى، وعلى خيالتهم حمزة بن سنان، وعلى الرجالة حرقوص بن زهير السعدى، فوقفوا مقاتلين لعلّى وأصحابه (4).

3 - نشوب القتال:

وزحف الخوارج إلى علىّ، وقدم على بين يديه الخيل، وقدم منهم الرماة وصف الرجالة وراء الخيالة، وقال لأصحابه: كفوا عنهم حتى يبدأوكم، وأقبلت الخوارج يقولون: لا حكم إلا لله، الرواح الرواح إلى الجنة، فحملوا على الخيالة الذين قدمهم علىّ، ففرقوهم حتى أخذت طائفة من الخيالة إلى الميمنة، وأخرى إلى الميسرة فاستقبلتهم الرماة بالنبل، فرموا وجوههم، وعطفت عليهم الخيالة من الميمنة والميسرة، ونهض إليهم الرجال بالرماح والسيوف، فأناموا الخوارج فصاروا صرعى تحت سنايك الخيول، وقتل أمراؤهم: عبد الله بن وهب، وحرقوص بن زهير، وشريح بن أوفى، وعبد الله بن

(1) السنن الكبرى للبيهقى 197 / 8، خلافة علىّ، عبد الحميد ص 324.

(2) مصنف ابن أبى شيبة (15 / 325، 327).

(3) خلافة علىّ بن أبى طالب، عبد الحميد ص 324.

(4) تاريخ الخلافة الراشدة، محمد كنعان، ص 425، مختصر من البداية والنهاية.

سخريرة السلمي⁽¹⁾، وقال أبو أيوب: وطعنت رجلاً من الخوارج بالرمح، فأنفذته من ظهره وقلت له: أبشر يا عدو الله بالنار، فقال: ستعلم أينما أولى بها صلياً⁽²⁾.

وقد اعتزل كثير من الخوارج القتال لكلمة سمعوها من عبد الله بن وهب الراسبي، كانت تدل عندهم على ضعف الاستبصار والوهن في اليقين، وهذه الكلمة قالها عندما ضرب على رضى الله عنه رجلاً من الخوارج بسيفه، فقال الخارجى: حبذا الروحة إلى الجنة، فقال عبد الله بن وهب: ما أدري إلى الجنة أم إلى النار⁽³⁾، فقال رجل من بنى سعد وهو فروة بن نوفل الأشجعي: إنما حضرت اغتراراً بهذا وأراه قد شك؟ فانعزل بجماعة من أصحابه، ومال ألف إلى أبي أيوب الأنصارى، وجعل الناس يتسللون⁽⁴⁾. وقد كانت معركة حاسمة وقصيرة أخذت وقتاً من التاسع من شهر صفر من عام ثمان وثلاثين للهجرة 38 / 2 / 9 هـ⁽⁵⁾، وأسفرت هذه المعركة الخاطفة عن عدد كبير من القتلى في صفوف الخوارج، وكان الحال على عكس ذلك تماماً في جيش أمير المؤمنين على رضى الله عنه، فقتلى أصحاب على فيما رواه مسلم في صحيحه، وعن زيد بن وهب: رجلاً فقط⁽⁶⁾.

وفى رواية بسند حسن قال: وقتل من أصحاب على اثنا عشر أو ثلاثة عشر⁽⁷⁾. وجاء فى رواية صحيحة أن أبا مجلز⁽⁸⁾ قال: ولم يقتل من المسلمين يقصد جيش على إلا تسعة رهط، فإن شئت فاذهب إلى أبي برزة⁽⁹⁾، فاسأله فإنه قد شهد ذلك⁽¹⁰⁾، وأما قتلى الخوارج، فتذكر الروايات أنهم أصيبوا جميعاً⁽¹¹⁾، ويذكر المسعودى أن عدداً

(1) تاريخ الخلافة الراشدة، ص 425.

(2) تاريخ الخلافة الراشدة، ص 425.

(3) أخبار الخوارج من الكامل للمبرد، ص 21، خلافة على، ص 325.

(4) المصدر نفسه، ص 21، خلافة على بن أبي طالب، عبد الحميد، ص 325.

(5) أنساب الأشراف (2 / 63) بسند فيه مجهول.

(6) مسلم (2 / 748).

(7) مصنف ابن أبي شيبة (5 / 311)، تاريخ خليفة ص 197 بسند حسن.

(8) لاحق بن حميد السدوسي البصرى ثقة من الطبقة الثالثة.

(9) نهلة بن عبيد الأسلمى صحابى مشهور بكنيته، مات سنة 65 هـ.

(10) المعرفة والتاريخ (3 / 315)، تاريخ بغداد (1 / 182).

(11) أخبار الخوارج من الكامل ص 338.

يسيراً لا يتجاوز العشرة، فروا بعد الهزيمة الساحقة (1).

4 - ذو النثية أو المخدج وأثر مقتله على جيش على رضى الله عنه:

ظهرت روايات مختلفة في تحديد شخصية ذى النثية، وهذه الروايات منها ما هو ضعيف الإسناد ومنها ما هو قوى، وقد جاء فى الأحاديث النبوية أوصاف ذو النثية، فمن ذلك أنه أسود البشرة (2)، وفى رواية حبشى، وأنه مخدج اليد، أي ناقص اليد، ويده صغيرة مجتمعة فهى من المنكب إلى العضد فقط، أى بدون ذراع، وفى نهاية عضده مثل حلمة الثدي وعليها شعيرات بيض وعضده ليست ثابتة كأنها بلا عظم إذ إنها تدرر أى تتحرك تذهب وتجيء، أما مخرج اليد أو مودون اليد أو مثنون اليد، فكلها بمعنى واحد وهو ناقص اليد (3)، وأما اسمه فقد أخطأ من قال أن ذا النثية هو حرقوص بن زهير السعدى (4)، فحرقوص رجل مشهور كان له دور فى الفتوح الإسلامية، ثم خرج على عثمان رضى الله عنه، وقد فر إثر معركة الجمل الصغرى التى قتل فيها الزبير وطلحة رضى الله عنهما قتلة عثمان بالبصرة، وقد صار حرقوص من زعماء الخوارج المميزين (5)، إلا أنه قد ورد فى رواية أن اسمه (حرقوس) أما أبوه فلا يعرفه أحد، وجاء فى رواية أن اسمه مالك، وذلك أنهم بحثوا عنه فلما وجدوه قال على: الله أكبر، لا يأتىكم أحد يخبركم من أبوه؟ فجعل الناس يقولون: هذا مالك هذا مالك، فقال على: ابن من (6) فلم يعرف أحد أباه.

وقد ورد فى رواية صححها الطبرى أن اسمه نافع ذو النثية كما جاء عند ابن أبى شيبه وأبى داود، إلا أن طريقيهما واحد، فيعد ما جاء فى المصادر الثلاثة رواية واحدة ذات طريق واحد (7)، كان على رضى الله عنه يتحدث عن الخوارج منذ ابتداء بدعتهم، وكثيراً ما كان يتعرض إلى ذكر ذى النثية، وأنه علامة هؤلاء، ويسرد أوصافه، وبعد نهاية المعركة الحاسمة أمر على رضى

(1) خلافة على بن أبى طالب ص 329، تاريخ خليفة ص 197.

(2) مصنف عبد الرزاق (10 / 146).

(3) النهاية فى غريب الحديث (1 / 12، 13) فتح البارى (12 / 294، 295).

(4) الملل والنحل (1 / 115).

(5) فتح البارى (12 / 292)، الإصابة (1 / 139).

(6) الفتح الربانى على مسند الإمام أحمد (23 / 155) بإسناد حسن، والبداية والنهاية (7 / 294، 295).

(7) خلافة على بن أبى طالب، عبد الحميد، ص 334.

الله عنه أصحابه بالبحث عن جثة المخدج، لأن وجودها من الأدلة على أن علياً رضي الله عنه على حق وصواب، وبعد مدة من البحث مرت على علي وأصحابه وجد أمير المؤمنين على جماعة مكومة بعضها على بعض عند شفير النهر قال: أخرجوهم، فإذا المخدج تحتهم جميعاً مما يلي الأرض، فكبر على ثم قال: صدق الله، وبلغ رسوله وسجد سجود الشكر، وكبر الناس حين رأوه واستبشروا (1).

5 - معاملة أمير المؤمنين علي للخوارج:

عامل أمير المؤمنين على رضي الله عنه الخوارج قبل الحرب وبعدها معاملة المسلمين، فما أن انتهت المعركة حتى أصدر أمره في جنده أن لا يتبعوا مدبراً، أو يذففوا على جريح، أو يمثلوا بقتيل. يقول شقيق بن سلمة المعروف بأبي وائل - أحد فقهاء التابعين وممن شهد مع علي حروبه: لم يسب على يوم الجمل ولا يوم النهروان (2) وقد حمل رثة أهل النهر إلى الكوفة وقال: من عرف شيئاً فليأخذه فجعل الناس يأخذون حتى بقيت قدر فجاء رجل وأخذها. وهذه الرواية لها طرق عدة (3)، ولم يقسم بين جنده إلا ما حمل عليه الخوارج في الحرب من السلاح والكراع فقط، وأمير المؤمنين على رضي الله عنه لم يكفر الخوارج، إذ قبل الحرب حاول إرجاعهم إلى الجماعة، وقد رجع كثير منهم، ووعظهم وخوفهم القتال، يقول ابن قدامة: وإنما كان كذلك لأن المقصود كفهم ودفع شرهم لا قتلهم، فإن أمكن لمجرد القول كان أولى من القتال، لما فيه من الضرر بالفريقين، وهذا يدل على أن الخوارج فرقة من المسلمين، كما قال بذلك كثير من العلماء (4).

وكان سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه يسميهم الفاسقين، فعن مصعب بن سعد قال: سألت أبي عن هذه الآية {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً} الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا} [الكهف: 103، 104] أهم الحرورية؟ قال: لا، هم أهل الكتاب اليهود والنصارى، أما اليهود فكذبوا بمحمد ﷺ،

(1) مصنف ابن أبي شيبة (15 / 317، 319) بسند صحيح.

(2) السنن الكبرى للبيهقي (8 / 182) بسند صحيح.

(3) التلخيص الحبير (4 / 47).

(4) فتح الباري (12 / 300، 301)، نيل الأوطار (8 / 182).

وأما النصارى فكفروا بالجنة، وقالوا: ليس فيها طعام ولا شراب، ولكن الحرورية (وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴿٦٦﴾ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٦٧﴾) [البقرة: 26، 27] وكان سعد يسميهم الفاسقين (1)، وفي رواية عن سعد رضى الله عنه أنه قال لما سئل عنهم: «هم قوم زاغوا فأزاغ الله قلوبهم» (2).

وقد سئل على رضى الله عنه أكفار هم؟ قال: من الكفر فروا، فقيل: منافقون؟ قال: المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلاً، قيل: فما هم؟ قال: قوم بغوا علينا فقاتلناهم، وفي رواية: قوم بغوا علينا فنصرنا عليهم، وفي رواية: قوم أصابتهم فتنة فعموا فيها وصموا (3)، كما أنه رضى الله عنه وجه نصيحة لجيشه وللأمة الإسلامية من بعده فقال: إن خالفوا إماماً عادلاً فقاتلوهم، وإن خالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوهم فإن لهم مقالا (4).

والملاحظ في قتال أمير المؤمنين على رضى الله عنه للخوارج وقتاله في الجمل وصفين، أن علياً رضى الله عنه ندم وحزن على قتاله في وقعة الجمل وصفين، أما في قتاله مع الخوارج فكان يظهر الفرح والسرور لقتالهم، قال ابن تيمية: فإن النص والإجماع فرق بين هذا وهذا، فإنه قاتل الخوارج بنص رسول الله ﷺ، وفرح بذلك، ولم ينازع فيه أحد من الصحابة، وأما القتال يوم صفين فقد ظهر منه كراهته والندم عليه ما ظهر (5).

* * *

(1) صحيح البخارى، فتح البارى (5 / 842).

(2) مصنف ابن أبى شيبة (15 / 324، 325)، الاعتصام للشاطبي (1 / 62).

(3) مصنف عبد الرزاق (10 / 150)، مصنف ابن أبى شيبة (15 / 332) بسند صحيح.

(4) مصنف ابن أبى شيبة (15 / 320)، فتح البارى (12 / 301) له سند صحيح عند الطبرى.

(5) مجموع الفتاوى (28 / 516).

الفصل السادس

من الآثار الفقهية من معارك أمير المؤمنين علي رضي الله عنه

تمكن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بغزير علمه وسعة فقهه أن يضع قواعد وأحكاماً، وهي ضوابط شرعية في قتال أهل البغي، ثم سار أهل السنة من أئمة العلم والفقهاء على سيرته في البغاة، واستنبطوا من هديه الراشدى الأحكام والقواعد الفقهية في هذا الشأن، حتى قال جلة أهل العلم: لولا حرب علي لمن خالفه لما عرفت السنة في قتال أهل القبلة (1)، وروى هذا عن علي نفسه في قوله: رأيتم لو أني غبت عن الناس، من كان يسير فيهم هذه السيرة (2)؟ وقال الأحنف لعلي: يا علي إن قومنا بالبصرة يزعمون أنك إن ظهرت عليهم غداً أنك تقتل رجالهم وتسبي نساءهم، فقال: ما مثلي يخاف هذا منه، وهل يحل هذا إلا ممن تولى وكفر؟.

وبناء على ذلك فإن قتال أهل القبلة يخالف قتال الكفار والمرتدين من أوجه متعددة:

- 1- أن يقصد بالقتال ردعهم ولا يعتمد به قتلهم؛ لأن المقصود ردهم إلى الطاعة ودفع شرهم لا القتل، بينما يجوز أن يعتمد قتل المشركين والمرتدين (3).
- 2- إذا قاتل مع البغاة عبيد ونساء وصبيان، فحكمهم جميعاً حكم الرجل البالغ الحر، يقاتلون مقبلين ويتركون مدبرين؛ لأن قتالهم لدفع أذاهم بينما يجوز قتل أهل الردة والكفر مقبلين ومدبرين (4).
- 3- إذا ترك أهل البغي القتال إما بالرجوع إلى الطاعة، وإما بإلقاء السلاح، وإما بالهزيمة، وإما بالعجز لجراح أو مرض أو أسر، فإنه لا يجوز الإجهاز على جريحهم وقتل أسيرهم، وإن جاز الإجهاز على جرحى المشركين والمرتدين وقتل أسراهم. فقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي رضي الله عنه أنه قال يوم الجمل: لا تتبعوا مدبراً، ولا تجهزوا على جريح، ومن ألقى سلاحه فهو

(1) التمهيد للباقلاني، ص 229، تحقيق مواقف الصحابة (295/2).

(2) مصنف عبد الرزاق (124/10).

(3) المغنى (108/8، 126).

(4) المغنى (110/8) الأحكام السلطانية، ص 60.

آمن (1)، وفي رواية عبد الرزاق، أن علياً أمر مناديه فنادى يوم البصرة: لا يتبع مدبر، ولا يذفف على جريح، ولا يقتل أسير، ومن أغلق بابه أو ألقى سلاحه فهو آمن، ولم يأخذ من متاعهم شيئاً (2). وقال علي يوم الجمل: لا تتبعوا مدبراً، ولا تجهزوا على جريح، ولا تقتلوا أسيراً، وإياكم والنساء وإن شتمن أعراضكم وسببن أمراءكم، فلقد رأيتنا في الجاهلية وإن الرجل ليتناول المرأة بالجريدة أو الهراوة فيعير بها، هو وعقبه من بعده (3). وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: شهدت صفين وكانوا لا يجهزون على جريح، ولا يقتلون مولياً، ولا يسلبون قتيلاً (4).

4- يعتبر أحوال من في الأسر من البغاة، فمن أمنت رجعت إلى القتال أطلق سراحه، ومن لم تؤمن منه الرجعة حبس إلى انجلاء الحرب ثم يطلق، أم لم يجز أن يحبس بعدها، وإن جاز أن يبقى الكافر في الأسر (5).

5- أن لا يستعان لقتالهم بمشرك معاهد ولا ذمي، وإن جاز أن يستعان بهم على قتال أهل الردة والحرب (6).

6- أن لا يهادنهم إلى مدة ولا يوادعهم على مال، فإن هادنهم إلى مدة لم يلزمه، فإن ضعف عن قتالهم انتظر بهم القوة عليهم، وإن وادعهم على مال بطلت المودعة ونظر في المال، فإن كان من فيئهم وصدقاتهم لم يرده عليهم، وصرف الصدقات في أهلها والفيء في مستحقه، وإن كان من خالص أموالهم لم يجز أن يملكه، ووجب رده إليهم (7)، فإن علياً رضي الله عنه لم يستحل مال أهل الجمل.

7- إذا خرجوا على الإمام بتأويل سائغ راسلهم، فإن ذكروا مظلمة أزالها عنهم، وإن ذكروا شبهة بينها - كما بين علي رضي الله عنه - للخوارج شبههم، وعاد

(1) مصنف ابن أبي شيبة (236/15)، الفتح (57/13) إسناده صحيح.

(2) مصنف عبد الرزاق (123/10، 124)، تحقيق مواقف الصحابة (296/2).

(3) نصب الراية (463/3)، تحقيق مواقف الصحابة (297/2).

(4) المستدرک (155/2) سنده صحيح ووافقه الذهبي.

(5) الأحكام السلطانية ص 60.

(6) المصدر نفسه ص 60، تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة (298/2).

(7) الأحكام السلطانية ص 60 للمواردی.

كثير منهم إلى صف الجماعة (1)، فإن رجعوا وإلا وجب قتالهم عليه وعلى المسلمين (2).

8- إن لم يخرجوا عن المظاهرة بطاعة الإمام ولم يتحيزوا بدار اعتزلوا فيها، وكانوا أفراداً تتألم القدرة ويسهل ضبطهم تركوا ولم يحاربوا، وأجريت عليهم أحكام العدل فيما يجب عليه، ولهم من الحقوق والحدود (3).

9- لا يقاتل البغاة بما يعم إتلافه كالنار والمنجنيق وغير ذلك، ولا تحرق عليهم المساكن ولا يقطع عليهم النخل والأشجار، وإن جاز ذلك مع الكفار والمشركين، لأن دار الإسلام تمنع ما فيها وإن بقي أهلها، إلا إذا دعت إلى ذلك الضرورة في حالة ما إذا تحصنوا ولم ينهزموا، لذلك جاز للإمام رميهم بالمنجنيق أو النار على قول الشافعي وأبي حنيفة (4).

10- لا تجوز غنيمة أموالهم وسبى ذريتهم، لقول النبي ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه» (5)، وروى عن علي رضي الله عنه يوم الجمل قوله: من عرف شيئاً من ماله مع أحد فليأخذه (6)، وهذا من جملة ما نقم الخوارج عليه، فقالوا: إنه قاتل ولم يسب ولم يغنم، فإن حلت له دماؤهم فقد حلت له أموالهم، وإن حرمت عليه أموالهم فقد حرمت عليه دماؤهم، فقال لهم ابن عباس رضي الله عنهما في مناظرته لهم: أفتسبون أمكم؟ - يعنى عائشة رضي الله عنها - أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها؟ فإن قلتم: ليست أمكم كفرتم، وإن قلتم: إنها أمكم واستحلتم سببها فقد كفرتم (7).

ويعقب ابن قدامة قائلاً: ولأن قتال البغاة إنما هو لدفعهم وردهم إلى الحق لا لكفرهم، فلا يستباح منهم إلا ما حصل لضرورة الدفع كالصائل وقاطع الطريق،

(1) السنن الكبرى للبيهقي (180/8).

(2) مجموع الفتاوى (450/4).

(3) الأحكام السلطانية، للماوردي، ص 58.

(4) المغنى لابن قدامة (110/8).

(5) سنن الدارقطني (26/3) صححه الألباني في إرواء الغليل رقم (1459).

(6) المغنى (115/8).

(7) السنن الكبرى للبيهقي (179/8)، خصائص أمير المؤمنين للنسائي ص 197 إسناده حسن.

وبقي حكم المال والذرية على أصل العصمة (1)، والظاهر من المأثور عن علي رضي الله عنه جواز الانتفاع بسلاحهم، فقد روى ابن أبي شيبه عن أبي البختری قال: لما انهزم أهل الجمل قال علي: لا تطلبوا من كان خارجاً من المعسكر، وما كان من دابة أو سلاح فهو لكم (2)، وفي رواية أخرى قال: ولا تأخذوا شيئاً من أموالهم إلا ما وجدتم في عسكرهم (3).

11- من قتل من البغاة غسل وكفن وصلي عليه لأنهم مسلمون، على مذهب الشافعي وأصحاب الرأي (4).

12- إذا لم يكن البغاة من أهل البدع فهم ليسوا فاسقين، وقتال الإمام وأهل العدل لهم إنما من جهة خطئهم في التأويل، وهم كالمجتهدين من الفقهاء في الأحكام، ومن شهد منهم قبلت شهادته إذا كان عدلاً، وهذا قول الشافعي، وأما الخوارج وأهل البدع إذا بغوا على الإمام فلا تقبل شهادتهم لأنهم فساق (5).

13- يجوز للعادل قتل ذي رحمه الباغي لأنه قتله بحق، فأشبهه إقامة الحد عليه مع كراهية قصد ذلك (6).

14- إذا غلب أهل البغي بلدًا فجبوا الخراج والزكاة والجزية وأقاموا الحدود لم يطالبوا بشيء مما جبهه إذا ظهر أهل العدل على ذلك البلد وظفروا بهم، فعندما ظهر علي رضي الله عنه على أهل البصرة بعد موقعة الجمل لم يطالبهم بشيء مما جبهه (7).

15- حكم وراثه الباغي من العادل: لا يرث باغ قتل عدلاً، ولا عادل قتل باغياً لقوله ﷺ: «القاتل لا يرث» (8)، وقال أبو حنيفة: أورث العادل من الباغي، ولا أورث الباغي من العادل، وقال أبو يوسف: أورث كلاهما من صاحبه لأنه متأول في

(1) تحقيق مواقف الصحابة (300/2).

(2) مصنف ابن أبي شيبه (263/15).

(3) تاريخ الطبري، نقلاً عن تحقيق مواقف الصحابة (300/2).

(4) تحقيق مواقف الصحابة (301/2).

(5) المغني (118/8)، تحقيق مواقف الصحابة (301/2).

(6) المغني (118/8)، تحقيق مواقف الصحابة (301/2).

(7) المغني (119/8)، تحقيق مواقف الصحابة (302/2).

(8) سنن ابن ماجه، كتاب الديات (883/2) صحيح سنن ابن ماجه رقم (2140).

قتله (1)، وبهذا قال النووي (2).

16- إذا لم يكن دفع أهل البغي إلا بقتلهم جاز قتلهم، ولا شيء على من قتلهم من إثم ولا ضمان ولا كفارة؛ لأنه فعل ما أمر به وقتل من أجل الله ﴿فَقَتِلُوا آلَ لُحْيَانَ﴾ حَتَّى تَفْجَأَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ { [الحجرات: 9].

فإن المسلم إذا أريدت نفسه جاز له الدفع عنها بقتل من أرادها إذا كان لا يندفع بغير القتل، وكذلك ما أتلفه أهل العدل على أهل البغي حال الحرب من المال، فلا ضمان فيه (3)، وليس على أهل البغي بالمقابل ضمان ما أتلفوه حال الحرب من نفس ولا مال في أصح الأقوال كما ذكر النووي (4)، ويدل على ذلك ما روى الزهري من إجماع الصحابة، أن لا يضمن الباغي إذا قتل العادل، قال: هاجت الفتنة الأولى وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، وفيهم البديون، فأجمعوا أنه لا يقاد أحد ولا يؤخذ مال أحد على تأويل القرآن (5).

وفي رواية عبد الرزاق: فإن الفتنة الأولى ثارت وأصحاب رسول الله ﷺ ممن شهد بداراً كثير، فاجتمع رأيهم على أن لا يقيموا على أحد حداً في فرج استحلوه بتأويل القرآن، ولا قصاص في دم استحلوه بتأويل القرآن، ولا يرد مال استحلوه بتأويل القرآن إلا أن يوجد شيء بعينه فيرد على صاحبه (6).

* * *

(1) الأحكام السلطانية ص 61.

(2) شرح النووي على صحيح مسلم (170/7).

(3) المغني (112/8).

(4) شرح النووي على صحيح مسلم (170/7).

(5) السنن الكبرى للبيهقي (174/8) بسند صحيح، تحقيق مواقف الصحابة (303/2).

(6) مصنف عبد الرزاق (121/10).

الفصل السابع

من أهم صفات الخوارج

إن الباحث في تاريخ فرقة الخوارج يلاحظ عدة صفات اتصف بها أتباع هذه الفرقة منها:

1 - الغلو في الدين :

مما لا شك فيه أن الخوارج أهل طاعة وعبادة، فقد كانوا حريصين كل الحرص على التمسك بالدين وتطبيق أحكامه، والابتعاد عن جميع ما نهى عنه الإسلام، وكذلك التحرز التام عن الوقوع في أي معصية أو خطيئة تخالف الإسلام، حتى أصبح ذلك سمة بارزة في هذه الطائفة لا يدانيهم في ذلك أحد، ولا أدل على ذلك من قول رسول الله ﷺ: «يقرؤون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء» (1).

وقال ابن عباس رضي الله عنهما يصفهم حينما دخل عليهم لمناظرتهم:

دخلت على قوم لم أر قط أشد منهم اجتهداً، جباههم قرحة من السجود وأيديهم كأنها ثفن (2) الإبل، وعليهم قمص مرحضة (3) مشمرين مسهمة وجوههم من السهر (4). وعن جندب الأزدي قال: لما عدلنا إلى الخوارج ونحن مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فانتبهنا إلى معسكرهم، فإذا لهم دوى كدوى النحل من قراءة القرآن (5)، فقد كانوا أهل صيام وصلاة وتلاوة للقرآن، لكنهم تجاوزوا حد الاعتدال إلى درجة الغلو والتشدد، حيث قادهم هذا التشدد إلى مخالفة قواعد الإسلام بما تمليه عليهم عقولهم، كالقول بتكفير صاحب الكبيرة، وستأتي مناقشة عقائدهم وأفكارهم بإذن الله تعالى، ومنهم من بالغ في ذلك حتى على كل من ارتكب ذنباً من الذنوب ولو كان صغيراً فإنه كافر مشرك مخذل في النار (6)، وكان من نتيجة هذا التشدد الذي خرج بهم عن حدود الدين وأهدافه السامية، أن كفروا كل من لم ير رأيهم من المسلمين ورموهم بالكفر أو النفاق، حتى إنهم استباحوا دماء مخالفيهم (7)، ومنهم من استباح قتل النساء والأطفال من مخالفيه،

(1) مسلم، كتاب الزكاة، شرح النووي (171/7).

(2) الثفن: جمع ثفنة: ركية البعير وغيرها مما يجعل فيه غلظ من أثر البروك.

(3) مرحضة: مغسولة، النهاية في غريب الحديث والأثر (208/2).

(4) تلبيس إبليس، ص 91.

(5) المصدر نفسه، ص 93.

(6) الفصل لابن حزم (191/4)، الخوارج، ناصر السعودي ص 183.

(7) الخوارج للسعوي، ص 183.

كالأزارقة مثلاً (1).

ولا شك أن الخوارج بما اتصفوا به من الجهل والتشدد والجفاء قد شوهوا محاسن الدين الإسلامي تشويهاً غريباً، فإن هذا الإغراق في التأويل والاجتهاد أخرجهم عن روح الإسلام وجماله واعتداله، وهم في تعمقهم قد سلكوا طريقاً ما قال به محمد ﷺ ولا دعا إليه القرآن الكريم، وأما التقوى التي كانوا يظهرون بها فهي من قبيل التقوى العمياء والصلاح الذي كانوا يتزينون به في الظاهر. كان ظاهر التأويل بادي الزخرفة، وقد طمعوا في الجنة وأرادوا السعي لها عن طريق التعمق والتشدد والغلو في الدين غلواً أخرجهم عن الحد الصحيح (2)، ولذلك حذر النبي ﷺ من التعمق والتشدد في الدين لأنه مخالفة للاعتدال وسماحة الإسلام، وأخبر أن المتتبع مستحق للهلاك والخسران، فقد صح عنه ﷺ أنه قال: «هلك المستطعون» (3) قالها ثلاثاً، فبهذا يتبين لنا شذوذ الخوارج، وكذلك من سار على منهجهم المبني على التعسف والتشدد المخالف لسماحة الإسلام ويسره، فإن الإسلام دين اليسر والسماحة، فقد قال ﷺ: «إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا» (4).

2 - الجهل بالدين:

إن من كبرى آفات الخوارج صفة الجهل بالكتاب والسنة، وسوء فهمهم وقلة تدبرهم وتعلقهم، وعدم إنزال النصوص منازلها الصحيحة، وكان ابن عمر يراهم شرار خلق الله، وقال: إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين (5)، وكان ابن عمر إذا سئل عن الحرورية؟ قال: يكفرون المسلمين ويستحلون دماءهم وأموالهم، وينكحون النساء في عددهم، وتأتيهم المرأة فينكحها الرجل منهم ولها زوج، فلا أعلم أحداً أحق بالقتال منهم (6)، ومن جهلهم بشرع الله رأوا أن التحكيم معصية تستوجب الكفر، فيلزم من وقع فيه أن يعترف على نفسه بالكفر ثم يستقبل التوبة (7)، وهذا ما طالبوا به علماً رضي الله عنه إذ

(1) تلبيس إبليس، ص 95، الخوارج للسعوى، ص 184.

(2) الخوارج للسعوى ص 184.

(3) مسلم، كتاب العلم، شرح النووي (220/16).

(4) البخاري، كتاب الإيمان، فتح الباري (93/1).

(5) ظاهرة الغلو في الدين، محمد عبد الحكيم ص 114.

(6) الاعتصام (183/2، 184).

(7) مصنف ابن أبي شيبة (312/15، 313)، الألباني في إرواء الغليل (118/8، 119)، تلبيس

طلبوا منه أن يقر على نفسه بالكفر ثم يستقبل التوبة، فتخطئة الخوارج له ولمن معه من المهاجرين والأنصار واعتقادهم أنهم أعلم منهم وأولى منهم بالرأي، هي والله عين الجهل والضلال (1).

ومن جهالاتهم الشنيعة أنهم وجدوا عبد الله بن خباب رضي الله عنه ومعه أم ولد حبلى، فناقشوه في أمور، ثم سألوه رأيهم في عثمان وعلي رضي الله عنهما، فأثنى عليهما خيراً، فنقموا عليه، وتوعدوه بأن يقتلوه شر قتلة فقتلوه وبقرؤا بطن المرأة (2)، ومر بهم خنزير لأهل الذمة فقتله أحدهم، فخرجوا من ذلك وبحثوا عن صاحب الخنزير وأرضوه في خنزيره، فيا للعجب، أ تكون الخنازير أشد حرمة من المسلمين عند أحد يدعي الإسلام (3)، ولكنها عبادة الجاهل، التي أملاها عليهم الهوى والشيطان (4).

قال ابن حجر - رحمه الله:

إن الخوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا دماءهم وتركوا أهل الذمة فقالوا: نفي لهم بعهدهم وتركوا قتال المشركين، واشتغلوا بقتال المسلمين، وهذا كله من آثار عبادة الجاهل، الذين لم تنتشر صدورهم بنور العلم، ولم يتمسكوا بحبل وثيق منه، وكفى أن رأسهم رد على رسول الله ﷺ أمره ونسبه إلى الجور، نسأل الله السلامة (5).

وقال عنهم ابن تيمية - رحمه الله: هم جهال فارقوا السنة والجماعة عن جهل (6).

وبهذا يتبين أن الجهل كان من الصفات البارزة في تلك الطائفة التي هي إحدى الطوائف المنتسبة إلى الإسلام، فالجهل مرض عضال يهلك صاحبه من حيث لا يشعر، بل قد يريد الخير فيقع في ضده (7).

3 - شق عصا الطاعة:

قال ابن تيمية - رحمه الله: فهؤلاء من ضلالهم اعتقادهم في أئمة الهدى وجماعة

إبليس ص 93.

(1) الخوارج للسعوى ص 186.

(2) تلبس إبليس ص 93.

(3) فتح الباري (12/285).

(4) الخوارج للسعوى ص 187.

(5) فتح الباري (12/301).

(6) منهاج السنة (3/464).

(7) نواذر الأصول، محمد حكيم الترمذي، ص 54، الخوارج للسعوى، ص 188. الفتاوى (28/497).

المسلمين أنهم خارجون عن العدل، وأنهم ضالون، وهذا مأخذ الخارجين عن السنة من الرافضة ونحوهم، ثم يعدون ما يرون أنه ظلم عندهم كفراً ثم يرتبون على الكفر أحكاماً ابتدعوها (1)، هذا وقد شقوا عصا الطاعة وسعوا في تفريق كلمة المسلمين. ويوضح ذلك موقفهم مع أمير المؤمنين علي، حيث تخلوا عنه وخالفوه في أخرج المواقف وعصوا أمره (2)، وظلت تلك الصفة من صفاتهم على مدار التاريخ، كل من خالفهم في أمر عادوه ونبذوه حتى إنهم تفرقوا هم أنفسهم إلى عدة فرق يكفر بعضها بعضاً، ولذلك كثر فيهم الغارات والشقاق والثورات (3).

4 - التكفير بالذنوب واستحلال دماء المسلمين وأموالهم:

قال ابن تيمية - رحمه الله: والفرق الثاني في الخوارج وأهل البدع، أنهم يكفرون بالذنوب والسيئات، ويترتب على تكفيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين وأموالهم، وأن دار الإسلام دار الحرب، ودارهم هي دار الإيمان، وكذلك يقول جمهور الرافضة.. فهذا أصل البدع التي ثبتت بنص سنة الرسول ﷺ، وإجماع السلف أنها بدعة، وهو جعل العفو سيئة، وجعل السيئة كفراً (4)، وقد تميز الخوارج بأراء خاصة فارقوا بها جماعة المسلمين، ورأوها من الدين الذي لا يقبل الله غيره، ومن خالفهم فيها فقد خرج من الدين في زعمهم فأوجبوا البراءة منه، بل إن منهم من غلا في ذلك، فأوجبوا قتال من خالفهم واستحلوا دماءهم (5).

فمن ذلك أنهم قتلوا عبد الله بن خباب بغير سبب غير أنه لم يوافقهم على رأيهم (6)، وقال ابن كثير، فجعلوا يقتلون النساء والولدان، ويبقرون بطون الحبالى، ويفعلون أفعالاً لم يفعلها غيرهم (7).

قال ابن تيمية - رحمه الله:

وكانت البدعة الأولى مثل بدعة الخوارج، إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم

(1) الفتاوى (497/28).

(2) الخوارج للسعوى، ص191.

(3) المصدر نفسه، ص192.

(4) الفتاوى (73/19).

(5) منهاج السنة (62/3).

(6) الفرق بين الفرق للبغدادى، ص57، الخوارج للسعوي، ص191.

(7) البداية والنهاية (294/3).

يقصدوا معارضته لكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب، إذ كان المؤمن هو البر التقي، قالوا: فمن لم يكن براً تقياً فهو كافر وهو مخذل في النار، ثم قالوا: وعثمان وعلي ومن والاهما ليسوا بمؤمنين؛ لأنهم حكموا بغير ما أنزل الله، فكانت بدعتهم لها مقدمات:

الأولى: أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر.

والثانية: أن عثمان وعلياً ومن والاهما كانوا كذلك. ولهذا يجب الاحتراز من تكفير المؤمنين بالذنوب والخطايا، فإنه أول بدعة ظهرت في الإسلام فكفر أهلها المسلمين، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وقد ثبت عن النبي ﷺ أحاديث صحيحة في ذمهم والأمر بقتالهم (1).

5 - تجويزهم على النبي ﷺ ما لا يجوز في حقه (كالجور) :

قال ابن تيمية - رحمه الله - والخوارج جوزوا على الرسول ﷺ نفسه أن يجور ويضل في سنته، ولم يوجبوا طاعته ومتابعته، وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنة التي تخالف - بزعمهم - ظاهر القرآن، وغالب أهل البدع والخوارج يتابعونهم في الحقيقة على هذا، فإنهم يرون أن الرسول لو قال بخلاف مقالته لما اتبعوه... وإنما يدفعون عن نفوسهم الحجة، إما برد النقل، وإما بتأويل المنقول، فيطعنون تارة في الإسناد، وتارة في المتن، وإلا فهم ليسوا متبعين ولا مؤتمين بحقيقة السنة التي جاء بها الرسول ﷺ، بل ولا بحقيقة القرآن (2).

6 - الطعن والتضليل :

من أبرز صفات الخوارج الطعن في أئمة الهدى وتضليلهم والحكم عليهم بالخروج عن العدل والصواب، وقد تجلت هذه الصفة في موقف ذي الخويصرة مع رسول الهدى ﷺ، حيث قال ذو الخويصرة: يا رسول الله اعدل (3)، فقد عد ذو الخويصرة نفسه أروع من رسول الله ﷺ، وحكم على رسول الله ﷺ بالجور والخروج عن العدل في القسمة، وإن هذه الصفة قد لازمتهم عبر التاريخ، وقد كان لها أسوأ الأثر لما ترتب عليها من أحكام

(1) الفتاوى (30/13، 31).

(2) الفتاوى (73/19).

(3) البخاري، كتاب استنابة المرتدين، فتح الباري (290/12).

وأعمال (1).

7 - سوء الظن:

هذه صفة أخرى للخوارج تجلت في حكم ذي الخويصرة الجهول على رسول الهدى ﷺ بعدم الإخلاص، حيث قال: والله إن هذه لقسمة ما عدل فيها، وما أريد فيها وجه الله (2)، فذو الخويصرة الجهول لما رأى رسول الله ﷺ قد أعطى السادة الأغنياء، ولم يعط الفقراء، لم يحمل هذا التصرف على المحمل الحسن، وهذا شيء عجيب خصوصاً أن دواعيه كثيرة، فلو لم يكن إلا أن صاحب هذا التصرف هو رسول الهدى ﷺ، لكفى به داعياً إلى حسن الظن، ولكن ذا الخويصرة أبى ذلك، وأساء الظن لمرضه النفسي، وحاول أن يستر هذه العلة بستار العدل، وبذلك ضحك منه إبليس، واحتال عليه، فأوقعه في مصايده، فينبغي للمرء أن يراقب نفسه، وأن يدقق في دوافع سلوكه ومقاصده، وأن يحذر هواه، وأن يكون منتبهاً لحيل إبليس لأنه كثيراً ما يزين العمل السيئ بغلاف حسن براق، ويبرر السلوك القبيح باسم مبادئ الحق، ومما يعين المرء على وقاية نفسه، والنجاة لها من حيل الشيطان ومصايده العلم، فذو الخويصرة لو كان عنده أثارة من علم، أو ذرة من فهم لما سقط في هذا المزلق (3).

8 - الشدة على المسلمين:

عرف الخوارج بالغلظة والجفوة، وقد كانوا شديدي القسوة والعنف على المسلمين، وقد بلغت شدتهم حدّاً فظيماً، فاستحلوا دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم فروعهم وقتلوهم، أما أعداء الإسلام من أهل الأوثان وغيرهم فقد تركوهم ووادعوهم فلم يؤذوهم، ولقد سجل التاريخ صحائف سوداء للخوارج في هذا السبيل (4)، وما قصة عبد الله بن خباب ومقتله عنا ببعيد، فمعاملة الخوارج للمسلمين مصحوبة بالقسوة والشدة والعنف، وأما للكافرين فلين وموادعة ولطف (5)، فقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة، وإنما ندب إلى الشدة على الكفار، وإلى الرأفة بالمؤمنين، فعكس ذلك

(1) ظاهرة الغلو في الدين، ص: 106.

(2) البخاري، كتاب استتابة المرتدين، فتح الباري (290/12).

(3) ظاهرة الغلو في الدين، ص 106، 107.

(4) المصدر نفسه، ص 110.

(5) المصدر نفسه، ص 111.

الخوارج⁽¹⁾، قال تعالى {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ} [الفتح: 29]، وقال تعالى: {يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ۖ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ۖ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ} [المائدة: 54] فالخوارج عكسوا الآيات، فأرهبوا المسلمين وروعوهم⁽²⁾.
هذه بعض الصفات التي اشتهر بها الخوارج.

* * *

(1) فتح الباري (301/12).

(2) ظاهرة الغلو في الدين، ص111.

الفصل الثامن

بعض الآراء الاعتقادية للخوارج

ومع مرور الزمن استقرت آراء عقائدية خاصة بفرقة الخوارج، وخالفوا فيها كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ومن هذه الآراء المنحرفة:

1 - تكفير صاحب الكبيرة:

إن الخوارج يكفرون مرتكب الكبيرة، ويحكمون بخلوده في النار، وقد استدلوا على معتقدهم ذلك بأدلة:

استدلوا بقوله تعالى:

{بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [البقرة: 81]، فقد استدلوا بهذه الآية على تخليد أصحاب المعاصي في النار، وقالوا: إنه لا أمل للعاصي الذي يموت على معصيته في رحمة الله (1)، فزعموا أن الخطيئة تحيط بالإنسان، فلا يبقى له معها حسنة مقبولة، حتى الإيمان فإنها تذهبه، ولكن الأمر عكس ما ذهبوا إليه، وهذه الآية نفسها ترد مذهبهم، فقد دلت على أن من أحاطت به خطيئته فإنه يخلد في النار، وليس هناك خطيئة تحيط بالإنسان وتحبط أعماله ويخلد بسببها في النار إلا الكفر والشرك بالله، ويؤيد هذا أن تلك الآية نزلت في اليهود، وهم قد أشركوا بالله وحادوا عن سبيله، ومما يبطل زعمهم أيضاً أن الله قد أوضح سبحانه أن مجرد كسب السيئة لا يوجب الخلود في النار، بل لابد أن تكون سيئة محيطة به، قيل: هي الشرك، روى هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما وروى عنه أن معنى هذه الآية: من كفر حتى يحيط به كفره، فلا تقبل له حسنة، وهذا أولى لما ثبت في السنة تواتراً من خروج عصاة الموحدين من النار (2).

ثم إن قوله تعالى: {مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً} وسيئة نكرة فهي عامة لجميع أنواع السيئات، قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله: والمراد بها هنا الشرك بدليل قوله تعالى: {وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ} أي أحاطت بعاملها، فلم تدع له منفذاً، وهذا لا يكون إلا الشرك فإن من معه الإيمان لا تحيط به خطيئته، فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون،

(1) الإباضية في موكب التاريخ، علي معمر (133/1).

(2) فتح القدير للشوكاني (105/1).

وقد احتج بها الخوارج على كفر صاحب المعصية، وهي حجة عليهم كما ترى، فإنها ظاهرة في الشرك، وهكذا كل مبطل يحتج بأية أو حديث صحيح على قوله الباطل، فلا بد أن يكون فيما احتج به حجة عليه (1)، وغير ذلك من الأدلة التي رد علماء أهل السنة والجماعة جزاء كل في محله.

ويمكن أن نجل الرد على الخوارج في تكفيرهم لصاحب الكبيرة، وذلك من عدة وجوه:

(أ) أن مرتكب الكبيرة لو كان كافراً لكان حكمه حكم غيره ممن كفر بعد إيمانه: وهو أن يكون مرتداً يجب قتله لقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» (2)، ولقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة» (3).

فهذان الحديثان وغيرهما من أدلة حكم المرتد، تفيد أن كل من كفر بعد إيمانه فحكمه القتل، لكن نصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد، كما قال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: 2].

وقال الله تعالى في حكم السارق: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: 38].

وورد في شارب الخمر ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً، وكان يضحك رسول الله ﷺ، وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب، فأتي به يوماً، فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به، فقال النبي ﷺ: «لا تلعنوه، فوالله ما علمت إلا أنه يجب الله ورسوله» (4)، فقد أمر النبي ﷺ بجلد شارب الخمر ولم يقتله، بل نهى عن لعنه بعينه، وشهد لهذا الرجل بحب الله ورسوله، مع أنه قد تكرر منه شرب الخمر عدة

(1) تفسير السعدي (1/103).

(2) البخاري، كتاب الجهاد، فتح الباري (6/149).

(3) البخاري، كتاب الديات، فتح الباري (12/201).

(4) البخاري، كتاب الحدود، فتح الباري (12/75).

استقر هذا المعتقد عند علماء أهل السنة وسطروه في كتبهم، وإليك بعض أقوالهم:

2- رأيهم في الإمامة:

قال أمير المؤمنين على رضي الله عنه: لابد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة، قيل له: هذه البرة قد عرفناها، فما بال الفاجرة؟ قال: يؤمن بها السبيل ويقام بها الحدود، ويجاهد بها العدو ويقسم بها الفيء (1)، ولهذا كان حكم الإمامة واجباً على الأمة الإسلامية إذ لو بقوا بلا إمام لأثموا جميعاً لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهٗ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝﴾ [النساء: 59].

قال ابن كثير - رحمه الله - في الآية:

الظاهر والله أعلم أن الآية عامة في جميع أولى الأمر من الأمراء والعلماء (2)، وهذا هو الراجح، ووجه الاستدلال من هذه الآية أنه سبحانه أوجب على المسلمين طاعة أولى الأمر منهم وهم الأئمة، والأمر بالطاعة دليل على وجوب نصب ولي الأمر، لأن الله تعالى لا يأمر بطاعة من لا وجود له، ولا يفرض طاعة من وجوده مندوب، فالأمر بطاعته يقتضي الأمر بإيجاده فدل على أن إيجاد إمام للمسلمين واجب عليهم (3)، وقد قال رسول الله ﷺ: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» (4)، أي بيعة الإمام، وهذا واضح الدلالة على وجوب نصب الإمام لأنه إذا كانت البيعة واجبة في عنق المسلم، والبيعة لا تكون إلا لإمام، فنصب الإمام واجب، وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم، وكذلك من بعدهم على وجوب الإمامة، ومما يحتم وجوب الإمامة، ما وردت به الشريعة من الأحكام الواجبة التي لا يتولاها إلا الإمام ولا تصح بدونه (5)، وذلك مثل الجهاد والحج وإقامة الحدود ونحو ذلك، مما لا يتم إلا بالقوة والإمارة (6).

وقد بينت الشريعة أن من حقوق الإمام السمع والطاعة في غير معصية الله تعالى،

(1) منهاج السنة (146/1).

(2) تفسير ابن كثير (303/2).

(3) الإمامة العظمى للدميحي ص47.

(4) مسلم، كتاب الإمارة (1478/3).

(5) أصول الدين، للبغدادي ص272.

(6) السياسة الشرعية، لابن تيمية ص12.

فقد قال رسول الله ﷺ: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني» (1).

وقد أوجب الشارع طاعة الإمام ما لم يأمر بمعصية، فإن أمر بمعصية الله فلا يجوز طاعته فيها، ولا إعانتة عليها، ويجب أن يعان على طاعة الله وأن يستعان به عليها ما أمكن ذلك (2)، فيكون موقف المسلم النصيحة لولادة أمور المسلمين، لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح، عن أبي رقية تميم بن أوس الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الدين النصيحة» ثلاثاً، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله عز وجل، ولكتابه ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم» (3).

قال ابن حجر - رحمه الله: - والنصيحة لأئمة المسلمين إعانتهم على ما حملوا القيام به، وتنبههم عند الغفلة، وسد خلتهم عند الهفوة، وجمع الكلمة عليهم ورد القلوب النافرة إليهم، ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن، ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد، وتقع النصيحة لهم ببحث علومهم ونشر مناقبهم وتحسين الظن بهم (4).

وقد خالف الخوارج ذلك المبدأ الرشيد، فرأوا الخروج على أئمة المسلمين عند أتفه الأسباب، وقد فعلوا ذلك مع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأرضاه، فسفكوا الدماء، وقطعوا السبل، وضيعوا الحقوق، وسعوا في إضعاف المسلمين حتى تكالبت عليهم الأعداء، فهذا من أضرار الخروج على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وقد خالفت الخوارج ما كان عليه جمهور المسلمين من اشتراط النسب القرشي في الإمام، وقالوا: إنه لا خصوصية لقريش فيها ولا مزية لهم عن سواهم، بل كل من صار أهلاً لها جاز توليته من دون أي نظر إلى نسبه (5)، وقد احتجوا لمذهبهم بما يلي:

(أ) قالوا: لأن اشتراط القرشية يخالف المعقول، إذ لا يمنع العقل أن يوجد في غيرهم من هو أفضل منهم.

(1) البخاري، كتاب الجهاد، فتح الباري (116/6).

(2) منهاج السنة (147/1).

(3) مسلم، كتاب الإيمان، شرح النووي (37/2).

(4) فتح الباري (138/1).

(5) الفصل (89/4)، مقالات الإسلاميين (204/1).

(ب) لم يجعل الله النبوة في قوم خاصين، فكيف يجعل الإمامة كذلك؟

(ج) أن القرآن لا يدل على ذلك لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَىٰ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: 13].

(د) استدلوا بقوله ﷺ: «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى» (1).

(هـ) واستدلوا بقوله ﷺ: «وإن أمر عليكم عبد حبشي مجدوع الأنف، فاسمعوا وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله» (2).

(و) لم يثبت الأنصار القرشية في الإمامة، ولو أثبتوها لما طالبوا بالإمامة ولرد عليهم المهاجرون بها (3).

(ز) أن رسول الله ﷺ قد ولى على الأمم من غير قریش والولايات والإمارات من الإمارة العظمى، فما جاز فيها جاز في فروعها، وما امتنع فيها امتنع في فروعها (4).

وجوه الرد على الخوارج:

(أ) أما احتجاجهم بالعقل، فهو مردود لأنه لا حجة فيه مع ثبوت النص والإجماع.

(ب) وأما احتجاجهم بأن الله لم يجعل النبوة خاصة بقوم فلا حجة في ذلك؛ لأن الله يصطفي للنبوة والرسالة أصلح الناس لها، والخلق لا يستطيعون القطع على أن فلاناً أصلح من غيره، ولا يقارن اختيار المخلوق مع اختيار الخالق، وأما المزية لقریش فهي على جهة العموم لما كانت تحتله من المكانة الدينية والاجتماعية في قلوب الناس.

(ج) وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَىٰ﴾ وقوله ﷺ: «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى»، فالجواب على هذا من وجهين:

* أن يراد بالآية والحديث المفاضلة بين الناس عامة، فلا شك أن من فضل على صاحبه بزيادة في التقوى فهو أكرم منه وأفضل عند الله، وهذا بغض النظر عن الإمامة، وهذا هو المراد بالآية والحديث لأن دلالة كل منهما عامة.

(1) مسند أحمد (441/5).

(2) مسلم، شرح النووي (227/12).

(3) الخوارج للسعوى، ص 155.

(4) المصدر نفسه، ص 155.

* وأما من جهة الإمامة، فلا شك أيضاً أن من زاد على غيره بالعدل والتقوى والصلاح مع توافر باقي شروط الإمامة فيه، فهو أولى لكن لا ننسى أن النسب القرشي شرط، ولا تعارض بين تلك الشروط.

* وأما احتجاجهم بما ورد في وجوب السمع والطاعة وإن كان الأمير عبداً حبشياً، فهذا الأمر لا إشكال فيه، وقد ورد فيه عدة روايات منها قوله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي، كأن رأسه زبيبة»⁽¹⁾، وهذا لا يمنع اشتراط الإمامة في قريش، وهو عند أهل السنة مخرج على ثلاثة أمور:

- 1- أن يكون العبد مستعملاً من جهة الإمام القرشي، وليس هو الإمام الأعظم.
- 2- وقد قيل: إن العبد الحبشي إنما ذكره على وجه ضرب المثل، وإن لم يصح وقوعه، كما قال ﷺ فيمن بنى مسجداً: «ولو كمفحص قطاة»⁽²⁾، ومفحص القطاة لا يمكن أن يكون مسجداً⁽³⁾.
- 3- أنه أطلق على طريق المبالغة في وجوب السمع والطاعة، أو باعتبار ما كان قبل العتق⁽⁴⁾.

(هـ) وأما دعواهم أن الأنصار لم يثبتوا أحقية قريش في الخلافة، فهذا غير صحيح، بل الصحيح أنهم أذعنوا لذلك وحصل الإجماع على أحقية قريش في الخلافة، قال الإمام الأشعري رحمه الله: اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة بمدينة رسول الله ﷺ، وأرادوا عقد الإمامة لسعد بن عباد، وبلغ ذلك أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فقصدا نحو مجتمع الأنصار في رجال من المهاجرين، فأعلمهم أبو بكر أن الإمامة لا تكون إلا في قريش واحتج عليهم بقول النبي ﷺ: «الأئمة من قريش»⁽⁵⁾، فأذعنوا لذلك منقادين، ورجعوا إلى الحق طائعين، بعد أن قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، وبعد أن جرد الحباب بن المنذر سيفه وقال: أنا جذيلها المحكك، وعذيقها المرجب؟... ثم بايعوا أبا بكر

(1) البخاري، كتاب الأحكام، فتح الباري (12/121).

(2) فتح الباري (12 / 122)، جامع العلوم والحكم، ص 230.

(3) الخوارج للسعودي، ص 157.

(4) فتح الباري (13 / 122).

(5) المصنف لابن أبي شيبة (544/5)، البخاري بلفظ آخر رقم (7140).

رضي الله عنه، واجتمعوا على إمامته، واتفقوا على خلافته، وانقادوا لطاعته (1).

و- وأما احتجاجهم بفعل النبي ﷺ، حيث ولى على بعض الأمصار أو الجيوش من غير قريش، فلا حجة لهم في هذا لأنه ليس في الإمامة العظمى، ولا نسلم لهم أن ما جاز في الفرع جاز في الأصل (2).

قال ابن حجر - رحمه الله:

وأما ما احتج به من لم يعين الخلافة في قريش من تأمير عبد الله بن رواحة وزيد بن حارثة وأسامة وغيرهم في الحروب، فليس من الإمامة العظمى في شيء، بل فيه أنه يجوز استنباط غير القرشي في حياته (3) والله أعلم.

أدلة أهل السنة القائلين باشتراط النسب القرشي:

(أ) قوله ﷺ: «إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه، ما أقاموا الدين» (4).

(ب) قوله ﷺ: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان» (5)، وفي رواية لمسلم: «ما بقي من الناس اثنان» (6).

(ج) وقوله ﷺ: «الناس تبع لقريش» (7).

(د) انعقاد الإجماع، فقد حكاه غير واحد من العلماء منهم: النووي حيث قال في شرحه لحديث: «الناس تبع لقريش» ... إلخ.

هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة (8)، ومنهم القاضي عياض، فقد نقل عنه النووي قوله: اشتراط

(1) مقالات الإسلاميين (39/1، 41)، شرح النووي (200/12)، الفصل (89/4).

(2) الخوارج للسعوى، ص158.

(3) فتح الباري (119/13).

(4) البخاري، كتاب الأحكام، فتح الباري (114/13).

(5) البخاري، كتاب الأحكام، فتح الباري (114/13).

(6) مسلم، كتاب الإمارة، شرح النووي (201/13).

(7) البخاري، كتاب المناقب، فتح الباري (526/6).

(8) شرح النووي علي صحيح مسلم (200/12)، الإمامة العظمى، للدميحي ص273.

كونه - أي الإمام - قرشياً هو مذهب العلماء كافة، قال: وقد احتج به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما على الأنصار يوم السقيفة فلم ينكره أحد، قال القاضي: وقد عدّها العلماء في مسائل الإجماع، ولم ينقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار قال: ولا اعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قریش، ولا سخافة ضرار بن عمرو في قوله: إن غير القرشي من النبط وغيرهم يقدم على القرشي لهوان خلعه إن عرض منه أمر، وهذا الذي قاله من باطل القول وزخرفته مع ما هو عليه من مخالفة إجماع المسلمين والله أعلم (1).

وممن حكى هذا الإجماع أيضاً الماوردي (2) والإيجي (3)، وابن خلدون (4)، والغزالي (5)، ومن المحدثين محمد رشيد رضا، حيث قال: أما الإجماع على اشتراط القرشية فقد ثبت بالنقل والفعل، رواه ثقات المحدثين واستدل به المتكلمون وفقهاء مذاهب السنة كلهم، وجرى عليه العمل بتسليم الأنصار وإذعانهم لبني قریش، ثم إذعان السواد الأعظم من الأمة عدة قرون (6).

ولكن الحافظ ابن حجر اعترض على هذا الإجماع بقوله:

ويحتاج من نقل الإجماع إلى تأويل ما جاء عن عمر في ذلك، فقد أخرج أحمد عن عمر بسند رجاله ثقات أنه قال: إن أدركني أجلي وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل.. الحديث، ومعاذ بن جبل أنصاري لا نسب له في قریش. إن الأثر المنسوب إلى عمر ضعيف لانقطاعه كما بين بعض أهل العلم (7)، ومال الإمام الجويني إلى عدم اشتراط النسب القرشي (8)، وقد اختلف قول أبي بكر الباقلاني، فاشتراط القرشية في كتاب الإنصاف (9)، ولم يشترطها في كتابه التمهيد (1). وإلى نفي اشتراط القرشية ذهب

(1) شرح النووي علي صحيح مسلم (200/12).

(2) الأحكام السلطانية ص 6.

(3) الموافق، ص 398.

(4) المقدمة، ص 194.

(5) الباطنية، ص 180.

(6) الخلافة أو الإمامة العظمى، لمحمد رشيد رضا، ص 19.

(7) الإمامة العظمى، ص 284.

(8) غياث الأمم، للجويني، ص 163.

(9) الإنصاف، للباقلاني، ص 69.

ذهب أكثر المحدثين منهم: محمد أبو زهرة في كتابه المذاهب الإسلامية، وذهب إلى أن الأحاديث الواردة مجرد أخبار لا تفيد حكماً (2)، ومنهم العقاد (3)، ومنهم د/ على حسنى الخربوطلى في كتابه "الإسلام والخلافة" (4)، وتجراً على رمى الأحاديث المذكورة بالوضع، ومنهم د/ صلاح الدين دبوس في كتابه "ال خليفة توليته وعزله"، وذهب إلى أن هذه الأحاديث مجرد أخبار (5)، ومنهم الأستاذ محمد المبارك رحمه الله، فقد اعتبرها من باب السياسة الشرعية المتغيرة بتغير العوامل (6).

والراجح هو ما ذهب إليه جمهور المسلمين من اشتراط النسب القرشي للإمامة (7)، لورود الأدلة الصريحة في أحقيتهم وإجماع الصحابة ومن بعدهم على ذلك، وأدلة المخالفين ليس فيها حجة على عدم الاشتراط.

لكن أحقية قريش في الخلافة لا بد فيها من شرطين:

الأول: إقامتهم للدين لقوله ﷺ: «إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين» (8).

الثاني: أن لا يكون هناك إمام قائم، فإن كان ثمة إمام فلا أحقية لهم فيها، فيكون اشتراط النسب القرشي في ابتداء الولاية وعند الاختيار لا في استمرارها، إذ إن الإمام القائم لا تجوز منازعته ولا الخروج عليه، لا من قريش ولا من غيرها (9) ما دام قائماً بأمر الله، ولم ينحرف عن شرعه، ولم نر منه كفراً بواحاً، أما إذا خرج منه كفر بواح، فالأمر منوط بالقدرة، وخاضع لفقه المصالح والمفاسد.

* * *

(1) التمهيد نقلاً عن الإمامة العظمى، ص 275.

(2) المذاهب الإسلامية (90/1).

(3) الديمقراطية في الإسلام ص 69.

(4) الإسلام والخلافة ص 42.

(5) الخليفة توليته وعزله، ص 270.

(6) نظام الإسلام في الحكم والدولة، ص 71.

(7) الأحكام السلطانية لأبي يعلى، ص 20، الخوارج للسعوى ص 159.

(8) البخاري، كتاب الأحكام، باب الأمراء من قريش، فتح الباري (144/13).

(9) الخوارج، للسعوى، ص 159، الإمامة العظمى ص 295.

الفصل التاسع

طعن الخوارج في بعض الصحابة، وتكفيرهم لعثمان وعلى رضي الله عنهما

امتاز الخوارج عن الشيعة الرافضة بإثباتهم إمامة الصديق والفاروق رضي الله عنهما، فهم يعتقدون أن إمامة أبي بكر وعمر إمامة شرعية، لا شك في صحتها ولا ريب عندهم في شرعيتها، وأن إمامتهما كانت برضا المؤمنين ورغبتهم، وأنهما سارا على الطريق المستقيم الذي أمر الله به، لم يغيرا ولم يبدلا حتى توفاهما الله تعالى على ما يرضيه من العمل الصالح والنصح للرعية، وهذا الاعتقاد منهم حق وصدق، فلقد كانا رضي الله عنهما كذا ذلك، ولا يشك في هذا إلا من فتن بمعتقد الرافضة، وهذا المعتقد للخوارج تجاه الشيخين حالفهم فيه السداد والصواب، وكانوا موفقين فيه، لكنهم هلكوا فيمن بعدهما، حيث قادهما الشيطان وأخرجهم عن الحق والصواب في اعتقادهم في عثمان وعلى رضي الله عنهما، فلقد حملهم على إنكار إمامة عثمان رضي الله عنه في المدة التي نقم عليه أعداؤه فيها، كما أنكروا إمامة على أيضاً بعد التحكيم بل أدى بهم سوء معتقدهم إلى تكفيرهما وتكفير طلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم وأصحاب الجمل وصفين.

وقد وجه الخوارج إلى هؤلاء الأ خيار من الصحابة طعناً عاماً يشملهم جميعاً ووجهوا إلى بعضهم طعناً على وجه الخصوص، فطعنهم فيهم على وجه عام أنهم يعتقدون فيهم أنهم كفروا، وقد دون أهل العلم هذا المعتقد السيئ عنهم في كتبهم (1)، فقد قال الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله: والخوارج بأسرها يثبتون إمامة أبي بكر وعمر وينكرون إمامة عثمان في وقت الأحداث التي نقم عليه من أجلها، ويقولون بإمامة علي قبل أن يحكم، وينكرون إمامته لما أجاب إلى التحكيم، ويكفرون معاوية وعمرو بن العاص وأبا موسى الأشعري (2).

وقال ابن تيمية - رحمه الله:

وكان شيطان الخوارج مقموماً لما كان المسلمون مجتمعين في عهد الخلفاء الثلاثة

(1) عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام (1157/3).

(2) مقالات الإسلاميين (204/1).

أبي بكر وعمر وعثمان، فلما اختلفت الأمة في خلافة علي رضي الله عنه وجد شيطان الخوارج موضع الخروج، فخرجوا وكفروا عليًا ومعاوية ومن والاهما، فقاتلهم أولى الطائفتين بالحق علي بن أبي طالب (1).

وقال الشهرستاني بعد تعدده لكبائر فرق الخوارج: ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي رضي الله عنهما ويقدمون ذلك على كل طاعة. وقال في المحكمة الأولى: وطعنوا في عثمان رضي الله عنه للأحداث التي عدوها عليه، وطعنوا في أصحاب الجمل وأصحاب صفين (2). وقال في الأزارقة بعد أن ذكر أنهم يعتقدون كفر علي رضي الله عنه قال: وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة وزادوا عليه تكفير عثمان وطلحة والزبير وعائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم، وسائر المسلمين معهم وتخليدهم في النار (3)، وهذا المعتقد واضح البطلان بمجرد سماعه، واعتقاده ضلال وغواية وترك للحق جانباً، والخوارج استهواهم الشيطان بمعتقدهم هذا، فكانوا له تبعاً، فاعتقادهم كفر من تقدم ذكرهم من أصحاب رسول الله ﷺ باطل، لأمر عدة:

الأمر الأول: أن الله تعالى أخبر بأنهم {خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ}:

وكذا رسوله ﷺ أخبر بأنهم أفضل أمة، فقد قال تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾}

[آل عمران: 110].

فقد نوه سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة بأنهم {خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} وذلك لقيامهم الكامل بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما ذلك إلا لما بلغوا إليه من كمال الإيمان وقوة اليقين، ولأنهم حققوا صفات الخيرية المنوه عنها في هذه الآية، فقد روى أبو عبد الله الحاكم بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عز وجل: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} [آل عمران: 110]، قال: هم الذين هاجروا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة (4)، وقال ﷺ: «خير الناس القرن الذي أنا فيه، ثم

(1) مجموع الفتاوى (89/19).

(2) الملل والنحل (117/1).

(3) المصدر نفسه (121/1).

(4) المستدرک (294/2) وصححه الحاكم، وأقره الذهبي.

وعلا، حيث كفر من رضي الله عنه، ولا شك أن تكفير من رضي الله عنه مضادة له جل وعلا، وتمرد وطغيان، وهذه صفة الرافضة والخوارج المارقة (1).

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: 18]، وفي هذه الآية أعلن الله رضاه عن جيش الإيمان الذين حضروا الحديبية من صحابة رسول الله ﷺ، والذين كان منهم على وطلحة والزبير، وعثمان كان في مكة رسولاً لرسول الله ﷺ فبايع له النبي ﷺ، وجعل يده عن يده، فكانت خيراً له من يده (2).

الأمر الرابع: أن الكفر بعيد الوقوع من قوم أخبر الله جل وعلا أنه بغض إليهم الكفر والفسوق والعصيان، وجعلهم من الراشدين:

قال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: 7].

وأما الآية فقد أخبر تعالى فيها أنه جعل الإيمان أحب الأشياء إليهم، فلا يقع منهم إلا ما يوافقه ويقنضيه من الأمور الصالحة، فاستحقوا بذلك أن يكونوا هم الراشدين، كما نطقت بذلك الآية الكريمة، فكيف يكفر أولئك الخيرة على زعم الرافضة والخوارج المارقة، وعليهم تتلى آيات الله وفيهم رسوله؟ بل كيف يكفرون وقد كره الله إليهم الكفر وجعلهم راشدين؟ فلقد زاغ الخوارج الجهلاء بزعمهم كفر عثمان وعلي وطلحة والزبير وابن عباس وعائشة وعمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري ومعاوية وأصحاب الجمل وصفين من الصحابة الكرام (3).

* * *

(1) عقيدة أهل السنة في الصحابة (1163/3).

(2) عقيدة أهل السنة في الصحابة (1163/3).

(3) المصدر نفسه (1165/3).

الفصل العاشر

من سمات الخوارج ونزعاتهم في العصر الحديث

بدأت سمات الخوارج ونزعاتهم تظهر بين طوائف من أبناء المسلمين اليوم، وبأشكال ومظاهر مختلفة من جماعات وأفراد ودعوات وحركات واتجاهات، وشعارات، ومناهج وأساليب ومواقف وتصرفات، ونزعات فردية وجماعية، ونحو ذلك من أمور تنذر بخطر، وتنبئ عن بدايات ظهور البذور العقدية والفكرية والسلوكية للخوارج (1)، ومن هذه السمات والمظاهر: التشدد في الدين على النفس والتعسير على الآخرين، والتعاليم والغرور، وتصدر الأحداث، وقلة الصبر، وضعف الحكمة، والاستبداد بالرأي، وتجهيل الآخرين، والطعن في العلماء وسوء الظن فيهم، وتحقيرهم، والتفكير منهم، والحدة في التعامل مع الآخرين، وصعوبة مد جسور التفاهم معهم، وقابلية الانشطار والتفريق وسهولة اتهام الآخرين، وصعوبة التجمع والتوحد، والتكفير وغير ذلك من مظاهر الغلو، التي أسهم في ظهورها مجموعة من الأسباب منها:

1 - الجهل بالعلوم الشرعية:

فالمتمثل لواقع أكثر أصحاب التوجهات التي يميل أصحابها إلى سمات الخوارج، يجد أنهم يتميزون بالجهل وضعف الفقه في الدين، وضحالة الحصيلة في العلوم الشرعية، فحين يتصدرون للأمور الكبار والمصالح العظمى يكثر منهم التخطي والخلط والأحكام المتسرعة والمواقف المتشنجة (2)، بسبب عدم قدرتهم على استيعاب فقه المصالح والمفاسد، والعلم بمراتبها، فوق جهلهم بأحاد النصوص الحاكمة على القضايا المعينة، إذ ليست المنكرات العامة المتعلقة بالسياسة الشرعية وهي في الغالب سبب الفتن كمسائل الطهارة والصلاة والحج والأحوال الشخصية يقوم فيها الحق - غالباً على الأدلة التفصيلية، بل قيام العلم في ذلك على أسس منها:

(أ) الأدلة الشرعية العامة والقواعد التي يدخل تحتها أمور كثيرة.

(ب) مقاصد الشريعة.

(ج) الموازنة بين المصالح والمفاسد.

(1) الخوارج، ناصر العقل ص: 120.

(2) المصدر نفسه ص127.

(د) الأدلة التفصيلية.

ولا يمكن للعوام، بل صغار العلماء فهم القضايا الكلية العامة، وإن كان يمكنهم فهم النصوص الجزئية، وكذلك فهم مقاصد الشريعة لا يكون إلا باستقراء مجمل النصوص، وتصرفات الشارع، ففقه المقاصد فقه عزيز، لا يناله كل أحد، بل لا يصل إليه إلا من ارتقى في مدارج العلم، واطلع على واقع الحال، وقلب النظر في الاحتمالات التي يظن حدوثها. والموازنة بين المصالح والمفاسد تحتاج إلى فهم للشريعة ومقاصدها، وفهم للواقع ومراتب المفاسد والمصالح وهذا كله لا يكون إلا للعلماء (1).

إن تصدر العامة أنصاف العلماء الذين لا يفهمون كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، يشنت المسلمين ويفرق وحدتهم، لأن العوام لا يتصور اتفاقهم على أمر إذا لم يكن لهم سراة يصدر عن رأيهم، ولذلك كان الرد إلى أهل الحل والعقد.

2 - القراءة من الكتب بدون معلم:

ومن الأسباب التي أسهمت في تشكيل فكر الغلو، طلب العلم من غير بابه، والإقبال منهم على كتب العلم، دون معلم يعين ولا موجه يرشد، وأخذ الطلاب يستخرجون الأحكام في المسائل العضال قبل أن ترسخ أقدامهم في العلم بالكتاب والسنة، فزلت بهم القدم، وقد حدث هذا من نوعين من الشباب:

* شباب عاش في السجون، ولقي المحن والتعذيب.

* وشباب لم يدخلوا السجون، ولم يتعرضوا لمحن وكانت النتيجة حصاداً مرّاً من البلبلة الفكرية، وبلاء الغلو، شنت شمل المسلمين المشتت، وزاد تمزيقهم تمزيقاً، وقد حدث هذا لأسباب منها:

(أ) الإعراض عن العلماء:

ولقد سلك الغلاة هذا المنهج الخاطئ بسبب وقوع بعض الانحرافات ممن ينتسبون للعلم من أهل الهوى، فبدؤوا بسحب الثقة من أهل الهوى، ومن أقوالهم ولو كانت حقاً، ثم غلب على هؤلاء سوء الظن، فوسعوا دائرة الإعراض، وأدخلوا فيها العلماء العاملين الصادقين، وسحبوا الثقة فيهم أيضاً، وكلما خالفهم عالم مجاهد في رأي رأوه، أو مالوا إليه، سحبوا الثقة فيه وأعرضوا عنه، وهنا يكمن الخطر ويوجد الشطط، قال أحد العلماء

(1) قواعد في التعامل مع العلماء، ص 121.

الذين حاوروا الشباب أثناء لقائه بهم: الذي أخشاه أن فقد الثقة بالعلماء سيعلمكم على أحد الأمرين أو الأمرين معاً، وهما: الاجتهاد من غير استعداد كاف، ومعرفة تؤهل لذلك، أو العودة للكتب والأخذ عنها دون الاستعانة بأحد، وفي الاثنين من المخاطر ما فيهما.

قال أحد الشباب: لقد وقعنا في الاثنين معاً (1).

(ب) الغلو في ذم التقليد:

لقد ذم القرآن الكريم التقليد وأهله، وحذر السلف من هذا المسلك، قال تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا ؕ أُولَٰئِكَ أَرْسَلْنَا عَنْ ءَابَائِهِمْ لَآ يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ } [البقرة: 170].

ومن أقوال الأئمة قول الشافعي: مثل الذي يطلب العلم بلا حجة كمثل حاطب ليل، يحمل حزمة حطب وفيه أفعى تلدغه وهو لا يدري (2)، وقال أحمد: لا تقلدني، ولا تقلد مالكا ولا الثوري ولا الأوزاعي، وخذ من حيث أخذوا (3)، وقال أبو يوسف: لا يحل لأحد أن يقول مقالتنا حتى يعلم من أين قلنا (4)، وقرأ الشباب هذا، وقرؤوا أن المقلد مع العالم كالصبي في حجر أمه، وأن لا فرق بين المقلد والبهيمة (5)، فأنفوا من تقليد غيرهم من العلماء، وبالغوا في النفور من التقليد وذمه، فظنوا أن الاهتداء بآراء السابقين من الصحابة والتابعين والعلماء الصادقين، والاستفادة من مناهجهم، والاسترشاد بفتاويهم المدعمة بأدلة، ظنوا أن ذلك من التقليد المذموم، فأباحوا لأنفسهم إصدار الفتاوى ولم يتأهلوا لها بعد، وأكبوا على الكتب يستخرجون منها الأحكام، ويستنبطون الآراء العجائب، وتوغلوا في هذا الميدان وهم ليسوا فرسانه، فشطوا وتجاوزوا الحدود.

إن هؤلاء الشباب لم يحسنوا تمييز الأمور وتفصيلها، ولم يعرفوا صحيح الأقوال من سقيمها، ولم يجيدوا إنزال النصوص منازلها، فعمموا حيث لا تعميم، وأعرضوا حيث يجب الإقبال، وأقدموا حيث يجب الإحجام، فالنصوص التي تذر التقليد ليست

(1) التكفير جنوره وأسبابه، ص14، 15 ظاهرة الغلو في الدين، ص313.

(2) إعلام الموقعين (200/2).

(3) المصدر نفسه (200/2).

(4) المصدر نفسه (201/2).

(5) المصدر نفسه (201/2)، جامع بيان العلم وفضله (114/2).

عامة، إنما لها حالات تنتزل عليها (1)، فابن عبد البر بعد أن ذكر الآثار المروية في ذم التقليد قال في نهاية الباب: وهذا كله لغير العامة، فإن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها، لأنها لا تتبين موقع الحجة ولا تقبل بعدم الفهم إلى علم ذلك لأن العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلا بنيل أسفلها، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة والله أعلم، ولم تختلف كلمة العلماء في أن العامة عليها تقليد علمائها، وأنهم المرادون بقول الله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَسَئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: 7].

فكذلك من لا علم له ولا بصر بمعنى ما يدين به لا بد له من تقليد عالمه، وكذلك لم يختلف العلماء أن العامة لا يجوز لها الفتيا وذلك - والله أعلم - لجهلها بالمعاني التي يجوز منها التحليل والتحريم والقول في العلم (2).

وعامة هؤلاء الشباب عوام في علوم الشريعة ولوازمها، وأنفوا من سؤال العلماء واستفسارهم، فكانت النتيجة حصاداً مريراً من الفوضى الفكرية.

(ج) التطبيق الخاطي لكلمات صدق:

إن هذه آفة خطيرة، من اتقاها نجا، فمشكلة من وقع في غلو الخوارج اليوم وأمس، ليست فيما يستدلون به، ولكن في تطبيق ما يستدلون به على واقعه ومراده، فعندما انقلب الخوارج على أمير المؤمنين عليٍّ ورموه بالكفر.. وقالوا: لا حكم إلا لله، فقال: كلمة حق أريد بها باطل (3)، وبعض أبناء العصر الحديث وقعوا فيما وقع فيه غيرهم، حيث أساءوا تطبيق كلمات صدق وعدل، فكانت النتيجة اجتراء على الأحكام، والخروج بآراء حائدة عن الاعتدال، ومن هذه الكلمات على سبيل المثال:

التقليد مذموم:

هذه كلمة حق دل عليها القرآن والسنة، ونهى عن التقليد الأئمة العلماء الأفاضل، وهناك أمور هامة ينبغي التنبيه عليها هنا لنضع الكلمة في واقعها المراد:

* إن التقليد الباطل المذموم هو: قبول قول الغير بلا حجة (4).

(1) ظاهرة الغلو في الدين ص 316.

(2) جامع بيان العلم وفضله (114/2، 115).

(3) تاريخ الطبري (688/5).

(4) الفتاوى (20/15).

* إن التقليد مذموم في حق القادر على الاجتهاد، جائز في حق العاجز عن الاجتهاد (1).
 * قراءة كتب العلماء السابقين والاستفادة من آرائهم؛ بلا تعصب ليس من التقليد المذموم، بل ينبغي لطالب العلم أن يعرف ما قاله السابقون في المسألة قبل أن يحكم فيها ليسترشد بآرائهم وفهمهم (2).
 قال عطاء - رحمه الله:

لا ينبغي لأحد أن يفتي الناس حتى يكون عالماً باختلاف الناس، فإنه إن لم يكن كذلك رد من العلم ما هو أوثق من الذي في يديه (3)، وقال قتادة: من لم يعرف الاختلاف لم يشم الفقه بأنفه (4)، وقال يحيى بن سلام: لا ينبغي لمن لا يعرف الاختلاف أن يفتي، ولا يجوز لمن لا يعلم الأقاويل أن يقول: هذا أحب إلي (5). لكن بعض أبناء العصر الحديث أخطؤوا في تطبيق قاعدة عدم جواز التقليد، فحملوها على العوام والعلماء على السواء، ولم يفرقوا بين القادر والعاجز، ولا بين الأصول والفروع ثم ماذا؟ الإعراض عن أقوال العلماء، بل بلغ الحد ببعضهم إلى تسفيه الآراء، وطرح لمناهجهم؛ لأن هذا تقليد مذموم، ثم اجتراء على الفتوى، واستخراج الأحكام مباشرة من القرآن والسنة دون إمام بالعلوم التي تيسر لهم ذلك (6).

هم رجال ونحن رجال:

كلمة رائعة أعجبت بعض أبناء العصر، لأن فيها اعتداداً بالنفس، وأنفة في الانقياد للغير، وهذا ما تميل إليه بعض نفوس الناس، هذه الكلمة قالها إمام فقيه هو أبو حنيفة رحمه الله، لكن بعض الناس نسوا قائلها وخصائصه، ومناسبتها، وانطلقوا يخطفون الأحكام خطفاً بمجرد قراءة الآية أو الحديث، وقل وقوفهم عند شرح وفهم الأئمة والعلماء للآيات والأحاديث، ولا مانع من إهدارها عندهم، فإذا قيل لهؤلاء الناس: ماذا تفعلون؟ اصبروا وتريثوا، وتأنوا في أحكامكم، وانظروا أولاً إلى فهم علمائكم، قالوا: هم

(1) المصدر نفسه (203/20، 204).

(2) ظاهرة الغلو في الدين ص318.

(3) جامع بيان العلم وفضله (46/2، 47).

(4) المصدر نفسه (47/2).

(5) المصدر نفسه (47/2).

(6) ظاهرة الغلو في الدين ص319.

رجال ونحن رجال، نعم أنتم متساوون من حيث البنية الجسدية، والطباع البشرية، أتدرون من صاحب هذه العبارة؟ وما مناسبتها؟ إنه إمام عالم فقيه من الله عليه بفهم ثاقب، وعلم غزير، وتقوى القلب، ولقد قالها في معرض بيان أصوله حيث قال: إذا كان القرآن أو السنة فأقدمهما، وإذا كان قول الصحابي فلا أخرج عنه، وإذا كان قول تابعي، فهم رجال ونحن رجال (1)، فينبغي أن يعلم موضع القول ومناسبته حتى لا نشرد في التطبيق، نعم هم رجال علماء مجتهدون، فهل أنتم كذلك؟ (2).

منهج الصحابة رضي الله عنهم التلقي المباشر من القرآن والسنة:

قام بعض أبناء العصر يحددون منهج الصحابة الكرام، بعد أن اندرس في الأنام، وأقبلوا على القرآن والسنة لاستخراج الأحكام، وأعرضوا عن الاستئارة بفهم علماء الإسلام، وقالوا: يكفينا القرآن والسنة ولا حجة لنا بأفهام الأموات، فهما النبع الصافي فلا نكدره بشيء، وهنا أخطأت رميتهم، وطاش سهمهم (3)، لأن التلقي المباشر، والتعامل المباشر مع القرآن والسنة له حدود وقيود، فلكل مسلم أن يتعامل مع القرآن والسنة مباشرة، للتعرف على أصول العقائد والأخلاق، والعظات، والعبر الجليلة، فهذه أمور قد جلاها الله سبحانه وتعالى وبينها أتم بيان بحيث لا يجد المرء عسراً في فهمها ما دام يعرف لغة القرآن، أما التعرف على دقائق الأمور في العقائد والأحكام، فدائرته تضيق عن سابقه لتسع أصحاب الكفاءة والقدرة وحدهم، أولئك الذين تزودوا بعلوم أوسع من اللغة والأصول والحديث، تمكنهم من حسن الفهم، ودقة الاستنباط، وتمنعهم من الشطط عند التشابهات، والأمور الخفية. وعلى أساس هذه التفرقة الواعية سار الصحابة الكرام، فقد كانت تنزل بهم المسائل، وتعرض لهم الأمور، فإن كانت من القسم الأول عرفوها بكل يسر وسهولة، وإن كانت من القسم الثاني لم يتجرؤوا حتى يسألوا علماءهم وفقهاءهم، وهذا المنهج هو الذي ينبغي اتباعه، فهو منهج العقل والحكمة الذي يحمي من الجمود ويقي من الفوضى والبلبل (4).

إن تفقيه بعضهم بدون معلم قد نتج عنه آثار سيئة ومخاطر جسيمة، من أهمها نبذ

(1) المصدر نفسه، ص319.

(2) المصدر نفسه، ص320.

(3) المصدر نفسه، ص321.

(4) ظاهرة الغلو في الدين، ص323.

تراث السلف من العلوم والفنون المختلفة، التطاول على العلماء، الاتجاه الظاهري في فهم النصوص، التجرؤ على الفتيا، أفكار غالية (1).

ولقد علمنا الإسلام أن للعلم أبواباً كما أن له آداباً، والسعيد من طرقه من أبوابه، وتحلى بآدابه، فما علمنا على مدار التاريخ أن أحداً أتى مباشرة إلى القرآن والسنة، وأخذ يعمل فكره ويستنبط الأحكام في أولى خطواته، ويؤخر النظر في أقوال من سبق أو يعرض عنها، ما علمنا هذا عن أحد، اللهم إلا الخوارج الأعراب البدو الجهال المجردين من الفقه، والخالين من الفقهاء، الخوارج ومن هذا حذوهم (2).

ولقد كثر زجر العلماء عن تلقي العلم من الكتب مباشرة دون الاستئارة بآراء وأفهام أهل العلم، لأن هذا باب إلى التحريف والتصحيف، وتبديل الأحكام والقول على الله بلا علم، وتحليل الحرام، وتحريم الحلال، قال ابن جماعة - وهو يذكر آداب طالب العلم في اختيار الشيخ الذي يأخذ العلم عنه، ويكتسب الأخلاق منه: وليجتهد على أن يكون الشيخ ممن له على العلوم الشرعية تمام الاطلاع، وله مع من يوثق به من مشايخ عصره كثرة بحث وطول اجتماع، لا ممن أخذ عن بطون الأوراق ولم يعرف بصحبة المشايخ الحذاق.

قال الشافعي - رحمه الله: من تفقه من بطون الكتب ضيع الأحكام. وكان بعضهم يقول من أعظم البلية الصحيفة، أي الذين تعلموا من الصحف (3)، والله در القائل:

من يأخذ العلم عن شيخ مشافهة :::: يكن من الزيغ والتصحيف في حرم
ومن يكن آخذاً للعلم من صحف :::: فعلمه عند أهل العلم كالعدم

وقال علماء السلف: لا تقرؤوا القرآن على المصحفين، ولا تأخذوا العلم من الصحفيين (4).

وقال أبو زرعة: لا يفتي الناس صحفي، ولا يقرئهم مصحفي (5).

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ

(1) ظاهرة الغلو في الدين، ص 323.

(2) المصدر نفسه: ص 234.

(3) تذكره السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم، ص 87.

(4) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (97/2).

(5) المصدر نفسه (97/2).

لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧﴾ [الأنبياء: 7]، وقد أنكر الله على من يبادر إلى الأمور قبل تحققها فيخبر بها ويفشيها وينشرها، وقد لا يكون لها صحة (1). وليس معنى هذا أن نمنع الناس أن يدرسوا ويتعلموا، فطلب العلم فريضة، وهو مطلوب من المهد إلى اللحد، لكن نقول: إنهم مهما درسوا، فسيظلون في حاجة إلى أهل الاختصاص، فإن للعلم الشرعي أدوات لم يتوفروا على تحصيلها، وأصولاً لم يتمرسوا بمعرفتها، واستيعابها، وفروعاً ومكملات لم تسعفهم أوقاتهم ولا أعمالهم أن يتفرغوا لها (2)، فلا جراءة وانطلاقة مندفعة غير منضبطة، ولا كسل وخمول وتجميد للفكر والنظر وحظر للبحث وحجر على العقل، إنما نريد جداً وسعياً مع التأنى والتثبت والتروي والتأكد، والسؤال عما أشكل، وخير الأمور أوسطها (3).

3 - تخلي كثير من العلماء عن القيام بواجبهم:

العلماء هم ورثة الأنبياء، ولذلك ينبغي أن يكونوا هم أصحاب القيادة والتوجيه في المجتمع، وعليهم أن يفرضوا وجودهم الأدبي والعلمي والمرجعي بين الناس، بأخلاقهم وجهدهم وعلمهم، وعليهم أن يتحركوا بهذا الدين وبالعلم الذي يعلمونه من هذا الدين لصياغة المجتمع صياغة صحيحة، ووضع كل من الحاكم والمحكوم في وضعه الصحيح برد الحاكم إلى الالتزام بشريعة الله، فيزول من ثم ما هو واقع في المجتمع من ظلم سياسي واجتماعي واقتصادي، ورد المحكومين إلى الالتزام بأوامر الله ونواهيه، فيزول من ثم ما وقع في المجتمع من فساد خلقى وروحي وسلوكي أو الجهاد في سبيل هذا الأمر على الأقل، فيتحقق من الإصلاح بقدر ما يخلص الناس نياتهم لله، وبمقدار ما يبذلون من الجهد اللازم للإصلاح، لقد كان للعلماء دور القيادة والريادة في المجتمع دائماً وأبداً، وكان الناس يعرفون لهم ذلك حكماً ومحكومين.

ولم تظهر الزعامات السياسية العلمانية عند المسلمين إلا عندما تخلى العلماء عن دورهم في قيادة الأمة وتوجيهها، بل ما كان الناس يرضون بغير علمائهم بديلاً أبداً، وكانت الأمة الإسلامية في كل أصقاع الدولة تحب علماءها وتجلهم وتلتف حولهم، وتفزع إليهم بعد الله - سبحانه وتعالى - كلما حزبها أمر وحلت بها مصيبة، لمعرفة

(1) تفسير ابن كثير.

(2) الصوحة الإسلامية، ص 306.

(3) ظاهرة الغلو في الدين، ص 326.

الناس بمكانة العلماء وبقدرتهم على التحرك، وبالتصدي لكل ما يصيبهم من سوء، وكذلك كان الحكام يعرفون للعلماء قدرهم، إما رغبة فيهم أو رهبة منهم، وما كان علماء المسلمين يعرفون بالانقطاع إلى الدروس والتحصيل، بل كانوا هم في مقدمة المجاهدين المقاتلين، وفي مقدمة الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر، وكانوا يشاركون أمتهم أفراحها وأتراحها، وقد لاقى بعضهم من جراء ذلك ما لاقى، ولكن لم يثنهم ذلك عن القيام بواجبهم⁽¹⁾؛ لأنهم فهموا معنى ورثة الأنبياء.

إن العلماء هم فقهاء الإسلام، ومن دارت الفتيا على أقوالهم بين الأنام الذين خصوا باستنباط الأحكام، وعنوا بضبط قواعد الحلال والحرام⁽²⁾، والعلماء هم: أئمة الدين، نالوا هذه المنزلة العظيمة بالاجتهاد والصبر واليقين {وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ} [السجدة: 24].

والعلماء هم ورثة الأنبياء، ورثوا عنهم العلم فهم يحملونه في صدورهم، وينطبق في الجملة على أعمالهم، ويدعون الناس إليه، والعلماء هم الفرقة التي نفرت من هذه الأمة لتنفقه في دين الله، ثم تقوم بواجب الدعوة ومهمة الإنذار، فعليهم أن يكونوا بين الناس، ويقوموا بواجبهم كورثة للأنبياء، ويتخلوا عن انزوائهم وابتعادهم عن الناس ومشاكلهم والاكتفاء بواجب البلاغ والإنذار، بل يتصدروا لتربية الناس وتهذيبهم وتوجيههم وترشيدهم والصبر على مخالطتهم، وحل مشاكل الناس الفكرية والنفسية والاجتماعية والسياسية... إلخ، وفق شرع الله تعالى، فالعلماء هم هداة الناس الذين لا يخلو زمان منهم، حتى يأتي أمر الله، فهم رأس الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، يقول رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس»⁽³⁾، فلا ينبغي أن يتخلى الكثير من العلماء عن واجبهم تجاه دعوة الله تعالى، ويتركوا الناس بدون قيادة تقودهم نحو الخير والفلاح.

4 - شيوع الظلم والتحاكم للقوانين الوضعية:

من أهم العوامل التي تؤدي إلى بروز ظاهرة الغلو الكبت السياسي، من ظلم الأفراد والشعوب، وظلم الناس مما ينافي مقاصد الشريعة وما أمر الله به وأمر به رسوله ﷺ،

(1) ظاهرة التكفير، الأمين الحاج محمد أحمد، ص181.

(2) إعلام الموقعين (7/1).

(3) البخاري، كتاب الاعتصام رقم 7311.

من تحقيق العدل ونفي الظلم (1).

5 - التأويلات الخاطئة لبعض آراء المفكرين المسلمين المعاصرين :

فكما أن الخوارج انطلقوا إلى بعض الآيات التي نزلت في الكفار ففصلوها زوراً وبهتاناً على طائفة من خيار الصحابة نجد كذلك نفرأ من الشباب المتحمس والذي ينقصه العلم الشرعي والفقہ في الدين في هذا العصر حملوا بعض آراء المفكرين المسلمين المعاصرين أكثر مما تحمل وركبوا بسبب ذلك مركباً صعباً (2).

6 - انتشار الفساد بين الناس :

من أكبر النكيات التي أصابت الأمة الإسلامية في هذا العصر الفساد العقدي والانحراف الكبير عن منهج أهل السنة والجماعة، وظهور البدع بين المسلمين، ولم يعد الكثير منهم يفقه حقيقة الشهادة التي يرددونها صباح مساء: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وما ترمي إليه هذه الكلمة، وما هي شروطها وحقيقتها، ولقد حاول أعداء الإسلام أن يفرغوا كلمة التوحيد من محتواها الكامل، ويحصرها الإسلام في النطق بالشهادتين فقط، أو في التلفظ بهما مع إقامة الشعائر، ويزوى الدين كله في جانب قصي من الحياة، لكي يعيش المسلمون حينئذ في وهن وذل وخضوع وانهمزام نفسي أمام الطغيان المادي وبهرج الحياة الزائف، كما هو حال المسلمين اليوم (3)، وانتشر الفساد الخلقي بين الناس، وأشرف على هذا الإفساد أعداء الإسلام، وقد استشرى الفساد وعم بصورة جعلت بعض الأخيار يبأسون من الإصلاح، ومن ثم ولد هذا اليأس والقنوط في نفوس بعض الشباب الذي كان متحمساً للعمل الإسلامي ردود فعل عنيفة، وردود الفعل هذه لها صور مختلفة ومتباينة، فمنهم من انجرف مع التيار، ومنهم من اتخذ لنفسه موقفاً عدائياً سلبياً، وقنع أن هذا المجتمع الذي أصيب بهذا القدر من الفساد العقدي والأخلاقي لا خير فيه البتة، وربما حكم عليه بعضهم بأنه مجتمع كافر (4).

7 - عدم تزكية النفوس :

إن من الأسباب الرئيسية لتولد بدعة التكفير عدم تزكية النفوس بسبب ضعف

(1) الخوارج، ناصر العقل ص126.

(2) المصدر نفسه، ص155، ظاهرة التكفير، الأمين الحاج، ص146.

(3) ظاهرة التكفير، ص152.

(4) ظاهرة التكفير، ص152.

الجانب التربوي مما يؤدي إلى الغرور والاستبداد، ويجعل المرء يشتغل بعيوب غيره، أكثر من اهتمامه واشتغاله بعيوب نفسه، وعدم تزكية النفوس يتولد منه أمراض خطيرة منها العجلة، والاستعلاء بالطاعة، والهوى، واحتقار الناس وعدم احترامهم، وربما إخراجهم من الملة (1).

هذه بعض الأسباب التي أدت لبروز ظاهرة الغلو في العصر الحديث.

أهم مظاهر الغلو في العصر الحديث:

إن مظاهر الغلو في العصر الحديث كثيرة منها:

1 - التشدد في الدين على النفس والتعسير على الآخرين:

من مظاهر الغلو في هذا العصر الخروج عن منهج الاعتدال في الدين، الذي كان عليه النبي ﷺ، وقد حذر النبي ﷺ من ذلك في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «إن هذا الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه» (2)، والتشدد في الدين كثيراً ما ينشأ عن قلة الفقه في الدين، وهما من أبرز سمات الخوارج، أعنى التشدد في الدين وقلة الفقه، وأغلب الذين ينزعون إلى خصال الخوارج اليوم تجد فيهم هاتين الخصلتين (3).

ومن مظاهر الغلو: التعسير وترك التيسير، فأصحاب الغلو يطالبون الناس بما لا يطيقون، ويلزمونهم بما لا يلزمهم به الشرع السهل، ولا يراعون قدراتهم وتفاوتها، وطاقاتهم واستطاعتهم وتباينها، وأفهامهم واختلافها، فيخاطبونهم بما لا يفهمون، ويطالبونهم بما لا يستطيعون. ومن أسباب التعسير الورع الفاسد، والجهل بمراتب الأحكام، والجهل بمراتب الناس، وأما مجالاته وصوره وأشكاله، إيجاب النظر والاستدلال على الجميع، وتحديث الناس بما لا يعرفون، وترك الرخص والإلزام بما لم يلزم به الشرع (4).

2 - التعالي والغرور وما يؤدي إليه من تصدر الأحداث:

من السمات البارزة في ظاهرة الغلو في الوقت المعاصر: التعالي والغرور، وادعاء

(1) المصدر نفسه، ص 185.

(2) البخاري، كتاب الإيمان، فتح الباري (93/1).

(3) الخوارج، ناصر العقل ص 130.

(4) ظاهرة الغلو في الدين ص 241 - 249.

العلم في حين أنك تجد أحدهم لا يعرف بدهيات العلم الشرعي، والأحكام وقواعد الدين، أو قد يكون عنده علم قليل، بلا أصول ولا ضوابط ولا فقه ورأي سديد، ويظن أنه بعلمه القليل وفهمه السقيم قد حاز علوم الأولين والآخرين، فيستقل بغروره علم العلماء، ويقعد عن مواصلة طلب العلم فيهلك بغروره ويهلك، وهكذا كان الخوارج الأولون يدعون العلم والاجتهاد، ويتطاولون على العلماء وهم من أجهل الناس (1). وأدى التعامل والغرور إلى تصدر حدثاء الأسنان وسفهاء الأحلام للدعوة بلا علم ولا فقه، فاتخذ بعض الناس منهم رؤوساً جهالاً، فأفتوا بغير علم وحكموا في الأمور بلا فقه، وواجهوا الأحداث الجسام بلا تجربة ولا رأي، ولا رجوع إلى أهل العلم والفقه والتجربة والرأي، بل كثير منهم يستنقص العلماء والمشايخ ولا يعرف لهم قدرهم، وإذا أفتى بعض المشايخ على غير هواه ومذهبه، أو بخلاف موقفه أخذ يلمزهم إما بالقصور أو التقصير، أو الجبن والمداهنة، أو بالسذاجة وقلة الوعي والإدراك، ونحو ذلك مما يحصل بإشاعته الفرقة والفساد العظيم، وغرس الغل على العلماء والخط من قدرهم ومن اعتبارهم، وغير ذلك مما يعود على المسلمين بالضرر البالغ في دينهم ودنياهم (2).

3 - الاستبداد بالرأي وتجهيل الآخرين:

من أبرز معالم الغلو حديثاً التعصب للرأي، وعدم الاعتراف برأي الآخرين، وإنكار ما عندهم من الحق ما دام خالفه في الرأي، ومن الأسباب التي تولد التعصب للرأي والانحياز له: قلة العلم، مصادفة الرأي لذهن خال، الإعجاب بالرأي، اتباع الهوى.

إن آفة الإعجاب بالرأي والتعصب له هوت بأصحابها إلى دركات خطيرة، في أزمنة قبلنا، فما الذي هوى بذي الخوصرة الجهول، يقول ابن الجوزي: وآفته أنه رضي برأي نفسه، ولو وقف لعلم أنه لا رأي فوق رأي رسول الله ﷺ (3)، والذي هوى بأصحاب ذي الخوصرة هو إعجابهم برأيهم، وظن السوء في غيرهم، وكانت الخوارج تتعبد، إلا أن اعتقادهم أنهم أعلم من علي رضي الله عنه وهذا مرض صعب (4) أوقعهم في المهالك. إن هؤلاء المساكين وقعوا أسرى لألفاظ لم يحسنوا فهمها، ولم يستمعوا لمن

(1) الخوارج، ناصر العقل، ص129.

(2) الخوارج، د. ناصر العقل، ص129.

(3) تلبيس إبليس، ص90.

(4) المصدر نفسه، ص91.

يجلبها لهم، ويفهمهم إياها، لأن الصواب هو رأيهم وما عداه خطأ، يقول محمد أبو زهرة: أولئك استولت عليهم ألفاظ الإيمان، ولا حكم إلا لله، والتبرؤ من الظالمين، وباسمها أباحوا دماء المسلمين وخضبوا البلاد الإسلامية بجميع الدماء وشنوا الغارة في كل مكان (1). إن هذا التعصب المقيت قد صدهم عن الاستجابة للحق بعد وضوحه، فقد ناظرهم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وناظرهم ابن عباس رضي الله عنه وأزال أعارهم، ودحضا شبهاتهم، وأقاما عليهم الحجج الدامغة، وأفحماهم بالبراهين الساطعة، فلم يستجب إلا بعضهم واندفع الكثير لاستباحة دماء المسلمين (2). إن التعصب للرأي وتجهيل الآخرين يتنافى مع مبادئ هامة في الإسلام كالشورى والتناصح.

4 - الطعن في العلماء العاملين:

شاهد عصرنا حملة غريبة وظاهرة عجيبة ألا وهي الاعتداء على هيبة العلماء العاملين، وطعنهم بخناجر الزيف والضلال، ولقد شهدت الصحف والمجلات، والكتب والمقالات، وقاعات الدروس والحلقات نماذج كثيرة من تلك الحملات، فجلب على أمة الإسلام أبلغ الأضرار، فشنت الشمل المشتت، وفرق الجمع المفروق، وعمق الشق الغائر، ولا شك أن للطعن في العلماء أسباباً منها: التعلم بدون معلم، الفهم الخاطئ لبعض عبارات العلماء، واتباع الهوى، والحسد، وقد لجأ بعض الشباب إلى أسلوب سيئ ألا وهو تتبع عورات العلماء وزلاتهم، وتصيد أقوالهم، وشواذ آرائهم، وتحريف كلمهم عن مقصودهم، فعلوا ذلك ليبرروا حملتهم الشعواء في الطعن على العلماء قديماً وحديثاً ممن يخالف آراءهم، ولا يقر مناهجهم الحائدة عن الاعتدال، ولقد كان فعلهم هذا وبالأعلى على الإسلام، وقرة عين لأعداء الإسلام من بنى صهيون وعابدي الأوثان، وإن هذا المسلك المشين الذي يدل على جهل صاحبه أو مرضه وحقده، قد حذر منه العلماء لخطورته على المسلمين، ولأنه تنفيذ لمخطط أعداء الدين، وتحقيق لأغراضهم بلا تعب ولا نصب (3). يقول ابن تيمية رحمه الله وهو ينهى عن رواية الأقوال الضعيفة عن الأئمة والعلماء:

ومثل هذه المسألة الضعيفة، ليس لأحد أن يحكيها عن إمام من أئمة المسلمين لا على

(1) تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، ص 61.

(2) ظاهرة الغلو في الدين، ص 185.

(3) ظاهرة الغلو في الدين، ص 215 - 223.

وجه القدح فيه، ولا على وجه المتابعة له فيها، فإن ذلك ضرب من الطعن في الأئمة واتباع الأقوال الضعيفة، وبمثل ذلك صار وزير التتار يلقي الفتنة بين مذاهب أهل السنة حتى يدعوهم إلى الخروج عن السنة والجماعة، ويوقعهم في مذهب الرافضة وأهل الإلحاد (1).

إن الذين يطعنون في علماء الأمة العاملين يخدمون المخططات اليهودية والنصرانية والطاغوتية والاستخباراتية سواءً أشعروا بذلك أم لا، والذين لا يزالون يطعنون في علماء الأمة بفعلهم هذا يكونون قد ابتعدوا عن منهج أهل السنة والجماعة الذي يقول: وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر، لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل (2). وليعلم الذين يطعنون في علماء الأمة العاملين أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك منتقصيهم معلومة، وما يدري هذا المتعلم أن الاعتبار في الحكم على الأشخاص بكثرة الفضائل.

قال ابن القيم - رحمه الله: ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالحة وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور، بل مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته في قلوب المسلمين (3). فمن يبقى لأمة الإسلام إذا طعن في علمائهم؟ سيبقى شباب أحداث، لا يحسنون التلاوة، ولا تستقيم لهم لغة، وليس لهم باع طويلة ولا قصيرة في كثير من علوم الشرع!

إن أسلوب الطعن في العلماء قرة عين لأعداء الإسلام؛ لأنه ينشئ جيلاً بلا قادة، وهل رأيتم جيلاً بلا قادة قد أفلح؟

إن أسوأ ما في الأمم السابقة علماؤها وأخبارهم، فقد كثر فيهم الضالون المضلون، قال تعالى: ﴿يَتَّبِعُ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾﴾ [التوبة: 34].

(1) الفتاوى (137/32).

(2) شرح الطحاوية (740/2).

(3) إعلام الموقعين (283/3).

وأفضل ما في الإسلام علماءه الربانيون العاملون، قال الشعبي: كل أمة علمائها شرارها إلا المسلمين، فإن علماءها خيارها (1)، ووضح ذلك ابن تيمية فقال: وذلك أن كل أمة غير المسلمين فهم ضالون، وإنما يضلهم علماءهم، فعلماءهم شرارهم، والمسلمون على هدى وإنما يتبين الهدى بعلمائهم، فعلماءهم خيارهم (2).

5 - سوء الظن:

لقد كثر هذا المرض واستشرى ضرره في عصرنا، وكانت هذه الآفة أداة فتك وتدمير، ووسيلة هدم وتخريب، وقد ترتب عليها نتائج خطيرة، ومفاسد عظيمة.

ولهذه الآفة أسباب ودوافع منها: الجهل، فالجهل بتفهم حقيقة ما يرى وما يسمع وما يقرأ ومرمى ذلك، وعدم إدراك حكم الشرع الدقيق في هذه المواقف خصوصاً إذا كانت المواقف غريبة، تحتاج إلى فقه دقيق، ونظر بعيد، يجعل صاحبه يبادر إلى سوء الظن، والالتهام بالعيب، والانتقاص من القدر.

ومنها الهوى؛ وهو آفة الآفات، فيكفي أن يري المرء أو يقرأ أو يسمع ما لا يعجبه، ولا يرضاه، ولا يوافق عليه ويتبعه.. يكفي ذلك لأن يطلق للظن السيئ الحبال، ويرخي له العنان فيرتع ويصول ويجول، ولا يزن الأمور بميزان الشرع الدقيق، ولا يحاول أن يلتمس المعاذير، ولا يراجع نفسه فضلاً عن أن يتهم فهمه، فالهوى يصده عن ذلك.

ومنها العجب والغرور، فإحسان المرء ظنه بنفسه، وغروره بفهمه، إن كان ذا فهم، وإعجابه برأيه يدفعه لأن يزكي نفسه ويحتقر غيره فهو الصواب والكل خطأ، وهو الحق والكل باطل، وهو الهدى والجميع ضلال، وقد رأينا أناساً بلغ بهم سوء الظن مبلغاً غريباً عجيباً، حتى أخرجوا جميع الناس عداهم، أحياء وأمواتاً، فرموهم بالزيف والضلال، وفساد الاعتقاد، فالجميع في عقيدته دخن ودخل، وهم وحدهم المخلصون، الجميع هالكون وهم الناجون. إن الظن السيئ آفة، ولكل آفة آثارها الخطيرة، فمن آثارها السيئة - والسيئ لا يلد إلا سيئاً:

* أنه يدفع صاحبه لتتبع العورات، والبحث عن الزلات، والتتقيب عن السقطات، وهو بذلك يعرض نفسه لغضب الله وعقابه، لأن ذلك من صفات مرضى القلوب الذين

(1) الفتاوى (284/7).

(2) الفتاوى (284/7).

توعدهم رسول الله ﷺ بالفضيحة فقال: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عوراتهم يتتبع الله عورته، ومن يتتبع الله عورته يفضحه في بيته» (1).

* كما يدفع صاحبه إلى الغيبة، ونهش أعراض الآخرين، والتشفي فيهم.

* وأخيراً فالظن السيئ يزرع الشقاق بين المسلمين، ويقطع حبال الأخوة، ويمزق وشائج المحبة، ويزرع العداوة والبغضاء والشحناء.

ولما كانت هذه الآفة ذات خطورة عظيمة كما تبين، فقد كان موقف الإسلام حاسماً، وقد دعا وأمر باجتناب أكثر الظن، لأن الوقائع والأحداث أثبتت أن الجري وراءه واتباعه عاقبته وخيمة، وأضراره عظيمة (2)، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَحْسَسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَّعْضُكُم بَعْضًا أَنُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ} [الحجرات: 12].

قال ابن كثير - رحمه الله: يقول تعالى ناهياً عباده المؤمنين عن كثير من الظن، وهو: التهمة والتخون للأهل والأقارب والناس في غير محله، لأن بعض ذلك يكون إثماً محضاً، فليجتنب كثير منه احتياطاً (3)، ومما يدفع سوء الظن التماس العذر لأخيك، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «ولا تظنن بكلمة خرجت من أخيك المؤمن إلا خيراً، وأنت تجد لها في الخير محملاً» (4).

6 - الشدة والعنف مع الآخرين:

من مظاهر الغلو حديثاً الشدة والعنف في التعامل مع الآخرين، واستخدامهما في غير محلهما، وكأن الأصل في التعامل مع الغير هو العنف والغلظة لا الرفق والرحمة، وهذه الشدة أصبحت هي الطابع الغالب على سلوك بعض الشباب، وقد تجاوز العنف حدود القول إلى العمل، فسفكت دماء بريئة بسببه ودمرت منشآت، ولقد تسبب هذا العنف في أضرار فادحة على أصحابه وعلى الأمة.

(1) مسند أحمد 421/4، 424.

(2) ظاهرة الغلو في الدين ص 201 - 211.

(3) تفسير ابن كثير (212/4).

(4) تفسير ابن كثير (212/4).

وقد كانت هناك جملة أسباب رئيسية وراء استخدام بعض الشباب للعنف والشدة، والقسوة والغلظة، نستطيع أن نجملها فيما يلي:

الحزن:

فكثير من هؤلاء الشباب تعرضوا لمحن شتى، أثرت في نفوسهم، وكان لذلك رد فعل شديد، فقابلوا العنف بالعنف، وغلب ذلك على طباعهم.

الجهل بفقہ الاحساب:

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم الواجبات التي كلف الله بها هذه الأمة، وينبغي للقائم بها أن يكون فقيهاً فيها ليتمكن من تحقيق المصلحة واجتناب المفسدة بأيسر طريق، فهناك أمور ينبغي فقهها والعلم بها لمن يؤدي هذا الواجب منها: أن هذا الواجب قد يؤدي تارة بالقلب، وتارة باللسان، وتارة باليد، والقلب واجب في كل حال، وبعض الناس قد يقع هنا في خطأ، فمنهم من يريد أن يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده مطلقاً، من غير فقه وحلم وصبر، ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح، وما يقدر عليه وما لا يقدر، فيأتي بالأمر والنهي معتقداً أنه مطيع في ذلك لله ولرسوله، وهو معتد في حدوده (1)، فلا بد من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما، ولا بد من العلم بحال الأمور والمنهي، ومن الصلاح أن يأتي بالأمر والنهي بالصراط المستقيم، وهو أقرب الطرق إلى حصول المقصود. ولا بد في ذلك من الرفق ولا بد أيضاً أن يكون حليماً صبوراً على الأذى، فإنه لا بد أن يحصل له أذى، فإن لم يحلم ويصبر كان يفسد أكثر مما يصلح، فلا بد من هذه الثلاثة: العلم، والرفق، والصبر، والعلم قبل الأمر والنهي، والرفق معه، والصبر بعده، وإن كان كل من الثلاثة مستصحباً في هذه الأحوال. وقد ذكر القاضي أبو يعلى: لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فقيهاً فيما يأمر به، فقيهاً فيما ينهى عنه (2)، تلك بعض أمور من فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قد أدى الجهل بها وعدم مراعاتها إلى سلوك سبيل الشدة والعنف في الدعوة.

* ولقد استخدم بعض الشباب أسلوب الغلظة والقسوة في إرشاد الناس ومحاورتهم لهم، ودعوتهم لإقلاعهم عما يخالف الشرع، وظنوا أن طريق الشدة هي المجدية

(1) الفتاوى (127/8، 128).

(2) الفتاوى (136/28، 137).

والرادة، وغاب عنهم أن أسلوب الرفق هو الأصل ولا يترك إلا بعد أن تستنفد وسائله، لأنه هو المجدي النافع، المؤثر في النفس، أما الشدة فإنها تنفر في غالب الأحيان، وتحمل المخالف على الإصرار، ومن العجب أن هؤلاء لم يفرقوا بين المخالف عن علم، والجاهل الذي لا يدري، ولا بين الداعية للبدعة والضحية المضلل المخدوع، ولا بين المنكر المختلف فيه والمتفق عليه.

* ومن الأسباب الغليظة التي يسلكها بعض هؤلاء الخشونة في معاملة الوالدين، فلا يقيم لهما حرمة، ولا يعاونهما ولا يخدمهما، لقد نسي هؤلاء أن الوالدين لهما خصوصيات عن سائر الناس لا سيما في دعوتهما وإرشادهما، ولا يعنى ذلك التنازل عن الالتزام والتمسك بأمر من أمور الدين أو ارتكاب معصية إرضاء لهواهما.. كلا.. إنما نريد الأدب في المعاملة، واللين في القول، وحسن العشرة، والصبر عليهما والشفقة والرحمة بهما، قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَّلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَلَدَيْكَ إِلَى الْمَصِيرِ﴾ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٥﴾ [لقمان: 14، 15].

* ولقد رأينا بعض الشباب يتخاذل عن معاونة الناس الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً، فهؤلاء في نظرهم لا يستحقون أي خدمة، ولا كلمة طيبة، ولا مساعدة نافعة، فهؤلاء الشباب لم يتضح عندهم مفهوم الولاء والبراء وحدود كل منهما، فيطغى عندهم البراء على الولاء، ونسوا أن الخدمات الاجتماعية وسيلة ناجحة من وسائل الدعوة، لأنها عملية، فهي أبلغ تأثيراً في النفس من القول، ونسوا أن خشونتهم في المعاملة وتخليهم عن المساعدة يعمق الهوة بينهم، ويذهب بهؤلاء الناس إلى صفوف المنحرفين أعداء الدين.

ومن مظاهر العنف البالغة ما يفعله بعض هؤلاء من مجاوزة الغلظة بالقول إلى القتل وسفك الدم، دم العلماء، أو الجنود الأبرياء، أو المواطنين العزل، وأخيراً فلا تعجب إذا علمت بعد ذلك أن أصحاب العنف هؤلاء كثيراً ما انقلب بعضهم على بعض، وتناولت الألسنة وأحياناً الأيدي، وذلك ليس بغريب إذا رجع الإنسان قليلاً لدراسة أحوال الفرق التي تركت كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومنهج السلف الصالح، فقد تناحرت تلك الفرق فيما بينها، وضلل بعضها بعضاً وكفر بعضها بعضاً.

وهكذا مصير من ترك المنهج الذي جاء به خاتم الأنبياء صلوات الله عليه وسلامه، إن الإسلام موقفه صريح من العنف والشدة في الدعوة ومعاملة الناس، قال تعالى أمراً موسى وأخاه هارون: ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ ﴿١٧﴾ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لِّعَلَّهُ يَنذَكَّرُ أَوْ تَخْشَىٰ﴾ ﴿١٨﴾ [طه: 43، 44]، تلك هي توجيهات ربنا عز وجل لموسى وهارون عليهما السلام عند دعوة فرعون الطاغية، القول اللين في بيان الحق لأنه أجدى وأقرب لقبول الذكرى وإحداث الخشية، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ۚ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ ﴿٢١﴾ وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا ذُو حُظٍّ عَظِيمٍ﴾ ﴿٢٢﴾ [فصلت: 34، 35].

إن الداعية قد يلقى في طريقه ما يغضبه ويضايقه، وهو لأقيه لا محالة، فلا بد أن يوطن نفسه على الصبر، ويحصنها بكظم الغيظ، والعفو عن الناس ﴿يُبْنِي أَقِمِ الصَّلَاةَ وَامْرُءٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ﴾ ﴿١٧﴾ [لقمان: 17].

وينبغي للداعية أن يتجنب أسلوب الإثارة والاستفزاز، فيبتعد عن السباب والشتن ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بَغِيًّا ۚ كَذَٰلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ ۚ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٨﴾ [الأنعام: 108].

ولقد كثرت النصوص النبوية التي تؤكد وترکز على الالتزام بقاعدة الرفق، والبعد عن الشدة والعنف، قال ﷺ: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه» (1).

والرفق: هو الأصل في الدعوة، ليس معنى ذلك إلغاء الشدة بالكلية، لا، فالشدة لها مواضعها بعد استنفاد وسائل الرفق والصبر، والموفق من وفقه الله لإنزال كل في منزلته، وعصمه من هواه (2).

7 - التكفير:

تلك هي قمة الغلو وذروته، ولقد بدأت ظاهرة التكفير في عام 1965م وأخذت تتسع شيئاً فشيئاً مع عام 1967م نتيجة لبعض المحن، وأخذ هذا الفكر ينتشر رويداً رويداً حتى

(1) مسند أحمد (362/4).

(2) ظاهرة الغلو في الدين، ص 231 - 237.

شكل ظاهرة بارزة، وقد رأينا كثيراً ممن يتصدى لتكفير الناس، قد غاب عنهم مبادئ هامة، فوقعوا فيما وقعوا فيه، ومن هذه المبادئ:

القاعدة الأولى: الذنوب: كبائر وصغائر:

يقول ابن القيم - رحمه الله:

والذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر، بنص القرآن والسنة، وإجماع السلف وبالاعتبار (1).

قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا ۝﴾ [النساء: 31]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ تَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ۝﴾ [النجم: 32]، والجمهور على أن اللمم ما دون الكبائر، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات لما بينهما إذا اجتنب الكبائر» (2) فالذنوب متفاوتة في الإثم.

القاعدة الثانية: الكفر نوعان:

أكبر وأصغر، لقد دلت النصوص على أن الكفر نوعان ينبغي التمييز بينهما، فالكفر الأكبر: منها التكذيب بما جاء به الرسول والجحود والإعراض. والأصغر، ذنوب توجب استحقاق الوعيد دون الخلود في النار، كقوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» (3)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفَقِّتْلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝﴾ [الحجرات: 9]، فقد وصف الله الطائفتين المقتلتين بالإيمان، فدل ذلك على أن وصف الكفر بهذا لا ينقل عن الملة، وذلك هو الكفر الأصغر، يقول ابن القيم: والقصد أن المعاصي كلها من نوع الكفر الأصغر، فإنها ضد الشكر الذي هو العمل بالطاعة (4).

(1) مدارج السالكين (237/1).

(2) مسلم (209/1) رقم 233.

(3) مسلم 82/1 رقم (69).

(4) مدارج السالكين (253/1).

القاعدة الثالثة: تفاوت البدع:

لقد ذم الإسلام البدع بجميع أنواعها، وردّها على صاحبها: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»⁽¹⁾، وقال ﷺ: «إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها»⁽²⁾، غير أن بعض الناس قد وقعوا في البدعة لغلبة أهوائهم، وسيطرة الشبهات عليهم فاستحقوا بذلك الذم غير أنهم متفاوتون في الإثم لتفاوت البدع، فمثلاً: بدعة التكفير ليست كبدعة صوم النصف من شعبان، فقبل إصدار أي حكم ينبغي النظر إلى البدعة، والمبتدع الجاهل المقلد غير الداعية، فلا يستوي الأول والثاني، كذلك المجاهر والمسر.

القاعدة الرابعة: للتكفير شروط وموانع:

هذه القاعدة من أهم القواعد، وقد تخفى على كثير، فينبغي التنبيه لها، ومراعاتها في كل حكم، فقد يرتكب المرء ذنباً هو كفر، وقد يقول قولاً هو كفر، وقد يعتقد اعتقاداً هو كفر، فهل بمجرد اقترافه لهذا القول أو الفعل أو الاعتقاد يصبح كافراً حلال الدم والمال؟ أجاب العلماء: بأن هذا الشخص المعين لا يكون كافراً حلال الدم والمال إلا إذا توفرت فيه عدة شروط، وانتفت عنه عدة موانع، حينئذ يجوز الحكم عليه بالكفر، أما إذا انتفى أي شرط أو وجد أي مانع فلا يجوز أن يحكم عليه بالكفر، وليس معنى هذا إعفائه من العقوبة تماماً، بل يعاقب على حسب حاله، إنما الممنوع الحكم عليه بالكفر لا مطلق العقوبة.

شروط التكفير:

هناك شروط ثلاثة: لا بد من اجتماعها فيمن عمل عملاً يستحق عليه الوعيد كاللعن والكفر، وإذا سقط شرط منها فيمتنع لعن الشخص وتكفيره، وهذه الشروط هي:

الشرط الأول: العلم:

فلكي يحكم على شخص بالكفر لأنه عمل عملاً، أو قال قولاً، أو اعتقد اعتقاداً هو كفر، لا بد قبل الحكم من التأكد من معرفة هذا الشخص بأن ما يفعله كفر، وأنه مخالف

(1) البخاري رقم (2697).

(2) البخاري رقم (7277).

لما يجب فعله من الحق والصواب، فإذا كان جاهلاً بالحق والصواب فلا تشرع عقوبته قبل بيان الحق والصواب بياناً شافياً، فالحمد لله سبحانه وتعالى لم يشرع العقوبة قبل إقامة الحجة (1)، قال عز وجل: ﴿مَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء: 15].

وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 165]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: 59].

وقال تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ۚ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلْتُمْ خَزَنَتَهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۚ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنشَأْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك: 8، 9].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾ [طه: 134].

فهذه النصوص القرآنية تفيد أن الله تعالى لا يؤاخذ عباده إلا بعد قيام الحجة عليهم، وعلمهم بالحق والصواب، وقد ثبت في نصوص أخرى أن الله لا يؤاخذ الجاهل، ولو كان جهله بمسائل في العقيدة (2).

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كان رجل يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبيته: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قدر الله على ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً، فلما مات فعل به ذلك، فأمر الله الأرض فقال: اجععي ما فيك منه، ففعلت، فإذا هو قائم، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب خشيتك، فغفر له»، وفي رواية: «مخافتك يا رب» (3).

وهذا الحديث متواتر عن النبي ﷺ، رواه أصحاب الحديث والأسانيد من حديث أبي سعيد، وحذيفة وعقبة بن عمرو، وغيرهم عن النبي ﷺ من وجوه متعددة، يعلم أهل الحديث أنها تفيد العلم اليقيني، وإن لم يحصل ذلك لغيرهم

(1) ظاهرة الغلو في الدين، ص 265 - 267.

(2) ظاهرة الغلو في الدين، ص 267.

(3) البخاري، رقم (3478).

ممن لم يشركهم في أسباب العلم، فهذا الرجل كان قد وقع له الشك والجهل في قدرة الله تعالى على إعادة ابن آدم، بعدما أحرق وذري، وعلى أنه يعيد الميت ويحشره إذا فعل به ذلك، وهذان أصلا عظيمان:

أحدهما: متعلق بالله تعالى، وهو الإيمان بأن الله على كل شيء قدير.

والآخر: متعلق باليوم الآخر، وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت ويجزيه على أعماله.

ومع هذا فلما كان مؤمناً بالله في الجملة، ومؤمناً باليوم الآخر في الجملة، وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت، وقد عمل صالحاً، وهو خوفه من الله أن يعاقبه على ذنوبه، غفر الله له بما كان منه في الإيمان بالله واليوم الآخر، والعمل الصالح (1)، والأدلة من السنة كثيرة.

الشرط الثاني: العمد:

بعد استيفاء شرط العلم، وبيان دليل الحق والصواب للمخالف، والتأكد من وصوله إليه، إن ظل على فعله أو قوله أو اعتقاده الذي يجلب الكفر أو اللعن، لا يجوز الحكم عليه بالكفر إلا بعد استيفاء شرط آخر، وهو العمد، فنرى هل تعتمد نصرة القول الباطل، ومخالفة الحق بعد وصوله إليه ووضوحه، أو هو مخطئ متأول قد عرضت له بعض الشبه؟ لابد من توافر شرط العمد، لأن الله تعالى قد رفع الإثم والمؤاخذه عن المخطئ والمتأول (2)، قال تعالى ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ۝﴾ [الأحزاب: 5].

وقال سبحانه: ﴿لَا يُكَفِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَشَهِادًا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ۝﴾ [البقرة: 286]. وقد ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أن الله تعالى قال: قد فعلت، لما دعا النبي ﷺ والمؤمنون بهذا

(1) الفتاوى (491/12)، الفصل في الملل والنحل لابن حزم (296/3).

(2) ظاهرة الغلو في الدين ص 270.

الدعاء، وقد قال ﷺ: «أعطيت فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة من كنز تحت العرش، وأنه لم يقرأ بحرف منها إلا أعطيتها» (1)، وقال ﷺ: «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان» (2).

وقال ابن تيمية رحمه الله: وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية (3).

الشرط الثالث: الاختيار والقدرة:

إذا علم المرء الحق وقال بخلافه ولم يكن متأولاً هل يكفي ذلك للحكم عليه؟ هنا ننقل إلى الشرط الثالث، فننظر في حال هذا الشخص، وهل قال هذا القول الباطل وهو مختار قادر أو لا؟ وهذا الشرط لا بد من توافره؛ لأن النصوص والوقائع بينت أن الله تعالى

لا يؤاخذ المكره والعاجز عن الاختيار (4)، قال تعالى: {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النحل: 106].

موانع تكفير المعين: الخطأ والجهل والعجز والإكراه (5).

موانع لحوق الوعيد بالشخص المعين:

وقد بين ابن تيمية رحمه الله أن موانع لحوق الوعيد بالشخص المعين عشرة هي: التوبة والاستغفار، الحسنات الماحية، دعاء المؤمنين، ما يعمل للميت من دعاء البر، شفاعة النبي وغيره في أهل الذنوب يوم القيامة، المصائب التي يكفر الله بها الخطايا في الدنيا، ما يحصل في القبر من الفتنة والضغط والروعة فإن هذا مما يكفر الله به الخطايا، أهوال يوم القيامة وكرهها وشدائدها، رحمة الله وعفوه ومغفرته بلا سبب من العباد.. تلك أسباب عشرة

(1) مسلم رقم (173)، (806).

(2) سنن ابن ماجه رقم (2043)، صححه الألباني في صحيح ابن ماجه (347/1).

(3) الفتاوى (229/3).

(4) ظاهرة الغلو في الدين ص 274.

(5) منهج ابن تيمية في مسألة التكفير (230/2 - 266).

تمنع من لحوق الوعيد بالشخص المعين إذا تلبس بما يوجب الوعيد (1)، فإذا عدمت هذه الأسباب كلها ولن تعدم إلا في حق من عتا وتمرد، وشرّد على الله شراد البعير على أهله، فهناك يلحق الوعيد به، فإن قيل: فما فائدة الوعيد إذا؟ فالإجابة: أن حقيقة الوعيد بيان أن هذا العمل سبب في هذا العذاب فيستفاد من ذلك تحريم الفعل وقبحه، أما أن كل شخص قام به ذلك السبب يجب وقوع ذلك المسبب به، فهذا باطل قطعاً، لتوقف ذلك المسبب على وجود الشروط وزوال جميع الموانع (2).

معنى من لم يكفر الكافر فهو كافر:

من العبارات التي اشتهرت على ألسنة من يلهبون الناس بسياط التكفير قولهم: من لم يكفر الكافر فهو كافر، وجعلوا هذه القاعدة مسوغاً لتكفير من يخالفهم في رأيهم، وحقيقة أن هؤلاء الناس لم يحسنوا إنزال هذا القول منزله، ولم يجيدوا فهمه، فالمراد بالكافر الذي من لا يكفره يكون مثله، هو الشخص المقطوع بكفره الذي توافرت فيه جميع الشروط وانتفت عنه جميع الموانع، ومن كان كافراً من البداية ولم يدخل في الإسلام أبداً مثل فرعون، أبي جهل، أبي لهب، ماركس... إلخ.

فمن لم يكفر هؤلاء وأمثالهم فهو مثلهم، وأما الشخص الخفي حاله لإظهاره الإسلام مثلاً وإبطانه الكفر وكراهية الإسلام، فمثل هذا الشخص من اطلع على حاله وعرف حقيقته في مجالس خاصة وللقرب منه، وتحقق من وجود الشروط، وانتفاء الموانع أوجب عليه اعتقاده تكفيره، ومن لم يطلع، وشهد له بالإسلام، فلا إثم عليه لأنه شهد بما علمه، ولنا الظاهر والله يتولى السرائر، وقد كان المنافقون يعاملون بما يعامل به المسلمون لأنهم كانوا يظهرون الإسلام، ولا يعلنون كفرهم بل يبطنونهم، وقد دلت أعمال أئمة السلف على أن المراد بالكافر هو المقطوع بكفره لا المختلف فيه، إذ المختلف في تكفيره لا يكفر من لم يكفره. ودليل ذلك: أن الإمام أحمد كان يرى كفر تارك الصلاة، وكان الأئمة الثلاثة لا يرون كفره، وقد دارت مناقشة بين الإمام الشافعي والإمام أحمد حول هذه المسألة، فهل حكم أحمد على الشافعي بالكفر لعدم تكفيره تارك الصلاة؟

(1) ظاهرة الغلو في الدين ص 281 - 284.

(2) الفتاوى (254/20، 255).

بالطبع لا.

وقد حقق ابن تيمية - رحمه الله - ما نسب إلى الإمام أحمد من الحكم على من لا يكفر أهل البدع، فقال: وعنه في تكفير من لا يكفر روايتان، أصحهما لا يكفر (1)، وهذا في حق من لم يكفر الكافر المختلف في كفره، أما المقطوع بكفره فلا.

وما نسب إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - من تكفير من لا يستحق ذلك، فهذه نبذة في أقواله توضح منهجه في الدعوة، وينفي بها عن نفسه ما نسب إليه زوراً وبهتاناً، من تكفير من لا يستحق ذلك، قال رحمه الله في رسالته للشریف: وأما الكذب والبهتان مثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر ومن لم يقاتل ومثل هذا وأضعاف أضعافه، وكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله، وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على عبد القادر، والصنم الذي على أحمد البدوي، وأمثالهما لأجل جهلهم وعدم من ينهبهم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا ولم يكفر ويقاتل؟ سبحانه هذا بهتان عظيم (2).

وفي رده في رسالته إلى السويدي البغدادي يقول: وما ذكرت أنني أكفر جميع الناس إلا من اتبعني وأزعم أن أنكحتهم غير صحيحة، فيا عجباً، كيف هذا في عقل عاقل؟ هل يقول هذا مسلم أو كافر أو عارف أو مجنون؟ إلى أن قال: وأما التكفير: فأنا أكفر من عرف دين الإسلام، ثم بعدما عرفه سبه، ونهي الناس عنه، وعادى من فعله، وهذا هو الذي أكفره، وأكثر الأمة - والله الحمد - ليسوا كذلك (3).

تلك قواعد هامة ينبغي مراعاتها قبل النظر في مسألة التكفير، وهي قواعد اتفق عليها العلماء واعتدوا بها في أحكامهم، لذلك عصمتهم من الزلل، ووقتهم من السقوط في هاوية التكفير، وثبتتهم على الصراط المستقيم، والطريق السوي، والسبيل القويم الذي لا عوج فيه ولا انحراف، ومن أراد المزيد في

(1) الفتاوى (486/12).

(2) مصباح الظلام، عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ، ص 43.

(3) المصدر نفسه ص 43.

بحث هذه المسألة فليراجع " منهج ابن تيمية " - رحمه الله - في مسألة التكفير للدكتور عبد المجيد المشعبي، و " ظاهرة التكفير " للأمين الحاج محمد أحمد، و " ظاهرة الغلو في الدين في العصر الحديث " لمحمد عبد الحكيم حامد، و " الغلو في الدين في حياة المسلمين المعاصرة " لعبد الرحمن بن معلا اللويحق، و " شبهات حول الفكر الإسلامي المعاصر"، سالم البهنساوي، " الحكم وقضية تكفير المسلم"، لسالم البهنساوي.

* * *

السبيل إلى التميز

استراتيجية

الفصل الأول

الشيعة في اللغة والاصطلاح، والرفض في اللغة والاصطلاح

1 - الشيعة في اللغة :

شيعة الرجل: أتباعه وأنصاره، ويقال: شايعه، كما يقال: والاه من الولي... وتشيع الرجل أي: ادعى دعوى الشيعة، وتشايح القوم صاروا شيعاً، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعضهم فهم شيع، وقوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُّرِيبٍ﴾ [سبأ: 54]. أي بأمثالهم من الأمم الماضية (1).

وجاء في المصباح المنير: والشيعة الأتباع والأنصار، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة، ثم صارت الشيعة نبراً - أي وصفاً - جماعة مخصوصة والجمع شيع مثل: سدره وسدر، والأشباع جمع الجمع، وشيعت رمضان بست من شوال أتبعته بها (2).

فالشيعة من حيث مدلولها اللغوي تعني: القوم والصحب والأتباع والأعوان، وقد ورد هذا المعنى في بعض آيات القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغْنَتْهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ [القصص: 15]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: 83]، فلفظ الشيعة في الأولى: تعني القوم، وفي الثانية: تشير إلى الأتباع الذين يوافقون على الرأي والمنهج ويشاركون فيهما.

2 - تعريف الشيعة في الاصطلاح:

إن تعريف الشيعة مرتبط أساساً بأطوار نشأتهم، ومراحل التطور العقدي لهم، ذلك أن من الملحوظ أن عقائد الشيعة وأفكارها في تغير وتطور مستمر، فالتشيع في العصر الأول غير التشيع فيما بعده، ولهذا كان الصدر الأول لا يسمى شيعياً إلا من قدم علياً على عثمان (3)، ولذلك قيل: شيعي وعثماني، فالشيعي من قدم علياً على عثمان، فعلى هذا

(1) الصحاح للجوهري، ولسان العرب، مادة شيع.

(2) المصباح المنير، مادة شيع.

(3) أصول الشيعة الإمامية (64/1).

يكون التعريف للشيعة في الصدر الأول: أنهم الذين يقدمون علياً على عثمان فقط (1). ولهذا ذكر ابن تيمية: أن الشيعة الأولى الذين كانوا على عهد عليّ كانوا يفضلون أبا بكر وعمر (2)، وقد منع شريك بن عبد الله - وهو ممن يوصف بالتشيع - إطلاق اسم التشيع على من يفضل علياً على أبي بكر وعمر، وذلك لمخالفته لما تواتر عن علي في ذلك.

والتشيع يعنى المناصرة والمتابعة لا المخالفة والمنابهة (3)، وروى ابن بطة عن شيخه المعروف بأبي العباس بن مسروق قال: حدثنا محمد بن حميد، حدثنا جرير، عن سفيان، عن عبد الله بن زياد بن جرير قال: قدم أبو إسحاق السبيعي الكوفة، فقال لنا شهر بن عطية: قوموا إليه، فجلسنا إليه، فتحدثوا، فقال أبو إسحاق: خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر وعمر وتقديهما، وقدمت الآن (4) وهم يقولون: ولا والله ما أدري ما يقولون. قال محب الدين الخطيب: هذا نص تاريخي عظيم في تحديد تطور التشيع، فإن أبا إسحاق السبيعي كان شيخ الكوفة وعالمها (5)، ولد في خلافة أمير المؤمنين عثمان قبل اسشهاده بثلاث سنين، وعمر حتى توفي سنة 127هـ، وكان طفلاً في خلافة أمير المؤمنين علي، وهو يقول عن نفسه: رفعتني أبي حتى رأيت علي بن أبي طالب يخطب، أبيض الرأس واللحية. ولو عرفنا متى فارق الكوفة، ثم عاد فزارها، لتوصلنا إلى معرفة الزمن الذي كان فيه شيعة الكوفة يرون ما يراه إمامهم من تفضيل أبي بكر، وعمر، ومتى أخذوا يفارقون علياً ويخالفونه فيما كان يؤمن به، ويعلنه على منبر الكوفة من أفضلية أخويه، صاحبي رسول الله ﷺ ووزيري وخليفته على أمته في أبقى وأظهر أزمانها (6)، وقال ليث بن أبي سليم: أدركت الشيعة الأولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحداً (7).

وذكر صاحب مختصر التحفة: أن الذين كانوا في وقت خلافة الأمير رضي الله عنه عن المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، كلهم عرفوا له حقه، وأحلوه من

(1) فتاوى ابن تيمية (153/3)، فتح الباري (34/7).

(2) منهاج السنة (60/2).

(3) أصول الشيعة الإمامية الاثنى عشرية (65/1).

(4) المنتقى ص 360.

(5) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (63/8)، الخلاصة ص 291.

(6) حاشية المنتقى، ص 360، 361.

(7) المنتقى، ص 360، 361.

الفضل محله، ولم ينتقصوا أحداً من إخوانه أصحاب رسول الله ﷺ فضلاً عن إكفاره وسبه (1)، ولكن لم يظل التشيع بهذا النقاء والصفاء والسلامة والسمو، بل إن مبدأ التشيع تغير، فأصبحت الشيعة شيعاء، وصار التشيع قناعاً يتستر به كل من أراد الكيد للإسلام والمسلمين من الأعداء الموتورين الحاسدين... ولهذا نسمي الطاعنين على الشيخين الرافضة، لأنهم لا يستحقون وصف التشيع (2)، ومن عرف التطور العقدي لطائفة الشيعة لا يستغرب وجود طائفة من أعلام المحدثين، وغير المحدثين من العلماء والأعلام أطلق عليهم لقب الشيعة، وقد يكونون من أعلام السنة، لأن للتشيع في زمن السلف مفهومين وتعريفين غير المفهوم والتعريف المتأخر للشيعة. ولهذا قال الذهبي في معرض الحديث عن رمى ببدعة التشيع: إن البدعة على ضربين، فبدعة صغرى، كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، فهذا كثير في التابعين، وأتباعهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل، والغلو فيه، والخط من أبى بكر وعمر رضى الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة أيضاً، فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله، حاشا وكلا، فالشيعة الغالى في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير، وطلحة ومعاوية، وطائفة ممن حارب علياً رضى الله عنه وتعرض لسبهم، والغالى في زمننا وعرفنا هو الذى يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين فهذا ضال مفتر (3).

إذن التشيع درجات، وأطوار، ومراحل، كما أنه فرق وطوائف، وقبل أن ندع الحديث حول تعريف الشيعة نشير إلى أنه يلحظ على تعريفات الشيعة الواردة في معظم كتب المقالات، أنها دأبت على القول في التعريف للشيعة الإمامية بأنهم أتباع على.. إلخ. وهذا يؤدي إلى نتيجة خاطئة تخالف إجماع الأمة كلها، هذه النتيجة أن يكون على شيعياً يرى ما يراه الشيعة، وعلى رضى الله عنه برىء مما تعتقده الشيعة فيه وفى بنيه ولذلك لابد من وضع قيد واحتراز في التعريف رفعاً للإبهام، فيقال: هم الذين يزعمون

(1) مختصر التحفة الاثنى عشرية، ص3.

(2) أصول الشيعة الإمامية الاثنى عشرية (66/1، 67).

(3) ميزان الاعتدال للذهبي 1/ 5، 6، لسان الميزان (1/ 9، 10).

اتباع على، حيث إنهم لم يتبعوا علياً على الحقيقة، وليس أمير المؤمنين على ما يعتقدون (1)، أو يقال: بأنهم المدعون التشيع لعلي، أو الرافضة، ولذلك عبر عنهم بعض أهل العلم بقوله: الرافضة المنسوبون إلى شيعة على (2)، فهم أيضاً ليسوا على منهج شيعة على المتبعين له، بل هم أدياء ورافضة (3).

3 - الرفض في اللغة :

هو: الترك، يقال رفضت الشيء: أى تركته (4)، فالرفض في اللغة معناه الترك والتخلي عن الشيء.

4 - الرافضة في الاصطلاح :

هى: إحدى الفرق المنتسبة للتشيع لآل البيت، مع البراءة من أبى بكر وعمر وسائر أصحاب النبى ﷺ إلا القليل منهم، وتكفيرهم لهم وسبهم إياهم (5)، قال الإمام أحمد رحمه الله: الرافضة: هم الذين يتبرؤون من أصحاب محمد رسول الله ﷺ ويسبونهم وينتقصونهم (6). وقال عبد الله بن أحمد - رحمه الله : سألت أبى عن الرافضة؟ فقال: الذين يشتمون أو يسبون أباً بكر وعمر رضى الله عنهما (7).

وقال أبو القاسم التيمى المعروف بقوام السنة فى تعريفهم: وهم الذين يشتمون أباً بكر وعمر رضى الله عنهما ورضى عن محبيهما (8)، وقد انفردت الرافضة من بين الفرق المنتسبة للإسلام بمسبة الشيخين أبى بكر وعمر، دون غيرها من الفرق الأخرى، وهذا من عظيم خذلانهم، قاتلهم الله (9).

يقول ابن تيمية رحمه الله: فأبو بكر وعمر رضى الله عنهما أبغضتهما الرافضة

(1) أصول الشيعة الإمامية الاثنى عشرية (1 / 68).

(2) منهاج السنة (2 / 106).

(3) أصول الشيعة الإمامية الاثنى عشرية (1 / 69).

(4) القاموس المحيط للفيروز آبادى (2 / 332)، مقاييس اللغة (2 / 422).

(5) الانتصار للصحب والآل، ص 25.

(6) طبقات الحنابلة لابن أبى يعلى (1 / 33).

(7) السنة للخلال رقم (777)، وقال المحقق: إسناده صحيح.

(8) الحجة فى بيان المحجة (2 / 478).

(9) الانتصار للصحب والآل، ص 26.

ولعنتهما، دون غيرهم من الطوائف (1)، وقد جاء في كتب الرافضة ما يشهد لهذا، وهو جعلهم محبة الشيخين وتوليتهما من عدمهما هو الفارق بينهم وبين غيرهم ممن يطلقون عليهم النواصب، فقد روى الدرازي عن محمد بن علي بن موسى قال: كتبت إلى علي بن محمد عليه السلام (2) عن الناصب هل يحتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت (3)، واعتقاد إمامتهما؟ فرجع الجواب: من كان على هذا فهو ناصب (4).

5 - سبب تسميتهم رافضة:

يرى جمهور المحققين أن سبب إطلاق هذه التسمية على الرافضة، لرفضهم زيد بن علي وتفرقهم عنه بعد أن كانوا في جيشه، حين خروجه على هشام بن عبد الملك، في سنة إحدى وعشرين ومئة، وذلك بعد أن أظهروا البراءة من الشيخين فنهاهم عن ذلك. يقول أبو الحسن الأشعري: وما كان زيد بن علي يفضل على بن أبي طالب على سائر أصحاب رسول الله ﷺ ويتولى أبا بكر وعمر، ويرى الخروج على أئمة الجور، فلما ظهر في الكوفة في أصحابه الذين بايعوه سمع من بعضهم الطعن في أبي بكر وعمر، فأنكر ذلك على من سمعه منه فتفرق عنه الذين بايعوه فقال لهم: رفضتموني (5)، فيقال: إنهم سموا رافضة لقول زيد لهم: رفضتموني، وبهذا القول قال قوام السنة (6)، والرازي (7)، والشهرستاني (8)، وابن تيمية (9) رحمهم الله.

وذهب الأشعري في قول آخر: إلى أنهم سموا بالرافضة لرفضهم إمامة الشيخين، قال: وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر (10).

(1) مجموع الفتاوى (4 / 435).

(2) هو أحد الأئمة الاثني عشرية عند الإمامية، وفيات الأعيان (3 / 272).

(3) يعنون بهما: أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كما جاء ذلك في تفسير العياشي (1 / 246)، وهو من أهم كتب التفسير عندهم، عند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: 51].

(4) المحاسن النفسانية لمحمد آل عصفور الدرازي، ص 145.

(5) مقالات الإسلاميين (1 / 37).

(6) الحجة في بيان المحجة (2 / 478).

(7) اعتقادات فرق المسلمين والمشركون، ص 52.

(8) الملل والنحل (1 / 155).

(9) منهاج السنة (8 / 1)، مجموع الفتاوى (13 / 36).

(10) مقالات الإسلاميين (1 / 89).

6 - رافضة اليوم:

والرافضة اليوم يغضبون من هذه التسمية ولا يرضونها، ويرون أنها من الألقاب التي ألصقها بهم مخالفوهم، يقول محسن الأمين: الرافضة لقب ينبز به من يقدم علياً رضي الله عنه في الخلافة وأكثر ما يستعمل للتشفي والانتقام⁽¹⁾، ولهذا يتسمون اليوم الشيعة، وقد اشتهروا بهذه التسمية عند العامة، وقد تأثر بذلك بعض الكتاب والمثقفين، فنجدهم يطلقون عليهم هذه التسمية، وفي الحقيقة أن الشيعة مصطلح عام يشمل كل من شايح علياً رضي الله عنه⁽²⁾.

وقد ذكر أصحاب الفرق والمقالات أهم ثلاثة أصناف:

(أ) غالية: وهم الذين غلوا في علي وادعوا فيه الإلهية أو النبوة.

(ب) ورافضة: وهم الذين يدعون النص على استخلاف علي، ويتبرؤون من الخلفاء قبله وعامة الصحابة.

(جـ) وزيدية: وهم أتباع زيد بن علي، الذين كانوا يفضلون علياً على سائر الصحابة ويتولون أبا بكر وعمر⁽³⁾. فإطلاق الشيعة على الرافضة من غير تقييد لهذا المصطلح غير صحيح، لأن هذا المصطلح يدخل فيه الزيدية⁽⁴⁾، وهم يتولون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، بل إن تسميتهم بالشيعة يوهم التباسهم بالشيعة القدماء الذين كانوا في عهد علي رضي الله عنه ومن بعدهم، فإن هؤلاء مجمعون على تفضيل الشيخين على علي رضي الله عنه، وإنما يرون تفضيل علي على عثمان، هؤلاء كان فيهم كثير من أهل العلم ومن هو منسوب إلى الخير والفضل.

ويقول ابن تيمية رحمه الله:

ولهذا كان الشيعة المتقدمون الذين صحبوا علياً، أو كانوا في ذلك الزمان، لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر، وإنما كان نزاعهم في تفضيل علي وعثمان⁽⁵⁾.

ولذا فإن تسمية "الرافضة" بالشيعة من الأخطاء البينة الواضحة التي وقع فيها

(1) أعيان الشيعة (20/1).

(2) مقالات الإسلاميين (65/1)، الملل والنحل للشهرستاني (144/1).

(3) المصدر نفسه (37/1، 66، 88)، المصدر نفسه (25/1).

(4) الانتصار للصحب والآل، ص 29.

(5) منهاج السنة (13/1).

بعض المعاصرين، تقليداً للرافضة في سعيهم للتخلص من هذا الاسم لما رأوا من كثرة ذم السلف لهم، ومقتهم إياهم، فأرادوا التخلص من ذلك الاسم تمويهاً وتدليساً على من لا يعرفهم بالانتساب إلى الشيعة على وجه العموم، فكان من آثار ذلك ما وقع فيه بعض الطلبة المبتدئين ممن لم يعرفوا حقيقة المصطلحات من الخلط الكبير بين أحكام الرافضة وأحكام الشيعة، لما تقرر عندهم إطلاق مصطلح التشيع على الرافضة، فظنوا أن ما ورد في كلام أهل العلم المتقدمين في حق الشيعة أنه يتنزل على الرافضة في حين أن أهل العلم يفرقون بينهما في كافة أحكامهم (1).

وعليه فإن من الواجب أن يسمى هؤلاء الروافض بمسماهم الحقيقي الذي اصطلح عليه أهل العلم وعدم تسميتهم بالشيعة على وجه الإطلاق، لما في ذلك من اللبس والإيهام، وإذا ما أطلق عليهم مصطلح "التشيع"، فينبغي أن يقيد بما يدل عليهم خاصة، كأن يقال "الشيعة الإمامية"، أو "الشيعة الاثني عشرية" على ما جرت بذلك عادة العلماء عند ذكرهم (2)، والله تعالى أعلم.

* * *

(1) الانتصار للصحب والآل، ص30.

(2) المصدر نفسه، ص32.

الفصل الثاني

نشأة الشيعة الرافضة وبيان دور اليهود في نشأتهم

أول من دعا إلى أصول عقائد الشيعة الرافضة التي انبنت عليها عقائدهم الأخرى: رجل يهودي اسمه عبد الله بن سبأ من يهود اليمن، أسلم في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأخذ يتنقل بين أمصار المسلمين للدعوة لهذا المعتقد الفاسد، وهذا نص ما ذكره الطبري في تاريخه قال: كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء أمه سوداء فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم فبدأ بالحجاز، ثم البصرة، ثم الكوفة، ثم الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتى أتى مصر فاعتمر فيهم، فقال لهم فيما يقول: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمداً يرجع وقد قال الله: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَيَّ مَعَادٍ قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِأَهْدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [القصص: 85]، فمحمّد أحق بالرجوع من عيسى، قال: قبل ذلك عنه، ووضع لهم الرجعة فتكلموا فيها ثم قال لهم بعد ذلك: إنه كان ألف نبي ولكل نبي وصي، وكان علي وصي محمد، ثم قال: محمد خاتم الأنبياء، وعلى خاتم الأوصياء، ثم قال لهم بعد ذلك: من أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله ﷺ ووثب علي وصي رسول ﷺ وتناول أمر الأمة، ثم قال لهم بعد ذلك: إن عثمان أخذها بغير حق، وهذا وصي رسول الله ﷺ فانفضوا في هذا الأمر فحركوه، وابدؤوا الطعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تستميلوا الناس وادعوهم إلى هذا الأمر، فبث دعائه وكاتب من كان استفسده في الأمصار وكاتبوه، ودعوه في السر إلى ما عليه رأيهم (1).

وهكذا كانت بداية الرفض، وما زالت تلك العقائد التي دعا إليها ابن سبأ تسير في نفوس أناس من أهل الزيغ والضلال، وتنتشر بها قلوبهم وعقولهم حتى كان من ثمارها مقتل الخليفة الراشد ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه على يد هذه الشرذمة الفاسدة، حتى إذا ما جاء عهد ابن أبي طالب بدأت تلك العقائد تظهر إلى الوجود أكثر من ذي قبل، إلى أن بلغت علياً رضي الله عنه فأنكرها أشد ما يكون الإنكار وتبرأ منها ومن أهلها، ومما صح في ذلك عن علي رضي الله عنه ما رواه ابن عساكر عن عمار الدهني قال: سمعت أبا الطفيل يقول: رأيت المسيب بن لجة أتى به ملبه يعني - ابن السوداء -

(1) تاريخ الطبري (347/5).

وعليّ علي المنبر، فقال عليّ: ما شأنه؟ فقال: يكذب على الله ورسوله (1)، وعن يزيد بن وهب عن علي قال: ما لي ولهذا الحميت (2) الأسود (3). ومن طريق يزيد بن وهب أيضاً عن سلمة عن شعبة قال علي بن أبي طالب: ما لي ولهذا الحميت الأسود - يعني عبد الله بن سبأ - وكان يقع في أبي بكر وعمر (4)، وهذه الروايات ثابتة عن علي رضي الله عنه بأسانيد صحيحة (5)، وحكي المؤرخون وأصحاب الفرق والمقالات أن ابن سبأ ادعي الربوبية في علي - رضي الله عنه - فأحرقه علي هو وأصحابه بالنار (6)، يقول الجرجاني: السبئية من الرافضة ينسبون إلى عبد الله بن سبأ وكان أول من كفر من الرافضة، وقال: علي رب العالمين، فأحرقه علي وأصحابه بالنار (7). ويقول الملطي في معرض حديثه عن السبئية: هم أصحاب عبد الله بن سبأ. قالوا لعلي رضي الله عنه: أنت. قال: ومن أنا؟ قالوا: الخالق الباري، استتابهم فلم يرجعوا، فأوقد لهم ناراً ضخمة وأحرقهم وقال مرتجزاً:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً :: أجمت ناري ودعوت قنبراً (8)

وذهب بعض المؤرخين إلى أن علياً رضي الله عنه لم يحرق ابن سبأ وإنما نفاه إلى المدائن. ثم ادعي بعد موت علي رضي الله عنه أن علياً لم يمت، وقال لمن نعاه: لو جئتمونا بدماعه في سبعين صرة ما صدقنا موته (9)، ولعل القول الأول هو الصحيح ويشهد له ما جاء في صحيح البخاري، عن عكرمة قال: أتني علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله ﷺ: «لا تعذبوا بعذاب الله» ولقتلتهم لقول رسول

(1) تاريخ دمشق، الانتصار للصحب والآل، ص35.

(2) الحميت: هو وعاء سمن الذي متن بالرُّب، ويطلق علي المتين من كل شيء، وفي حديث وحشي: كأنه حميت، قال ابن حجر: "أي زق كبير وأكثر ما قال ذلك إذا كان مملوءاً. فتح الباري (368/7).

(3) فتح الباري (368/7).

(4) فتح الباري (368/7).

(5) عبد الله بن سبأ ص98، الأسانيد حكم عليها الألباني.

(6) الانتصار للصحب والآل، ص36.

(7) التعريفات، ص103.

(8) التنبيه علي أهل الأهواء والبدع، ص8.

(9) الفصل لابن حزم (36/5)، التبصير في الدين للإسفراييني.

الله ﷻ: «من بدل دينه فاقتلوه» (1).

قال ابن حجر - رحمه الله - في شرح الحديث بعد أن ذكر بعض الروايات في هؤلاء المحرقين وفيها: أنهم ناس كانوا يعبدون الأصنام، وفي بعضها أنهم قوم ارتدوا عن الإسلام، وعلى اختلاف بين الروايات في تعيينهم قال بعد ذلك: وزعم أبو المظفر الإسفراييني في " الملل والنحل " أن الذين أحرقهم علي طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية وهم السبئية، وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهودياً أظهر الإسلام، وابتدع هذه المقالة، وهذا يمكن أن يكون أصله؛ ما روينا من حديث أبي طاهر المخلص من طريق عبد الله بن شريك العامري قال: قيل لعلي: إن هنا قوماً على باب المسجد يدعون أنك ربهم، فدعاهم وقال: ويلكم ما تقولون؟ قالوا: أنت ربنا خالقنا ورازقنا (2)، ثم ساق بقية الرواية وفيها أن علياً رضي الله عنه استتابهم ثلاثاً فلم يرجعوا، فحرقهم بالنار في أخاديد قد حفرت لهم، وقال:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً :: أجمت ناري ودعوت قبراً

قال ابن حجر: وهذا سند حسن (3)، والمقصود هنا هو ظهور عقائد الشيعة الرافضة المتمثلة في الغلو في علي رضي الله عنه في تلك الفترة الزمنية، وإمعان علي رضي الله عنه في عقوبتهم حتى قال ابن عباس ما قال، كما ثبت إنكار علي رضي الله عنه لكل العقائد الأخرى التي ظهرت في عهده، وانتظمت في سلك التشيع له كتفضيله على عامة الصحابة وتقديمه على الشيخين، وكان انتشار سب الصحابة والإزاء عليهم بين أولئك الضلال.

قال ابن تيمية - رحمه الله: ولما أحدثت البدع الشيعة في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ردها وكانت ثلاث طوائف: غالية، وسبابة، ومفضلة. فأما الغالية: فإنه حرقهم بالنار، فإنه خرج ذات يوم من باب كندة فسجد له أقوام فقال: ما هذا؟ فقالوا: أنت هو الله. فاستتابهم ثلاثة فلم يرجعوا، فأمر في الثالث بأخاديد وأضرهم فيها النار، ثم قذفهم فيها.

(1) البخاري، كتاب استتابة المرتدين رقم (6922)

(2) فتح الباري (270/12).

(3) فتح الباري (270/12).

وأما السبابة: فإنه لما بلغه من سب أبا بكر وعمر طلب قتله، فهرب منه إلى قرقيسيا وكلم فيه، وكان علي يداري أمراءه، لأنه لم يكن متمكناً ولم يكن يطيعونه في كل ما يأمرهم به.

وأما المفضلة: فقال: لا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتريين: فقال وروى عنه من أكثر من ثمانين وجهاً أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر⁽¹⁾.

وعلى كل حال فعقائد الرافضة مع ظهورها في عهد علي رضي الله عنه قد بقيت محصورة في أفراد لا تمثلها طائفة أو فرقة، حتى انقضي عهد علي رضي الله عنه وهي على تلك الحال، وقد أفرد الدكتور سعدي الهاشمي عقيدة ابن سبأ والبدع التي نادي بها في رسالته "ابن سبأ حقيقة لا خيال"، وذكرها في كتابه "الرواة الذين تأثروا بابن سبأ". وأهم البدع التي نادي بها ابن سبأ، القول بالوصية، وهو أول من قال بوصية رسول الله ﷺ لعلي، وأنه خليفته على أمته من بعده بالنص، وأول من أظهر البراءة من أعداء علي رضي الله عنه بزعمه، وكاشف مخالفه، وحكم بكفرهم، وأول من قال بالهية علي رضي الله عنه وربوبيته، وكان أول من ادعى النبوة من فرق الشيعة الغلاة، وكان أول من أحدث القول برجعة علي رضي الله عنه إلى الدنيا بعد موته وبرجعة رسول الله ﷺ، وأول من ادعى أن علياً رضي الله عنه هو دابة الأرض، وأنه هو الذي خلق الخلق وبسط الرزق، وقالت السبئية: إنهم لا يموتون، وإنما يطيطرون بعد مماتهم وسموا بالطيارة، وقال قوم منهم - السبئية - بانتقال روح القدس في الأئمة، وقالوا: بتناسخ الأرواح، وقالت السبئية: هدينا لوهي ضل عنه الناس، وعلم خفي عنهم، وقالوا: إن علياً في السحاب، وإن الرعد صوته، والبرق سوطه. هذه أبرز البدع التي كان يعتقد بها ابن سبأ وأتباعه وصاروا بها من الغلاة⁽²⁾.

إن فرق الشيعة الرافضة كفكر وعقيدة لم تولد فجأة، بل إنها أخذت طوراً زمنياً، ومرت بمراحل، ولكن طلائع العقيدة الشيعية الرافضية وأصل أصولها

(1) مجموع الفتاوى (184/35، 185).

(2) الرواة الذين تأثروا بابن سبأ، د/ سعدي الهاشمي ص 19، 20.

ظهرت على يد السبئية باعتراف كتب الشيعة التي قالت بأن ابن سبأ أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي، وأن علياً وصي محمد - كما مر - وهذه عقيدة النص على علي بالإمامة، وهي أساس التشيع الرافضي - كما يراه شيوخ الشيعة الروافض - ومن ذلك ما جاء في الكافي عن أبي الحسن قال: ولاية علي مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولاً إلا بنبوة محمد ﷺ ووصية علي عليه السلام (1)، وشهدت كتب الشيعة الروافض - كما سيأتي تفصيله بإذن الله - بأن ابن سبأ وجماعته هم أول من أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان أصهار رسول الله ﷺ وأرحامه وخلفائه، وأقرب الناس إليه رضي الله عنهم والطعن في الصحابة الآخرين، وهذه عقيدة الشيعة الروافض في الصحابة، كما هي في كتبهم المعتمدة، كما أن ابن سبأ قال برجة علي (2)، والرجعة من أصول الشيعة الروافض - كما سيأتي بإذن الله -، كما أن ابن سبأ قال بتخصيص علي وأهل البيت بعلوم سرية خاصة، كما أشار إلى ذلك الحسن بن محمد ابن الحنفية (3) في رسالة الإرجاء (4)، وهذه المسألة أصبحت من أصول الاعتقاد عند الشيعة، وقد ثبت في صحيح البخاري ما يدل على أن هذه العقيدة ظهرت في وقت مبكر، وأن علياً رضي الله عنه سئل عنها، وقيل له: هل عندكم شيء مما ليس في القرآن، أو مما ليس عند الناس؟ فنفي ذلك نفياً قاطعاً (5).

هذه من أهم الأصول التي تدين بها الشيعة الرافضة (6)، وقد وجدت إثر مقتل عثمان رضي الله عنه وفي عهد علي رضي الله عنه ولم تأخذ مكانها في نفوس فرقة معينة معروفة، بل إن السبئية ما كادت تطل برأسها حتى حاربها علي رضي الله عنه، كما مر معنا، ولكن ما تلا ذلك من أحداث هيأ جواً صالحاً لظهور هذه العقائد، وتمثلها في جماعة كمعركة صفين، وحادثة التحكيم التي

(1) أصول الكافي (437/1)، أصول الشيعة الإمامية (71/1).

(2) المقالات والفرق للقمي، ص 21، فرق الشيعة للنوبختي، ص 23، أصول الشيعة الإمامية (96/1).

(3) تهذيب التهذيب (32/2).

(4) رسالة الإرجاء ضمن كتاب الإيمان، لمحمد العدني، ص 250 - 294.

(5) البخاري، كتاب العلم مع الفتح (204/1).

(6) أصول الشيعة الإمامية الاثني عشرية (97/1).

أعقبتها، ومقتل علي، ومقتل الحسن.

كل هذه الأحداث دفعت القلوب والعواطف إلى التشيع لآل البيت، فتسلل الفكر الوافد من نافذة التشيع لعلي وآل بيته، وصار التشيع وسيلة لكل من أراد هدم الإسلام من ملحد ومنافق وطاغوت، ودخلت إلى المسلمين أفكار ومعتقدات أجنبية اكتست بثوب التشيع وتيسر دخولها تحت غطاءه، وبمرور الأيام كانت تتسع البدعة ويتعاطم خطرها، حيث وجد لابن سبأ خلفاء كثيرون، ولم يكن استعمال لقب الشيعة في عهد علي رضي الله عنه إلا بمعنى الموالية والنصرة، ولا يعنى بحال الإيمان بعقيدة من عقائد الشيعة الرافضة اليوم⁽¹⁾.

إن التشيع لآل البيت وحبهم أمر طبيعي، وهو حب لا يفرق بين الآل، ولا يغلو فيهم، ولا ينتقص أحداً من الصحابة، كما تفعل الفرق المنتسبة للتشيع، وقد نما الحب وزاد لآل بعدما جري عليهم من المحن والآلام، بدءاً من مقتل علي ثم الحسين... إلخ، هذه الأحداث فجرت عواطف المسلمين، فدخل الحاقدون من هذا الباب، ذلك أن آراء ابن سبأ لم تجد الجو الملائم؛ لتنمو وتنتشر إلا بعد تلك الأحداث... لكن التشيع بمعنى عقيدة النص على علي رضي الله عنه، والرجعة، والبداء، والغيبة، وعصمة الأئمة... إلخ، فلا شك أنها عقائد ما أنزل الله بها من سلطان، ودخيلة على المسلمين - ترجع أصولها لعناصر مختلفة، ذلك أنه قد ركب مطية التشيع كل من أراد الكيد للإسلام وأهله، وكل من احتال ليعيش في ظل عقيدته السابقة باسم الإسلام، من يهودي، ونصراني، ومجوسي، وغيرهم، فدخل في التشيع كثير من العقائد الفاسدة، كما سيتبين ذلك عند دراسة أصول عقائدهم. ولهذا ذهب ابن تيمية - رحمه الله - إلى أن المنتسبين للتشيع قد أخذوا من مذاهب الفرس، والروم، واليونان، والنصارى، واليهود، وغيرهم أموراً مزجوها بالتشيع، ويقول: وهذا تصديق لما أخبر به النبي ﷺ، وساق بعض الأحاديث الواردة في أن هذه الأمة ستركب سنن من قبلها...، وقال بأن هذا بعينه صار في المنتسبين للتشيع⁽²⁾.

* * *

(1) أصول الشيعة الإمامية (98/1).

(2) منهاج السنة (147/4)، أصول الشيعة الإمامية (109/1).

الفصل الثالث

المراحل التي مرت بها الشيعة الرافضة

مرت الشيعة الرافضة في نشأتها بعدة مراحل، حتى أصبحت فرقة مستقلة متميزة بعقيدتها واسمها عن سائر فرق الأمة.

ويمكن إبراز ذلك من خلال أربع مراحل رئيسية:

1 - المرحلة الأولى:

دعوة عبد الله بن سبأ إلى ما دعا إليه من الأصول التي انبنت عليها عقيدة الرافضة، كدعوته لعقيدة الرجعة، وإحداثه القول بالوصية لعلي رضي الله عنه، والطعن في الخلفاء السابقين لعلي في الخلافة، وقد ساعد ابن سبأ في ترويح فكره الضال البعيد عن روح الإسلام أمران:

(أ) اختيار ابن سبأ البيئة المناسبة لدعوته، حيث بث دعوته في بلدان مصر، والعراق، بعد أن أكثر التنقل بين هذه الأمصار، كما مر في كلام الطبري (1)، فنشأت هذه الدعوة في مجتمعات لم تتمكن من فهم الإسلام الفهم الصحيح، وتترسخ أقدامها في العلم الشرعي والفقه بدين الله تعالى، وذلك لقرب عهدها بالإسلام، فإن تلك الأمصار إنما فتحت في عهد عمر رضي الله عنه، هذا بالإضافة إلى بعدها عن مجتمع الصحابة في الحجاز وعدم التفقه والتتلمذ والتربية على أيديهم.

(ب) إن ابن سبأ مع اختياره لدعوته تلك المجتمعات، فإنه زيادة في المكر والخديعة، أحاط دعوته بستار من التكتم والسرية، فلم تكن دعوته موجهة لكل أحد، وإنما لمن علم أنهم أهل لقبولها من جهلة الناس، وأصحاب الأغراض الخبيثة، ممن لم يدخلوا في الإسلام إلا كيداً لأهله بعد أن قوضت جيوش الإسلام عروش ملوكهم، ومزقت ممالكهم، وقد تقدم كلام الطبري السابق عن ابن سبأ: فبث دعائه، وكتب من كان استفسده في الأمصار، وكتبوه، ودعوا في السر إلى ما عليه رأيهم (2)، يقول في سياق وصفهم: وأوسعوا في الأرض إذاعة وهم يريدون غير ما يظهرون (3).

(1) تاريخ الطبري (347/5).

(2) تاريخ الطبري (347/5).

(3) المصدر نفسه (348/5).

2 - المرحلة الثانية:

إظهار هذا المعتقد والتصريح به، وذلك بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وانشغال الصحابة رضوان الله عليهم بإخماد الفتنة التي حصلت بمقتله، فوجد هؤلاء الضلال متنفساً في تلك الظروف، وقويت تلك العقائد الفاسدة في نفوسهم، إلا أنه مع كل ذلك بقيت هذه العقائد محصورة في طائفة مخصوصة، ممن أصلهم ابن سبأ، وليست لهم شوكة ولا كلمة مسموعة عند أحد سوى من ابتلي بمصيبتهم في مقتل عثمان رضي الله عنه، وشاركهم في دمه من الخوارج المارقين، ومما يدل على ذلك ما نقله الطبري: وتكلم ابن السوداء فقال: يا قوم إن عركم في خلطة الناس فصانعوهم (1). وهذا القول لا يقوله صاحب شوكة ومنعة، ومع هذا فإنه لا ينكر دور هؤلاء السبئية وقتلة عثمان في إشعال نار الحرب بين الصحابة، بل ذلك مقرر عند أهل التحقيق للفتنة وأحداثها، يقول ابن حزم مقررًا ذلك: وبرهان ذلك أنهم اجتمعوا ولم يقتتلوا ولا تحاربوا، فلما كان الليل عرف قتلة عثمان الإراعة والتدبير عليهم، فبيتوا عسكر طلحة والزبير، وبذلوا السيوف فيهم، فدافع القوم عن أنفسهم (2).

3 - المرحلة الثالثة:

اشتداد أمرهم وقوتهم واجتماعهم تحت قيادة واحدة وذلك بعد مقتل الحسين رضي الله عنه للأخذ بثأر الحسين والانتقام له من أعدائه، يقول الطبري في حوادث سنة أربع وستين للهجرة: وفي هذه السنة تحركت الشيعة بالكوفة، وأعدوا الاجتماع بالنخيلة سنة خمس وستين للمسير لأهل الشام للطلب بدم الحسين بن علي، وتكاتبوا في ذلك (3).

وكان مبدأ أمرهم ما ذكره الطبري من رواية عبد الله بن عوف بن الأحمر الأزدي أنه قال: لما قتل الحسين بن علي ورجع ابن زياد من معسكره بالنخيلة، فدخل الكوفة، تلاقت الشيعة بالتلاوم والتندم، ورأت أنها قد أخطأت خطأ كبيراً بدعائهم الحسين إلى النصرة وتركهم إجابته، وقتله إلى جانبهم دون أن ينصروه، ورأوا أنه لا يغسل عارهم والإثم عنهم في مقتله إلا بقتل من قتله، أو القتل فيه، ففزعوا بالكوفة إلى خمسة نفر من رؤوس الشيعة: إلى سليمان بن صرد الخزاعي، وكانت له صحبة مع النبي ﷺ، وإلى

(1) المصدر نفسه (526/5).

(2) الفصل في الملل والأهواء والنحل (239/4).

(3) تاريخ الطبري (487/6، 501).

المسيب بن نجية الفزارى، وكان من أصحاب علي وخيارهم، وإلي عبد الله بن سعد بن نفيل الأزدي، وإلي عبد الله بن وائل التيمي، وإلي رفاعة بن شداد البجلي، ثم إن هؤلاء نفر الخمسة اجتمعوا في منزل سليمان بن صرد وكانوا من خيار أصحاب علي، ومعهم أناس من الشيعة وخيارهم ووجههم (1)، وكان هذا الاجتماع عاماً يشمل كافة الشيعة، وقد اجتمع إلى سليمان بن صرد نحو من سبعة عشر ألفاً، ثم لم تعجب سليمان قلتهم، فأرسل حكيم بن منقذ فنادي في الكوفة، وخرج الناس معهم فكانوا قريباً من عشرين ألفاً (2)، ثم إنه في هذه الأثناء قدم المختار بن أبي عبيد الثقفي إلى الكوفة فوجد الشيعة قد التفتت على سليمان بن صرد وعظموه تعظيماً زائداً، وهم معدون للحرب، فلما استقر المختار عندهم بالكوفة دعا إلى إمامة المهدي محمد بن علي بن أبي طالب وهو محمد ابن الحنفية، ولقبه بالمهدي فاتبعه على ذلك كثير من الشيعة، وفارقوا سليمان بن صرد، وصارت الشيعة فرقتين، الجمهور منهم مع سليمان، يريدون الخروج على الناس ليأخذوا بثأر الحسين، وفرقة أخرى مع المختار يريدون الخروج للدعوة إلى إمامة محمد ابن الحنفية، وذلك عن غير أمر ابن الحنفية، وإنما يتقولون عليه ليروجوا على الناس به، وليتوصلوا إلى أغراضهم الفاسدة (3).

فكان هذا بداية اجتماع الشيعة، ثم يذكر المؤرخون خروج سليمان بن صرد بمن كان معه من الشيعة إلى الشام، فالتقوا مع أهل الشام عند عين تسمى عين الوردية واقتتلوا قتالاً عظيماً لمدة ثلاثة أيام.

يقول ابن كثير رحمه الله: لم ير الشيب والمرد مثله لا يحجز بينهم إلا أوقات الصلوات إلى الليل (4)، ثم انتهى القتال بينهم بقتل سليمان بن صرد رحمه الله وكثير من أصحابه، وهزيمتهم، وعودة من بقي من أصحابه إلى الكوفة (5)، وأما المختار بن أبي عبيد الثقفي فلما رجع من بقي من جيش سليمان إلى الكوفة وأخبروه بما كان من أمرهم، وما حل بهم فترحم على سليمان ومن كان قتل معه، وقال: وبعد، فأنا الأمير المأمون قاتل الجبارين والمفسدين، إن شاء الله، فأعدوا واستعدوا وأبشروا (6).

(1) تاريخ الطبري (487/6، 501).

(2) البداية والنهاية (254/8).

(3) المصدر نفسه (254/8).

(4) البداية والنهاية (257/8).

(5) المصدر نفسه (256/8، 257).

(6) المصدر نفسه (258/8).

يقول ابن كثير - رحمه الله: وقد كان قبل قدومهم أخبر الناس بهلاكهم عن وحيه الذي كان يأتي إليه من الشيطان، فإنه قد كان يأتي شيطان فيوحي إليه قريباً مما كان يوحى شيطان مسيلمة له (1)، ثم إن المختار بعث الأمر إلى النواحي والبلدان، والرساتيق من أرض العراق وخراسان وعقد الأولوية والرايات... ثم شرع المختار بتتبع قتلة الحسين من شريف ووضع فيقتله (2).

4 - المرحلة الرابعة:

انشقاق الشيعة الرافضة عن الزيدية، وباقي فرق الشيعة، وتميزها بمسماها وعقيدتها، وكان ذلك على وجه التحديد في سنة إحدى وعشرين ومئة عندما خرج زيد بن علي بن الحسين على هشام بن عبد الملك (3)، فأظهر بعض من كان في جيشه من الشيعة الطعن على أبي بكر وعمر فمنعهم من ذلك، وأنكر عليهم فرفضوه، فسموا بالرافضة، وسميت الطائفة الباقية معه بالزيدية (4).

يقول ابن تيمية - رحمه الله :

إن أول ما عرف لفظ الرافضة في الإسلام، عند خروج زيد بن علي في أوائل المئة الثانية، فسئل عن أبي بكر وعمر رضى الله عنه فتولاهما، فرفضه قوم فسموا رافضة (5)، وقال: ومن زمن خروج زيد افترقت الشيعة إلى رافضة وزيدية، فإنه لما سئل عن أبي بكر وعمر فترحم عليهما رفضه قوم فقال لهم: رفضتموني، فسموا رافضة لرفضهم إياه، وسمى من لم يرفضه من الشيعة زيدياً لانتسابهم إليه (6)، ومنذ ذلك التاريخ تميزت الرافضة عن باقي فرق الشيعة، فأصبحت فرقة مستقلة باسمها ومعتقداتها (7)، والله تعالى أعلم.

هذا وقد تحدث علماء الفرق عن الفرق المنسوبة للشيعة، فذكروا منها:

السبئية، والغرابية، والبياتية، والمغيرية، والهاشمية، والخطابية، والعلبائية، والكيسانية،

(1) المصدر نفسه (8 / 257).

(2) المصدر نفسه (8 / 271).

(3) تاريخ الطبرى (7 / 160)، الانتصار للصحب والآل، ص 47.

(4) الانتصار للصحب والآل، ص 47.

(5) مجموع الفتاوى (36/13).

(6) منهاج السنة (35/1).

(7) الانتصار للصحب والآل ص 48.

والزيدية الجارودية، والسليمانية، والصالحية، والبترية، وبعض هذه الفرق غالت غلوّاً عظيماً، والبعض الآخر أقلّ غلوّاً، ومن أراد الاستزادة فليراجع مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري، والملل والنحل للشهرستاني، والفرق بين الفرق لأبي الظاهر البغدادي، وفرق معاصرة للدكتور غالب بن علي عواجي وهو من أفضل من اطلعت عليه من المعاصرين.

* * *

الفصل الرابع

من أهم عقائد الشيعة الرافضة " الإمامة "

يعتقد الشيعة الرافضة الاثنا عشرية أن الإمامة ركن عظم من أركان الإسلام، وأصل أصيل من أصول الإيمان، لا يتم إيمان المرء إلا باعتقادها، ولا يقبل منه عمل إلا بتحقيقها، وأول من تحدث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة الرافضة هو ابن سبأ، الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصاية من النبي ﷺ ومحصورة بالوصي، وإذا تولّاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره، فقد اعترفت كتب الشيعة بأن ابن سبأ كان أول من أشهر القول بفرض إمامة علي، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفه، وكفرهم (1)، لأنه كان يهودي الأصل، يري أن يوشع بن نون وصي موسى، فلما أسلم أظهر هذه المقالة في علي بن أبي طالب (2).

وهذا ما تعارف عليه شيوخ الشيعة الرافضة، فابن بابويه القمي يسجل عقائد الشيعة في القرن الرابع ويقول بأنهم يعتقدون بأن لكل نبي وصياً أوصي إليه بأمر الله تعالى (3)، ويذكر أن عدد الأوصياء مئة ألف وصي، وأربعة وعشرون ألف وصي (4)، كما ذكر المجلسي في أخباره: أن علياً هو آخر الأوصياء (5)، وجاء في بعض عناوين الأبواب في الكافي باب أن الإمامة عهد من الله عز وجل معهود من واحد إلى واحد (6)، وباب ما نص الله عز وجل ورسوله على الأئمة واحداً فواحداً (7)، وقد ضمنها مجموعة من أخبارهم التي يعدونها من الأدلة التي لا يرقى إليها الشك.

ولهذا قال شيخهم مقداد الحلي - ت 821هـ: بأن مستحق الإمامة عندهم لا بد أن يكون شخصاً معهوداً من الله تعالى ورسوله لا أي شخص اتفق (8)، ويقرر محمد حسين آل كاشف الغطاء أحد مراجع الشيعة الاثني عشرية في هذا العصر: أن الإمامة منصب

(1) رجال الكشي ص101، المقالات والفرق للقمي، ص20.

(2) رجال الكشي ص101، أصول الشيعة (792/2).

(3) عقائد الصدوق، ص106.

(4) عقائد الصدوق، ص106.

(5) بحار الأنوار (342/39).

(6) أصول الكافي (227/1).

(7) المصدر السابق (286/1).

(8) النافع يوم الحشر، ص47.

إلهي كالنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار ما يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيد بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه.. فكذا يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه، وأن ينصبه إماماً للناس من بعده (1).

فأنت تري أن مفهوم الإمامة عندهم كمفهوم النبوة، فكما يصطفي الله سبحانه من خلقه أنبياء، يختار سبحانه أئمة، وينص عليهم، ويعلم الخلق بهم، ويقوم بهم الحجة، ويؤيدهم بالمعجزات، وينزل عليهم الكتب، ويوحى إليهم، ولا يقولون أو يفعلون إلا بأمر الله ووحيه... أي أن الإمامة هي النبوة، والإمام هو النبي، والتغيير في الاسم فقط، ولذلك قال المجلسي: إن استنباط الفرق بين النبي والإمام من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال (2)، ثم قال: ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية خاتم الأنبياء، ولا يصل عقولنا فرق بين النبوة والإمامة (3)، هذا قولهم في مفهوم الإمامة، ويكفي في نقده أنه لا سند لهم فيه إلا ابن سبأ اليهودي (4).

أولاً: منزلة الإمامة عندهم وحكم من جردها:

مسألة الإمامة عند أهل السنة ليست من أصول الدين التي لا يسع المكلف الجهل بها، كما قرره جمع من أهل العلم (5)، ولكنها عند الشيعة الرافضة لها شأن آخر، ففي الكافي روايات تجعل الإمامة أعظم أركان الإسلام، روى الكليني بسنده عن أبي جعفر قال: بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذا - يعني الولاية (6).

فأنت تري أنهم أسقطوا الشهادتين من أركان الإسلام، ووضعوا مكانهما الولاية، وعدوها من أعظم الأركان، كما يدل عليه قولهم: ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، وكما يدل عليه حديثهم الآخر، وقد ذكر فيه نص الرواية السابقة وزاد: قلت " الراوي ": وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل (7).

(1) أصول الشيعة وأصولها ص58.

(2) بحار الأنوار (82/26).

(3) المصدر نفسه (82/26).

(4) أصول الشيعة الإمامية (794/2).

(5) غاية المرام للأمني، ص363، الاقتصاد للغزالي، ص134.

(6) أصول الكافي (18/2) رقم (3).

(7) أصول الكافي (18/2).

ويقول المجلسي: ولا ريب في أن الولاية والاعتقاد بإمامة الأئمة عليهم السلام والإذعان لهم من جملة أصول الدين، وأفضل من جميع الأعمال البدنية لأنها مفتاحهن (1).

ويقول المظفر - وهو من علمائهم المعاصرين: نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين، ولا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين، مهما عظموا، بل يجب النظر فيها، كما يجب النظر في التوحيد والنبوة (2)، بل وصلت الأخبار إلى أكثر من هذا حينما قالت: عرج النبي ﷺ بالولاية لعلي والأئمة من بعده أكثر مما أوصاه بالفرائض (3).

هذه الروايات الشيعية الرافضية، ومثيلاتها في كتب الشيعة الروافض كانت كفيلاً بأن تجعل الإمامة هي الحكم على إيمان الرجل أو كفره، وأن تجعل المسلم معرضاً للاثهام بالكفر لمجرد اختلافه مع الشيعة الإمامية في عقيدة الإمامة التي يعتقدونها، ولذا رأينا بعض كبار علماء الشيعة الإمامية السابقين واللاحقين يصرحون بهذه الحقيقة المرة.

يقول ابن بابويه القمي في رسالته الاعتقادات: واعتقدنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقدنا فيمن أقر بأمر المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء، وأنكر نبوة محمد ﷺ (4).

ويقول يوسف البحراني في موسوعته الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: وليت شعري أي فرق بين من كفر بالله سبحانه وتعالى ورسوله، وبين من كفر بالأئمة عليهم السلام مع ثبوت كون الإمامة من أصول الدين (5).

ويقول المجلسي: اعلم أن إطلاق لفظ الشرك والكفر على من لم يعتقد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من ولده عليهم السلام وفضل عليهم غيرهم، يدل أنهم مخلدون في النار

(1) مرآة العقول (102/7).

(2) عقائد الإمامية ص 102.

(3) بحار الأنوار (69/23).

(4) الاعتقادات، ص 103، ثم أبصرت الحقيقة، محمد الخضر، ص 127.

(5) الحقائق الناضرة (153/18).

(1).

وقال ابن المطهر الحلي: الإمامة لطف عام، والنبوة لطف خاص لإمكان خلو الزمان من نبي حى بخلاف الإمام، وإنكار اللطف العام شر من إنكار اللطف الخاص⁽²⁾. فهو يجعل من لم يؤمن بأئمتهم أشد كفراً من اليهود والنصارى، وقد بنى على ذلك أن الزمن لا يخلو من إمام، وهو إشارة إلى عقيدتهم بالإيمان بوجود إمامهم المنتظر الغائب، والذي أنكره طوائف من الشيعة، وقرر المحققون من علماء النسب والتاريخ أنه لم يولد أصلاً، ولكن شيخ الشيعة الرافضة يرى أن إنكاره أعظم من الكفر⁽³⁾.

وينقل شيخهم المفيد اتفاقهم على هذا المذهب فى تكفير أمة الإسلام فيقول: اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة، فهو كافر ضال مستحق للخلود فى النار⁽⁴⁾.

وبلغ الأمر بشيخهم نعمة الله الجزائرى أن يعلن انفصال الشيعة عن المسلمين بسبب قضية الإمامة فيقول: لم نجتمع معهم على إله ولا نبي ولا على إمام، وذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذى كان محمد ﷺ نبيه، وخليفته بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي، بل نقول: إن الرب الذى خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا ولا ذلك النبي نبيناً⁽⁵⁾.

إن الإمامة صنو النبوة أو أعظم، وهى أصل الدين وقاعدته الأساسية عندهم، لهذا جاء حكم الشيعة الاثنى عشرية على من أنكر إمامة واحد من أئمتهم الاثنى عشر مكماً لهذا الغلو، حيث حكموا عليه بالكفر والخلود فى النار، وخصصوا باللعن والحكم بالردة جميع فئات المسلمين ما عدا الاثنى عشرية، فتناول تكفيرهم:

1 - الصحابة رضوان الله عليهم:

كتب الشيعة الرافضة مليئةً باللعن والتكفير لمن رضى الله عنهم ورضوا عنه، من المهاجرين والأنصار، وأهل بدر وبيعة الرضوان، وسائر الصحابة أجمعين، ولا نستثنى

(1) بحار الأنوار (23 / 390).

(2) الألفين، ص3، أصول الشيعة الإمامية (2 / 867).

(3) أصول الشيعة الإمامية (2 / 867).

(4) المسائل للمفيد، وقد نقل ذلك عنه المجلسى فى البحار (8 / 366).

(5) الأنوار النعمانية (2 / 279).

منهم إلا النزر اليسير الذى لا يبلغ عدد أصابع اليد، وأصبحت هذه المسألة بعد ظهور كتبهم وانتشارها من الأمور التى لا تحجب بالتقية⁽¹⁾، كما أن من أهل العلم وأصحاب المقالات من اطلع على هذا الأمر عند الشيعة الإمامية، قال القاضى عبد الجبار: وأما الإمامية فقد ذهبت إلى أن الطريق إلى إمامة الاثنى عشر النص الجلى، الذى يكفر من أنكره، ويجب تكفيره، فكفروا لذلك صحابة النبى ﷺ⁽²⁾.

وقريب من هذا المعنى قال عبد القاهر البغدادى: وأما الإمامية فقد زعم أكثرهم⁽³⁾ أن الصحابة ارتدت بعد النبى ﷺ سوى على وابنيه مقدار ثلاثة عشر منهم⁽⁴⁾.

ويقول ابن تيمية - رحمه الله :

إن الرافضة تقول: إن المهاجرين والأنصار كتموا النص، فكفروا إلا نفرًا قليلاً... إما بضعة عشر أو أكثر، ثم يقولون: إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين، وقد يقولون: بل آمنوا ثم كفروا، وتقول كتب الاثنى عشرية: إن الصحابة بسبب توليتهم لأبى بكر قد ارتدوا إلا ثلاثة، وتزيد بعض رواياتهم ثلاثة أو أربعة آخرين إلى إمامة على، ليصبح المجموع سبعة، ولا يزيدون عن ذلك، ولقد تداولت الشيعة أنباء هذه الأسطورة فى المعتمد من كتبها، ف سجلوا ذلك فى أول كتاب ظهر لهم وهو كتاب سليم بن قيس⁽⁵⁾، ثم تتابعت كتبهم فى تقرير ذلك وإشاعته وعلى رأسها الكافى أوثق كتبهم الأربعة، ورجال الكشى⁽⁶⁾، عمدتهم فى كتب الرجال وغيرها من مصادرهم⁽⁷⁾، وسيأتى الحديث عن موقف الشيعة الرافضة من الصحابة مفصلاً بإذن الله تعالى.

2 - تكفيرهم أهل البيت:

إن الروايات التى تحكم بالردة على ذلك المجتمع المثالى الفريد، ولا تستثنى منهم جميعاً إلا سبعة فى أكثر تقديراته، ولا تذكر من ضمن هؤلاء السبعة أحداً من أهل بيت رسول الله باستثناء بعض روايات عندهم جاء فيها استثناء على فقط، وهى رواية

(1) أصول الشريعة الإمامية (2 / 868).

(2) شرح الأصول الخمسة، ص 761.

(3) نلاحظ أن عبد القاهر لا يعمم هذا المذهب على الإمامية كلها.

(4) الفرق بين الفرق، ص 321.

(5) كتاب سليم بن قيس، ص 74، 75.

(6) رجال الكشى ص 6، 7، 8، 9، 11.

(7) أصول الشيعة الإمامية (2 / 780).

الفضيل بن يسار عن أبي جعفر، قال: صار الناس كلهم أهل جاهلية إلا أربعة: عليا، والمقداد، وسلمان، وأبا ذر، فقلت: فعمار؟ فقال: إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شيء فهؤلاء الثلاثة⁽¹⁾. فالحكم بالردة في هذه النصوص شامل للصحابة، وأهل البيت النبوي من زوجات رسول الله ﷺ وقرابته، مع أن واضعها يزعم التشيع لأهل بيت رسول الله ﷺ، فهل هذا إلا دليل واضح على أن التشيع إنما هو ستار لتنفيذ أغراض خبيثة ضد الإسلام وأهله، وأن واضعي هذه الروايات أعداء للصحابة وللقرابة⁽²⁾.

وقد خصت الشيعة الرافضة بالطعن والتكفير جملة من أهل بيت رسول الله ﷺ، كعم النبي العباس، حتى قالوا بأنه نزل فيه قوله سبحانه: {وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا} [الإسراء: 72]، وكانه عبد الله بن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن الذي خصصوه باللعن وبأنه سخييف العقل⁽³⁾، كما جاء في الكافي، وفي رجال الكشي: اللهم العن ابني فلان وأعم أبصارهما، كما عميت قلوبهما، واجعل عمي أبصارهما دليلاً على عمي قلوبهما⁽⁴⁾. وعلق على هذا شيخهم حسن المصطفوي فقال: هما عبد الله بن عباس وعبيد الله بن عباس⁽⁵⁾.

وبنات النبي ﷺ يشملهن سخط الشيعة الاثنى عشرية وحنقهم، فلا يذكرن فيمن استثنى من التكفير، بل ونفى بعضهم أن يكن بنات النبي ﷺ ما عدا فاطمة رضى الله عنهن⁽⁶⁾، فهل يحب رسول الله ﷺ من يقول فيه وفي بناته هذا القول⁽⁷⁾؟ وقد نص صاحب الكافي في رواياته على أن كل من لم يؤمن بالاثنى عشر فهو كافر، وإن كان علوياً فاطمياً⁽⁸⁾، وهذا يشمل في الحقيقة التكفير لجيل الصحابة ومن بعدهم بما فيه الآل والأصحاب؛ لأنهم لم يعرفوا فكرة الاثنى عشر التي لم توجد إلا بعد سنة 260 هـ.

كما باؤوا بتكفير أمهات المؤمنين أزواج رسول الله ﷺ، إذ لم يستثنوا واحدة منهن

(1) تفسير العياشي (1 / 199)، البرهان (1 / 319)، تفسير الصافي (1 / 389)، أصول الشيعة الإمامية (2 / 891).

(2) أصول الشيعة الإمامية (2 / 891).

(3) أصول الكافي (1 / 247).

(4) رجال الكشي، ص 52.

(5) أصول الشيعة الإمامية (2 / 892).

(6) كشف الغطاء لجعفر النجفي، ص 5، أصول الشيعة (2 / 892).

(7) أصول الشيعة الإمامية (2 / 892).

(8) أصول الكافي (1 / 372، 374).

في نصوصهم، ولكنهم يخصون منهم عائشة (1) وحفصة رضي الله عنهما أجمعين، بالذم واللعن والتكفير (2)، وقد عقد شيخهم المجلسي باباً بعنوان "باب أحوال عائشة وحفصة" ذكر فيه 17 رواية (3)، وأحال في بقية الروايات إلى أبواب أخرى (4)، وقد آذوا فيها رسول الله ﷺ في أهل بيته أبلغ الإيذاء، حتى اتهموا في أخبارهم من برأها الله من فوق سبع سماوات، عائشة بنت الصديق بالفاحشة، فقد جاء في أصل أصول التفسير عندهم، تفسير القمي (5) قذف شنيع متضمن تكذيب القرآن العظيم.

قال ابن كثير - رحمه الله - في تفسير سورة النور:

أجمع أهل العلم - رحمهم الله - قاطبة على أن من سبها ورمأها بما رمأها به بعد هذا الذي ذكر في الآية، فإنه كافر؛ لأنه معاند للقرآن (6)، وقال القرطبي: فكل من سبها مما برأها الله منه مكذب لله، ومن كذب الله فهو كافر (7).

3 - تكفيرهم خلفاء المسلمين وحكوماتهم:

في دين الشيعة الرافضة الإمامية أن كل حكومة غير حكومة الإمامية الرافضية باطلة، وصاحبها ظالم طاغوت يعبد من دون الله، ومن يبايعه فإنما يعبد غير الله، وقد أثبت الكليني هذا المعنى في عدة أبواب مثل: باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل ومن جدد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل، وذكر فيه اثني عشر حديثاً عن أئمتهم (8)، وباب فيمن دان الله عز وجل بغير إمام من الله جل جلاله، وفيه خمسة أحاديث (9)، وكل خلفاء المسلمين ما عدا علياً والحسن طواغيت - حسب اعتقادهم - وإن كانوا يدعون إلى الحق، ويحسنون لأهل البيت، ويقيمون دين الله، ذلك أنهم

(1) أصول الكافي (300/1)، رجال الكشي ص 57 - 60.

(2) أصول الشيعة الإمامية (893/2).

(3) بحار الأنوار (227/22)، (247).

(4) بحار الأنوار (245/22).

(5) تفسير القمي (377/2).

(6) تفسير ابن كثير (289/3، 290)، الصارم المسلول ص 51.

(7) تفسير القرطبي (206/12).

(8) الكافي (372/1 - 374).

(9) المصدر السابق (374/1 - 376).

يقولون: كل راية ترفع قبل راية القائم (1) صاحبها طاغوت (2).

قال شارح الكافي: وإن كان رافعها يدعو إلى الحق (3)، وحكم المجلسي على هذه الرواية بالصحة (4)، حسب مقاييسهم (5).

4 - الحكم على الأمصار الإسلامية بأنها دار كفر:

جاء في أخبارهم تخصيص كثير من بلاد المسلمين بالسب، وتكفير أهلها على وجه التعيين، ويخصون منها غالباً ما كان أكثر التزاماً بالإسلام واتباعاً للسنة، فقد صرحوا بكفر أهالي مكة والمدينة في القرون المفضلة، ففي عصر جعفر الصادق كانوا يقولون عن أهل مكة والمدينة: أهل الشام شر من أهل الروم "يعني شر من النصاري"، وأهل المدينة شر من أهل مكة، وأهل مكة يكفرون بالله جهرة (6)، وقالوا: إن أهل مكة ليكفرون بالله جهرة، وإن أهل المدينة أخبث من أهل مكة، أخبث منهم سبعين ضعفاً (7).

ومن المعلوم أن أهل المدينة كانوا - ولا سيما في القرون المفضلة - يتأسون بأثر رسول الله ﷺ أكثر من سائر الأمصار، وقد ظل أهل المدينة متمسكين بمذهبهم المالكي منتسبين إليه إلى أوائل المئة السادسة أو قبل ذلك أو بعد ذلك، فإنه قدم إليهم من رافضة المشرق من أفسد مذهب كثير منهم (8).

وقالوا أيضاً عن مصر وأهلها: أبناء مصر لعنوا على لسان داود عليه السلام، فجعل الله منهم القردة والخنازير (9)، وما غضب الله على بني إسرائيل إلا أدخلهم مصر، ولا رضي عنهم إلا أخرجهم منها إلى غيرها (10)، وقالوا: بنس البلاد مصر، أما إنها سجن من سخط الله عليه من بني إسرائيل (11)، وقالوا: انتحوا مصر ولا تطلبوا

(1) هو: المهدي المنتظر (في زعمهم).

(2) الكافي بشرحه للمازندراني (371/12)، بحار الأنوار (113 / 125)، أصول الشيعة الإمامية (896/2).

(3) أصول الشيعة الإمامية (896/2).

(4) مرآة العقول (378/4).

(5) أصول الشيعة الإمامية (896/2).

(6) أصول الكافي (409/2).

(7) المصدر السابق (410/2).

(8) الفتاوى (299/20، 300).

(9) بحار الأنوار (208/60)، تفسير القمي ص596.

(10) تفسير العياشي (304/1)، البرهان (456/1).

(11) تفسير العياشي (305/1)، البرهان (457/1).

المكث فيها لأنه يورث الدياثة⁽¹⁾. وجاءت عندهم عدة روايات في ذم مصر، وهجاء أهلها، والتحذير من سكنائها، ونسبوا هذه الروايات إلى رسول الله ﷺ، وإلى محمد الباقر، وإلى علي الباقر، وهذا رأي الروافض في مصر في تلك العصور الإسلامية الزاهرة. وقد عقب المجلسي على هذه النصوص بقوله بأن مصر صارت من شر البلاد في تلك الأزمنة، لأن أهلها صاروا من أشقى الناس وأكفرهم⁽²⁾. ولا يبعد أن هذه النصوص هي تعبير عن حقد الرافضة وغيظهم على مصر وأهلها، بسبب سقوط دولة إخوانهم الإسماعيليين العبيديين على يد صلاح الدين، الذي طهر أرض الكنانة من دنسهم ورجسهم، وأين هذه الكلمات المظلمة في مصر وأهلها من الباب الذي عقده مسلم في صحيحه "باب وصية النبي بأهل مصر"⁽³⁾، وجاء عندهم ذم كثير من بلدان الإسلام وأهلها⁽⁴⁾، ولم يستثن من ديار المسلمين إلا من يقول بمذهبهم، وهي قليلة في تلك الأزمان، حتى جاء عنهم: إن الله عرض ولايتنا على أهل الأمصار، فلم يقبلها إلا أهل الكوفة⁽⁵⁾.

5 - قضاة المسلمين:

تعد أخبارهم قضاة المسلمين طواغيت لارتباطهم بالإمامة الباطلة بزعمهم، فقد جاء في الكافي عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاء أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً، وإن كان حقاً ثابتاً له، لأنه أخذ بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به⁽⁶⁾، قال تعالى: {يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ} [النساء: 60]، وهذه الرواية تحكم على القضاء والقضاة في عصر جعفر الصادق، كما يظهر من إسنادهم للرواية إلى جعفر، فإذا كان هذا نظرهم في قضاة المسلمين في القرون

(1) بحار الأنوار (211/60)، أصول الشيعة (900/2).

(2) بحار الأنوار (208/5).

(3) مسلم (2970/2).

(4) بحار الأنوار (206/60)، أصول الشيعة (901/2).

(5) بحار الأنوار (206/60)، أصول الشيعة (901/2).

(6) أصول الشيعة الإمامية (902/2)، أصول الكافي (67/1).

المفضلة، فما بالك فيمن بعدهم (1)؟.

6 - أئمة المسلمين وعلمائهم:

حذروا من التلقي عن الشيوخ المسلمين وعلمائهم وعدّوهم كملل أهل الشرك، عن هارون بن خارجة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنا نأتي هؤلاء المخالفين (2)، فنسمع منهم الحديث يكون حجة لنا عليهم؟ قال: لا تأتئهم ولا تسمع منهم، لعنهم الله ولعن مللهم المشركة (3).

وجاء في الكافي عن سدير عن أبي جعفر قال: يا سدير فأريك الصادين عن دين الله، ثم نظر إلى أبي حنيفة وسفيان الثوري في ذلك الزمان وهم حلق في المسجد، فقال: هؤلاء الصادون عن دين الله بلا هدي من الله ولا كتاب مبين، إن هؤلاء الأخباث لو جلسوا في بيوتهم فجال الناس، فلم يجدوا أحداً يخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله ﷺ حتى يأتونا فنخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله ﷺ (4).

وقد بين ابن تيمية - رحمه الله - موقفهم من سلف الأمة وأئمتها والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكفروا جماهير أمة محمد ﷺ من المتقدمين والمتأخرين؛ فيكفرون كل من اعتقد في أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار العدالة، أو ترضي عنهم كما رضي الله عنهم، أو يستغفر لهم كما أمر الله بالاستغفار لهم، ولهذا يكفرون أعلام الملة، مثل سعيد بن المسيب، وأبي مسلم الخولاني، وأويس القرني، وعطاء بن أبي رباح، وإبراهيم النخعي، ومثل مالك، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، والثوري، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وغير هؤلاء، ويرون أن كفرهم أغلظ من كفر اليهود والنصارى، لأن أولئك عندهم كفار أصليون، وهؤلاء مرتدون، وكفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي إلى أن قال: وأكثر محققهم - عندهم - يرون أبا بكر وعمر وأكثر المهاجرين والأنصار، وأزواج النبي ﷺ مثل عائشة، وحفصة، وسائر أئمة المسلمين وعامتهم ما

(1) أصول الشيعة الإمامية (901/2).

(2) هذا اللقب يطلق على أهل السنة، وقد يتناول كل مخالف.

(3) بحار الأنوار (216/2)، أصول الشيعة الإمامية (905/2).

(4) أصول الكافي (392/1، 393)، أصول الشيعة (905/2).

آمنوا بالله طرفة عين قط، لأن الإيمان الذي يتعقبه الكفر عندهم يكون باطلاً من أصله، ومنهم من يري أن فرج النبي ﷺ الذي جامع به عائشة وحفصة لا بد أن تمسه النار ليظهر بذلك من وطء الكوافر على زعمهم، لأن وطء الكوافر حرام عندهم (1).

هذا التكفير العام الشامل الذي لم ينج منه أحد، هل يحتاج إلى نقد؟ إن بطلانه أوضح من أن يبين، وكذبه أجلي من أن يكشف، وتكفير الأمة امتداد لتكفير الصحابة، والسبب واحد لا يختلف ومن الطبعي أن من يحقد على صحابة رسول الله ويسبهم ويكفرهم يحقد على الأمة جميعاً ويكفرها، كما قال بعض السلف: لا يغل قلب أحد على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إلا كان ما في قلبه على المسلمين أغل (2).

فإذا لم يرض عن أبي بكر وعمر وعثمان، وأهل بدر وبيعة الرضوان، والمهاجرين والأنصار، وهم في الذروة في الفضل والإحسان، فهل يرضي بعد ذلك عن أحد بعدهم؟ ومبنى هذا الموقف هو دعوى الروافض أن الصحابة رضوان الله عليهم أنكروا النص، وسيأتي بيان بطلان النص بالنقل والعقل وبالأمر المتواترة المعلومة - بإذن الله - وما بنى على الباطل فهو باطل.

ولقد كان حكمهم بردة جيل الصحابة من الظواهر الواضحة على بطلان مذهب الشيعة الرافضة من أساسه (3)، ولذلك قال أحمد الكسروي الإيراني والشيوعي الأصل: وأما ما قالوا من ارتداد المسلمين بعد موت النبي ﷺ فاجترأ منهم على الكذب والبهتان، فلقاتل أن يقول: كيف ارتدوا وهم كانوا أصحاب النبي ﷺ آمنوا به حين كذبه الآخرون، ودافعوا عنه واحتملوا الأذى في خلافة أبي بكر ليرتدوا عن دينهم لأجله؟ فأى الأمرين أسهل احتمالاً: أكذب رجلاً أو رجلين من ذوى الأغراض الفاسدة، أو ارتداد بضعة مئات من خلص المسلمين؟ فأجيبونا إن كان لكم جواب (4).

إن القرآن الكريم بين فيه رب العزة أصول العقائد وحقائقها وهو التبيان لكل شيء، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: 89]، ويقول واصفاً كتابه بأنه لم يفرط في قضية يقوم عليها الدين بقوله: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:

(1) مجموع الفتاوى (261/28، 262).

(2) الإبانة لابن بطه، ص 41.

(3) أصول الشيعة الإمامية (916/2).

(4) التشيع والشيعة، ص 66، أصول الشيعة (916/2).

[38]، فإن كان الأمر كذلك فإن المرء ليتساءل عن سند هذه العقيدة، فكتاب الإسلام العظيم " القرآن الكريم " يذكر فيه مرات الصلاة والصيام، والزكاة والحج، ولا ذكر فيه لشأن الأئمة الاثنى عشرية أو الإمامة من بعد الرسول رغم كون الإمامة - كما تقول النظرية الشيعية الرافضية - أعظم أركان الدين!!، أو ليس من العجيب أن يذكر القرآن تفاصيل طريقة الوضوء، ويصنف أنواع المحرمات من الطعام والشراب، ويتحدث عن الجهاد تارة وعن السلم تارة أخرى، ويناقش القضايا الأخلاقية ثم يتجاهل إمامة الاثنى عشر التي يصفها آل كاشف الغطاء بأنها " منصب إلهي كالنبوة ". إن هذه النصوص القرآنية قد شهدت بكل وضوح بأن القرآن الكريم لم يفرط في قضية يحتاج إليها البشر، فكيف يفرط في قضية الإمامة النصية التي تذكرها الشيعة الإمامية، ثم يتركها لعلمائهم لكي يصيغوها ويحددوا معالمها، مع كون النص على الأئمة من الله لا منهم (1).

ثانياً: العصمة عند الشيعة الرافضة:

إن عصمة الإمام عند الشيعة الرافضة الإمامية شرط من شروط الإمامة، وهي من المبادئ الأولية في كيانها العقدي ولها أهمية كبرى عندهم، ونتيجة لما أضفاه الشيعة على الأئمة من صفات وقدرات ومواهب علمية غير محدودة، ذهبوا إلى أن الإمام ليس مسؤولاً أمام أحد من الناس ولا مجال للخطأ في أفعاله مهما أتى من أفعال، بل يجب تصديقه والإيمان بأن كل ما يفعله من خير لا شر فيه لأن عنده من العلم ما لا قبل لأحد بمعرفته، ومن هنا قرر الشيعة للإمام ضمن ما قرروا العصمة، فذهبوا إلى أن الأئمة معصومون في كل حياتهم لا يرتكبون صغيرة ولا كبيرة ولا تصدر عنهم أية معصية، ولا يجوز عليهم خطأ ولا نسيان (2)، وقد نقل الإجماع على ذلك شيخهم المفيد، فقال: إن الأئمة القائمين مقام الأنبياء في تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الأنام معصومون كعصمة الأنبياء، وإنهم لا يجوز منهم كبيرة ولا صغيرة، وإنه لا يجوز منهم سهو في شيء من الدين ولا ينسون شيئاً من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلا من شذ منهم، وتعلق بظواهر روايات لها تأويلات على خلاف ظنه الفاسد من هذا الباب (3).

(1) ثم أبصرت الحقيقة، محمد سالم، ص130.

(2) دراسات عن الفرق، د. أحمد جلي، ص203، مسألة التقريب (322/1).

(3) أوائل المقالات للمفيد، ص35.

وقال ابن المطهر الحلي: ذهبت الإمامية والإسماعيلية إلى أن الإمام يجب أن يكون معصوماً وخالف فيه جميع الفرق (1).

وقد نص على ذلك المجلسي بقوله: اعلم أن الإمامية رضي الله عنهم اتفقوا على عصمة الأئمة عليهم السلام من الذنوب صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمداً ولا نسياناً ولا خطأ في التأويل، ولا للإسهاء من الله سبحانه (2).

وروى الصدوق بسنده إلى ابن عباس - كذباً وزوراً - أنه قال:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا وعلى والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين معصومون» (3)، وقال أيضاً في تقرير ذلك: اعتقدنا في الأنبياء والرسل والأئمة أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون لا صغيراً ولا كبيراً، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفي عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر (4).

ولم تكن هذه العقيدة مقصورة على سلف الرافضة، بل شاركهم المعاصرون في ذلك، وفي ذلك يقول محمد رضا المظفر: ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن من سن الطفولة إلى الموت عمداً وسهواً، كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان (5)، وقد نص على ذلك الزنجاني في عقائد الإمامية (6)، كما نص عليه أيضاً على البحراني في منار الهدى (7)، والسيد مرتضي العسكري في معالم المدرستين (8)، إلا أن هناك آثاراً في المذهب الشيعي الإمامي تخالف ما ذهبوا إليه، ولذلك احتار المجلسي وهو يري النصوص تخالف إجماع أصحابه، فقال: المسألة في غاية الإشكال، لدلالة كثير من الأخبار والآيات عن صدور السهو عنهم، وإطباق الأصحاب إلا من شذ منهم على عدم

(1) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص 90.

(2) بحار الأنوار (205/9).

(3) إكمال الدين للصدوق، ص 474.

(4) نقل ذلك عن الزنجاني في عقائد الإمامية الاثني عشرية (157/2).

(5) عقائد الإمامية، ص 104.

(6) العقيدة في أهل البيت، ص 371.

(7) منار الهدى، ص 102.

(8) معالم المدرستين، ص 159.

الجواز (1). وهذا اعتراف من المجلسي بأن إجماع الشيعة المتأخرين على عصمة الأئمة بإطلاق يخالف رواياتهم، وهذا دليل واقعي واعتراف صريح في أنهم يجتمعون على ضلالة، وعلى غير دليل حتى من كتبهم (2).

ويبدو أن فكرة العصمة قد مرت بأطوار مختلفة، أو أن الشيعة قد اختلفت عقائدهم في تحديدها - في أول الأمر - فمثلاً في عصر أبي جعفر بن بابويه القمي ت 381هـ - وشيخه محمد بن الحسن القمي، كان رأي جمهور الشيعة أن أول درجة في الغلو هي نفي السهو عن النبي ﷺ (3)، فكانوا يعدون من ينفي السهو عن النبي ﷺ من الشيعة الغلاة. ولكن بعد ذلك تبدلت الحال وأصبح نفي السهو والنسيان عن الأئمة هو خروج بهم إلى منزلة من لا تأخذه سنة ولا نوم، وقد كانت العصمة بهذه الصورة الغالية من نفي السهو والنسيان عن الأئمة معتقد فئة شيعية مجهولة في الكوفة، ففي البحار للمجلسي: أنه قيل للرضا - إمام الشيعة الثامن: إن في الكوفة قوماً يزعمون أن النبي ﷺ لم يقع عليه السهو في صلاته فقال: كذبوا لعنهم الله، إن الذي لا يسهو هو الله لا إله إلا هو (4).

فهذا يدل على أن عقيدة نفي السهو كانت معتقد قوم غير معينين لشذوذهم في هذا الاعتقاد، وأنهم كانوا ينفون السهو عن النبي ﷺ الذي هو أفضل الأئمة ولم يقولوا بذلك للأئمة، ثم تطور هذا الاعتقاد ليشمل أئمة الشيعة الاثنى عشر وليعم طائفة الشيعة الإمامية كلها، فهذا شيخ الشيعة المعاصر وآيتها العظمى عبد الله الممقاني يؤكد أن نفي السهو عن الأئمة أصبح من ضرورات المذهب الشيعي (5)، وهو لا ينكر أن شيوخهم السابقين كانوا يعدون ذلك غلواً، لكنه يقول: إن ما يعد غلواً في الماضي أصبح اليوم من ضرورات المذهب الشيعي (6)، وإذا كانت دعوى عصمة الأئمة تعنى مضاهاتهم للرسول فإن نفي السهو عنهم تأليه لهم كما أشار إلى ذلك إمام الشيعة الثامن على رضا،

(1) البحار (351/25).

(2) مسألة التقريب (330/1).

(3) شرح عقائد الصدوق للمفيد، ص 160، 161.

(4) البحار (350/25).

(5) تنقيح المقال (240/3).

(6) المصدر نفسه (240/3)، مسألة التقريب (97/2).

ولذا قرر ابن بابويه القمي وغيره أن هذا الاعتقاد هو الفاصل بين الغلاة وغيرهم (1)، وإذا كان شيخهم المعاصر الممقاني يري أن نفي السهو عن الأئمة من ضرورات المذهب الشيعي ومنكر الضروري كافر عندهم كما يؤكد شيخهم المعاصر محسن الأمين (2)، فمعني هذا أن متأخريهم يكفرون متقدميهم، ومتقدميهم يكفرون متأخريهم، وإذا كان الممقاني يري أن نفي السهو عن الأئمة من ضرورات المذهب الشيعي، وبعضهم ينقل الإجماع على ذلك (3)، فإننا نجد في بعض الكتابات الموجهة لديار السنة (4). القول بأن الاعتقاد بأن الأئمة يسهون هو مذهب جميع الشيعة (5)، وهكذا يكفر بعضهم بعضاً، ويناقض بعضهم بعضاً، وكل يزعم أن ما يقوله هو مذهب الشيعة (6)، وقد كان معتقد العصمة من أسباب نشوء عقيدة البداء والتقية - كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى - وذلك أن واقع الأئمة لا يتفق بحال ودعوى عصمتهم، فإذا حصل اختلاف وتناقض في أقوالهم قالوا: هذا بداء أو تقية كما اعترف بهذا بعض الشيعة (7).

إن من أخطر الآثار العلمية لدعوى العصمة اعتبارهم أن ما يصدر عن أئمتهم الاثنى عشر هو كقول الله ورسوله، ولذلك فإن مصادرهم في الحديث تنتهي معظم أسانيدھا إلى أحد الأئمة ولا تصل إلى رسول الله ﷺ، والشيعة زعمت لأئمتھا عصمة لم تتحقق لأنبياء الله ورسله، كما يدل على ذلك صريح القرآن والسنة والإجماع (8).

1- استدلالهم على عصمة أئمتهم من القرآن الكريم:

رغم أن كتاب الله سبحانه وتعالى ليس فيه ذكر للاثني عشر أصلاً - كما مر - فضلاً عن عصمتهم، إلا أن الاثنى عشرية تتعلق بالقرآن لتقرير العصمة، ويتفق شيوخهم على الاستدلال بقوله سبحانه:

{ وَإِذْ أَتَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۚ قَالَ وَمِنْ

(1) مسألة التقريب (98/2).

(2) كشف الارتياح المقدمة الثانية ومهذب الأحكام (388/1، 393).

(3) صراط الحق (121/3)، مسألة التقريب (98/2).

(4) مسألة التقريب (98/2).

(5) الشيعة في الميزان، محمد جواد ص 272، 273.

(6) مسألة التقريب (98/2).

(7) مسألة التقريب (329/1).

(8) مسألة التقريب (324/1).

ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿١٢٤﴾ [البقرة: 124].

وبهذه الآية صدر المجلسي بابه الذي عقده في بحاره بشأن العصمة بعنوان: باب.. لزوم عصمة الإمام (1). وجملة من شيوخ الشيعة المعاصرين يجعلون هذه الآية أصل استدلالهم من القرآن ولا يستدلون بسواها مثل محسن الأمين (2)، ومحمد حسين آل كاشف الغطاء، والذي يقول بأن هذه الآية صريحة في لزوم العصمة (3)، ويتولى صاحب مجمع البيان سياق وجهة استدلال أصحابه بهذه الآية على مرادهم فيقول: استدلل أصحابنا بهذه الآية على أن الإمام لا يكون إلا معصوماً من القبائح؛ لأن الله - سبحانه - نص ألا ينال عهده الذي هو الإمامة ظالم (4)، ومن ليس بمعصوم فقد يكون ظالماً إما لنفسه وإما لغيره، فإن قيل إنما نفي أن ينال ظالم في حالة ظلمه، فإذا تاب فلا يسمى ظالماً فيصح أن يناله، والجواب: أن الظالم وإن تاب فلا يخرج من أن تكون الآية قد تناولته في حال كونه ظالماً، فإذا نفي أن يناله فقد حكم عليه بأنه لا ينالها، والآية مطلقة غير مقيدة بوقت دون وقت، فيجب أن تكون محمولة على الأوقات كلها، فلا ينالها الظالم، وإن تاب فيما بعد (5).

نقد استدلالهم:

(أ) اختلف السلف في معنى العهد على أقوال:

قال ابن عاس والسدي: إنه النبوة، قال: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ أي نبوتي، وقال مجاهد: الإمامة، أي لا أجعل إماماً ظالماً يقتدي به، وقال قتادة وإبراهيم النخعي وعطاء والحسن وعكرمة: لا ينال عهد الله في الآخرة الظالمين، فأما في الدنيا فقد ناله الظالم، فأمن به وأكل وعاش.. قال الزجاج: وهذا قول حسن، أي لا ينال أمانى الظالمين، أي: لا أؤمنهم من عذابي، والمراد بالظالم: المشرك... وقال الربيع بن أنس والضحاك: عهد الله الذي إلى عبادته: دينه، يقول: لا ينال دينه الظالمين، ألا تري أنه قال: ﴿وَبَرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ وَمَنْ ذُرِّيَّتَهُمَا مُحَمَّدٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مِثْرُ﴾ [الصافات: 113]، يقول: ليس

(1) بحار الأنوار (191/25).

(2) أعيان الشيعة (324/1).

(3) أصل الشيعة، ص 59.

(4) اختلف السلف في معنى العهد كما سيأتي، ولكن الروافض يأخذون بما يوافق هواهم ويقطعون به بلا دليل.

(5) مجمع البيان للطبرسي (201/1)، التبيان للطوسي (449/1).

كل ذريتك يا إبراهيم على الحق.

وروى ابن عباس - أيضاً: - {لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}، قال: ليس للظالمين عهد، وإن عاهدته فانقضه (1)، فالآية كما تري، اختلف السلف في تأويلها، فهي ليست في مسألة الإمامة أصلاً في قول أكثرهم، والذين فسروها بالإمامة قصدوا إمامة العلم والصلاح والاقتداء، لا الإمامة بمفهوم الرافضة (2).

(ب) لو كانت الآية في الإمامة فهي لا تدل على عصمة بحال:

إذ لا يمكن أن يقال بأن غير الظالم معصوم لا يخطئ ولا ينسي ولا يسهو... إلخ، كما هو مفهوم العصمة عند الشيعة، إذ يكون قياس مذهبهم من سها فهو ظالم ومن أخطأ فهو ظالم... وهذا لا يوافقهم عليه أحد ولا يتفق مع أصول الإسلام، فبين إثبات العصمة، ونفي الظلم فرق كبير؛ لأن نفي الظلم لإثبات للعدل لا للعصمة الشيعية (3).

(ج) لا يسلم لهم أن من ارتكب ظلماً ثم تاب منه لحقه وصف الظلم ولازمه:

ولا تجدي التوبة في رفعه، فإن أعظم الظلم الشرك، قال تعالى: {الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} [الأنعام: 82]، ثم فسر الظلم بقوله: {إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} [لقمان: 13]، ومع هذا قال جل شأنه في الكفار: {قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ} [الأنفال: 38]، لكن قياس قول هؤلاء أن من أشرك ولو لحظة، أو ارتكب معصية ولو صغيرة فهو ظالم لا ينفك عنه وصف الظلم، ومؤدي هذا أن المشرك ولو أسلم فهو مشرك لأن الظلم هو الشرك (4)، فصاروا بهذا أشد من الخوارج الوعيدية، لأن الخوارج لا يثبتون الوعيد لصاحب الكبيرة إلا في حال عدم توبته، ومن المعلوم في بداهة العقول فضلاً عن الشرع والعرف واللغة " أن من كفر أو ظلم ثم تاب وأصلح لا يصح أن يطلق عليه أنه كافر أو ظالم... " وإلا جاز أن يقال: صبي لشيخ، ونائم لمستيقظ، وغنى لفقير، وجائع لشبعان، وحى لميت، وبالعكس، وأيضاً لو اطرده

(1) المحرر الوجيز، لابن عطية (250/1)، أصول الشيعة (953/2).

(2) أصول الشيعة الإمامية (953/2).

(3) المصدر نفسه (953/2).

(4) هم يعنون بالظلم الشرك؛ لأن مرادهم إبطال خلافة أبي بكر وعمر؛ لأنهما قد أسلما بعد شرك، والشرك لم ينفك عنهما بعد إيمانهما في زعمهم، ولذلك قال الكليني: هذه الآية أبطلت إمامة كل ظالم، أصول الكافي (199/1).

ومن المعروف أنه قد يكون التائب من الظلم خيراً ممن لم يفع فيه، ومن اعتقد أن كل من لم يكفر ولم يقتل ولم يذنب أفضل من كل من آمن بعد كفره واهتدى بعد ضلاله، وتاب بعد ذنوبه، فهو مخالف لما علم بالاضطرار من دين الإسلام، فمن المعلوم أن السابقين أفضل من أولادهم، وهل يشبه أبناء المهاجرين والأنصار بآبائهم عاقل (2). كما أن استدلالهم هذا يؤدي إلى أن جميع المسلمين، وكذلك الشيعة وأهل البيت - إلا من تعتقد الشيعة عصمتهم - جميعهم ظلمة لأنهم غير معصومين، وقد قال شيخهم الطوسي بأن الظلم اسم ذم، فلا يجوز أن يطلق إلا على مستحق اللعن لقوله تعالى: ﴿لَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ {هود: 18}.

2 - آية التطهير وحديث الكساء:

{ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا } [الأحزاب: 33]، وهي كما هو معلوم جزء من قوله تعالى: {يَنْسَاءَ النَّبِيُّ لَسْتَنَّا كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ} إِنَّ اتَّقَيْنَ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا } وَقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى وَأَمِنَ الصَّلَاةَ وَآتَيْنَ الزَّكَاةَ وَأَطَعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا } [الأحزاب: 32، 33].

(3) الثمرات اليانعة، يوسف بن أحمد الزبيدي، مخطوطة نقلا عن أصول الشيعة الإمامية (955/2).

وقد تعتمد علماء الشيعة الاثني عشرية اقتطاع آية التطهير من السياق القرآني الذي جاءت فيه والذي خاطب الله به نساء النبي ﷺ إغفالاً لنساء النبي ﷺ من الخطاب، ثم ضموا إلى ذلك حديث الكساء الذي رواه مسلم في صحيحه عن أم المؤمنين عائشة (1)، قالت: خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرط (2) مرحل (3) من شعر أسود فجاء الحسن بن علي، فأدخله ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ثم قال: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا}، وحديث أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها لما نزلت هذه الآية على النبي ﷺ: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا} قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: «أنت على مكانك، وأنت على خير» (4)، لتثبيت المعنى الذي يريدونه من الاستدلال بهذه الآية الكريمة (5)، ويرى علماء الشيعة الاثني عشرية أن في آية التطهير دلالة على عصمة أصحاب الكساء علي وفاطمة والحسن والحسين، من الخطايا والذنوب؛ صغيرها وكبيرها، بل ومن الخطأ والسهو البشري (6).

نقد لاستدلالهم من وجوه:

(أ) حديث أم سلمة المذكور آنفاً قد ورد بعدة صيغ:

فروي عن أم سلمة أنها قالت رضي الله عنها: كان النبي ﷺ عندي وعلي وفاطمة والحسن والحسين، فجعلت لهم خزيرة، فأكلوا وناموا، وغطي عليهم عباءة أو قطيفة، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، وفي رواية أخرى أنه ﷺ أجلسهم على كساء، ثم أخذ بأطرافه الأربعة بشماله، فضمه فوق رؤوسهم، وأومأ بيده اليمنى إلى ربه، فقال: «هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً».. وهاتان الروايتان تتفقان مع رواية مسلم عن السيدة عائشة رضي الله عنها في دخول الخمسة الآية، ولكن هذا لا يحتم عدم دخول غيرهم (7).

(1) عائشة التي يدعون أنها تبغض علي هي التي تروى هذا الفضل لعلي وفاطمة.

(2) مرط: يعني كساء.

(3) مرحل: وهو الموشى المنقوش عليه صور رجال الإبل.

(4) سنن الترمذي، كتاب المناقب رقم (3788).

(5) ثم أبصرت الحقيقة، ص 176.

(6) ثم أبصرت الحقيقة، ص 176.

(7) المصدر نفسه، ص 177.

وقد وردت روايات عن أم سلمة رضي الله عنها فيها زيادات تشير إلى عدم دخولها مع أهل الكساء، لا يخلو أكثرها من الضعف لكن صح منها من جملتها هذه الرواية: لما نزلت هذه الآية على النبي ﷺ: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا» ﴿٣٣﴾ في بيت أم سلمة رضي الله عنها فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً فجلبهم بكساء وعلي خلف ظهره فجلبه بكساء، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: «أنت على مكانك وأنت على خير» (1)، وهناك رواية هامة جداً رويت بإسناد حسن تشير إلى أن أم سلمة رضي الله عنها قد دخلت في الكساء بعد خروج أهل الكساء منه (2).

ولعل التعليل في ذلك أنه لا يصح أن تدخل أم سلمة مع علي بن أبي طالب تحت كساء واحد، فلذلك أدخلها رسول الله ﷺ بعد خروج أهل الكساء منه، فعن شهر قال: سمعت أم سلمة زوج النبي ﷺ حين جاء نعي الحسين بن علي، لعنت أهل العراق، فقالت: قتلوه قتلهم الله، غرّوه وذلوهم لعنهم الله، فإني رأيت رسول ﷺ جاءته فاطمة غدية ببرمة قد صنعت له فيها عصيدة تحملها في طبق لها، حتى وضعتها بين يديه، فقال لها: «أين ابن عمك؟»، قالت: هو في البيت، قال: «اذهي فادعيه وائتني بابنيه»، قال: فجاءت تقود ابنيها كل واحد منهما بيد، وعلي يمشي في إثرهما، حتى دخلوا على رسول الله ﷺ فأجلسهما في حجره وجلس عليّ على يمينه وجلست فاطمة على يساره، قالت أم سلمة: فاجتنب كساء خبيراً كان بساطاً لنا على المنامة في المدينة فلفه رسول الله ﷺ جميعاً فأخذ بشماله طرفي الكساء وألوى بيده اليميني إلى ربه عز وجل، قال: «اللهم أهل بيتي أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، اللهم أهل بيتي أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، قلت: يا رسول الله، أأنت من أهلك؟ قال: «بلي فادخلي في الكساء»، فدخلت في الكساء بعدما قضي دعاءه لابن عمه علي وابنيه وابنته فاطمة (3). فشهد رسول الله ﷺ لأم سلمة رضي الله عنها أنها من أهل بيته وأدخلها في الكساء بعد دعائه لهم (4).

(1) فضائل الصحابة (727/2) رقم (1994)، إسناده فيه ضعف وله طرق تقويه.

(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص 177.

(3) فضائل الصحابة (852/2) رقم (1170)، إسناده حسن.

(4) ثم أبصرت الحقيقة، ص 178.

(ب) وما يدل على أن الآية ليست دالة على العصمة والإمامة:

أن الخطاب في الآيات كله لأزواج النبي ﷺ حيث بدأ بهن وختم بهن:

قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُوبُ لَأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۝﴾ وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنِينَ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا ۝ يَنْسَاءَ النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِي مِنْكُمْ بِفَحْشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَعِّفْ لَهَا الْعَذَابَ ضِعْفَيْنِ ۖ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ۝ * وَمَنْ يَفْعَلْ مِنْكُمْ شَيْئًا يَنْسَاءَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَتَعْمَلْ صَليحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ۝ يَنْسَاءَ النَّبِيُّ لَسْتُمْ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ۚ إِنْ اتَّقَيْتُمْ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ۝ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَنَاهِلَةِ الْأُولَى ۚ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝ وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ۝﴾ [الأحزاب: 28 - 34].

فالخطاب كله لأزواج النبي ﷺ ومعهن الأمر والنهي والوعد والوعيد، لكن لما تبين ما في هذا من المنفعة التي تعمهن وتعم غيرهن من أهل البيت جاء التطهير بضمير المذكر، لأنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر، حيث تناول أهل البيت كلهم، وعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهما أخص من غيرهم بذلك، لذلك خصهم النبي ﷺ بالدعاء لهم، كما أن زوج الرجل من أهل بيته، وهذا شائع في اللغة كما يقول الرجل لصاحبه: كيف أهلك؟ أي امرأتك ونسأوك، فيقول: هم بخير، وقد قال تعالى: ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ۚ رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكْتُهُ ۚ عَلَيْهِمْ أَهْلُ الْبَيْتِ ۚ﴾ [هود: 73]، والمخاطب بهذه الآية بالإجماع هي سارة زوجة إبراهيم عليه السلام، وهذا دليل على أن زوجة الرجل من أهل البيت (1).

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ ۚ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا ۚ قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۝﴾ [القصص: 29]، والمخاطب هنا أيضاً زوجة موسى عليه السلام.

وقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ ۚ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا

﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾ [مريم: 54، 55]، فمن أهله الذين كان يأمرهم بالصلاة؟ وهذا كقوله تعالى مخاطباً النبي ﷺ: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: 132]، ولا شك في دخول زوجاته أو خديجة رضي الله عنها على أقل تقدير في الأهل، باعتبار أن السورة مكية (1).

وقال تعالى: ﴿وَأَسْتَبِقَا أَلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا آلْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [يوسف: 25]، فالمخاطب هنا عزيز مصر، وقولها: ﴿مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا﴾، أي زوجتك، وهذا بين (2).

(ج) إذهاب الرجس لا يعنى في اللغة العربية ولا في لغة القرآن معنى العصمة:

يقول الراغب الأصفهاني في مفردات ألفاظ القرآن مادة رجس: الرجس: الشيء القذر، قال رجل رجسي، ورجال أرجاس، قال تعالى: ﴿رَجَسُ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: 90]... والرجس من جهة الشرع: الخمر والميسر.

وجعل الكافرين رجساً من حيث إن الشرك بالعقل أقبح الأشياء، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ رَجْسًا إِلَى رَجْسِهِمْ﴾ [التوبة: 125]، وقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس: 100]، قيل الرجس: النتن، وقيل: العذاب، وذلك كقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: 28]، وقال: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ [الأنعام: 145]، وبالجمله لفظ ﴿الرَّجْسِ﴾ أصله القذر يطلق ويراد به الشرك كما في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: 30]، ويطلق ويراد به الخبائث المحرمة كالمطعومات والمشروبات، ونحو قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ [الأنعام: 145]، وقوله: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: 90]، ولم يثبت أن استخدام القرآن لفظ ﴿الرَّجْسِ﴾ بمعنى مطلق الذنب بحيث يكون في إذهاب الرجس عن

(1) المصدر نفسه، ص391.

(2) المصدر نفسه، ص393.

أحد إثبات لعصمته (1).

(د) التطهير من الرجس لا يعنى إثبات العصمة لأحد:

فكما أن كلمة **{الرَّجْسُ}** لا يراد بها ذنوب الإنسان وأخطاؤه في الاجتهاد، وإنما يراد بها القدر والنتن والنجاسات المعنوية والحسية، فإن كلمة التطهير لا تعنى العصمة، فإن الله عز وجل يريد تطهير كل المؤمنين وليس أهل البيت فقط، وإن كان أهل البيت هم أولى الناس وأحقهم بالتطهير، فقد قال الله تعالى في كتابه الكريم عن صحابة رسوله ﷺ: **{مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ}** [المائدة: 6].

وقال عز من قائل: **{خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا}** [التوبة: 103]، وقال: **{إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ}** [البقرة: 222]، فكما أخبر الله عز وجل بأنه يريد تطهير أهل البيت أخبر كذلك بأنه يريد تطهير المؤمنين، فإن كان في إرادة التطهير وقوع للعصمة لحصل هذا للصحابة ولعموم المؤمنين الذين نصت الآيات على إرادة الله عز وجل وتطهيرهم، وقد قال تعالى عن رواد مسجد قباء من الصحابة: **{فِيهِ رِجَالٌ مُّحَبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ}** [التوبة: 108]، ولم يكن هؤلاء معصومين من الذنوب بالاتفاق.

وقال تعالى عن أهل بدر وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً: **{وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْسَ الشَّيْطَانِ}** [الأنفال: 11]، ولم يكن في هذا إثبات لعصمتهم مع أنه لا فرق يذكر في الألفاظ بين قول الله تعالى عن أهل البيت: **{لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا}** وبين قوله في أهل بدر: **{وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْسَ الشَّيْطَانِ}** فالرجز والرجس متقاربان، ويظهركم في الآيتين واحد، لكن الهوى هو الذي جعل من الآية الأولى دليلاً على العصمة دون الأخرى. والعجيب في علماء الشيعة أنهم يتمسكون بالآية ويصرفونها إلى أصحاب الكساء، ثم يصرفون معناها من إرادة التطهير إلى إثبات عصمة أصحاب الكساء، ثم يتناسون في الوقت نفسه آيات أخرى نزلت في إرادة الله عز وجل لتطهير الصحابة، بل هم بالمقابل يقدحون فيهم، ويقولون بانقلابهم على أعقابهم، مع أن الله عز وجل نص على إرادة تطهيرهم بنص الآية

(1) ثم أبصرت الحقيقة، ص 181.

(1). {وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴿٤٠﴾} [النور: 40].

(هـ) الإرادة في الآية إرادة شرعية، وهي غير الإرادة القدريّة:

يعنى: يحب الله أن يذهب عنكم الرجس، وقد تحدث علماء أهل السنة عن الإرادتين الشرعية الدينية، والإرادة القدريّة الكونية، فقالوا:

إرادة شرعية دينية: وهي تتضمن معنى المحبة والرضا، كقوله تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ} [البقرة: 185]، وقوله تعالى: {وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾} يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ تَخَفَّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾} [النساء: 27، 28].

إرادة قدريّة كونية خلقية: وهي التي بمعنى المشيئة الشاملة لجميع الموجودات، وذلك مثل الإرادة في قوله تعالى: {وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾} [البقرة: 253]، وقوله {وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ} [هود: 34].

فالمعاصى إرادة كونية قدريّة فهو سبحانه لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها ويكرها وينهى عنها، هذا قول السلف والأئمة قاطبة، فيفرقون بين إرادته التي تتضمن محبته ورضاه، وبين إرادته ومشيئته الكونية القدريّة التي لا يلزم منها المحبة والرضا (2)، ولا شك أن الله عز وجل أذهب الرجس عن فاطمة والحسن والحسين وعلى زوجات النبي ﷺ، ولكن الإرادة في هذه الآية إرادة شرعية، ولذلك جاء في الحديث أن النبي ﷺ لما جلّهم بالكساء قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي، اللهم أذهب عنهم الرجس» (3).

(و) دعاء النبي ﷺ يحسم القضية:

آية التطهير لو كان فيها ما يدل على وقوع التطهير لأهل الكساء، لما قام رسول الله ﷺ بتغطيتهم بالكساء والدعاء لهم بقوله: «اللهم إن هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس» (4)، بل في هذا دلالة واضحة على أن الآية نزلت في نساء النبي ﷺ، وأن

(1) ثم أبصرت الحقيقة، ص 182.

(2) وسطية أهل السنة بين الفرق، محمد يا عبد الله، ص 387.

(3) سنن الترمذى، كتاب مناقب أهل البيت رقم (3787).

(4) سنن الترمذى، كتاب مناقب أهل البيت (3787)، صححه الألبانى.

رسول الله ﷺ أراد أن ينال أصحاب الكساء هذا الإخبار الربانى عن التطهير، فجمعهم وجللهم بالكساء ودعا لهم فقبل الله دعاءه لهم (1)، فطهرهم كما طهر الله نساء النبى بنص الآية.

(ز) من الردود الدالة على عدم دلالة الآية على الإمامة والعصمة:

منها: أن ما اختص به أمير المؤمنين علىّ والحسن والحسين رضى الله عنهم من الآية بزعم القوم ثبت للسيدة فاطمة رضى الله عنها، وخصائص الإمامة لا تثبت للنساء، فلو كان هذا دليلاً لكان من يتصف بما فى الآية يستحق العصمة والإمامة، وفاطمة رضى الله عنها كذلك وبذات الاعتبار، فدل على أن الآية لا يراد بها الإمامة ولا العصمة، ومنها خروج تسعة من الأئمة لعدم شمول الآية لهم، حيث اختصت الآية بثلاثة منهم (2).

3 - أدلتهم من مروياتهم:

إن الاثنى عشرية تقيم معتقدها فى العصمة وغيرها بما يرويه صاحب الكافى، وإبراهيم القمى، والمجلسى وأضرابهم من روايات منكورة فى متنها، فضلاً عن إسنادها، تثبت لهؤلاء الاثنى عشرية العصمة المزعومة، وقد ساق المجلسى فى بابه الذى عقده فى شأن العصمة ثلاثاً وعشرين رواية من روايات شيوخه كالقمى، والعياشى والمفيد وغيرهم، وقد ذكرها بعد استدلاله بأية البقرة، التى تبين أن استدلالهم بها باطل، أما الكلينى فى الكافى فقد عقد مجموعة من الأبواب فى معنى العصمة المزعومة، ساق فيها أخباراً بسنده عن الاثنى عشر يدعون فيها أنهم معصمون بل وشركاء فى النبوة، بل ويتصفون بصفات الإلهية، وتجد ذلك فى الكافى فى باب اعتقادهم فى أصول الدين أمثلة من ذلك، وفى باب: أن الأئمة هم أركان الأرض، وأثبت فيه ثلاث روايات تقول بأن الأئمة الاثنى عشر كرسول الله فى وجوب الطاعة، وفى الفضل، وفى التكليف، فعلى جرى له من الطاعة بعد رسول الله ﷺ ما لرسول الله ﷺ (3)، ثم لم تلبث أن ترفعه عن مقام رسول الله ﷺ إلى مقام رب العالمين، حيث تقول بأن علياً قال: أعطيت خصالاً لم يعطهن أحد قبلى: علم المنايا والبلايا، فلم يفتنى ما سبقنى، ولم يعزب عنى ما

(1) ثم أبصرت الحقيقة، 182.

(2) الإمامة والنص، ص 387.

(3) أصول الكافى (1 / 198).

غاب عنى (1)، والذي يعلم المنايا والبلايا هو الله سبحانه ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: 34]، والذي لا يعزب عنه شيء، ولا يفوته شيء هو الخالق - جل وعلا - قال تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا: 3]، ومن تتبع أبواب الكافي في هذا المعنى، يلاحظ أنها لا تخرج عن دعاوى المتنبيين والملحدين على مدار التاريخ سوى أنهم نسبوا هذه المفتريات إلى جملة أهل البيت الأطهار (2).

4 - أدلتهم العقلية على مسألة العصمة:

قالوا: إن الأمة لا بد لها من رئيس معصوم يسد خطاها، فلو جاز الخطأ عليه لزم له آخر يسدده فيلزم التسلسل فحينئذ يلزم القول بعصمة الإمام؛ لأن الثقة عندهم بالإمامة لا بالأئمة... وقالوا بأنه هو الحافظ للشرع، ولا اعتماد على الكتاب والسنة والإجماع بدونه... إلخ (3).

والحقيقة غير هذا تماماً، فالأئمة معصومة بكتاب ربها وسنة نبيها ﷺ، ولا تجتمع الأمة على ضلالة، وعصمة الأئمة مغنية عن عصمة الإمام، وهذا مما ذكره العلماء في حكمة عصمة الأئمة، قالوا: لأن من كان من الأمم قبلنا كانوا إذا بدلوا دينهم بعث الله نبياً يبين الحق، وهذه الأمة لا نبي بعد نبيها، فكانت عصمتها تقوم مقام النبوة، فلا يمكن لأحد منهم أن يبدل شيئاً من الدين إلا أقام الله من يبين خطأه فيما بدله، ولذلك فإن الله سبحانه وتعالى قرن سبيل المؤمنين بطاعة رسوله في قوله عز وجل:

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۚ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115]، فعصمة الأئمة وحفظها من الضلال - كما جاءت بذلك النصوص الشرعية - تخالف تماماً من يوجب عصمة واحد من المسلمين، ويجوز على مجموع المسلمين - إذا لم يكن فيهم معصوم - الخطأ (4).

وكل ما سطره وملأوا به الصفحات من أدلة عقلية تؤكد الحاجة إلى معصوم قد تحققت بالرسول ﷺ، ولذلك فإن الأمة ترد عند التنازع إلى ما جاء به الرسول من

(1) المصدر السابق (1 / 197).

(2) أصول الشيعة الإمامية (2 / 958).

(3) كشف المراد، لابن المطهر، ص 390 - 391، نهج المسترشدين، ص 63، الشيعة في عقائدهم، ص 368، 369.

(4) المنتقى، ص 410، أصول الشيعة الإمامية (2 / 958، 959).

الكتاب والسنة ولا ترد إلى الإمام {فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} [النساء: 59]، قال العلماء: إلى كتاب الله وإلى نبيه ﷺ، فإن قبض فالى سنته (1)، وهي بهدي الكتاب والسنة لا تجتمع على ضلالة؛ لأنها لن تخلو من متمسك بهما، إلى أن تقوم الساعة، ولهذا فإن الحجة على الأمة قامت بالرسول، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: 163]، إلى قوله: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لَعَلَّ يُكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: 165]، ولم يقل - سبحانه: " والأئمة " وهذا يبطل قول من أحوج الخلق إلى غير الرسول كالأئمة (2).

كما أن دعوى العصمة عندهم ليس عليها دليل إلا زعمهم بأن الله لم يخل العالم من أئمة معصومين، لما في ذلك من المصلحة واللفظ، ومن المعلوم المتيقن أن هذا المنتظر الغائب المفقود لم يحصل به شيء من المصلحة واللفظ، وكذلك أجداده المتقدمون لم يحصل بهم المصلحة واللفظ الحاصلة من إمام معصوم ذي سلطان كما كان النبي ﷺ بعد الهجرة، فإنه كان إمام المؤمنين الذي يجب عليهم طاعته، ويحصل بذلك سعادتهم، ولم يحصل بعده أحد له سلطان تدعي له العصمة إلا على رضي الله عنه، ومن المعلوم أن المصلحة واللفظ اللذين كان المؤمنون فيهما زمن الخلفاء الثلاثة أعظم من المصلحة واللفظ اللذين كانا في خلافة علي زمن القتل والفتنة والافتراق (3).

أما من دون علي فإنما يحصل للناس من علمه ودينه مثل ما يحصل من نظرائه، وكان علي بن الحسين وابنه أبو جعفر، وابنا جعفر بن محمد يعلمون الناس ما علمهم الله كما علمه علماء زمانهم، وكان في زمانهم من هو أعلم منهم وأنفع للأمة، وهذا معروف عند أهل العلم، ولو قدر أنهم كانوا أعلم وأدين فلم يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوى الولاية من القوة والسلطان، وإلزام الناس بالحق ومنعهم باليد عن الباطل، وأما من بعد الثلاثة كالعسكريين فهؤلاء لم يظهر عليهم علم تستفيده الأمة، ولا كان لهم يد تستعين بها الأمة، بل كانوا كأمثالهم من الهاشميين لهم حرمة ومكانة، وفيهم من معرفة ما يحتاجون إليه في الإسلام والدين ما في أمثالهم، وهو ما يعرفه كثير من

(1) التمهيد لابن عبد البر (264/4).

(2) الفتاوى (66/19).

(3) منهاج السنة (104/2).

عوام المسلمين... ولذلك لم يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة (1).

5 - نقد عام لمبدأ عصمة الأئمة:

دعوى العصمة للأئمة تضاهي المشاركة في النبوة، فإن المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول، ولا يجوز أن يخالف في شيء، وهذه خاصة الأنبياء، ولهذا أمرنا أن نؤمن بما أنزل إليهم، قال تعالى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 136]، فأمرنا أن نقول: آمنا بما أوتى النبيون، فالإيمان بما جاء به النبيون مما أمرنا أن نقوله ونؤمن به، وهذا ما اتفق عليه المسلمون، فمن جعل بعد الرسول معصوماً يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة، وإن لم يعطه لفظها(2)، وهذا مخالف لدين الإسلام؛ للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها.

أما القرآن فقال سبحانه: ﴿يَتَّبِعُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 59]، فلم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى الله والرسول، ولو كان للناس معصوم غير الرسول ﷺ لأمرهم بالرد إليه، فدل القرآن أن لا معصوم إلا الرسول ﷺ (3).

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: 69]، وقال: ﴿وَمَن يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: 23]، فدل القرآن - في غير موضع - على أن من أطاع الرسول كان من أهل السعادة، ولم يشترط في ذلك طاعة معصوم آخر، ومن عصي الرسول كان من أهل الوعيد، وإن قدر أنه أطاع من ظن أنه معصوم. وقد اتفق أهل العلم على أن كل شخص - سوى الرسول ﷺ - فإنه يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ فإنه يجب تصديقه في كل ما أخبر، واتباعه فيما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألا يعبد الله إلا بما شرع، فإنه المعصوم الذي لا

(1) المصدر نفسه (248/3).

(2) منهاج السنة (174/3).

(3) المصدر نفسه (105/2).

ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحى يوحى (1).

والسنة المطهرة دلت على ذلك، ولكنهم لا يرجعون إلا إلى أقوال أئمتهم، وإليك ما ينقد مذهبهم مما ثبت عندهم من أقوال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فقد جاء في نهج البلاغة الذي تعتمده الشيعة، ما يهدم كل ما بنوه من دعاوى في عصمة الأئمة، حيث قال أمير المؤمنين - كما يروى صاحب النهج: لا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استتقالاً في حق قيل لي، ولا التماس إعظام النفس، فإنه من استثقل الحق أن يقال له، أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإنني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلى (2).

فهو هنا لم يدع ما تزعم الشيعة فيه من أنه لا يخطئ بل أكد أنه لا يأمن على نفسه من الخطأ، كما لم يعلن استغناؤه عن مشورة الرعية بل طلب منهم المشورة بالحق والعدل؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة، إنما كل فرد على حده معرض للضلالة، فعلم أن دعوى العصمة من غلاة الشيعة (3).

وجاء في نهج البلاغة - أيضاً: لابد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن، ويجمع به الفىء، ويقا تل به العدو، وتأمين به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوى (4).

فأنت ترى أنه لم يشترط العصمة في الأمير، ولم يشر لها من قريب أو بعيد، بل رأى أنه لابد من نصب أمير تتاط به مصالح العباد والبلاد، ولم يقل إنه لا يلي أمر الناس إلا إمام معصوم، وكل راية تقوم غير راية المعصوم فهي راية جاهلية - كما تقول كتب الشيعة - ولم يحصر الإمارة في الاثنى عشر المعصومين عند الشيعة، ويكفر من تولوها من خلفاء المسلمين كما تذهب إليه الشيعة، بل رأى ضرورة قيام الإمام ولو كان فاجراً، وجعل إمارته شرعية بدليل أنه أجاز الجهاد في ظل إمارة الفاجر، فأين هذا مما تقره الشيعة بمنع الجهاد حتى يخرج المنتظر (5).. لأن الإمامة الشرعية محصورة في

(1) المصدر نفسه (175/3).

(2) نهج البلاغة، ص335.

(3) أصول الشيعة الإمامية (964/2).

(4) نهج البلاغة، ص82.

(5) فصل الغيبة والمهدية، ص824.

الاثنى عشر؟!

وكان الأئمة يعترفون بالذنوب ويستغفرون الله منها، فأمر المؤمنين علي رضي الله عنه في دعائه في نهج البلاغة: اللهم اغفر لي ما أنت أعلم به مني، فإن عدت فعد علي بالمغفرة، اللهم اغفر لي ما وأيت (1) من نفسي ولم تجد له وفاء عندي، اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك بلساني ثم خالفه قلبي، اللهم اغفر لي رمزات الألفاظ، وسقطات الألفاظ، وشهوات الجنان، وهفوات اللسان (2). فأنت ترى الإقرار بالذنوب وبالعودة إليه بعد التوبة، والاعتراف بسقطات الألفاظ وشهوات الجنان، ومخالفة القلب للسان، كل ذلك ينفي ما تدعيه الشيعة من العصمة، إذ لو كان علي والأئمة معصومين لكان استغفارهم من ذنوبهم عبثاً، وكل أئمتهم قد نقلت عنهم كتب الشيعة الاستغفار إلى الله سبحانه من الذنوب والمعاصي، ولو كانوا معصومين لما كانت لهم ذنوب (3). ولقد احتار شيوخ الشيعة في توجيه مثل هذه الأدعية والتي تتنافي ومقرراتهم في العصمة (4).

وهناك أمر آخر يطل دعوى العصمة ومن كتب الشيعة نفسها؛ ذلك هو الاختلاف والتناقض حيال بعض المواقف والمسائل، وأعمال المعصومين لا تتناقض ولا تختلف بل يصدق بعضها بعضاً ويشهد بعضها لبعض، والاختلاف ناقض للعصمة التي هي شرط للإمامة عندهم، وهو ناقض بالتالي لأصل الإمامة نفسها، ولذلك فإن ظاهرة الاختلاف في أعمال الأئمة كانت سبباً مباشراً لخروج بعض الشيعة من نطاق التشيع حيث رابهم أمر هذا التناقض، ومن أمثلة ذلك ما ذكره القمي والنوبختي من أنه بعد قتل الحسين حارت فرقة من أصحابه وقالت: قد اختلف علينا فعل الحسن وفعل الحسين رضي الله عنهما، لأنه إن كان الذي فعله الحسن حقاً واجباً صواباً من موادعته معاوية وتسليمه له عند عجزه عن القيام بمحاربته مع كثرة أنصار الحسن وقوتهم، فما فعله الحسين من محاربته يزيد بن معاوية مع قلة أنصار الحسين وضعفهم، وكثرة أصحاب يزيد حتى قتل وقتل أصحابه جميعاً باطل غير واجب، لأن الحسين كان أعذر في القعود من محاربة يزيد وطلب الصلح والموادعة من الحسن في القعود عن محاربة معاوية،

(1) وأيت: وعدت.

(2) نهج البلاغة، ص104.

(3) أصول الشيعة الإمامية (965/2).

(4) المصدر نفسه (966/2).

وإن كان ما فعله الحسين حقاً واجباً صواباً من مجاهدته يزيد حتى قتل ولده وأصحابه، ففعود الحسن وتركه مجاهدة معاوية وقتاله ومعه العدد الكثير باطل، فشكوا في إمامتهما ورجعوا فدخلوا في مقالة العوام (1).

وأما الأمثلة على الاختلاف والتناقض في أقوال الأئمة فهو باب واسع، وكان هو الآخر من أسباب انصراف بعض الشيعة عن التشيع، وقد شهد بذلك شيخ الطائفة الطوسي، وقال بأن أخبارهم متناقضة متباينة حتى لا يوجد خبر إلا بازائه ما يضاده، ولا رواية إلا ويوجد ما يخالفها، وعد ذلك من أعظم الطعون على المذهب الشيعي، ومن أسباب مفارقة بعض الشيعة الإمامية للمذهب، وكتاب التهذيب والاستبصار - وهما المصدران المعتمدان من المصادر الأربعة عند الشيعة - يشهدان بهذا التناقض والاختلاف عبر رواياتهما الكثيرة، وقد حاول الطوسي درء هذا الاختلاف ومعالجة هذا التناقض بحمله على التقية فما أفلح إذ زاد الطين بلة، علماً بأن الطوسي هو الذي كان يوجه الروايات فيقول: هذا الحديث تقية، وهذه الرواية ليست بتقية، وعليها العمل. والمتفق عليه أن الطوسي نفسه ليس بمعصوم، وبالضرورة سوف يخطئ في توجيه بعض هذه الروايات فيجعل ما ليس بتقية تقية والشيعة يتبعونه في توجيهه هذا، وبالتالي يتضح أن الشيعة يتبعون في تدينهم أمثال الطوسي، ولا يتبعون المعصوم في دينهم، وقد أوجد الشيعة الرافضة عقيدة التقية والبداء - وسيأتي بيانهما بإذن الله - لتغطية هذا الاختلاف في أخبار الأئمة وأعمالهم... فاكتشف بعض الشيعة هذه المحاولة، وعرف سبب وضع هاتين العقيدتين، فترك التشيع وقال: إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقاليتين لا يظهرون معهما من أنتمهم على كذب أبدأ، وهما القول بالبداء وإجازة التقية.

وهناك أمر آخر يبطل دعوى العصمة:

وهو أن المعصوم الذي يدعون اتباعه لم يعصمهم من الخلاف في أصل الدين عندهم وأساسه وهو الإمامة، فتجدهم مختلفين متباينين متلاعنين، يكفر بعضهم بعضاً لاختلافهم في عدد الأئمة، وفي تحديد أعيانهم، وفي الوقف وانتظار عودة الإمام، أو المضي إلى إمام آخر... هذا عدا الروايات المختلفة المتناقضة في الكثير من أمور الدين - أصوله وفروعه - فما منعت العصمة المزعومة أهل الطائفة من الاختلاف، وعدم وجود أثرها يدل على انعدام أصلها، وقد يقال بأن اعتقادهم في عصمة الأئمة أمر لا

(1) المقالات والفرق للقمي، ص25، فرق الشيعة للنوبختي، ص25، 26.

يؤثر اليوم، لأن الأئمة قد انتهى وجودهم الفعلي منذ عام 260هـ... ولم يبق إلا الانتظار للغائب الموعود إلا أن هذه العقيدة لها آثارها اليوم في واقع الشيعة، وتتمثل في جوانب منها:

- 1- عملهم بما يؤثر عن الأئمة الاثنى عشر، كما يعمل سائر المسلمين بالقرآن والسنة.
- 2- غلوهم في قبورهم وأضرحتهم؛ فالغلو في عصمتهم إلى حد وصفهم بصفات الإلهية تحول إلى غلو في قبورهم ومشاهدتهم، فيطاف بها وتدعى من دون الله.
- 3- أن المجتهد الشيعي أصبح له شيء من هذه الصفة، فهم يرون الراد عليه كالراد على الله وهو كحد الشرك بالله، وهذه من الخطورة بمكان.
- 4- حمل هذا الاعتقاد الفاسد والدينونة به (1) الذي ليس له علاقة بأمر المؤمنين علي وأولاده وأحفاده الأطهار رضي الله عنهم.

ثالثاً: النص من شروط الإمامة عند الشيعة الإمامية الاثنى عشرية:

يعتقد الشيعة الرافضة أن الإمامة كالنبوة لا تكون إلا بالنص من الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ، وأنها مثلها لطف من الله عز وجل، ولا يجب أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة منصوب من الله تعالى، وليس للبشر حق اختيار الإمام وتعيينه، بل وليس للإمام نفسه حق تعيين من يأتي بعده، وقد وضعوا على لسان أئمتهم عشرات الروايات في ذلك، منها ما نسبوه إلى الإمام محمد الباقر رحمه الله أنه قال: أترون أن هذا الأمر إلينا نجعله حيث نشاء؟ لا والله ما هو إلا عهد من رسول الله؛ رجل فرجل مسمى حتى تنتهي إلى صاحبها (2).

ويعتقد الشيعة الاثنا عشرية أن الرسول ﷺ قد نص على الأئمة من بعده وعينهم بأسمائهم وهم اثنا عشر إماماً لا ينقصون ولا يزيدون وهم:

- 1- علي بن أبي طالب رضي الله عنه المرتضي (ت 40هـ).
- 2- الحسن بن علي رضي الله عنه الزكي (ت 50هـ).
- 3- الحسين بن علي رضي الله عنه سيد الشهداء (ت 61هـ).

(1) أصول الشيعة الإمامية (969/2، 973).

(2) الإمامة والنص، فيصل نور، ص8.

- 4- علي بن الحسين زين العابدين (ت 95هـ).
- 5- محمد بن علي الباقر (ت 114هـ).
- 6- جعفر بن محمد الصادق (ت 148هـ).
- 7- موسي بن جعفر الكاظم (ت 183هـ).
- 8- علي بن موسي الرضا (ت 203هـ).
- 9- محمد بن علي الجواد (ت 220هـ).
- 10- علي بن محمد الهادي (ت 254هـ).
- 11- محمد بن الحسن المهدي (ت 256هـ).
- 12- الحسن بن علي العسكري (ت 260هـ).

كان ابن سبأ ينتهي بأمر الوصية عند علي رضي الله عنه، ولكن جاء فيما بعد من عممها في مجموعة من أولاده، وكانت الخلايا الشيعية تعمل بصمت وسرية، ومع ذلك فقد تصل بعض هذه الدعاوى إلى بعض أهل البيت، فينفون ذلك نفياً قاطعاً، كما فعل جدهم أمير المؤمنين علي، ولذلك اخترع أولئك الكذابون على أهل البيت " عقيدة التقية " حتى يسهل نشر أفكارهم وهم في مأمن من تأثير الاتباع بمواقف أهل البيت الصادقة، والمعلنة للناس (1).

إن من أخطر الأمور التي ابتدعها الشيعة: الوصية، وهي أن رسول الله ﷺ أوصي بالخلافة بعد وفاته مباشرة إلى علي رضي الله عنه، وأن من سبقه مغتصبون لحقه كما جاء في كتابهم " الكافي "، من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة جاهلية، وكان علي هو وصيه بزعمهم (2).

ولكن بالاستقراء التاريخي لتاريخ الخلفاء الراشدين، لا نجد للوصية ذكراً في خلافة أبي بكر ولا في خلافة عمر رضي الله عنهما، وإنما نجد بداية ظهورها في السنوات الأخيرة من خلافة عثمان رضي الله عنه، عند بزوغ قرن الفتنة، وقد استنكر الصحابة هذا القول؛ عندما وصل إلى أسماعهم، وبينوا كذبه، ومن أشهر هؤلاء علي بن أبي طالب، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما، ثم نرى هذا القول يتبلور في فكرة

(1) أصول الشيعة الإمامية (800/2).

(2) أصول الكافي (16/2، 17).

موجهة، وعقيدة تدعو إلى الإيمان بها والدعوة إليها، وذلك في خلافة علي رضي الله عنه، وهذه الوصية التي تدعيها الرافضة قد أثبت علماءهم أنها من وضع عبد الله بن سبأ كما ذكر ذلك النوبختي والكشي - وقد مر ذلك معنا - ويكفي في الرد على زعمهم ما ورد بالنقل الصحيح عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم ومنهم علي رضي الله عنه نفسه، والأدلة كثيرة منها:

1- ذكر عند عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أوصى إلى علي، فقالت: من قاله؟ لقد رأيت النبي ﷺ وإني لمسندته إلى صدري، فدعا بالطست، فانخنث، فمات، فما شعرت فكيف أوصي إلى علي (1). وتصريح عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ لم يوص لعل من أعظم الأدلة على عدم الوصية، فإن النبي ﷺ توفي في حجرها، ولو كانت هناك وصية لكانت هي أدري الناس بها(2).

2- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج من عند رسول الله ﷺ في وجعه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول الله ﷺ؟ فقال: أصبح بحمد الله بارئاً، فأخذ بيده عبداً من عبداً المطالب، فقال له: أنت والله بعد ثلاث عبد العصا، وإني والله لأري رسول الله ﷺ سوف يتوفى في وجعه هذا، وإني لأعرف وجوه بني عبد المطالب عند الموت، اذهب بنا إلى رسول الله، فلنسأله فيمن هذا الأمر، إن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمنا فأوصي بنا، فقال علي: إنا والله لنسألها رسول الله ﷺ فمنعناها، لا يعطيناها الناس من بعده، وإني والله لا أسألها رسول الله ﷺ. وفي قوله رضي الله عنه شهادة للصحابة رضي الله عنهم على مدى التزامهم بتنفيذ أمر رسول الله ﷺ؛ فلو كانت هناك وصية لما تخلف أحد عنها، ولما عبرت الأنصار عن رأيها - في السقيفة - بحرية وشجاعة وصدق: منا أمير ومنكم أمير (4)، ولبايعوا من عهد إليه الوصية، أو على الأقل سيذكر

(1) البخاري رقم (1471)، كتاب الوصايا.

(2) بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود (190/1).

(3) البخاري، كتاب المغازي رقم (4447).

(4) البخاري، كتاب الحدود رقم (6830).

بعضهم، ولو كان هناك نص قبل ذلك لقال علي للعباس: كيف نسأله عن هذا الأمر فيمن يكون وهو قد أوصي لي بالخلافة، وقد توفي رسول الله ﷺ في نفس اليوم، فلما لم يوجد شيء من ذلك تبين أن ما يدعي من النص دعوى لا أساس لها من الصحة، وكل ما أورده في ذلك من التنصيص على عليّ مردود، لمخالفته هذا النص الصريح من علي رضي الله عنه؛ لأن كل أدلتهم السمعية إما أنها لا تدل على المدعي، وإما نصوص تدل على ذلك ولكنها موضوعة (1).

3- سئل علي رضي الله عنه: أخصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله بشيء لم يعم به الناس كافة، إلا ما كان في قراب سيفي هذا، قال: فأخرج صحيفة مكتوباً فيها: «لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من غير منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثاً» (2).

قال ابن كثير - رحمه الله: وهذا الحديث الثابت في الصحيحين وغيرهما عن علي رضي الله عنه يرد على فرقة الرافضة من زعمهم أن رسول الله أوصي إليه بالخلافة، ولو كان الأمر كما زعموا لما رد ذلك أحد من الصحابة، فإنهم كانوا أطوع لله ورسوله في حياته، وبعد وفاته من أن يفتنوا عليه فيقدموا غير من قدمه، ويؤخروا من قدمه بنصه، حاشا وكلا!!، ومن ظن بالصحابة رضوان الله عليهم ذلك فقد نسبهم بأجمعهم إلى الفجور والتواطؤ على معاندة الرسول ﷺ، ومضادتهم لحكمه ونصه، ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع ربة الإسلام، وكفر بإجماع الأئمة الأعلام (3).

قال النووي رحمه الله: فيه إبطال ما تزعمه الرافضة والشيعة والإمامية بالوصية لعلي وغير ذلك من اختراعاتهم (4).

4- وعن عمرو بن سفيان قال: لما ظهر علي يوم الجمل قال: أيها الناس إن رسول الله ﷺ لم يعهد إلينا من هذه الإمارة شيئاً حتى رأينا من الرأي أن نستخلف أبا بكر فأقام واستقام حتى مضى لسبيله (5).

(1) الإمامة والرد علي الرافضة، تحقيق علي ناصر فقيهي، ص238.

(2) مسلم (1567/3) رقم (1978).

(3) البداية والنهاية (221/5).

(4) شرح صحيح مسلم (151/13).

(5) الاعتقاد، ص184، وقال البيهقي في دلائل النبوة: سنده حسن.

5- روى أبو بكر البيهقي بإسناده إلى شقيق بن سلمة، قال: قيل لعلي بن أبي طالب: ألا تستخلف علينا؟ فقال: ما استخلف رسول الله ﷺ فأستخلف، ولكن إن يرد الله بالناس خيراً فسيجمعهم بعدى على خيرهم، كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم (1). فهذا دليل واضح على أن دعوى النص عليه رضي الله عنه إنما هو من اختلاق الرافضة، الذين ملئت قلوبهم بالبغض والحقد لأصحاب رسول الله ﷺ بمن فيهم علي وأهل بيته، وإنما يدعون حبهم تستراً ليتسنى لهم الكيد للإسلام وأهله (2).

بهذه النصوص القطعية يتضح بجلاء أنه لا أصل للوصية المزعومة، وأن ما اعتمد عليه الرافضة هو من وضع عبد الله بن سبأ، الذي هو أول من أحدث الوصية، ثم وضعت بعد ذلك أسانيد وركبت متون نسبوها زوراً وبهتاناً إلى النبي ﷺ، وهدفهم من ذلك الطعن في الصحابة رضي الله عنهم بمخالفتهم أمر الرسول ﷺ وإجماعهم على ذلك، ومن ثم الطعن ورد ما نقلوه إلى أجيال المسلمين من قرآن وحديث (3).

قال ابن تيمية - رحمه الله - في رده علي الحلبي:

وأما النص على عليّ فليس في شيء من كتب أهل الحديث المعتمدة، وأجمع أهل الحديث على بطلانه، حتى قال أبو محمد بن حزم: ما وجدنا قط رواية عند أحد في هذا النص المدعي إلا رواية إلى مجهول يكنى أبا الحمراء لا نعرف من هو في الخلق (4).

وقال في موضع آخر: فعلم أن ما تدعيه الرافضة من النص هو مما لم يسمعه أحد من أهل العلم بأقوال رسول الله ﷺ قديماً ولا حديثاً، ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل، كما يعلمون كذب غيره من المنقولات (5).

وقد جاء من الغلاة فيما بعد من أحيا نظرية ابن سبأ في أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه، ثم عموها على آخرين من سلالة عليّ والحسين في إثارة مشاعر الناس وعواطفهم، والدخول إلى قلوبهم، لتحقيق أغراضهم ضد الدولة الإسلامية في ظل هذا

(1) الاعتقاد، ص 184، إسناده جيد.

(2) عقيدة أهل السنة في الصحابة (2/620).

(3) خلافة علي بن أبي طالب، عبد الحميد، ص 65.

(4) المنهاج (362/8)، الفصل (161/4).

(5) المنهاج (50/7).

الستار، وأول من بدأ يشيع القول بأن الإمامة محصورة بأناس مخصوصين في آل البيت، شيطان الطاق الذي تلقبه الشيعة مؤمن الطاق (1)، وأنه حينما علم بذلك زيد بن علي بعث إليه ليقف على حقيقة الإشاعة، فقال له زيد: بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إماماً مفترض الطاعة؟ قال شيطان الطاق: نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارة فيبردها بيده ثم يلقمونها، أفترى أنه كان يشفق على من حر اللقمة، ولا يشفق على من حر النار؟ قال شيطان الطاق: قلت له: كره أن يخبرك فتكفر، فلا يكون له فيك الشفاعة (2).

وهذه القصة المروية في أوثق كتب الرجال عندهم تبين أن هذه النظرية كانت سرية التداول لدرجة أنها خفيت على إمام من أئمة أهل البيت وهو الإمام زيد. وقد بين محب الدين الخطيب أن شيطان الطاق هو أول من اخترع هذه العقيدة الضالة وحصر الإمامة والتشريع، وادعى العصمة لأناس مخصوصين من آل البيت (3).

وقد شارك شيطان الطاق رجل آخر هو هشام بن الحكم المتوفى 179 هـ (4)، ويبدو أن عقيدة حصر الإمامة بأناس معينين سرت في الكوفة (5)، بسعي مجموعة من أتباع هشام وشيطان الطاق، ففكرة حصر الأئمة بعدد معين قد وضع جذورها في القرن الثاني زمرة ممن يدعي الصلة بأهل البيت، أمثال شيطان الطاق وهشام بن الحكم (6). ولقد اختلفت اتجاهات الشيعة وتباينت مذاهبهم في عدد الأئمة، قال في مختصر التحفة: اعلم أن الإمامية قائلون بانحصار الأئمة، ولكنهم مختلفون في مقدارهم، فقال بعضهم: خمسة، وبعضهم: سبعة، وبعضهم: ثمانية، وبعضهم: اثنا عشر، وبعضهم ثلاثة عشر (7).

وكتب الشيعة نقلت صورة هذا التباين والتناقض سواء أكانت من كتب الإسماعيلية كمسائل الإمامة للناسئ الأكبر، أو الزينة لأبي حاتم الرازي، أم من كتب الاثني عشرية مثل: المقالات والفرق للأشعري القمي، وفرق الشيعة للنوبختي، وقضية الإمامة عندهم

(1) أصول الشيعة الإمامية (800/2).

(2) رجال الكشي، ص 186.

(3) مجلة الفتح، ص 5، العدد 862 عام 1367 هـ.

(4) أصول الشيعة الإمامية (703/2).

(5) بحار الأنوار (259/100)، أصول الشيعة الإمامية (805/2).

(6) أصول الشيعة الإمامية (806/2).

(7) مختصر التحفة، ص 193.

ليست بالأمر الفرعي الذي يكون فيه الخلاف أمراً عادياً، بل هي أساس الدين وأصله المتين، ولا دين لمن لم يؤمن بإمامهم ولذلك يكفر بعضهم بعضاً، بل إن أتباع الإمام الواحد يكفر بعضهم بعضاً، ويلعن بعضهم بعضاً (1).

أما الاثنا عشرية فقد استقر قولها - فيما بعد - بحصر الإمامة في اثني عشر إماماً، ولم يكن في العترة النبوية بنى هاشم على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم من يقول بإمامة الاثني عشر (2)، إنما عرف الاعتقاد باثني عشر إماماً بعد وفاة الحسن العسكري (3).

وحصر الأئمة بعدد معين عقيدة فاسدة باطلة، أمير المؤمنين علي وأولاده وأحفاده براء منها، وفي كتب الشيعة المعتمدة في نهج البلاغة، عن علي رضي الله عنه قال: دعوني والتمسوا غيري، فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول (4)، وإن الأفاق قد أغامت (5)، والمحجة (6) قد تنكرت، واعلموا أنني إن أحببتكم ركبت لكم ما أعلم، ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً (7).

فلو كانت إمامة علي منصوباً عليها من الله عز وجل لما جاز لعلي بن أبي طالب تحت أي ظرف من الظروف أن يقول للناس: "دعوني والتمسوا غيري، ويقول: "أنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً" كيف والناس تريده وجاءت تبايعه (8).

ويقول في النهج كلاماً صراحة حين يقول: إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله

(1) أصول الشيعة الإمامية (807/2).

(2) منهاج السنة (11/2).

(3) أصول الشيعة الإمامية (808/2).

(4) لا تصبر له ولا تطيق احتماله.

(5) أغامت: غطيت بالغيم.

(6) المحجة: الطريق المستقيمة.

(7) نهج البلاغة خطبة رقم (92)، ص 236.

(8) ثم أبصرت الحقيقة، ص 158.

رضا، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج عنه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى (1).

وقد أشار أمير المؤمنين بهذه العبارة إلى حقائق جدية بالاهتمام حيث جعل:

- (أ) الشورى للمهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ ويدهم الحل والعقد.
 (ب) اتفاقهم على شخص سبب لمرضاة الله وعلامة لموافقته سبحانه وتعالى على اختيارهم.
 (ج) لا تتعد الإمامة في زمانهم دونهم، وبغير اختيارهم.
 (د) لا يرد قولهم ولا يخرج عن حكمهم إلا المبتدع الباغي المتبع غير سبيل المؤمنين.

فأين هم الشيعة الاثنا عشرية من هذه التصريحات المهمة؟ (2).

إن مسألة النص لا تثبت بأى وجه من الوجوه، ومسألة حصر الأئمة بعدد معين مردودة بالكتاب والسنة، كما أنه لا يقبلها العقل ومنطق الواقع، إذ بعد انتهاء العدد المعين هل تظل الأمة بدون إمام؟ ولذلك فإن عصر الأئمة الظاهرين عند الاثنى عشرية لا يتعدى قرنين ونصف قرن إلا قليلاً، وقد اضطر الشيعة للخروج عن حصر الأئمة بمسألة نيابة المجتهد عن الإمام، واختلف قولهم في حدود النيابة (3).

وفي هذا العصر اضطروا للخروج نهائياً عن هذا الأصل الذى هو قاعدة دينهم، فجعلوا رئاسة الدولة تتم عن طريق الانتخاب ولكنهم خرجوا عن حصر العدد إلى حصر النوع فقصروا رئاسة الدولة على الفقيه الشيعي (4).

ما يحتاج به الاثنا عشرية في أمر تحديد عدد الأئمة بما جاء في كتب السنة:

عن جابر بن سمرة قال: يكون اثنا عشر أميراً. فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبى: إنه قال: «كلهم في قریش» (5). وفى مسلم عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(1) نهج البلاغة، كتاب إلى معاوية رقم (6)، ص 526.

(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص 161.

(3) الحكومة الإسلامية للخميني، ص 68، أصول الشيعة (2 / 814).

(4) الحكومة الإسلامية للخميني، ص 248، أصول الشيعة (2 / 814).

(5) البخارى، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف (8 / 127).

«لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة»، ثم قال كلمة لم أفهمها. فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: «كلهم في قریش»⁽¹⁾، وفي لفظ: «لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة»⁽²⁾، وفي لفظ آخر: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً»⁽³⁾، وعند أبي داود: «لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة. كلهم تجتمع عليهم الأئمة»⁽⁴⁾، وأخرجه أبو داود أيضاً من طريق الأسود بن سعيد عن جابر بنحو ما مضى قال: وزاد فلما رجع إلى منزله أتته قریش فقالوا: ثم يكون ماذا، قال: «الهرج»⁽⁵⁾.

يتعلق الاثنا عشرية بهذا النص ويحتجون به على أهل السنة، لا لإيمانهم بما جاء في كتب السنة⁽⁶⁾، ولكن للاحتجاج عليهم بما يسلمون به، وبالتأمل في النص بكل حيدة وموضوعية نجد أن هؤلاء الاثني عشر وصفوا بأنهم يتولون الخلافة، وأن الإسلام في عهدهم يكون في عزة ومنعة، وأن الناس تجتمع عليهم ولا يزال أمر الناس ماضياً وصالحاً في عهدهم، وكل هذه الأوصاف لا تنطبق على من تدعى الاثنا عشرية فيهم الإمامة، فلم يتول الخلافة منهم إلا أمير المؤمنين على والحسن مدة قليلة، كما لم يرق أمر الأمة في مدة أحد من هؤلاء الاثني عشر - في نظر الشيعة أنفسهم - بل مازال أمر الأمة فاسداً.. ويتولى عليهم الظالمون بل الكافرون⁽⁷⁾، وأن الأئمة أنفسهم كانوا يتسترون في أمور دينهم بالتقية⁽⁸⁾، وأن عهد أمير المؤمنين على وهو على كرسى الخلافة عهد تقية، كما صرح بذلك شيخهم المفيد⁽⁹⁾، فلم يستطع أن يظهر القرآن، ولا أن يحكم بجملة من أحكام الإسلام، كما صرح بذلك شيخهم الجزائري⁽¹⁰⁾، واضطر إلى ممالة أصحابه

(1) مسلم، كتاب الإمارة، باب الناس (2 / 1453).

(2) المصدر نفسه (2 / 1453).

(3) المصدر نفسه (2 / 1453).

(4) سنن أبي داود، كتاب المهدي (4 / 471).

(5) سنن أبي داود (4 / 472)، فتح الباري (13 / 211).

(6) أصول الشيعة الإمامية (2 / 815).

(7) منهاج السنة (4 / 210)، المنتقى ص 533.

(8) أصول الشيعة الإمامية (2 / 816).

(9) أصول الشيعة الإمامية (2 / 816).

(10) أصول الشيعة الإمامية (2 / 816).

ومجاراتهم على حساب الدين، كما أقر بذلك شيخهم المرتضى (1)، فالحديث في جانب ومزاعم هؤلاء في جانب آخر، ثم إنه ليس في الحديث حصر الأئمة بهذا العدد، بل نبوءة منه عليه السلام بأن الإسلام لا يزال عزيزاً في عصر هؤلاء، وكان عصر الخلفاء الراشدين وبنى أمية عصر عزة ومنعة (2).

ولهذا قال ابن تيمية رحمه الله:

إن الإسلام وشرائعه في زمن بنى أمية أظهر وأوسع مما كان بعدهم، ثم استشهد بحديث: «لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة كلهم من قريش»، ثم قال: وهكذا كان، فكان الخلفاء أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، ثم تولى من اجتمع الناس عليه وصار له عز ومنعة معاوية وابنه يزيد ثم عبد الملك وأولاده الأربعة وبينهم عمر بن عبد العزيز، وبعد ذلك حصل من النقص ما هو باق إلى الآن. ثم شرح ذلك (3).

ثم إنه قال في الحديث: «كلهم من قريش» (4)، وهذا يعنى أنهم لا يختصون بعلي وأولاده، ولو كانوا مختصين بعلي وأولاده لذكر ما يميزون به، ألا ترى أنه لم يقل: كلهم من ولد إسماعيل ولا من العرب، فلو امتازوا بكونهم من بنى هاشم، أو من قبيل على لذكروا بذلك، فلما جعلهم من قريش مطلقاً علم أنهم من قريش، بل لا يختصون بقبيلة، بل منهم بنو تيم، وبنو عدى، وبنو عبد شمس، وبنو هاشم، فإن الخلفاء الراشدين كانوا من هذه القبائل (5)، فإذن لم يبق من الأوصاف التي تنطبق على ما يريدون إلا مجرد العدد، والعدد لا يدل على شيء (6).

أدلتهم من القرآن على النص:

إن الشيعة الرافضة لما لم يجدوا ما يستدلون به من الشرع لتقرير عقيدة الإمامة بالنص عمدوا إلى آيات من كتاب الله فيها ثناء ومدح لعباده الصالحين وأوليائه المتقين، فجعلوها خاصة بأمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأولوها على حسب هذا المعتقد

(1) المصدر نفسه (2 / 816).

(2) المصدر نفسه (2 / 816).

(3) منهاج السنة (4 / 206).

(4) مسلم (2 / 1453).

(5) منهاج السنة (4 / 211).

(6) أصول الشيعة الإمامية (818/2).

الفاقد، كما اختلفوا أحاديث كثيرة لتأييد هذه البدعة الشنيعة، وذلك لإيقاع جهلة المسلمين ومن قل نصيبه من العلم في ذلك، وما أوردوه في هذا الشأن واضح البطلان ثم إن استدلالهم لا يخرج عن أمرين:

(أ) إما أن يكون فيما استدلوا به دليل على تلك الدعوى، كآية التطهير والمباهلة، وحديث الراية، وحديث غدير خم وغيرها من الأحاديث.

(ب) أو أن تكون أحاديث موضوعة، والموضوع لا تقوم به حجة. ولهذا اشتهر بين أهل العلم أن الرافضة أكذب الفرق المنتسبة للإسلام، وقد ذكر ابن تيمية اتفاق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، الكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بالكذب (1).

وإليك بعض الأمثلة في استدلالهم بالقرآن:

1- آية الولاية:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ۚ﴾ [المائدة: 55]، ذكروا في تفسير هذه الآية ما يدل على زعمهم بأنها في إمامة علي، قال شيخ الطائفة - كما يلقبونه - الطوسي: وأما النص على إمامته من القرآن، فأقوى ما يدل عليه قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ۚ﴾ [المائدة: 55] (2).

وقال الطبرسي: وهذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة علي بعد النبي بلا فصل (3). ويكاد شيوخهم يتفقون على أن هذا أقوى دليل عندهم حيث يجعلون له الصدارة في مقام الاستدلال في مصنفاتهم (4)، وأما كيف يستدلون بهذه الآية على مبتغاهم؟ فإنهم يقولون: اتفق المفسرون والمحدثون من العامة والخاصة وهو مذكور في الصحاح الستة (5)، و﴿إِنَّمَا﴾ للحصر باتفاق أهل اللغة، والولي بمعنى الأولى بالتصرف

(1) منهاج السنة (59/1).

(2) تلخيص الشافي (10/2) نقلا عن أصول مذهب الشيعة الإمامية (822/2).

(3) مجمع البيان (128/2) نقلا عن أصول الشيعة الإمامية (822/2).

(4) عقائد الإمامية الاثني عشرية (81/1، 82)، أصول مذهب الشيعة (823/2).

(5) أصول مذهب الشيعة (823/2).

المرادف للإمام والخليفة (1). فأنت تري أنهم يعتمدون في استدلالهم بالآية بما روى في سبب نزولها، لأنه ليس في نصها ما يدل على مرادهم، فصار استدلالهم بالرواية لا بالقرآن، فهل الرواية ثابتة، وهل وجه استدلالهم سليم، يتبين هذا بالوجوه التالية:

(أ) أن زعمهم بأن أهل السنة أجمعوا على أنها نزلت في علي هو من أعظم الدعاوى الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأن علياً لم يتصدق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع (2)، وقوله: إنها مذكورة في الصحاح الستة (3)، كذب، إذ لا وجود لهذه الرواية في الكتب الستة، وقد ساق ابن كثير الآثار التي تروى في أن هذه الآية نزلت في علي حين تصدق بخاتمه، وعقب عليها: وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها (4).

وقال عبد العزيز الدهلوي: وأما القول بنزولها في حق علي بن أبي طالب ورواية قصة السائل وتصدقه بالخاتم عليه في حالة الركوع فإنما هو للثعلبي (5) فقط، وهو متفرد به ولا يعتد المحدثون من أهل السنة بروايات الثعلبي قدر شعيرة ولقبوه بحاطب ليل، فإنه لا يميز الرطب من اليابس، وأكثر رواياته عن الكلبي عن أبي صالح وهي من أوهي ما يروى في التفسير عندهم (6)، وسبب نزول هذه الآية على الصحيح هو: أنه لما خانت بنو قينقاع الرسول ﷺ ذهبوا إلى عبادة بن الصامت - كما أخرج ذلك ابن جرير في تفسيره - وأرادوه أن يكون معهم فتركهم وعاداهم وتولي الله ورسوله، فأنزل الله قوله جل وعلا: {إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} [المائدة: 55] أي والحال أنهم خاضعون في كل

(1) عقائد الإمامية الاثني عشرية (1/81، 82)، نقلاً عن المرجع السابق (2/823).

(2) منهاج السنة (4/4).

(3) أصول مذهب الشيعة (2/824).

(4) تفسير ابن كثير (2/76، 77).

(5) مختصر التحفة الاثني عشرية، ص 141 - 142.

(6) المصدر نفسه ص 141 - 142، عقيدة أهل البيت بين الإفراط والتفريط، ص 473. وانظر: أسباب النزول للواحدي، تحقيق أيمن شعبان، ص 163. اليهود في السنة المطهرة (1/282)، ويبقى الخبر الذي رواه ابن إسحاق بإسناد مرسل ينفى مع المتابعات والشواهد، وانظر مختصر تفسير القرآن العظيم المسمى عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، لأحمد محمد شاکر (1/701) فقد قال أحمد شاکر فيمن قال نزلت في علي رضي الله عنه، بل هي من أكاذيب الشيعة الذين يلعبون بتأويل القرآن.

شئونهم لله تبارك وتعالى، ولذلك قال الله تبارك وتعالى في أول الآيات: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 51]، يعنى عبد الله ابن أبي سلول، لأنه كان مالياً لبنى قينقاع، ولما حصلت الخصومة بينهم وبين النبي ﷺ والاهم ونصرهم ووقف معهم، وذهب إلى النبي ﷺ يشفع لهم، أما عبادة بن الصامت رضي الله عنه وأرضاه فإنه تبرأ منهم وتركهم فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 51]، ثم عقب تبارك وتعالى بذكر صفة المؤمنين، وهو عبادة بن الصامت ومن اتبعه ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، أمثال عبادة وغيره، فهذه الآية نزلت في عبادة بن الصامت رضي الله عنه (1).

إن الآيات الكريمة جاءت بالأمر بموالاتة المؤمنين، والنهي عن موالاتة الكافرين، وهذا المعنى يدرك أيضاً - بعد معرفة سبب النزول الحقيقي - بوضوح من سياق الآيات، إذ قبل هذه الآية الكريمة جاء قوله سبحانه: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: 51]، فهذا نهى صريح عن موالاتة اليهود والنصارى بالود والمحبة والنصرة... ولا يراد بذلك باتفاق الجميع الولاية بمعنى الإمارة، وليس هذا بوارد أصلاً، ثم أردف ذلك بذكر من تجب موالاته وهو: الله ورسوله والمؤمنون، فواضح من ذلك أن موالاتة المحبة والنصرة التي نهى عنها في الأولى وهي بعينها التي أمر بها المؤمنون في هذه الآية بحكم المقابلة، كما هو بين جلي من لغة العرب (2).

قال الرازى - رحمه الله: لما نهى في الآيات المتقدمة عن موالاتة الكفار، أمر في هذه الآية بموالاتة من تجب موالاته (3).

(1) رواه ابن هشام في السيرة في أمر بنى قينقاع (49/2) عن عبادة بن الوليد، ورواه ابن جرير في تفسيره في تأويل قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: 51] تفسير الطبري (178/6) ورجال إسناده - من طريق ابن جرير - موثوقون، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عن والده لكنه مرسل، فإن عبادة بن الوليد تابعي جليل روى عن أبيه وحده وغيرهما وهو ثقة، التهذيب (114/5).

(2) أصول مذهب الشيعة (826/2).

(3) تفسير الفخر الرازى (25/12).

وقال ابن تيمية - رحمه الله: إنه من المعلوم المستفيض عند أهل التفسير خلفاً عن سلف أن هذه الآية نزلت في النهي عن موالاته الكفار، والأمر بموالاته المؤمنين (1).

(ب) إن الله تعالى لا يثنى على الإنسان إلا بما هو محمود عنده، إما واجب وإما مستحب، والتصدق أثناء الصلاة ليس بمستحب باتفاق علماء الملة، ولو كان مستحباً لفعله الرسول ﷺ ولحضر عليه، ولكرر فعله، وإن في الصلاة لشغلاً، وإعطاء السائل لا يفوت، إذ يمكن للمتصدق إذا سلم أن يعطيه، بل إن الاشتغال بإعطاء السائلين يبطل الصلاة كما هو رأي جملة من أهل العلم (2).

(ج) أنه لو قدر أن هذا مشروع في الصلاة لم يختص بالركوع، فكيف يقال: لا ولي إلا الذين يتصدقون في حال الركوع، فإن قيل: هذه أراد بها التعريف بعلي، قيل له: أوصاف علي التي يعرف بها كثيرة ظاهرة، فكيف يترك تعريفه بالأمور المعروفة، ويعرف بهذا الأمر الذي لا يعرفه إلا من سمعه وصدق به؟ وجمهور الأمة لا يسمع هذا الخبر ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة (3).

(د) وقولهم: إن علياً أعطي خاتمه زكاة في حال ركوعه فنزلت الآية مخالفة للواقع، ذلك أن علياً رضي الله عنه لم يكن ممن تجب عليه الزكاة على عهد النبي ﷺ، فإنه كان فقيراً، وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولاً، وعلى لم يكن من هؤلاء (4).

(هـ) إن الأصل في الزكاة أن يبدأ المزكي، لا أن ينتظر حتى يأتيه الطالب، أيهما أفضل أن تبادر أنت بدفع الزكاة أو أن تجلس في بيتك وزكاتك عندك، ثم تنتظر الناس حتى يطرقوا عليك الباب ثم تعطيهم زكاة أموالك؟ لا شك أن الأول أفضل نظراً لوجوب إخراجها إذا حال الحول وبلغ النصاب (5).

(و) قولهم: إن المراد بقوله: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ} [المائدة: 95] الإمامة - لا يتفق مع قوله سبحانه: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا} [المائدة: 95]، فإن الله سبحانه لا يوصف بأنه متول على عباده، وأنه أمير عليهم، فإنه خالقهم ورازقهم وربهم ومليكم لهم

(1) منهاج السنة (5/4).

(2) منهاج السنة (208/1)، (5/4).

(3) منهاج السنة (5/4)، أصول مذهب الشيعة (825/2).

(4) أصول مذهب الشيعة (825/2).

(5) حقبة من التاريخ ص193.

الخلق والأمر، لا يقال: إن الله أمير المؤمنين كما يسمى المتولي مثل علي وغيره أمير المؤمنين (1)، وأما الولاية المخالفة للعداوة فإنه يتولى عباده المؤمنين فيحبهم ويحبونه، ويرضي عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له ولياً بارزه بالمحاربة (2)، فهذه الولاية هي المقصودة في الآية.

وقوله: {وهم راعون} [المائدة: 95] أى خاضعون لربهم منقادون لأمره، والركوع في أصل اللغة بمعنى الخضوع، أي يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة في حال الركوع، وهو الخشوع والإخبات والتواضع لله (3)، وهذا كما قال الله تبارك وتعالى عن داود عليه السلام: {وَوَظَنَ دَاوُدُ أَنَّ مَا فَتَنَّهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ} [ص: 24]، وهو خر ساجداً، وإنما سمي راعياً للذل والخضوع لله تبارك وتعالى، وكما قال الله تبارك وتعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ} [المرسلات: 48]، أي اخضعوا واستسلموا لأمر الله تبارك وتعالى (4).

(ز) وأما استدلالهم بأداة الحصر {إنما} وأن المراد علي رضي الله عنه بالخصوص، فهذا الدليل كما يدل على نفي إمامة الأئمة المتقدمين كما قرر يدل على سلب الإمامة من الأئمة المتأخرين بذلك التقرير بعينه، فلزم أن السبطين ومن بعدهما من الأئمة الأطهار مسلوبة منهم الإمامة، فإن أجابوا عن النقض بأن المراد حصر الولاية في بعض الأوقات، أعنى وقت إمامته لا وقت إمامة من بعده، وافقوا أهل السنة في أن الولاية العامة كانت له وقت كونه إماماً لا قبله (5).

وإذا كانت هذه أقوى أدلتهم - كما يقول شيوخهم - تبين أنهم ليسوا على شيء، ذلك أن الأصل أن يستعمل في هذا الأمر العظيم - والذي هو عند الروافض أعظم أمور الدين، ومنكره في عداد الكافرين - صيغة واضحة جلية، يفهمها الناس بمختلف طبقاتهم، يدركها العامي، كما يدركها العالم، ويفهمها اللاحق، كما يفهمها الحاضر، ويعرفها البدوي، كما يعرفها الحضري، فلما لم يستعمل مثل ذلك في كتاب الله دل أنه لا نص كما

(1) أصول مذهب الشيعة (827/2).

(2) المصدر نفسه (827/2).

(3) الكشف للزمخشري (624/1)، تفسير الرازي (25/12).

(4) حقبة من التاريخ ص 194.

(5) أصول مذهب الشيعة ص 825.

يزعمون (1)، وهذه أقوى آية يستدلون بها من كتاب الله، ويسمونها آية الولاية. ولهم تعلق بآيات أخرى ذكرها ابن المطهر الحلي، وأجاب عنها ابن تيمية بأجوبة جامعة (2).

2 - آية المباهلة:

إن آية المباهلة التي نزلت في وفد نجران تعد دليلاً آخر عند الشيعة الاثنى عشرية على الإمامة، وهي قول الله عز وجل: {فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَذِبِينَ ﴿٦١﴾} [آل عمران: 61].

ووجه دلالة الآية على إمامة علي بن أبي طالب عند الطوسي وغيره من علماء الشيعة أنها دلت على أفضليته من وجهين:

أحدهما: أن موضوع المباهلة ل يتميز المحق من المبطل وذلك لا يصح أن يفعل إلا بمن هو مأمون الباطن مقطوع على صحة عقيدته، أفضل الناس عند الله.

الثاني: أنه ﷺ جعله مثل نفسه بقوله: {وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ} لأنه أراد بقوله: {أَبْنَاءَنَا} الحسن والحسين عليهما السلام، وبقوله: {نِسَاءَنَا} فاطمة، وبقوله: {أَنْفُسَنَا} نفسه ونفس علي عليهما السلام، وإذا جعله مثل نفسه وجب أن لا يدانيه ولا يقاربه في الفضل أحد (3).

وقد سميت آية المباهلة بهذا الاسم، لأن كل محق يود لو أهلك الله المبطل المناظر له، ولا سيما إذا كان في ذلك حجة له في بيان حقه وظهوره، وكانت المباهلة بالموت، لأن الحياة عندهم عزيزة عظيمة، لما يعلمون من سوء مآلهم بعد الموت، وآية المباهلة لا مستند فيها على ما يدعيه الشيعة الاثنى عشرية في موضوع الإمامة، لعدة أسباب:

(أ) إنه على كثرة المعاني والمرادفات لكلمة (نفس) التي استدلت بها الإمامية على دلالة النص في خلافة علي بن أبي طالب لا يوجد معنى حقيقي أو مجازي يدل على الخلافة، ولكن ما استدلت به أهل السنة على أنها تدل على دعوة النبي ﷺ بحضوره بنفسه

(1) أصول مذهب الشيعة الإمامية (829/2).

(2) وقد قام الدكتور علي السالوس بدراسة مستفيضة حول الآيات التي يستدل بها الإمامية لقولهم بالإمامة، وانتهى من ذلك إلى أن استدلالاتهم تنبني على روايات متصلة بأسباب النزول وتأويلات انفراد بها، لم يصح شيء من هذا ولا ذاك، مع الشيعة الاثنى عشرية (55/1 إلى 111).

(3) تفسير التبيان للطوسي (485/3).

أو أقاربه في الدين أو النسب فهو مذكور في اللغة موافق للدين، قال الزبيدي: قال ابن خالويه: النفس الأخ، قال ابن بري: وشاهده قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: 61] وفسر ابن عرفة قوله تعالى: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ﴾ [النور: 12]، أي بأهل الإيمان وأهل شريعتهم⁽¹⁾.

قال الدهلوي: معنى ﴿نَدْعُ﴾ نحضر أنفسنا، وأيضاً لو قررنا أن الأمير - أي الإمام علي - من قبل النبي ﷺ لمصداق ﴿أَنْفُسَنَا﴾ فمن نقررره من قبل الكفار لمصداق ﴿وَأَنْفُسَكُمْ﴾ في أنفس الكفار مع أنهم مشتركون في صيغة ﴿نَدْعُ﴾ ولا معنى لدعوة النبي إياهم وأبناءهم بعد قوله ﴿تعالوا﴾⁽²⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ مثل قوله تعالى: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: 12]، نزلت في أم المؤمنين عائشة في حادثة الإفك، فإن الواحد من المؤمنين أنفس المؤمنين والمؤمنات، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: 54] أي يقتل بعضكم بعضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرَجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دَيْرِكُمْ﴾ [البقرة: 84]، أي لا يخرج بعضكم بعضاً، فالمراد بالأنفس الإخوان: إما في النسب وإما في الدين⁽³⁾.

وقد قال الله عز وجل في رسوله الكريم: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: 128].

وفي هذه الآية حجة بالغة على من يستدل بقوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَنَا﴾ على معنى المماثلة والتطابق، فهذه الآية تتكلم عن رسول الله ﷺ وعن كفار مكة، وتقول: ﴿مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ فمن ذا الذي يقول بأن نفس رسول الله ﷺ هي نفس كفار مكة - عياداً بالله -!!؟⁽⁴⁾.

وهنا تظهر المزاجية في تفسير آية المباهلة حين يتجاهل علماء الشيعة كل هذه النصوص ثم يأتون إلى هذه الآية الكريمة فيبالغون في معناها إلى حد قولهم بأن علياً هو

(1) تاج العروس (570/16)، ثم أبصرت الحقيقة، ص188.

(2) مختصر التحفة الاثنى عشرية، ص156.

(3) مختصر منهاج السنة (167/1، 168).

(4) ثم أبصرت الحقيقة، ص188.

نفس محمد عليه الصلاة والسلام سوى النبوة، وحتى بعض الروايات الشيعية تشير إلى أن إطلاق لفظ أنفسنا على الأخ أو القريب أو أرباب الفئة الواحدة شيء متعارف عليه بين العرب، فعن أبي عبد الله عليه السلام، قال: بعث أمير المؤمنين عليه السلام عبد الله بن العباس إلى ابن الكواء وأصحابه وعليه قميص رقيق وحلة، فلما نظروا إليه قالوا: يا بن عباس، أنت خيرنا في أنفسنا وأنت تلبس هذا اللباس، فقال: أنا أول ما أخاصمكم فيه {قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ} [الأعراف: 32] وقال: {يَبْنَىءَ آدَمَ خُدُوءًا زَيْنَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ} [الأعراف: 31]، فهل بعد هذه الدلائل القرآنية وبعد هذه الرواية الشيعية من كلمة يقولها المغالي (1)؟.

(ب) اعترف أحد أقطاب الشيعة وهو الشريف الرضي أن قوله تعالى: {أَنْفُسَنَا} لا يعنى أن علياً رضي الله عنه هو نفس رسول الله ﷺ كما يقول الشيعة، يقول الشريف الرضي: قال بعض العلماء: إن للعرب في لسانها أن تخبر عن ابن العم اللاصق والقريب والمقارب بأنه نفس ابن عمه، وأن الحميم نفس حميمه، ومن الشاهد على ذلك قول الله تعالى: {وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ} [الحجرات: 11]، أراد تعالى: ولا تعيبوا إخوانكم المؤمنين، فأجري الأخوة بالديانة مجري الأخوة في القرابة، وإذا وقعت النفس عندهم على البعيد النسب كانت أخلق أن تقع على القريب النسب، وقال الشاعر:

كأنا يوم قري إنما نقتل إيانا

أراد كأنما نقتل أنفسنا بقتلنا إخواننا، فأجري نفوس أقاربه مجرى نفسه لشوابك العصم ونوائط العصم ونوائط اللحم وأطيط الرحم، ولما يخلج من القربى القريبة ويتحرك من الأعراق الوشيعة.

فأما قول الله تعالى في سورة النور: {فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ} فيمكن أن يجري هذا المجري، لأنه جاء في التفسير: أن معنى ذلك فليسلم بعضكم على بعض لاستحالة أن يسلم الإنسان على نفسه، وإنما ساغ القول، لأن نفوس المؤمنين تجري مجري النفس الواحدة، للاجتماع في عقد الديانة، والخطاب بلسان الشريعة، فإذا سلم

الواحد منهم على أخيه كان كالمسلم على نفسه، لارتفاع الفروق واختلاط النفوس (1).

وبهذا يتضح أنه لا حجة لدى الشيعة في دعواهم أن في هذه الآية ما ينص على المساواة بين رسول الله ﷺ وعلي رضي الله عنه وأرضاه، فلفظ (النفوس) يطلق في لغة العرب على البعيد النسب، فإطلاقه على القريب من باب أولي وليس في ذلك دلالة على الإمامة من قريب ولا بعيد (2).

(ج) إن المباهلة إنما تحصل الرغبة والرغبة والشعور بصدق الداعي بجمعه نفسه وأهله الذين تحن إليهم النفوس بطبيعة الحال ما لا تحن إلى غيرهم من الأبعدين في الهلاك (3)، فكونه ﷺ يدعو ألصق الناس به وأقربهم إليه دليل واضح على صحة نبوته، ولهذا لما رأى نصارى نجران ذلك خافوا على أنفسهم وتخلوا عن مباہلته ولكن الروافض المبتدعة لما ابتلوا بدفع الحق وعدم التسليم له أصيبوا بعدم فهم ما تدل عليه آيات الكتاب العزيز (4).

(د) قول الشيعة الإمامية: إن الآية تدل على المساواة بينه وبين النبي ﷺ إلا النبوة، كلام لا يسلم له أبداً، إذ إن النبي لا يساويه أحد في أمور الدين لا على ولا غيره، فأين مقام رسول الله ﷺ وكماله البشري من سائر الناس؟

إن أمير المؤمنين علياً نفسه لا يرضي ما يقول الشيعة الإمامية عنه، والمنصف العاقل يدرك هذه القضية بكل وضوح (5)، فمقام النبوة له هيئته ومكانته عند أمير المؤمنين، وقد تحدثنا عنه في هذا الكتاب.

(هـ) إن قضايا الاعتقاد الكبرى ومهمات الدين وأساسياته العظمى لابد لإثباتها من الأدلة القرآنية الصريحة القطعية الدلالة على المعنى المطلوب كدلالة قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: 255] على التوحيد، ودلالة ﴿حُمِّدُ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: 29] على نبوة محمد ﷺ، ودلالة قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النور: 56]

(1) ثم أبصرت الحقيقة، ص189.

(2) المصدر السابق، ص190.

(3) منهاج السنة (125/7، 126).

(4) عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة (564/2، 565).

(5) ثم أبصرت الحقيقة ص191.

على فرضية الصلاة ومشروعيتها (1) ... إلخ.

3 - قوله تعالى: {قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى} [الشورى: 23] :

وقد أورد الشيعة الإمامية في تفسير هذه الآية حديثاً عزوه إلى النبي ﷺ حدد فيه القربى بعلى وفاطمة وأبنائهم، الأمر الذي يدل في رأي الشيعة على أفضليتهم ووجوب مودتهم، ومن ثم وجوب طاعتهم واتخاذهم أئمة دون غيرهم (2).

والإجابة على ما سبق كالآتي:

(أ) إن هذه الآية في سورة الشورى وهي مكية باتفاق أهل السنة (3)، ومن المعلوم أن علياً إنما تزوج فاطمة بعد غزوة بدر، والحسن ولد في السنة الثالثة للهجرة، والحسين في السنة الرابعة، فتكون هذه الآية قد نزلت قبل وجود الحسن والحسين بسنين متعددة، فكيف يفسر النبي ﷺ بوجوب قرابة لا تعرف ولم تخلق بعد (4).

(ب) إن تفسير الآية الذي في الصحيح يناقض ذلك، فقد روى البخاري بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل عن قوله: {إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى}، فقال سعيد بن جبير: قربي آل محمد ﷺ. فقال ابن عباس: عجلت، إن النبي ﷺ لم يكن بطن في قريش إلا كان له فيهم قرابة، فقال: إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة (5).

قال ابن تيمية - رحمه الله: فهذا ابن عباس رضي الله عنهما ترجمان القرآن، وأعلم أهل البيت بعد عليّ، يقول: ليس معناها مودة ذوى القربى، لكن معناها: لا أسألكم يا معشر العرب ويا معشر قريش عليه أجراً، ولكن أسألكم أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم. فهو سأل الناس الذين أرسل إليهم أولاً أن يصلوا رحمه، فلا يعتدوا عليه حتى يبلغ رسالة ربه (6).

(ج) إن الحديث الذي جعلوه مفسراً للآية كذب وموضوع باتفاق أهل المعرفة

(1) آية التطهير وعلاقتها بعصمة الأئمة، عبد الهادي الحسيني، ص5.

(2) مجمع البيان للطبرسي (49/25، 51)، مختصر التحفة الاثنى عشرية، ص153، 155.

(3) تفسير البغوي (119/4)، العقيدة في أهل البيت، ص364.

(4) منهاج السنة (99/7)، دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين، جلي، ص190.

(5) البخاري، كتاب التفسير، رقم (4818).

(6) منهاج السنة (100/7).

بالحديث وهو المرجوع إليهم في هذا، وقد نص على ذلك ابن تيمية (1)، وقد تتبع ابن كثير أيضاً الأحاديث الواردة في تفسير هذه الآية وبين أن الأحاديث التي تنص على أن أولي القربي هم فاطمة وولداها ضعيفة الإسناد، وأورد رواية عن ابن أبي حاتم قال: حدثنا رجل سماه حدثنا حسين الأشقر عن قيس عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت هذه الآية ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ قالوا: يا رسول الله من هؤلاء الذين أمر الله بمودتهم؟ قال: فاطمة وولداها رضي الله عنهم، وهذا إسناد ضعيف فيه متهم لا يعرف عن شيخ شيعي محترق وهو حسين الأشقر ولا يقبل خبره في هذا المحل. وذكر نزول الآية في المدينة بعيد فإنها مكية ولم يكن إذ ذاك لفاطمة رضي الله عنها أولاد بالكلية فإنها لم تتزوج بعلي إلا بعد بدر في السنة الثانية من الهجرة، والحق تفسير هذه الآية بما فسرهما حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وقد تحدث ابن حجر عن ضعف الروايات المذكورة ومخالفتها للحديث الصحيح (2).

أدلتهم من السنة:

1 - خطبة غدير خم:

غدير خم هو موقع بين مكة والمدينة بالجحفة (3)، ويقع شرق رابغ بما يقرب من 26 ميلاً، ويسمونه اليوم الغربة (4)، ويذكر أنه في هذا الموقع خطب النبي ﷺ في الناس، وذكر فضل على رضي الله عنه، واتخذ الروافض هذه الحادثة أساساً يعتمدون عليه في تشيعهم الغالي له من جهة، واعتمدوا عليها في أحقية على بالخلافة من جهة أخرى، فأعطوا لهذه الحادثة من الأهمية ما لم يعطوه لغيرها في عصر النبوة (5)، حتى ألف فيه كتاب من أحد عشر مجلداً وهو كتاب الغدير ملأه مؤلفه بالأحاديث الموضوعة والضعيفة والصحيح ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه أنه قال: قام رسول الله ﷺ فينا خطيباً بماء يدعى خم بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر ثم قال: «أما بعد، ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي

(1) المصدر السابق (100/7).

(2) تفسير ابن كثير (112/4)، فتح الباري (564/8).

(3) معجم البلدان (289/2).

(4) علي طريق الهجرة، عاتق البلاد، ص 61.

(5) أثر التشيع على الروايات التاريخية، عبد العزيز محمد نور ولي، ص 299.

رسول ربى فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به»، فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال: «وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي». قال له حصين - أى الراوى عن زيد بن أرقم: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: بلى، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده. قال: ومن هم؟ قال: هم آل على وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس، قال: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم (1).

وجاء عند غير مسلم كالترمذى (2)، وأحمد (3)، والنسائى فى الخصائص (4)، والحاكم (5)، وغيرهم جاءت بأسانيد صحيحة عن النبى ﷺ: «من كنت مولاه فعلى مولاه» (6)، وأما الزيادات الأخرى كقوله: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» فهذه الزيادات صححها بعض أهل العلم، والصحيح أنها لا تصح. وأما زيادة: انصر من نصره واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار، فهذه زيادة مكذوبة على النبى ﷺ (7).

وخطبة النبى ﷺ: فى غدیر خم لها سبب وجيه، فعن بريدة بن الحبيب رضى الله عنه قال: بعث النبى ﷺ عليا إلى خالد بن الوليد فى اليمن ليخمس الغنائم ويقبض الخمس، فلما خمس الغنائم كانت فى الغنائم وصيفة هى أفضل ما فى السبى، فصارت فى الخمس، ثم إن عليا خرج ورأسه مغطى وقد اغتسل، فسأله عن ذلك، فأخبرهم أن الوصيفة التى كانت فى السبى صارت له فتسرى بها. فكره البعض ذلك منه، وقدم بريدة بن الحبيب بكتاب خالد إلى النبى ﷺ وكان ممن يبغض عليا، فصدق على كتاب خالد الذى تضمن ما فعله على، فسأله النبى ﷺ: «لا تبغضه فإن له فى الخمس أكثر من ذلك» (8) فلما كانت حجة الوداع رجع على من اليمن ليدرك الحج مع النبى ﷺ وساق

(1) مسلم رقم (2408).

(2) سنن الترمذى رقم (3713).

(3) مسند أحمد - الموسوعة الحديثية رقم (670) صحيح لغيره.

(4) خصائص على رقم (79) صحيح رجاله ثقات.

(5) المستدرک (3 / 110).

(6) حقیة من التاريخ، ص (182).

(7) انظر: السلسلة الصحيحة للألبانى (1750).

(8) مجمع الزوائد (9 / 127) قال الهيثمى: رجاله رجال الصحيح غير عبد الجليل بن عطية، وهو ثقة

صرح بالسماح وفيه لين.

معه الهدى (1)، وقد تعجل على ليلقى الرسول ﷺ بمكة واستخلف رجلاً من أصحابه على الجند، فكسا ذلك الرجل الجند حلاً من البز (2)، الذي كان مع على، فلما دنا الجيش من مكة خرج على ليلقاهم، فإذا عليهم الحل، فقال لنائبه: ويلك ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا في الناس، قال: ويلك، انزع قبل أن تنتهي به إلى الرسول ﷺ، فانتزع الحل وردها إلى البز، فأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم على (3)، فلما اشتكى الناس علياً قام رسول الله ﷺ في الناس خطيباً، قال ابن كثير: إن علياً رضى الله عنه لما كثرت فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إياهم استعمال إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحل التي أطلقها لهم نائبه لذلك، والله أعلم، لما رجع الرسول ﷺ من حجته وتفرغ من مناسكه وفي طريقه إلى المدينة مر بغدير خم فقام في الناس خطيباً فبرأ ساحة على ورفع من قدره ونبه على فضله ليزيل ما وقر في قلوب كثير من الناس (4).

إن النبي أخر الكلام إلى أن رجع إلى المدينة ولم يتكلم وهو في مكة في حجة الوداع أو في يوم عرفة، وإنما أجل الأمر إلى أن رجع، فهذا يدل على أن الأمر خاص بأهل المدينة لأن الذين تكلموا في علي رضي الله عنه من أهل المدينة فهم الذين كانوا مع علي في الغزو، وغدير خم في الجحفة وهي تبعد عن مكة تقريباً مائتين وخمسين كيلو متراً، والذي يقول: إنه مفترق الحجاج فهذا غير صحيح، لأن مجتمع الحجاج مكة، فلا يكون مفترق الحجاج بعيداً عن مكة أكثر من مائتين وخمسين كيلو متراً أبداً، فإن أهل مكة يبقون في مكة، وأهل الطائف يرجعون إلى الطائف، وأهل اليمن إلى اليمن، وأهل العراق إلى العراق.

وهكذا كل من أنهى حجه، فإنه يرجع إلى بلده، وكذلك القبائل العربية ترجع إلى مضاربها، فلم يكن مع النبي ﷺ إلا أهل المدينة ومن كان على طريق المدينة فقط، وهم الذين خطب فيهم النبي ﷺ، والاختلاف بين أهل السنة والشيعة الروافض في مفهوم قول النبي ﷺ لا في الثبوت، فالروافض يقولون: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، أي من

(1) مسلم رقم 1281.

(2) البز: الثياب، أو متاع البيت من الثياب.

(3) البداية والنهاية (5 / 95)، السيرة النبوية لابن هشام (4 / 259) قال ابن كثير: هذا السياق أقرب من سياق البيهقي (دلائل النبوة 5 / 398) رغم أنه قال عن رواية البيهقي: هذا إسناد جيد على شرط النسائي.

(4) البداية والنهاية (5 / 95).

كنت واليه فعلي واليه. وأهل السنة يقولون: إن مفهوم قول النبي ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه» أي الموالاتة التي هي النصره والمحبة وعكسها المعاداة، وذلك لأمر:

(أ) للزيادة التي وردت وصححها بعض أهل العلم وهي قول النبي ﷺ: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»⁽¹⁾، والمعاداة هي شرح لقوله: فعلي مولاه، فهي في محبة الناس لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه.

(ب) كلمة مولاه تدل على معان متعددة. قال ابن الأثير: المولي يقع على الرب والمالك والمنعم والناصر والمحب والحليف والعبد والمعتق وابن العم والصهر⁽²⁾، كل هذه تطلقه العرب على كلمة مولي.

(ج) الحديث ليس فيه دلالة على الإمامة لأن النبي ﷺ لو أراد الخلافة لم يأت بكلمة تحتمل هذه المعاني التي ذكرها ابن الأثير، والنبي ﷺ هو أفصح العرب ولكان يقول: علي خليفتي من بعدي، أو علي الإمام من بعدي، أو إذا أنا مت فاستمعوا وأطيعوا لعلي بن أبي طالب، ولكن لم يأت النبي ﷺ بهذه الكلمة الفاصلة التي تنهي الخلاف إن وجد أبداً، وإنما قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»⁽³⁾.

(د) قال الله تعالى: {مَّا وَنَكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَانَكُمْ وَيَسَّ الْمَصِيرُ} [الحديد: 15]، فسمها مولى لشدة الملاصقة والاتحاد مع الكفار والعياذ بالله.

(هـ) الموالاتة وصف ثابت لعلي في حياة رسول الله ﷺ وبعد وفاته وبعد وفاة علي رضي الله عنه، فعلي كان مولي المؤمنين بعد وفاة رسول الله ﷺ وهو مولي المؤمنين بعد وفاته رضي الله عنه، فهو الآن مولانا كما قال الله تبارك وتعالى: {إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا} [المائدة: 55]، وعلي رضي الله عنه من سادة الذين آمنوا.

(و) قال الإمام الشافعي رحمه الله عن حديث زيد: يعني بذلك ولاء الإسلام كما قال الله: {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ} [محمد: 11]⁽⁴⁾، فالحديث لا يدل على أن علياً رضي الله عنه هو الخليفة بعد رسول الله ﷺ، وإنما يدل على أن علياً من أولياء الله تبارك وتعالى، تجب له الموالاتة، وهي المحبة والنصرة

(1) السلسلة الصحيحة للألباني رقم (1750).

(2) النهاية في غريب الحديث (228/5).

(3) حقبة من التاريخ، ص 185.

(4) النهاية في غريب الحديث (228/5).

والتأييد (1).

وعموماً فإن هذه الخطبة التي خطبها النبي ﷺ في غدير خم أراد بها تبرئة ساحة علي رضي الله عنه ورفع مكانته والتنبيه على فضله؛ ليزيل ما كان وقر في نفوس الناس من أصحابه الذين كانوا معه في اليمن وأخذوا عليه بعض الأمور، والرسول ﷺ لم يرد أن يفعل ذلك أثناء موسم الحج لأن الحادثة رغم انتشارها بقيت محدودة في أهل المدينة، كما أنه لم يؤخره حتى وصوله إلى المدينة حتى لا يمكن المنافقين من استغلال مثل هذه الحادثة في مكائدهم (2).

ومما يدل على أن النبي ﷺ أراد من خطبته هذه بيان فضل علي للذين لم يعرفوا فضله، أنه عندما قام عنده بريدة بن الحصيب ينتقص في علي - وكان قد رأي من علي جفوة - تغير وجه النبي ﷺ وقال: «يا بريدة أأستأولي بالمؤمنين من أنفسهم؟» فقال بريدة: بلي يا رسول الله. قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» (3).

وهناك بحث قيم في هذا الموضوع قام به الدكتور محمد علي السالوس، فتحدث عن خطبة الغدير والوصية بالكتاب والسنة، وقام بدراسة لروايات التمسك بالكتاب والعتره وناقشها وحكم عليها ثم قال: مما سبق نري أن حديث الثقلين من الأحاديث التي صح سندها وصح متنها، وأن الروايات الثماني التي تأمر بالتمسك بالعتره إلى جانب الكتاب الكريم لم تخل واحدة منها من ضعف في السند (4)، وفي متن هذه الروايات نجد الإخبار بأن الكتاب وأهل البيت لن يفترقا حتى يرثا الحوض على رسول الله ﷺ، ومن أجل هذا وجب التمسك بهما، ولكن الواقع يخالف هذه الأخبار، فمن المتشيعين لأهل البيت من ضل وأضل، وأكثر الفرق التي كادت للإسلام وأهله وجدت من التشيع لآل البيت ستاراً يحميها، ووجدت من المنتسبين لآل البيت من يشجعها لمصالح دنيوية، كأخذ خمس ما يغنمها الأتباع.

(1) حقبة من التاريخ، ص187.

(2) أضواء على دراسة السيرة النبوية، صالح الشامي، ص113، 114. أثر التشيع على الروايات التاريخية، ص304.

(3) السلسلة الصحيحة (336/4) قال الألباني: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

(4) ومع هذا الضعف جاء في كتاب المراجعات للموسوي بأنها متواترة ص51، ونسب للشيخ سليم البشري أنه تلقى هذا القول بالقبول، ص45، وأنه طلب المزيد وذكر صاحب المراجعات روايات أخرى أشد ضعفاً، مع الشيعة الاثني عشرية (136/1).

إن عدم الضلال يأتي من التمسك بالكتاب والسنة، وإذا تمسك أهل البيت بهما كان لهم فضل الانتساب مع فضل التمسك، واستحقوا أن يكونوا أئمة هدي نقتدي بهم كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَنْ يَشَاءُ إِمَامًا﴾ [الفرقان: 74] أي: أئمة نقتدي بمن قبلنا، ويقتدي بنا من بعدنا، ولا يختص هذا بأهل البيت ولكن بكل من يعتصم بالكتاب والسنة، فالروايات التي ضعف سندها لا يستقيم منها كذلك، وهذا ضعف آخر. ومع هذا كله فلو صحت هذه الروايات فإنها لا تدل من قريب ولا بعيد على وجوب إمامة الأئمة الاثني عشر وأحقيتهم بالخلافة (1).

قال العلامة المناوي في فقه روايات الحديث: إن اتئمرتم بأوامر كتابه، وانتهيتم بنواهي، واهتديتم بهدي عترتي، واقتديتم بسيرتهم، اهتديتم فلم تضلوا (2).

وقال ابن تيمية بعد أن بين أن الحديث ضعيف لا يصح:

وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة.

قالوا: ونحن نقول بذلك كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغيره.

وقال أيضاً: إجماع الأمة حجة بالكتاب والسنة والإجماع، والعثرة بعض الأئمة، فيلزم من ثبوت إجماع الأمة إجماع العثرة (3).

إن حديث الثقلين، في قوله ﷺ: «ترك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وعترتي» (4)، فيه كلام من حيث صحته وثبوته عن النبي ﷺ. والثابت عند مسلم أن الأمر كان بالتمسك بكتاب الله، والوصية بأهل البيت كما مر من حديث زيد بن أرقم في مسلم، فأوصي بكتاب الله، وحث على التمسك به، ثم قال: «وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»، أذكركم الله في أهل بيتي، فالذي أمر بالتمسك به كتاب الله، وأما أهل بيت النبي ﷺ فأمر برعايتهم وإعطائهم حقوقهم التي أعطاهم الله تبارك وتعالى إياها (5).

(1) مع الشيعة الاثني عشرية (1/136).

(2) فيض القدير (14/3).

(3) منهاج السنة النبوية (4/105).

(4) سنن الترمذي، كتاب المناقب رقم (3786) وفيه زيد الأنماطي، والحديث له أكثر من طريق لا يخلو طريق منها من كلام مع اختلاف المتون.

(5) حقه من التاريخ، ص 203.

والرد على فهم الشيعة الروافض المنحرف لحديث الثقلين من وجوه:

(أ) إن عترة الرجل هم أهل بيته، وعترة النبي ﷺ هم كل من حرمت عليه الزكاة وهم بنو هاشم، هؤلاء هم عترة النبي ﷺ، فالروافض ليس لهم أسانيد إلى الرسول ﷺ وهم يقرون بهذا أنهم ليس عندهم أسانيد في نقل كتبهم ومروياتهم، وإنما هي كتب وجدوها وقالوا: رروها فإنها حق (1)، أما أسانيدهم كما يقول الحر العاملي وغيره من أئمة الشيعة الروافض: إنه ليس عند الشيعة أسانيد أصلاً ولا يعولون على الأسانيد (2)، فأين لهم ما يروونه في كتبهم ثابتاً عن عترة النبي ﷺ؟ بل أهل السنة هم أتباع عترة النبي ﷺ وأعطوهم حقهم، ولم يزيّدوا ولم ينقصوا، كما قال النبي ﷺ في حق نفسه: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، ولكن قولوا: عبد الله ورسوله» (3).

(ب) إمام العترة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبعده يأتي في العلم عبد الله بن عباس الذي هو حبر الأمة، وكان يقول بإمامة أبي بكر وعمر قبل علي رضي الله عنه، بل إن علي بن أبي طالب قد ثبت عنه بالتواتر أنه قال: أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر (4)، فعلي يقر بفضل الشيخين وهو إمام العترة (5).

(ج) هذا الحديث مثل قوله ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبداً، كتاب الله وسنتي» (6). وقال النبي ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ» (7)، فأمر بالعض عليها بالنواجذ، وقال ﷺ: «اقتدوا بالذين من بعدي، أبي بكر وعمر» (8)، وقال: «اهتدوا بهدي عمار وتمسكوا بعهد ابن مسعود» (9)، ولم يدل هذا على الإمامة أبداً، وإنما دل على أن أولئك على هدي الرسول ﷺ، كما أن عترة الرسول ﷺ لا تجتمع على ضلالة أبداً (10).

(1) حقبة من التاريخ، ص 203.

(2) حقبة من التاريخ، ص 203.

(3) البخاري رقم (3445).

(4) البخاري رقم (3671).

(5) حقبة من التاريخ، ص 204.

(6) مستدرک الحاكم (93/1).

(7) سنن أبي داود (201/4) وقال الترمذي حسن صحيح.

(8) صحيح سنن الترمذي للألباني (200/3).

(9) سنن الترمذي رقم (3805).

(10) حقبة من التاريخ، ص 205.

(د) إن الشيعة الروافض يطعنون في العباس (1)، ويطعنون في عبد الله ابنه، ويطعنون في أولاد الحسن، وقالوا: إنهم يحسدون أولاد الحسين، ويطعنون كذلك في أبناء الحسين نفسه من غير الأئمة الذين يدعونهم كزيد بن علي (2)، وكذلك إبراهيم أخي الحسن العسكري (3)، وغيرهم فهم ليسوا بأولياء للنبي ﷺ وعترته بل أولياء النبي وعترته هم الذين مدحهم وأثنوا عليهم وأعطوهم حقهم ولم ينقصوهم (4).

(هـ) فهم صحابة رسول الله ﷺ للنص: فهم الصحابة رضي الله عنهم أن المراد بالمولى أو الولي هو الحب والولاء والطاعة، ولذلك عبروا عن طاعتهم وإجلالهم لسيد أهل البيت علي بن أبي طالب بمناداته يا مولانا، فعن رياح الحارث قال: جاء رهط إلى علي بالرحبة فقالوا: السلام عليك يا مولانا، فقال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول يوم غدِير خم: «من كنت مولاه فهذا مولاه» قال رياح: فلما مضوا اتبعتهم فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري (5).

إن أهم ما يستفاد من هذا الحديث هو أن علي بن أبي طالب نفسه لم يكن يفهم من لفظ (مولى) معنى الإمامة والإمارة، فمن الملاحظ أن أمير المؤمنين علياً رضي الله عنه قد استتكر منهم مناداته بـ (يا مولانا)، ولو كان أمير المؤمنين علي العربي الفصيح يراها مرادفة يا أميرنا، أو يا إمامنا، لما استتكر على القائلين تلك المناذاة (6).

(و) روت كتب الشيعة الاثنى عشرية أقوالاً لبعض أهل البيت ينفون فيها أن يكون المراد بحديث الغدير النص على إمامة علي من بعد رسول الله ﷺ، فقد قيل للإمام الحسين ابن علي الذي كان كبير الطالبين في عهده وكان وصي أبيه وولي صدقة جده: ألم يقل رسول الله: «من كنت مولاه فعلي مولاه؟» فقال: بلي ولكن - والله - لم يعن رسول الله بذلك الإمامة والسلطان، ولو أراد لأفصح لهم به. وكان ابنه الإمام عبد الله يقول: ليس لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا، وليس في أحد من أهل البيت إمام مفترض

(1) رجال الكشي، ص 52 نقلاً عن حقه من التاريخ ص 205.

(2) بحار الأنوار (194/46) اتهموه أنه كان يشرب الخمر، حقه من التاريخ، ص 205.

(3) الكافي (504/1) اتهموه بأنه فاجر ماجن شريب للخمر، حقه من التاريخ، ص 205.

(4) حقه من التاريخ، ص 205.

(5) فضائل الصحابة (702/2) حديث رقم 967.

(6) ثم أبصرت الحقيقة، ص 200.

الطاعة من الله، وكان ينبغي أن تكون إمامة أمير المؤمنين من الله (1)، فإذا كان هذا كلام أهل البيت وهم أبناء علي والناصرين له، فما تري غيرهم يقولون (2)؟.

2 - حديث استخلاف علي رضي الله عنه على المدينة في تبوك :

كان في رجب سنة تسع من الهجرة غزوة تبوك، وكانت لها أهمية كبيرة في السيرة النبوية، وتحققت منها غايات كانت بعيدة الأثر في نفوس المسلمين والعرب، ومجري الحوادث في تاريخ الإسلام (3)، واستعمل رسول الله ﷺ على المدينة علياً، فوجد المنافقون فرصة للتنفيس عما بداخلهم من حقد ونفاق، فأخذوا يتكلمون في علي رضي الله عنه بما يسيء إليه، فمن ذلك قولهم: ما تركه إلا لثقله عليه. وهذا القول منهم في حقه، علامة بارزة واضحة على نفاقهم، ففي الحديث الصحيح أن علياً رضي الله عنه قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي ﷺ «أن لا يحني إلا مؤمن ولا يبغي إلا منافق» (4).

عند ذلك أدرك علي الجيش وأراد الغزو معهم قائلاً: يا رسول الله أتخلفني في الصبيان والنساء، فقال رسول الله ﷺ: «ألا ترضي أن تكون بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي» (5).

وليس في هذا الحديث ما يستدل به الشيعة على كون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه خليفة لرسول الله ﷺ والرد عليهم من وجوه:

(أ) الحديث المذكور له سبب هام لا ينبغي أن يغفل وأن يفهم الحديث دونه، فقد طعن المنافقون في علي رضي الله عنه، فبين رسول الله مكانته وفضله، وكذب المنافقين.

(ب) من الثابت أن هارون عليه السلام كانت وفاته قبل موسى عليه السلام والاستدلال بالحديث على إمامة علي بعد رسول الله بالتالي غير منطبق، ولو أراد

(1) ثم أبصرت الحقيقة، ص 201، كذلك الرواية في كتب أهل السنة، الاعتقاد للبيهقي ص 182، 183، ومن كتب الشيعة، بصائر المؤمنين للصفار، ص 153 - 156.

(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص 201.

(3) المرتضي للنووي، ص 55.

(4) مسلم في كتاب الإيمان (78).

(5) البخاري رقم (2404).

رسول الله ﷺ النص على علي بن أبي طالب رضي الله عنه لقال له مثلاً: أنت مني بمنزلة يوشع من موسى، لأن نبي الله يوشع استخلف على بني إسرائيل بعد وفاة موسى عليه السلام، لكن ذكر رسول الله ﷺ لهارون عليه السلام الذي كان خليفة موسى عليه السلام في حياة موسى لا بعد وفاته، ليس له إلا معني واحد هو الترضية لعلي الذي أحزنه إبقاء الرسول ﷺ له في المدينة مستخلفاً على الضعفاء والنساء والأطفال والمتخلفين عن الغزوة، فبين له النبي ﷺ أنه كما استخلف موسى عليه السلام أخاه هارون عليه السلام على قومه وذهب للطور للقاء ربه تبارك وتعالى فاستخلفني لك من هذا الباب، فموسي لم يستخلف هارون - عليهما السلام - استخفافاً به وتنقيصاً له وإنما ائتماناً وثقة به، وكذلك الحال معك يا علي ابن أبي طالب رضي الله عنك.

(ج) هارون عليه السلام لم يكن وصياً لموسي عليه السلام بل كان نبياً ووزيراً بنص القرآن، وقياس حال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه الذي هو عند الشيعة وصي وليس بنبي قياساً مع الفارق علماً بأنهم يرفضون القياس أصلاً.

(د) الاستدلال بكون هارون عليه السلام وزيراً لموسي عليه السلام على وزارة أمير المؤمنين علي لرسول الله ﷺ أعجب من الأولى، ذلك لأن الله تعالى الذي جعل هارون عليه السلام وزيراً لنبيه موسي عليه السلام قال في محكم كتابه عن طلب موسي عليه السلام {وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي} هَرُونَ أَخِي ﴿٢٩﴾ أَشَدُّ بِمَـَٔةٍ أَرْزَىٰ ﴿٣٠﴾ وَأَشْرَكَهُ فِي أَمْرِي ﴿٣١﴾ [طه: 29، 32]، فهل يري من يدعي التطابق بين الاثنين كون علي رضي الله عنه مشاركاً لرسول الله ﷺ في نبوته كما هو الحال في مشاركة هارون لموسي عليه السلام في أمره؟! من يعتقد ذلك فلا شك في كفره وخروجه من ملة الإسلام (1).

(هـ) لقد استخلف النبي ﷺ علي المدينة غير علي بن أبي طالب، ففي غزوة بدر استخلف عبد الله ابن أم مكتوم، واستخلف في غزوة سليم، سباع بن عرفة الغفاري أو ابن أم مكتوم على اختلاف ذلك، واستخلف في غزوة السويق، بشير بن عبد المنذر، واستعمل على المدينة في غزوة بنى المصطلق، أبا ذر الغفاري، وفي غزوة الحديبية، نميلة بن عبد الله الليثي، كما استعمله أيضاً في غزوة خيبر، وفي عمرة القضاء استعمل عوف بن الأضبط الديلي، وفي فتح مكة، كلثوم بن حصين بن عتبة الغفاري، وفي حجة

(1) ثم أبصرت الحقيقة، ص215.

الوداع، أبا دجانة الساعدي، ذكر هذا ابن هشام في مواقف متفرقة من السير (1)، إضافة إلى أن استخلاف عليّ على المدينة لم يكن الأخير فقد استخلف النبي ﷺ على المدينة في حجة الوداع غير علي، وهذا منهج النبي ﷺ في تربية القادة كما حدث عندما أمر أبا بكر على الحج، واختصه أيضاً بإمامة الصلاة وحده (2).

(و) وأما تشبيه النبي ﷺ لعلي بهارون فهذه فضيلة، كما أن النبي ﷺ شبه أبا بكر وعمر بأعظم من هارون ففي غزوة بدر، لما كانت قضية الأسري واستشار النبي ﷺ أبا بكر، فرأى أن يعفو عنهم وأن يفادوهم قومهم، ورأى عمر أن يقتلهم، فقال النبي ﷺ لأبي بكر: «إِنَّ مَثَلَكَ كَمَثَلِ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ قَالَ: {فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [إبراهيم: 36]، ومثلك كمثل عيسى إذ قال: {إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [المائدة: 118]»، ثم التفت إلى عمر فقال: «يا عمر إن مثلك مثل نوح لما قال: {رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا} [نوح: 26]، ومثلك كمثل موسى لما قال: {رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ} (3) [يونس: 88]».

فشبه أبا بكر بإبراهيم وعيسى، وشبه عمر بنوح وموسي، وأولئك من أولي العزم وهم خير البشر بعد رسول الله ﷺ، وهم أفضل من هارون بدرجات صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وتشبيه النبي ﷺ لعلي بهارون تكريم له، كما كرم النبي ﷺ أبا بكر وعمر عندما شبههم بإبراهيم وعيسى وموسي ونوح (4) عليهم السلام.

(ز) من أقوال العلماء في شرح الحديث:

قال النووي رحمه الله: وهذا الحديث لا حجة فيه لأحد منهم، بل فيه إثبات فضيلة لعلي ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله، وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده، لأن النبي ﷺ إنما قال هذا لعلي حين استخلفه في المدينة في غزوة تبوك. ويؤيد هذا أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسي، بل توفي في حياة موسي، وقبل وفاة موسي بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص، قالوا: وإنما استخلفه

(1) السيرة النبوية لابن هشام (2/650، 804، 806).

(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص215.

(3) مسند أحمد (1/383) وإسناده صحيح.

(4) حقة من التاريخ، ص200.

حين ذهب لميقات ربه للمناجاة (1).

وقال ابن حزم رحمه الله بعد ذكر احتجاج الرافضة بالحديث: وهذا لا يوجب له فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده؛ لأن هارون لم يل أمر بني إسرائيل بعد موسى عليهما السلام، وإنما ولي الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون فتي موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليهما السلام، كما ولي الأمر بعد رسول الله ﷺ صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة، وإذا لم يكن علي نبياً كما كان هارون نبياً، ولا كان هارون خليفة بعد موت موسى على بني إسرائيل فصح أن كونه رضي الله عنه من رسول الله بمنزلة هارون من موسى إنما هو في القرابة فقط، وأيضاً فإنما قال له رسول الله ﷺ هذا القول إذ استخلفه على المدينة في غزوة تبوك، ثم إنه قد استخلف ﷺ قبل تبوك وبعد تبوك في أسفاره رجالاً سوى علي رضي الله عنه فصح أن هذا الاستخلاف لا يوجب لعلّي فضلاً على غيره، ولا ولاية الأمر بعده، كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين (2).

وقال ابن حجر رحمه الله: واستدل بحديث الباب على استحقاق علي للخلافة دون غيره من الصحابة، فإن هارون كان خليفة موسى وأجيب بأن هارون لم يكن خليفة موسى إلا في حياته لا بعد موته لأنه مات قبل موسى باتفاق.. أشار إلى ذلك الخطابي (3).

وقال ابن تيمية رحمه الله في سياق رده على الشيعة الرافضة في استدلالهم بهذا الحديث:

وقول القائل: هذا بمنزلة هذا، وهذا مثل هذا، هو كتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق، لا يقتضي المساواة - المطلقة - في كل شيء، وكذلك هنا بمنزلة هارون، وهذا الاستخلاف لا يسمى من خصائص علي، بل ولا هو مثل استخلافاته فضلاً أن يكون أفضل منها، وقد استخلف من هو على أفضل منه في كثير من الغزوات، ولم تكن تلك الاستخلافات توجب تقديم المستخلف على علي إذا قعد معه، فكيف يكون موجباً لتفضيله على علي؟ قد استخلف على المدينة غير واحد، وأولئك

(1) شرح صحيح مسلم (174/13).

(2) الفصل (4، 159، 160).

(3) فتح الباري (74/7)، الانتصار للصحب والآل، ص540.

المستخلفون منه بمنزلة هارون من موسى من جنس استخلاف علي بل كان ذلك الاستخلاف يكون على أكثر وأفضل ممن استخلف عليه عام تبوك وكانت الحاجة إلى الاستخلاف أكثر، فإنه كان يخاف من الأعداء على المدينة، فأما عام تبوك فإنه كان قد أسلمت العرب بالحجاز، وفتحت مكة وظهر الإسلام وعز، ولهذا أمر الله نبيه أن يغزو، ولهذا لم يدع النبي ﷺ عند علي أحداً من المقاتلة، كما كان يدع النبي ﷺ بها في سائر الغزوات بل أخذ المقاتلة (1) كلهم.

(ج) الحكمة في عدم تخصيص رسول الله ﷺ من بعده أحداً ليتولى أمر الأمة:

إن الحكمة في عدم تخصيص رسول الله ﷺ من بعده أحداً ليتولى أمر الأمة تتضح في إدراكنا لحقيقة الإسلام كدين رباني للبشرية، وأنه لو حدد الرسول ﷺ رجلاً من بعده، فإنه يكون قد أعطي المسوغ الشرعي ليدعي المدعون - وقد فعلوا بدون برهان - بأن قيادة الأمة من حق أسرة بعينها، ويصبح الحكم الوراثي هو الحكم السائد في الإسلام، ولكن رسول الله ﷺ أراد - وهو لا ينطق عن الهوى {إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ} [النجم: 4] - أن يترك هذا الأمر مطلقاً للمسلمين أن يختاروا أصلحهم وخيرهم، وإن كان لمح بعض التلميحات إلى أبي بكر وكان بمقدوره عليه السلام أن يصرح، ولكنه لم يفعل لهذا القصد - إلا أن التلميح لا يعطي شرعية التولية المباشرة، ولو كانت هناك وصية لأحد من الخلق لما حصل اختلاف في سقيفة بنى ساعدة في بداية الأمر، ولما استشار أبو بكر الناس في تولية عمر رضي الله عنه، ولما ترك عمر الخلافة بيد ستة من المهاجرين.. إلخ، ولو كانت المسألة وراثية لكان بنو هاشم أول من ينالون هذا الأمر (2).

إن هذا الدين للبشرية، ولا يصح بأي حال من الأحوال أن يكون محصوراً في أسرة حاكمة واحدة، ويظل متوارثاً، كالمتاع، وإذا كانت العصور التالية فعلت ذلك، كعصر بنى أمية، وبنى العباس وغيرهم، فإن هذا خلاف القاعدة الشرعية، وما كان خلاف القاعدة، فهو طارئ وغريب على دين الله، وينبغي أن ينحي هذا المفهوم القاصر كلية من الفكر الإسلامي حتى يصبح ناصعاً نقياً (3).

بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يستدلون بها في الإمامة:

(1) منهاج السنة (330/7، 332)، مجموع الفتاوى (416/4).

(2) دراسات في عهد النبوة للشجاع، ص 270.

(3) دراسات في عهد النبوة للشجاع، ص 270.

1 - حديث الطائر:

ومن أهم أدلة الشيعة الإمامية كذلك: حديث الطائر المشوي، روى الحاكم في المستدرک عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنت أخدم رسول الله ﷺ، فقدم لرسول الله فرخ مشوي فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير»، قال: فقلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فجاء عليّ رضي الله عنه فقلت: إن رسول الله على حاجة، ثم جاء فقال رسول الله ﷺ: «افتح»، فدخل، فقال رسول الله ﷺ: «ما حبسك يا علي؟» فقال: إن هذه آخر ثلاث كرات يردني أنس، يزعم أنك على حاجة، فقال: «ما حملك على ما صنعت؟» فقلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلاً من قومي، فقال رسول الله ﷺ: «إن الرجل قد يحب قومه» (1).

روى هذا الحديث بأسانيد لا تخلو من ضعف، بالإضافة إلى أن كثرة الروايات المسندة إلى أنس بن مالك رضي الله عنه وعدم صحة سند واحد منها أمر يدعو للعجب والدهشة، فإين أصحاب أنس من هذا الحديث وقد صحبوه السنين الطوال؟ لم نر أي واحد منهم قد روى هذا الحديث، وهم من هم في الثقة والضبط، كأمثال الحسن البصري، وثابت البناني، وحמיד الطويل، وحبيب بن أبي ثابت، وبكر بن عبد الله المزني، وأسعد بن سهل بن حنيف، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وأبان بن صالح، وإبراهيم بن ميسرة، وغيرهم كثير ممن يروى عن أنس ولا يعرف، قال ابن كثير: ثم وقفت على مجلد كبير في رده وتضعيفه - أي حديث الطير - سنداً ومتمناً للقاضي أبي بكر الباقلاني (2).

وقال ابن الجوزي: قد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقاً كلها مظلم، وفيها مطعن، فلم أر الإطالة بذلك (3)، وقال ابن تيمية: حديث الطائر من المكذوبات والموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل (4)، وقال الزيلعي: كم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف (5).

(1) المستدرک (130/3، 131) ضعيف من حيث السند والمتن.

(2) البداية والنهاية (354/7).

(3) العلل المتناهية (225/1، 234).

(4) منهاج السنة (99/4).

(5) تحفة الأحوذى (24/10).

2 - حديث الدار:

ومن الأحاديث التي يستدل بها الشيعة الاثنا عشرية على نصية الإمامة حديث الدار، حيث يري الشيعة أن رسول الله ﷺ نص على إمامة علي منذ بداية البعثة، وأثناء عرضه الإسلام على كفار مكة، ومنذ مطالبته بإهم بترك الأوثان وإفراد الواحد القهار بالعبادة، لما نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ: {وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ} [الشعراء: 214] دعاني رسول الله ﷺ فقال: «يا علي إن الله أمرني أن أنذر عشيرتك الأقربين» فضقت بذلك ذرعاً وعرفت أنني متى أبادئهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره، فصمت علي حتى جاء جبرائيل، فقال: يا محمد إنك إلا تفعل ما تؤمر به يعذبك ربك فاصنع لنا صاعاً من الطعام واجعل عليه رجل شاة، واملاً لنا عساً من لبن، ثم اجمع لي بني عبد المطلب حتى أكلهم وأبلغهم ما أمرت به، ففعلت ما أمرني به ثم دعوتهم له وهم يومئذ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب، فلما اجتمعوا إليه دعاني بالطعام الذي صنعت لهم فجئت به فلما وضعته تناول رسول الله خدية من اللحم فشققها بأسنانه ثم ألقاها في نواحي الصفحة، ثم قال: «خذوا باسم الله»، فأكل القوم حتى ما لهم بشيء حاجة، وما أرى إلا موضع أيديهم وإيم الله الذي نفسي بيده، وإن كان الرجل الواحد منهم يأكل ما قدمت لجميعهم، ثم قال: اسق القوم، فجئتهم بذلك العس فشربوا حتى رووا منه جميعاً، وإيم الله إن كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله، فلما أراد رسول الله أن يكلمهم بדרه أبو لهب إلى الكلام فقال: لقد سحركم صاحبكم، فتفرق القوم ولم يكلمهم رسول الله، فقال: الغد يا علي، إن هذا الرجل سبقني إلى ما قد سمعت من القول فتفرق القوم قبل أن أكلهم فعد لنا من الطعام بمثل ما صنعت، ثم اجمعهم إلي. فقال: ففعلت، ثم جمعتهم ثم دعاني بالطعام فقربته لهم ففعل كما فعل بالأمس فأكلوا حتى ما لهم بشيء حاجة، ثم قال: اسقهم فجئتهم بذلك العس فشربوا حتى رووا منه جميعاً، ثم تكلم رسول الله ﷺ، فقال: «يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتمكم به، إني قد جئتمكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه فأياكم يؤازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم». قال: فأحجم القوم عنها جميعاً وقلت - وإني لأحدثهم سناً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً⁽¹⁾ - أنا يا رسول الله أكون

(1) مع أن عمره آنذاك ما يقارب عشر سنوات.

وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: «إن هذا أخي ووصي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا»، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع، وفي سياق آخر... فلم يجبه أحد منهم فقام علي وقال: أنا يا رسول الله قال: «اجلس» ثم أعاد القول على القوم ثانياً، فصمتوا، فقام علي وقال: أنا يا رسول الله، فقال: «اجلس» ثم أعاد القول على القوم ثالثاً فلم يجبه أحد منهم، فقام علي فقال: أنا يا رسول الله، فقال: «اجلس أنت أخي» (1).

وهذا الحديث باطل سنداً وممتناً؛ أما سنداً، ففي سنده عبد الغفار بن القاسم وعبد الله ابن عبد القدوس، فأما عبد الغفار بن القاسم فهو متروك لا يحتاج به، قال عنه علي بن المديني: كان يضع الحديث، وقال يحيى بن معين (2): ليس بشيء.

وروى عباس بن يحيى: ليس بشيء. وقال البخاري: ليس بالقوى عندهم - أي عند علماء الجرح والتعديل - وقال عنه ابن حبان: يقلب الأخبار ولا يجوز الاحتجاج به، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال النسائي: متروك الحديث (3)، وليس عبد الله بن

عبد القدوس بأحسن حالاً من سابقه، بل هو مجروح أيضاً عند عامة علماء الحديث، قال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ضعيف (4).

وأما من ناحية المتن فالحديث واضح البطلان لأسباب وهي:

(أ) هذه الرواية معارضة لرواية أخرى اتفق أهل الحديث على صحتها وثبوتها، فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ابن عباس رضي الله عنه قال: لما نزلت {وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ} [الشعراء: 214]، صعد النبي ﷺ على الصفا، فجعل ينادي: «يا بني فهر، يا بني عدي»، لبطنون قریش حتى اجتمعوا فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقریش فقال: «أرايتكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي»، قالوا: نعم ما جربنا عليك إلا

(1) المراجعات المراجعة (350/1) من كتاب الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات، أبو مريم بن محمد الأعظمي.

(2) المجروحين لابن حبان، ص13.

(3) الضعفاء والمتروكين للنسائي، ص210.

(4) ميزان الاعتدال (457/2).

صدقاً، قال: «فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد»، فقال أبو لهب: تباً لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا، فنزلت ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۚ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ۚ﴾ (1) [المسد: 1، 2].

(ب) الشيعة الاثنا عشرية طالما ادعوا النص الصريح على خلافة علي وأنه هو الوصي والمستحق الوحيد لهذا المنصب، وأن النصوص متضافرة في إثبات ذلك، وهذا الحديث بدحض قولهم، إذ فيه أن النبي ﷺ دعا قومه لنصرته وأن من يقبل نصرته فسيصبح أخاه ووصيه وخليفته من بعده، ولم يخص علياً بذلك بل وأعرض عنه ثلاث مرات، ولما لم يجد ناصراً غير علي قال له ما قال، وهذا يدل على أن علياً لا يستحق هذا المنصب ابتداءً، وأن النبي ﷺ اضطر مع إحجام قومه أن يجعل هذا الأمر في علي، فهل هذا يتوافق مع ما يدعيه القوم من أن علياً منصوب عليه من قبل السماء (2).

3- حديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وأحاديث أخرى موضوعة:

والأحاديث الموضوعة في هذا الباب كثيرة جداً، ومن ذلك ما رواه جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، فهذا الخبر مطعون فيه، إذ أنكره البخاري وقال عنه يحيى بن معين: لا أصل له وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وقال النووي والذهبي: إنه موضوع (3).

ويقول الألباني - رحمه الله: وحديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب». موضوع رواه العقيلي في الضعفاء وابن عدي في الكامل، والطبراني في الكبير والحاكم عن ابن عباس ورواه ابن عدي والحاكم عن جابر رضي الله عنه (4)، وكذلك حديث «من ناصب علياً بالخلافة فهو كافر». فلا أثر له بوجه في كتاب أهل السنة (5) أصلاً، وهذه النماذج تكشف عن ضعف ما استند إليه الروافض من حجج اختصاص علي رضي الله عنه وتعيينه دون غيره للخلافة.

ويؤيد هذا ما ذهب إليه ابن خلدون من أن ما استدلل به الشيعة الروافض من

(1) البخاري رقم (4492).

(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص 224.

(3) الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، ص 71 رقم (257) الفتاوى (410/4).

(4) ضعيف الجامع الصغير (13/2) رقم (1416).

(5) منهاج السنة (107/4، 108) دراسة عن الفرق، جلي، ص 195.

نصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم، لا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة، بل أكثرها موضوع أو مطعون في طريقه أو بعيد عن تأويلاتهم⁽¹⁾، وما أورده ابن حزم من أن سائر الأحاديث التي تتعلق بها الرافضة، فموضوعة يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلها⁽²⁾.

ويعترف الكاتب الشيعي ابن أبي الحديد بأثر الشيعة في وضع الأحاديث لتأييد مذهبهم في الإمامة فيقول: إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم حملهم على وضعها عداوة خصومهم، فلما رأت البكرية " يريد بعض السنين " ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها " أبي بكر " أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث... فلما رأت الشيعة ما قد وضعت البكرية أوسعوا في وضع الأحاديث، ولقد كان الفريقان في غنية عما اكتسباه، ولقد كان في فضائل علي الثابتة الصحيحة وفضائل أبي بكر المحققة المعلومة ما يغني عن تكلف العصبية⁽³⁾، ورغم ضعف هذه الحجج وعدم قوتها فإننا نجد أن بعض الشيعة المعاصرين لا زالوا يرددونها في كتاباتهم ويستشهدون بها لإثبات معتقداتهم في الإمامة، وهذا أحد أئمتهم يذهب إلى أن الرسول يعد غير مبلغ للرسالة لو لم يعين علياً خليفة من بعده⁽⁴⁾، ويقول: إن الرسول الكريم قد كلمه الله وحياً أن يبلغ ما أنزل الله إليه، فيمن يخلفه في الناس ويحكم هذا الأمر فقد اتبع ما أمر به وعين أمير المؤمنين علياً للخلافة⁽⁵⁾. وقولهم هذا يناقض كل ما يدعونه من آيات وأحاديث يستدلون بها على الإمامة، لأنه يلزم من قولهم هذا أنه إلى واقعة حديث غدير خم، لم يكن الله سبحانه وتعالى ورسوله قد نصا على إمامة علي.

ويكفي في نقد نظرية الإمامة عند الشيعة الإمامية أنه لا سند لهم فيها إلا عبد الله بن سبأ اليهودي، الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصية من النبي ﷺ، ومحصورة بالوحي، وإذا تولاهما سواه يجب البراءة منه وتكفيره، فقد اعترفت كتب الشيعة بأن ابن

(1) المقدمة، ابن خلدون، ص197.

(2) الفصل، ابن حزم (148/4).

(3) شرح نهج البلاغة (48/11، 50) نقلاً عن دراسة عن الفرق، لشيخ الدكتور أحمد جلي، ص195، 196.

(4) دراسة عن الفرق ص196.

(5) الحكومة الإسلامية للخميني ص42، 43، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص196.

سبأ، كان أول من أشهر القول بفرض إمامة علي، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفية وكفرهم (1)، لأنه كان يهودي الأصل يري أن يوشع بن نون هو وصي موسي، فلما أسلم أظهر هذه المقالة في علي بن أبي طالب رضي الله عنه (2).

رابعاً: التوحيد والشيعة الاثنا عشرية :

جعل الشيعة العقيدة في الإمام أساساً لمذهبهم وركناً من أركان الدين، وأصبح الإمام عندهم جزءاً من العقيدة، وينسب الشيعة إلى بعض أئمتهم القول بأن من أصبح من هذه الأمة لا إمام له أصبح ضالاً تائهاً، وإن مات على هذا الحال مات ميتة جاهلية (3)، ذلك لأن الإمام في تصور الشيعة يختلف اختلافاً كلياً عن تصور المسلمين جميعاً لخليفاتهم، إذ إن المسلمين يعدون الإمام أو خليفة المسلمين شخصاً عادياً في تكوينه ومعارفه، وأن دوره لا يتجاوز دور المنفذ لشرع الله وأنه يعرض له الخطأ والانحراف، كما يعرض لسائر الناس فيقوم ويعارض إذا خالف أمر الله، وفوق هذا، فإن الخليفة يختار وينتخب من قبل الجماعة المسلمة وفقاً لمبدأ الشوري (4).

وخلافاً لهذا التصور يذهب الشيعة إلى أن الأئمة كانوا قبل هذا العالم أنواراً، وأن لهم ولاية تكوينية إلى جانب الولاية الحكمية، وقد نسبوا إلى رسول الله حديثاً أسندوه إلى علي ابن أبي طالب رضي الله عنه (5).

ويقول أحد أئمة الشيعة المعاصرين: وثبتت الولاية والحاكمية للإمام، لا يعنى تجرده من منزلته التي هي له عند الله ولا تجعله مثل من عداه من الحكام، فإن للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون، وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل، وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث، فإن الرسول الأعظم ﷺ والأئمة - عليهم السلام - كانوا قبل هذا العالم أنواراً، فجعلهم الله بعرشه محققين، وجعل لهم من المنزلة والزلفي ما لا يعلمه إلا الله.

(1) رجال الكشي ص108، 109، أصول مذهب الشيعة الإمامية (792/2).

(2) أصول مذهب الشيعة (792/2).

(3) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص197.

(4) النظام السياسي للدولة الإسلامية، ص147 - 236.

(5) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص198.

وقد قال جبرائيل - كما ورد في روايات المعراج - لو دنوت أنملة لاحترقت، وقد ورد عنهم عليهم السلام إن لنا حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل (1). وبناء على هذا التصور للإمام فإن دوره لا يقف عند تنفيذ شرع الله بل له هيمنة على شئون الكون ومجرياته، فعلي عندهم الحاكم المهيمن الشرعي على شئون البلاد والعباد، وأن الملائكة تخضع له، ويخضع له الناس حتى الأعداء منهم، لأنهم يخضعون للحق في قيامه، وقعوده، وفي كلامه وصمته، وفي خطبه وصلواته وحروبه (2).

وقد أثر اعتقاد الشيعة في الأئمة على عقيدتها في توحيد الله سبحانه بسبب الغلو، وإليك بيان ذلك:

1 - نصوص التوحيد جعلوها في ولاية الأئمة :

فأول ما نفاجاً به أن نصوص القرآن التي تأمر بعبادة الله وحده، غيروا معناها إلى الإيمان بإمامة علي والأئمة، والنصوص التي تنهي عن الشرك جعلوا المقصود بها الشرك في ولاية الأئمة، ففي قوله تعالى: {وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ} [الزمر: 65].

جاء في الكافي (3) - أصح كتاب عندهم في الرواية -، وفي تفسير القمي (4) - عمدة تفاسيرهم - وفي غيرهما من مصادرهم المعتمدة (5)، تفسيرها بما يلي: يعنى إن أشركت في الولاية غيره (6)، وفي لفظ آخر: لأن أمرت بولاية أحد مع ولاية علي من بعدك ليحبطن عملك (7). وقد ساق صاحب البرهان في تفسير القرآن أربع روايات لهم في تفسير الآية السابقة بالمعنى المذكور (8)، وقد جاء في سبب نزولها عندهم: أن الله عز وجل حيث أوحى إلى نبيه ﷺ أن يقيم علياً للناس علماً اندس إليه معاذ بن جبل فقال: أشرك في ولايته الأول والثاني - يعنون أبا بكر وعمر -، حتى يسكن الناس إلى قولك

(1) الحكومة الإسلامية، آية الله الخميني، ص 93، 94.

(2) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص 200.

(3) أصول الكافي (427/1) رقم (76).

(4) تفسير القمي (251/2).

(5) البرهان (83/4)، وتفسير الصافي (328/4).

(6) هذا لفظ الكليني في الكافي، أصول الشيعة (519/2).

(7) أصول الشيعة (519/2).

(8) البرهان (83/4)، أصول الشيعة (519/2).

ويصدقوك، فلما أنزل الله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: 67]، شكا رسول الله إلى جبرائيل فقال: إن الناس يكذبونني ولا يقبلون مني، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: 65].

وحتى يدرك القارئ مدي تحريفهم لآيات الله وتآمرهم لتغيير الآية وما قبلها وما بعدها وتتبع ذلك بيان معناها، قال تعالى: ﴿قُلْ أَغْفِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: 64 - 66]، فالآية كما هو واضح من سياقها تتعلق بتوحيد الله في عبادته، فهم غيروا الأمر فاعتبروا الآية متعلقة بعلي، مع أنه ليس له ذكر في الآية أصلاً، فكأنهم جعلوه هو المعبر عنه بلفظ الجلالة (الله) وجعلوا (العبادة) هي الولاية. والآية واضحة المعنى بينة الدلالة، ليس بين معناها وتأويلهم المذكور أدنى صلة ⁽¹⁾، قال أهل العلم في تفسيرها: إن الله سبحانه أمر نبيه أن يقول هذا للمشركين لما دعوه إلى ما هم عليه من عبادة الأصنام، وقالوا: هو دين آبائنا ⁽²⁾، والمعنى: قل يا محمد لمشركي قومك: أتأمرونني بعبادة غير الله أيها الجاهلون بالله، ولا تصلح العبادة لشيء سواه سبحانه.

ولما كان الأمر بعبادة غير الله لا يصدر إلا عن غبي جاهل ناداهم بالوصف المقتضي ذلك فقال: ﴿أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ ﴿٦٤﴾ [الزمر: 64]، ثم بين سبحانه أنه قد أوحى إلى نبيه وإلى الرسل من قبله: لئن أشركت بالله ليبيطن عملك. وهذا في بيان خطر الشرك وشناعته، وكونه بحيث ينهي عنه من لا يكاد يباشره فكيف بمن عداه؟ ثم قال سبحانه: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ لا تعبد ما أمرك به المشركون بل اعبد الله وحده دون كل ما سواه من الآلهة الباطلة والأوثان ⁽³⁾.

فالمعنى كما تري واضح جلي، لا يلتبس إلا على صاحب هوى مغرض، قد أعماه هواه عن رؤية الحق... فهذه الزمرة التي وضعت هذه الروايات كان جل همها، وغاية قصدها البحث عن سند لدعواهم في الإمامة في القرآن الكريم حتى ولو حرفوا آيات الله،

(1) أصول الشيعة الإمامية (520/2).

(2) تفسير ابن كثير (67/4)، تفسير البغوي (284/4).

(3) تفسير الطبري (24/24)، تفسير القرطبي (276/15، 277)، فتح القدير (474/4)، روح المعاني

للأوسى (23/24، 24).

فكانت تخبط في هذا الأمر خبط عشواء، لا تستند في الاستدلال إلى أصل في لغة أو عقل فضلاً عن الشرع والدين، كما يظهر في النص الإساءة للنبي ﷺ بتصويره في موقف الخائف الوجل من قومه، والمتردد في تنفيذ أمر ربه، حتى إنه لم يفارق هذا الموقف إلا حينما نزل عليه التهديد بإحباط عمله (1).

2 - الولاية أصل قبول الأعمال عندهم:

قالوا: إن الله عز وجل نصب علياً علماً بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمناً ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة (2)، وقالوا: فإن من أقر بولايتنا ثم مات عليها قبلت منه صلاته، وصومه، وزكاته وحجه، وإن لم يقر بولايتنا بين يدي الله عز وجل لم يقبل الله عز وجل شيئاً من أعماله (3)، وزعموا أن جبرائيل عليه السلام نزل على النبي ﷺ فقال: يا محمد، السلام يقرئك السلام ويقول: خلقت السماوات السبع وما فيهن، والأرضين السبع وما عليهن، وما خلقت موضعاً أعظم من الركن والمقام، ولو أن عبداً دعانى هناك منذ خلقت السماوات والأرضين ثم لقينى جاحداً لولاية علي لأكبته في سقر (4).

والروايات في هذا المعنى كثيرة وكلها باطلة لا يصح منها شيء، وكل هذه الروايات ليست من الإسلام في شيء، فأما كتاب الله سبحانه ليس فيه مما يدعون شيء، وهو الفیصل الأول، والمرجع الأول في كل خلاف، فالقرآن الكريم ذكر أن أصل قبول الأعمال هو التوحيد وسبب الحرمان هو الشرك، قال تعالى: {إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ} [المائدة: 72]، وقوله: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} [النساء: 48].

وكل ما ذكر من مبالغات الشيعة تكذبها آيات القرآن، فالله سبحانه يقول: {مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [البقرة: 62]. ولم يذكر سبحانه من ضمن ذلك الولاية، وكذلك قال سبحانه: {مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}

(1) أصول الشيعة الإمامية (522/2).

(2) أصول الكافي (437/1).

(3) أمالي الصدوق، ص 154، 155.

(4) المصدر نفسه، ص 290، بحار الأنوار (167/27).

[المائدة: 69]، وهم يزعمون أن ولاية الاثنى عشر أعظم من الصلاة وسائر أركان الإسلام، والصلاة ذكرت في القرآن بلفظ صريح واضح في أكثر من ثمانين موضعاً، ولم تذكر ولايتهم مرة واحدة، فهل أراد جل شأنه ضلال عباده، أو لم يبين لهم طريق الوصول إليه، سبحانه هذا بهتان عظيم: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتُهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: 115].

وقد جاء في رواياتهم ما ينقض ما قالوه، وإن كانت لا تلبث تأويلاتهم، أو تقيتهم من وأد مثل هذه النصوص المعتدلة، ولكن نذكر ذلك لعل عاقلاً يتعظ، أو غافلاً ينتبه، أو نائماً يستيقظ، ولإقامة الحجة على المعاند من كتبهم، وبيان ما عليه نصوصهم من تناقض... جاء في تفسير فرات: قال علي بن أبي طالب: سمعت رسول الله ﷺ يقول لما نزلت: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: 23] قال جبرائيل: يا محمد إن لكل دين أصلاً ودعامة، وفرعاً وبنیاناً، وإن أصل الدين ودعامته قول: لا إله إلا الله، وإن فرعه وبنياناه محبتكم أهل البيت وموالاتكم فيما وافق الحق ودعا إليه (1).

فهذا النص يخالف ما تذهب إليه أخبارهم، حين يجعل أصل الدين شهادة التوحيد، لا الولاية، ويعد محبة أهل البيت هي الفرع وهي مشروطة بمن وافق الحق منهم ودعا إليه (2).

3 - اعتقادهم أن الأئمة هم الواسطة بين الله وخلقهم :

تقول الشيعة الإمامية: إن الأئمة الاثنى عشرية هم الواسطة بين الله وخلقهم، قال المجلسي عن أئمتهم: فإنهم حجب الرب والوسائط بينه وبين الخلق (3)، وعقد لذلك باباً بعنوان: باب أن الناس لا يهتدون إلا بهم، وأنهم الوسائل بين الخلق وبين الله، وأنه لا يدخل الجنة إلا من عرفهم (4)، وجاء في كتاب عقائد الإمامية أن الأئمة الاثنى عشر هم: أبواب الله والسبل إليه... إنهم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق (5).

ومن المسائل الموجودة في كتبهم ومصادرهم والتي هي تصب في هذه المعاني:

(1) تفسير فرات ص 148، 149، بحار الأنوار (23 / 247).

(2) أصول الشيعة الإمامية (535/2).

(3) بحار الأنوار (97/23).

(4) بحار الأنوار (97/23).

(5) عقائد الإمامية للمظفر، ص 98، 99.

(أ) قولهم: لا هداية للناس إلا بالأئمة:

قال أبو عبد الله - على حد زعمهم - بلية الناس عظيمة، إن دعوناهم لم يجيبونا، وإن تركناهم لم يهتدوا بغيرنا (1). وتقول أخبارهم: قال أبو جعفر: بنا عُبد الله، وبنا عُرف الله، وبنا وُحِدَ الله (2).

فهذه النصوص لا تنفي الهداية عن الأئمة، ولكن تجعل مصدرها الأئمة والحق أن الهداية بمعنى التوفيق إلى الحق وقبوله، لا يملكها إلا رب العباد، ومقلب القلوب والأبصار والذي يحول بين المرء وقلبه، والذي إذا قال للشيء: كن فيكون.. والشيعة في إطلاقها هذه العبارات بلا أي قيد تجعل لأئمتها مشاركة الله في هذه الهداية، والله سبحانه هو الهادي وحده لا شريك له (3)، قال تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: 17] ويقول لنبيه ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: 56]، أما هداية الدلالة على الحق والإرشاد إليه فهذه وظيفة الرسل ومن تبعهم بإحسان، ولا تنحصر في الاثنى عشر ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: 108]، وإطلاق القول بأن هداية العباد لا تتم إلا بالأئمة جراءة على الله (4).

(ب) قولهم: لا يقبل الدعاء إلا بأسماء الأئمة:

قالوا: لا يفلح من دعا بغير الأئمة، ومن فعل ذلك فقد هلك، جاء في أخبارهم عن الأئمة: من دعا الله بنا أفلح، ومن دعا بغيرنا هلك واستهلك (5)، وبلغت جرأتهم في هذا الباب أن قالوا: إن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم، صلوات الله عليهم أجمعين (6).

هذا ما تقوله الشيعة الرافضة وتفتريه، ولكن الله يقول: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]، ولم يقل سبحانه: فادعوه بأسماء الأئمة ومقامات الأئمة أو

(1) أمالي الصدوق، ص363، أصول الشيعة (539/2).

(2) بحار الأنوار (103/23).

(3) أصول الشيعة الإمامية (540/2).

(4) أصول الشيعة الإمامية (540/2).

(5) وسائل الشيعة (1142/4)، أصول الشيعة (541/2).

(6) وهذا أحد أبواب بحار الأنوار (319/26).

مشاهدهم.

كما قال جل شأنه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: 60]، ولو كان أساس قبول الدعاء ذكر أسماء الأئمة لقال: ادعوني بأسماء الأئمة أستجب لكم، بل إن هذا الأمر الذي تدعيه الشيعة وتفتريه من أسباب رد الدعاء وعدم قبوله، لأن الإخلاص في الدعاء لله أصل في الإجابة والقبول، قال تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: 14]، ﴿وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: 29] وهؤلاء الأئمة من سائر البشر ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأعراف: 194]، ولم يجعل الله عز وجل بينه وبين خلقه في عبادته ودعائه ولياً صالحاً، ولا ملكاً مقرباً، ولا نبياً مرسلًا، بل الجميع عباد الله ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: 172] وقوله: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: 93].

وأما دعوى أن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل بالأئمة فهي دعوى باطلة، إنما الأنبياء دعوا الله عز وجل باسمه سبحانه وبوحدانيته جل شأنه، وأيوب عليه السلام توسل بأسماء الله الحسنى وأنه - عز وجل - أرحم الراحمين ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [التين: 83] فاستجيبنا له فكشفنا ما به من ضرٍّ وعأتيناه أهلكه ومثلهم معهم رحمةً من عندنا وذكرى للعبيد ﴿الأنبياء: 83، 84﴾، وأما يونس عليه السلام فتوسل الله بوحدانيته، قال تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَظِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [التين: 87] فاستجيبنا له ونجّيناه من الغمِّ وكذالك تُسجى المؤمنين ﴿الأنبياء: 87، 88﴾.

والكلمات التي قالها آدم عليه السلام وزوجه هي كما قال الله سبحانه: ﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: 23]. وهذه المقالة من الشيعة معلوم فسادها من الدين بالضرورة وقد نقلت كتب الشيعة نفسها ما يناقض هذه الدعوى عن الأئمة في مناجاتهم لله ودعائهم له، وما من إمام إلا قد

رووا عنه الكثير من الدعاء ومناجاته وقد أتى على أكثره المجلسي في بحاره (1).

(ج) قولهم: إن الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى بيت الله :

قال ابن تيمية رحمه الله: حدثني الثقات أن فيهم من يري الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى البيت العتيق، فيرون الإشراف بالله أعظم من عبادة الله وحده، وهذا من أعظم الإيمان بالطاغوت (2).

وجاء في الكافي وغيره: إن زيارة قبر الحسين تعدل عشرين حجة، وأفضل من عشرين عمرة وحجة (3)، وخصت الروايات الشيعية الموضوعية زيارة الحسين يوم عرفة بأفضل خاص، تقول: من أتى الحسين عارفاً بحقه في غير يوم عيد كتب الله له عشرين حجة وعشرين عمرة مبرورات مقبولات.. ومن أتاه في يوم عيد كتب الله له عشرين حجة ومئة عمرة، ومن أتاه يوم عرفة عارفاً بحقه كتب الله له ألف حجة وألف عمرة مبرورات متقبلات، وألف غزوة مع نبي مرسل أو إمام عادل (4).

وليست زيارة قبر الحسين عند هؤلاء أفضل من الحج فحسب، بل هي أفضل الأعمال، جاء في رواياتهم: إن زيارة قبر الحسين أفضل ما يكون من الأعمال (5)، وفي رواية أخرى: من أحب الأعمال زيارة قبر الحسين (6).

وهكذا تنسي شرائع الإسلام وأوامره، ويهتم بالقبور والأضرحة، ويجعلونها من أفضل الأعمال بلا دليل إلا ما صنعتهم أو هامهم، وأوحاه لهم شياطينهم، ليشرعوا من الدين ما لم يشرعه الله (7).

وقد جعل هؤلاء القوم زيارة الأضرحة فريضة من فرائض مذهبهم ووضعوا لها مناسك كمناسك الحج إلى بيت الله الحرام.

قال ابن تيمية - رحمه الله: وقد صنف شيخهم ابن النعمان المعروف عندهم بالمفيد

(1) أصول الشيعة الإمامية (545/2).

(2) منهاج السنة (124/2).

(3) ثواب الأعمال، ابن بابويه، ص52، تهذيب الأحكام للطوسي (16/2).

(4) فروع الكافي (324/1) للكليني، من لا يحضره الفقيه، بابويه (182/1).

(5) كامل الزيارات، ص146، أصول الشيعة الإمامية (561/2).

(6) أصول الشيعة الإمامية (561/2).

(7) أصول الشيعة الإمامية (561/2).

كتاباً سماه " مناسك المشاهد " جعل قبور المخلوقين تحج كما تحج الكعبة البيت الحرام الذي جعله الله قياماً للناس، وهو أول بيت وضع للناس، فلا يطاف إلا به ولا يصلي إلا إليه، ولم يؤمر إلا بحجه (1)، ومن رجع إلى مصادر الشيعة الرافضة التي تتحدث عن المشاهد يري العجب العجاب، والانحراف عن كتاب الله وهدى الرسول ﷺ، ومن أراد التوسع فلينظر إلى كتاب أصول مذهب الشيعة الإمامية (2)

إن للمسلمين كعبة واحدة يتجهون إليها في صلاتهم ودعائهم، ويحجون إليها، ويطوفون بها، أما الشيعة فلهم مزارات ومشاهد عبارة عن أضرحة الموتى من الأئمة (3)، وهذا كله مما نهى الله عنه ورسوله، وكل ما نهى الله عنه ورسوله فهو مذموم منهي عنه سواء أكان فاعله منتسباً إلى السنة أم إلى التشيع، وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن النبي ﷺ لم يأمر بما ذكره من أمر المشاهد ولا شرع لأئمة مناسك عند قبور الأنبياء والصالحين، بل هذا من دين المشركين الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: 23].

قال ابن عباس وغيره: هؤلاء... أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك ونسي العلم عبدت (4). وقد قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي الهياج الأسدي: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ؟ «أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» (5)، وهذا المعنى أقرت به بعض روايات الشيعة، فقد روى الكليني عن أبي عبد الله، قال أمير المؤمنين: بعثني رسول الله ﷺ إلى المدينة فقال: «لا تدع صورة إلا محوqها ولا قبراً إلا سويته» (6)، وعن أبي عبد الله قال: نهى رسول الله ﷺ وآله أن يصلي على قبر أو يقعد

(1) منهاج السنة (175/1)، مجموع الفتاوى (17، 498).

(2) أصول مذهب الشيعة الإمامية (550/2 - 586).

(3) المصدر نفسه (580/2).

(4) البخاري، فتح الباري (667/8) موقف علي ابن عباس من حكم المرفوع قاله الألباني - رحمه الله - في شرح العقيدة الطحاوية، ص 80.

(5) مسلم، كتاب الجنائز، رقم 969.

(6) فروع الكافي (227/2)، وسائل الشيعة (869/2).

عليه أو يبني عليه⁽¹⁾، وعن أبي عبد الله قال: لا تبنوا على القبور.. فإن رسول الله ﷺ كره ذلك⁽²⁾، وعنه أيضاً عن آبائه عن رسول الله نهى أن تجصص المقابر⁽³⁾.

وقد زعم الحر العاملي أن هذا النهي يشمل كل قبر غير قبر النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، وأن هذا النهي لمجرد الكراهة⁽⁴⁾، وصيغة العموم واضحة في هذه الروايات، كما أن دلالة التحريم بينة، ولا دليل عند العاملي سوى ما شذت به طائفته في واقعها وفي جملة من رواياتها، والشذوذ دليل على البطالان لمخالفته لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع الأمة بمن فيهم أهل البيت الذين أثار عنهم التحذير من ذلك، لأن ذلك وسيلة للشرك بالله، ثم إن الحكمة التي ورد من أجلها النهي لا تفرق بين قبر وقبر، وقد يكون الخطر في قبور الأئمة أشد لعظيم الافتتان بهم، ولهذا كان أصل الشرك هو الغلو في الصالحين⁽⁵⁾.

4 - قولهم: إن الإمام يحرم ما يشاء ويحل ما يشاء:

تزع الشيعة الإمامية في رواياتها أن الله سبحانه وتعالى خلق محمداً وعلياً وفاطمة، فمكثوا ألف دهر ثم خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها وأجري طاعتهم عليها وفوض أمورها إليهم، فهم يحلون ما يشاؤون ويحرمون ما يشاؤون⁽⁶⁾. شرح شيخهم المجلسي النص السابق: فقال: وأجري طاعتهم عليها، أي أوجب وألزم على جميع الأشياء طاعتهم حتى الجمادات من السماويات والأرضيات، كشق القمر وإقبال الشجر وتسبيح الحصى وأمثالها مما لا يحصى، وفوض أمورها إليهم من التحليل والتحريم والعطاء والمنع⁽⁷⁾... وجاءت الرواية عندهم صريحة بهذا ذكره المفيد في الاختصاص، والمجلسي في البحار وغيرهما عن أبي جعفر قال: من أحلنا له شيئاً أصابه من أعمال الظالمين⁽⁸⁾ فهو حلال لأن الأئمة منا مفوض إليهم، فما أحلوا فهو حلال، وما حرموا فهو حرام

(1) تهذيب الأحكام للطوسي (130/1)، وسائل الشيعة (869/2).

(2) تهذيب الأحكام (30/1)، المحاسن للبرقي ص 612.

(3) من لا يحضره الفقيه (194/2) ابن بابويه، وسائل الشيعة (870/2).

(4) أصول الشيعة الإمامية (584/2).

(5) تيسير العزيز الحميد لشرح كتاب التوحيد، ص 305.

(6) أصول الكافي (441/1)، بحار الأنوار (340/25).

(7) بحار الأنوار (341/25، 342).

(8) الظالمون في معتقدهم هم خلفاء الدولة الإسلامية، ما عدا أمير المؤمنين علياً وابنه الحسين رضي الله عنه، لأن بقية أئمتهم لم يتولوا الخلافة ولا يوماً واحداً، وكل خليفة من غيرهم هو ظالم وغاصب لحق

(1).

ومن المعلوم في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أن من أصول التوحيد الإيمان بأن الله سبحانه هو المشرع وحده سبحانه يحل ما يشاء ويحرم ما يشاء، لا شريك له في ذلك، ورسول الله يبلغون شرع الله لعباده، ومن ادعى أن له إماماً يحل ما يشاء ويحرم ما يشاء فهو داخل في قوله سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَتَوْا شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشوري: 21].

إن حق التشريع لا يملكه إلا رب العباد، والرسول عليهم الصلاة والسلام إنما هم مبلغون عن الله سبحانه لا يحرمون ولا يحلون إلا ما يأمرهم الله به، ويوحيه إليهم، وقد قال الله جل شأنه فيمن اتبع مشايخه فيما يحلون ويحرمون من دون شرع الله وحكمه، قال سبحانه: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 31]، فجعل سبحانه اتباعهم فيما يحلون من الحرام ويحرمون من الحلال كما جاء في تفسير الآية (2) عبادة لهم، حيث تلقوا الحلال والحرام من جهتهم، وهو أمر لا يتلقي إلا من جهة الله عز وجل (3).

5 - قولهم: بأن الدنيا والآخرة كلها للإمام يتصرف بها كيف يشاء:

عقد صاحب الكافي لهذا باباً بعنوان: باب أن الأرض كلها للإمام (4)، ومما جاء فيه عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أما علمت أن الدنيا للإمام يضعها حيث يشاء ويدفعها إلى من يشاء جائز له ذلك من الله (5).

فهذا النص شرك في ربوبية الله سبحانه، لأن الله جل شأنه يقول: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: 107]، ويقول سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [المائدة: 18]، ويقول جل شأنه: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾ [المائدة: 120]، وقال: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

الأئمة على حد زعمهم.

(1) الاختصاص ص330، بحار الأنوار (334/25).

(2) تفسير الطبري (113/1، 114)، تفسير ابن كثير (373/2، 374).

(3) تفسير ابن عطية (166/8).

(4) أصول الكافي (407/1، 410).

(5) المصدر السابق (409/1).

وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ} [الفرقان: 2]، وقال سبحانه: {فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى} [النجم: 25]، كما قال سبحانه: {قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ} [سبأ: 24]، وقال سبحانه: {هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ} [فاطر: 3]، وقال: {فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ} [العنكبوت: 17]. فهو سبحانه قد تفرد بالملك والرزق والتدبير، لا شريك له في ذلك (1).

6 - إسناد الحوادث الكونية إلى الأئمة:

عن سماعة بن مهران قال: كنت عند عبد الله عليه السلام، فأرعدت السماء وأبرقت، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أما إنه ما كان من هذا الرعد ومن هذا البرق فإنه من أمر صاحبكم، قلت: من صاحبنا؟ قال: أمير المؤمنين عليه السلام (2).

يعنى: كل ما وقع من رعد وبرق فهو من أمر علي، لا من أمر الواحد القهار، فماذا يستنبط المسلم المنصف من هذه الرواية، والله جل شأنه يقول: {هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ} [الرعد: 12] ؟ أليست هذه هي السبئية قد أطلت برأسها المشوه من خلال كتب الاثنى عشرية؟ أليس هذا ادعاء لربوبية علي رضي الله عنه، أو أن له شركاً في الربوبية؟ كيف يتجرأ قلم المجلسي ومن قبله المفيد على كتابة هذه الأسطورة ونسبتها إلى جعفر؟ فإن هذا الإيحاء لا يخفى على أمثالهم، ولا يؤمن بهذا ويدعو إليه إلا كل زنديق وملحد، والعجب من قوم يستقون دينهم من كتب حوت هذا الغناء، ويعظمون شيوخاً يجاهرون بهذا البلاء، أليس في هذه الطائفة من صاحب عقل ودين يعلن الصيحة والنكير على هذا الضلال المنتشر والكفر المبين، ويبرئ أهل البيت الأطهار من هذا الدرن القاتل وينقى ثوب التشيع مما لطخه به شيوخ الدولة الصفوية من كفر وضلال، أم أن كل صوت صادق إما أن يعاجل بالقتل كما فعلوا مع الكسروي، أو يحمل قوله على التقية كما صنعوا في الكثير من رواياتهم، وطائفة من أقوال شيوخهم، فهل وصل هذا المذهب في سبيل دعوته إلى نور الحق إلى طريق مسدود (3)؟.

7 - الجزء الإلهي الذي حل في الأئمة:

- (1) أصول الشيعة الإمامية (622/2).
- (2) الاختصاص للمفيد، ص327، بحار الأنوار (33/27).
- (3) أصول الشيعة الإمامية (624 / 2).

وترد روايات عند الشيعة الإمامية تدعى بأن جزءاً من النور الإلهي حل بعلى (1)، قال أبو عبد الله: ثم مسحنا بيمينه فأفضى نوره فينا (2)، ولكن الله خلطنا بنفسه (3). وهذا الجزء الإلهي الذي في الأئمة - كما يزعمون - أعطوا به قدرات مطلقة، ولذلك فإن من يقرأ ما يسمونه معجزات الأئمة - وتبلغ مئات الروايات - يلاحظ أن الأئمة أصبحوا كرب العالمين - تعالى وتقدس عما يقولون - في الإحياء والإماتة والخلق والرزق (4)، إلا أن رواياتهم تربط هذا بأنه من الله كنوع من التلبس والإيهام، ويكفي في فساده مجرد تصويره، إذ هو مخالف للنقل والعقل والسنن الكونية، كما هو منقوض بواقع الأئمة وإقراراتهم، حيث يزعم الشيعة أن الأئمة عاشوا مظلومين ومضطهدين، ورسول الهدى ﷺ يقول - كما أمره ربه: {قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ} [الأعراف: 188].

ومن الطريف أن كتب الشيعة مع تعظيم الأئمة والغلو فيهم تروى ما يخالف هذا، لنثبت تناقضها فيما تقول، كالعادة في كل كذب وباطل، فقد جاء في رجال الكشي أن جعفر بن محمد قال: فوالله ما نحن إلا عبيد الذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضر ولا نفع، وإن رحمتنا فبرحمته، وإن عذبنا فبذنوبنا، والله ما لنا على الله حجة، ولا معنا من الله براءة، وإننا لميتون ومقبورون، ومنشورون، ومبعوثون وموقوفون ومسؤولون. ويلهم، ما لهم لعنهم الله فقد آذوا الله وآذوا رسوله ﷺ في قبره، وأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وعلى بن الحسن ومحمد بن علي صلوات الله عليهم... أشهدكم أني امرؤ ولدني رسول الله ﷺ، وما معي براءة من الله، إن أطعته رحمني وإن عصيته عذبني عذاباً شديداً (5). ولكن شيوخ الشيعة يعدون مثل هذه الإقرارات من باب التقية، فأضلوا قومهم سواء السبيل، وأصبح مذهب الشيعة مذهب الشيوخ لا مذهب الأئمة (6).

(1) المصدر نفسه (2 / 628).

(2) أصول الكافي (1 / 440)، المصدر السابق (1 / 441، 442).

(3) أصول الكافي (1 / 435).

(4) أصول الشيعة الإمامية (2 / 630).

(5) رجال الكشي، ص 225، 226.

(6) أصول الشيعة الإمامية (2 / 630).

8 - قولهم: إن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء:

عقد لذلك صاحب الكافي باباً بعنوان: (باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء) (1)، وضمه طائفة من رواياتهم، وعقد باباً آخر بعنوان (باب أن الأئمة إذا شأوا أن يعلموا علموا) (2)، وذكر فيه جملة من أحاديثهم، ومن روايات هذه الأبواب (3): قال أبو عبد الله - كما يكذبون: إني لأعلم ما في السموات وما في الأرض وأعلم ما في الجنة وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون (4)، وعن سيف التمار قال: كان مع أبي عبد الله رضي الله عنه جماعة من الشيعة في الحجر فقال: علينا عين؟ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحداً، فقلنا: ليس علينا عين، فقال: ورب الكعبة ورب البنية - ثلاث مرات - لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتكما أني أعلم منهما ولأنبأتكما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان، ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله ﷺ وآله وراثته (5).

فهذا نموذج من غلو الشيعة الرافضة، وهذا بعض ما عندهم، فالغلو أساس مذهبهم وأصله، وقد نهى الله عز وجل وحذر من الغلو لما فيه من منافاة التوحيد وأصل الشرك قديماً وحديثاً، قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلُ الْكِتَابُ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: 77].

قال ابن كثير - رحمه الله - في تفسيره عند هذه الآية: أي لا تجاوز الحد في اتباع الحق، ولا تطروا من أمرتكم بتعظيمه فتبالغوا فيه حتى تخرجوه من حيز النبوة إلى مقام الإلهية كما صنعتم في المسيح وهو نبي من الأنبياء فجعلتموه إلهاً من دون الله، وما ذاك إلا لاقتدائكم بشيوخكم الضلال الذين هم سلفكم ممن ضل قديماً ﴿قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: 77] أي خرجوا عن طريق الاستقامة والاعتدال إلى طريق الغواية والضلال (6)، وقال تعالى: ﴿يَتَاهَلُ

(1) أصول الكافي (1 / 260، 262).

(2) المصدر السابق (1 / 258).

(3) أصول الشيعة الإمامية (2 / 679).

(4) أصول الكافي (1 / 261).

(5) المصدر نفسه (1 / 260، 261).

(6) تفسير ابن كثير (2 / 85).

أَلَكِتَابِ لَا تَعْلَمُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ} [النساء: 171]. فالله عز وجل في هاتين الآيتين ينهي عن الغلو والإطراء وتجاوز الحد، وفيه رد صريح على الشيعة الرافضة وكل من سلك هذا المسلك تجاه من يعظمهم، وقد أمر الله عز وجل نبيه محمداً ﷺ أن يبين للناس أنه لا يملك لنفسه شيئاً وأن النفع والضرر بيد الله، وأن علم الغيب لا يعلمه إلا الله، قال تعالى: {قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ} [الأنعام: 50]. وقال تعالى: {قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَا سْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} [الأعراف: 188]، فالله عز وجل أمره أن يفوض الأمور إليه وأن يخبرهم عن نفسه أنه لا يعلم غيب المستقبل ولا اطلاع له على شيء من ذلك (1).

كل ذلك سداً للطرق الموصلة إلى الغلو فيه ﷺ، وتحذيراً لأمته أن يغلوا فيه كما غالت اليهود والنصارى في أنبيائهم، فإذا كان هذا في حق سيد الخلق، وأعظمهم منزلة عند الله فغيره من باب أولى، وبهذا يظهر بطلان دعوى الرافضة في الأئمة وزعمهم أنهم يعلمون الغيب ويعلمون ما كان وما سيكون، وجعلهم شركاء الله في الخلق والإحياء وفي الأسماء والصفات. وكيف يستقيم لهم ذلك مع قوله تعالى أيضاً في غير ما آية من كتابه العزيز، قال تعالى: {وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ} [لقمان: 34]. وقال تعالى: {يَوْمَ تَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمَهُ الْغُيُوبَ} [المائدة: 109]. وقال تعالى: {وَمَا تَزَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ} [الرعد: 8]، وقال تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى} [الحج: 6]، وقال تعالى: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ} [الأنعام: 59]، وقوله تعالى: {وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [آل عمران: 189]، وقوله تعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [الملك: 1]، وغير ذلك من الآيات الواردة في هذه الباب والتي تثبت تفرده جل وعلا بعلم الغيب والتصرف بالكون، فمن نسب شيئاً من ذلك إلى أحد من المخلوقين فقد نازع الله في ربوبيته وألوهيته وهوى في الشرك، فأني له الإسلام مع ذلك، قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} [النساء: 48]،

(1) تفسير القرآن العظيم (373/2).

وقال: {إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ} [المائدة: 72]، وذلك أن الله عز وجل خلق الخلق لعبادته، قال تعالى: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} [الذاريات: 56]، أي ليوحدوه فأرسل الرسل، وأنزل الكتب من أجل إفراده بالعبادة، قال تعالى: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطُّغُوتَ} [النحل: 36] والغلو ينافي تحقيق العبادة (1).

وكما حذر الله عز وجل من الغلو بكل مظاهره وصوره، فقد حذر النبي ﷺ أيضاً حماية لتوحيد الله وسداً لكل ذريعة، تكون سبباً في نقص توحيده، لأن الغلو مطية الشرك ووسيلته وما دب في أمة إلا أهلكها، فقال ﷺ محذراً أمته من هذا الداء: «إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين» (2).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع عمر رضي الله عنه يقول على المنبر: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبد، فقولوا عبد الله ورسوله» (3)، فالنبي ﷺ يحذر أمته من الغلو ومجاوزة الحد في مدحه، كما فعلت النصارى في عيسى عليه السلام، ويأمر ﷺ أن يوصف بصفة العبودية والتي قد وصفه الله بها في الإسراء فقال: {سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا} [الإسراء: 1]، كما وصفه بذلك في مقام الدعوة إليه فقال: {وَأَنَّهُ لَ كَا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا} [الجن: 19].

وكذلك وصفه عند إنزال الكتاب عليه ونزول الملك إليه فقال: {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ} [الفرقان: 1]، فتلك ثلاثة مقامات من أشرف المقامات وصفه ومدحه ربه جل وعلا فيها بصفة العبودية له، فأين الشيعة الرافضة من تلك الآيات والأحاديث الواردة في النهي عن الغلو والتحذير منه، الداعية إلى تحقيق العبودية؟.

إن الناظر إلى أقوال أمير المؤمنين علي وأبنائه رضي الله عنهم، يجد فيها الرد البليغ على هذا الغلو والإفراط وبراءتهم من أقوال الشيعة الرافضة وكل من غالى فيهم، كما تبين كذب تلك الروايات المنسوبة إليهم وضلالها (4). فقد روى الإمام مسلم في

(1) العقيدة في أهل البيت، ص398.

(2) صحيح سنن ابن ماجه (177/2) صححه الألبانى.

(3) البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، رقم (3445).

(4) العقيدة في أهل البيت، ص399.

صحيحه من حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه قال: كنت عند علي بن أبي طالب فأتاه رجل فقال: ما كان النبي ﷺ يسر إليك؟ قال: فغضب وقال: ما كان النبي ﷺ يسر إلى شيئاً يكتمه عن الناس، غير أنه قد حدثني بكلمات أربع، قال: فقال: ما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: «لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثاً، ولعن الله من غير منار الأرض» وفي رواية: أخصكم رسول الله ﷺ؟ فقال: ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء⁽¹⁾.

وفي رواية عند الإمام أحمد... ما عهد إلى رسول الله ﷺ شيئاً خاصة دون الناس⁽²⁾، وروى البخاري في صحيحه عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلت: فما هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر⁽³⁾، وفي رواية: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله⁽⁴⁾... قال ابن حجر: وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت _ لاسيما علياً - أشياء من الوحي خصهم النبي ﷺ بها لم يطلع غيرهم عليها⁽⁵⁾.

وقال ابن تيمية - رحمه الله - عقب إيراده لهذا الحديث:

والكتب المنسوبة إلى علي، أو غيره من أهل البيت في الإخبار بالمستقبلات كلها كذب مثل كتاب الجفر والبطاقة وغير ذلك، وكذلك ما يضاف إليه من أنه عنده علم من النبي ﷺ خصه به دون غيره من الصحابة، وكذلك ما ينقل عن غير علي من الصحابة، أن النبي ﷺ خصه بشيء من علم الدين الباطن، كل ذلك باطل⁽⁶⁾.

ومما يبين بطلان ذلك، ما روى ابن سعد عن علي بن الحسين زين العابدين أنه قال عن سعيد بن جبیر - رحمهما الله: ذلك رجل كان يمر بنا فنسأله عن الفرائض وأشياء

(1) مسلم، كتاب الأضاحي رقم (1978).

(2) المسند (119/1).

(3) البخاري، كتاب العلم رقم (111).

(4) البخاري، كتاب الجهاد رقم (3047).

(5) فتح الباري (204/1).

(6) منهاج السنة (136/8).

مما ينفعنا الله بها، إنه ليس عندنا ما يرمينا به هؤلاء، وأشار بيده إلى العراق (1). وجاء عن محمد ابن الحنفية محذراً الشيعة الرافضة مما تنسبه إليهم من علم خصهم به رسول الله ﷺ حيث قال: إنا والله ما ورثنا من رسول الله ﷺ إلا ما بين اللوحين (2)، وقد تواتر عن آل البيت أنهم كانوا يقولون لشيعتهم: أيها الناس أحبونا حب الإسلام، فما برح بنا حبكم حتى صار علينا عاراً (3).

وزيادة على ذلك فقد جاء في كتب الشيعة الرافضة التحذير من الغلو وبراءة آل البيت من ذلك، فقد روى المجلسي بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: إياكم والغلو فينا، قولوا: إنا عبيد مربوبون (4). وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: اللهم إني برىء من الغلاة كبراءة عيسى ابن مريم من النصاري، اللهم اخذلهم أبداً، ولا تنصر منهم أحداً (5).

روى الكليني بسنده عن سديد قال: كنت أنا وأبو بصير ويحيى البزار وداود بن كثير في مجلس أبي عبد الله إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلما أخذ في مجلسه قال: يا عجباً لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله عز وجل، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت مني فما علمت في أي بيوت الدار هي (6). وروى الكشي عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنهم يقولون. قال: وما يقولون؟ قلت: يقولون: تعلم قطر المطر وعدد النجوم وورق الشجر ووزن ما في البحر وعدد التراب، فرفع يده إلى السماء وقال: سبحان الله، لا والله ما يعلم هذا إلا الله (7).

فهذه أقوال أئمة آل البيت الطيبين الطاهرين، كما صرحت بذلك كتب الشيعة الرافضة وهم براء مما ترميهم به الشيعة الرافضة، إذ الرافضة من أكذب خلق الله، فالنفاق دينهم والكذب ديدنهم، ولذلك قال ابن تيمية - رحمه الله - إنهم من أكذب الناس

(1) الطبقات الكبرى (216/5).

(2) المصدر السابق (105/5).

(3) البداية والنهاية (110/9).

(4) بحار الأنوار (270/25).

(5) المصدر السابق (284/25).

(6) أصول الكافي (257/1).

(7) رجال الكشي ص193، العقيدة في أهل البيت، ص402.

في النقليات ومن أجهل الناس في العقلیات (1).

إن روايات الشيعة تكشف نفسها بنفسها وتتناقض نصوصها، وقول الأئمة إنهم مصدر الرزق وإنزال الغيث... إلخ، والذي يرويه شيوخ الاثنى عشرية هو من مخلفات غلاة الشيعة، والذين أنكر الأئمة مذهبهم، فقد جاء عن أخبارهم أن أبا عبد الله قال حينما قيل له: إن المفضل بن عمر يقول: إنكم تقدرون أرزاق العباد. قال: والله ما يقدر أرزاقنا إلا الله ولقد احتجت إلى الطعام لعيالي فضاق صدري وأبلغت إلى الفكرة في ذلك حتى أحرزت قوتهم، فعندها طابت نفسي، لعنه الله وبرئ منه (2).

ولكن هذه الروايات هي كالشجرة البيضاء في الثور الأسود، وفي التقية متسع لكل نص تضيق به نفوس شيوخ الشيعة، وإليك مثلاً على ذلك فاسمع ما يقوله شارح الكافي تعقيباً على قول أبي عبد الله الذي نقلناه آنفاً، والذي يتعجب فيه أبو عبد الله من قوم نسبوا له العلم بالغيب، ويذكر للرد عليهم أن جاريته قد اختفت في داره، فلم يدر أين هي، فكيف يقال: عنه إنه يعلم ما كان وما يكون.

قال شارح الكافي:... الغرض من هذا التعجب وإظهاره هو ألا يتخذ الجهال إلهاً، أو يدفع عن وهم بعض الحاضرين المنكر لفضله ما نسبوه إليه من العلم بالغيب حفظاً لنفسه، وإلا فهو رضي الله عنه كان عالماً بما كان وما يكون، فكيف يخفي عليه مكان الجارية؟ فإن قلت: إخباره بذلك على هذا يوجب الكذب، قلت: إنما يوجب الكذب لو لم يقصد التورية وقد قصدوها. فإن المعنى ما علمت به علماً غير مستفاد منه تعالى بأنها في أي بيوت الدار (3).

انظر التكلف العجيب في رد هذه الرواية لإثبات أن الإمام يعلم ما كان وما يكون حتى ارتكب في سبيل ذلك نسبة الإمام إلى الكذب، وهدم أصلاً من أصولهم وهو العصمة (4).

وأما شيخهم الآخر الشعراني المعلق على الشرح فلم يعجبه هذا التكلف في تأويل الرواية، ورام ردها بأقصر طريق وهو الحكم بأن الرواية كذب، وهكذا يشيعون عن

(1) منهاج السنة (3/1).

(2) رجال الكشي ص274، أصول الشيعة الإمامية (685/2).

(3) شرح جامع على الكافي (30/6، 31) للمازندراني.

(4) أصول الشيعة الإمامية (686/2).

علماء أهل البيت مثل هذه الإشاعات الكاذبة، فإذا أنكروا على هؤلاء الكذابين فريتهم، وفضحوا باطلهم أمام الملأ حمل شيوخ الشيعة هذا التكذيب والإنكار على التقية... فصارت التقية حيلة بيد غلاة الشيعة لإبقاء التشيع في دائرة الغلو، ورد الحق والإساءة لأهل البيت (1)، وقد ادعى زرارة بن أعين أن جعفر بن محمد يعلم أهل الجنة، وأهل النار، فأنكر ذلك جعفر لما بلغه ذلك، وكفر من قاله، ولكن زرارة حينما نقل له موقف جعفر قال لمحدثه: لقد عمل معك بالتقية (2).

9 - الغلو في الإثبات (التجسيم) :

اشتهرت ضلالة التجسيم بين اليهود، ولكن أول من ابتدع ذلك بين المسلمين هم الشيعة الروافض، ولهذا قال الرازي: اليهود أكثرهم مشبهة، وكان بدء ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض مثل هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، ويونس بن عبد الرحمن القمي، وأبي جعفر الأحول (3)، وكل هؤلاء الرجال المذكورين هم ممن تعدهم الاثنا عشرية في الطليعة من شيوخها، والثقات من نقلة مذهبها (4).

وقد حدد ابن تيمية أول من تولي كبر هذه الفرية من هؤلاء، فقال:

وأول من عرف في الإسلام أنه قال: إن الله جسم هو هشام بن الحكم (5)، وقد نقل أصحاب الفرق كلمات مغرقة في التشبيه والتجسيم منسوبة إلى هشام بن الحكم وأتباعه تقشعر من سماعها جلود المؤمنين، يقول عبد القاهر البغدادي: زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حد ونهاية وأنه طويل عريض عميق وأن طوله مثل عرضه (6)، وقد استفاض عن هشام بن الحكم ومن تبعه أمر الغلو في التجسيم في كتب الفرق وغيرها (7). فقد كان تشبيه الله سبحانه بخلقه كان في اليهود، وتسرب إلى التشيع، وأول من تولي كبره هشام بن الحكم، ثم تعدى أثره إلى آخرين عرفوا بكتب الفرق بمذاهب ضالة غالية

(1) أصول الشيعة الإمامية (686/2).

(2) ميزان الاعتدال (69/2، 70).

(3) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص 97.

(4) أعيان الشيعة (106/1)، أصول الشيعة الإمامية (641/2).

(5) منهاج السنة (20/1).

(6) الفرق بين الفرق، ص 65.

(7) أصول الشيعة الإمامية (642/2).

منسوبة إليهم (1).

ولكن شيوخ الاثنى عشرية يدافعون عن هؤلاء الضلال الذين استفاض خبر فتنهم، واستطار شرهم، ويتكلفون تأويل كل بانقة منسوبة إليهم أو تكذيبها (2)، وقد كان لهشام ابن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي بالذات دور ظاهر في اتجاه التجسيم عند الشيعة كما تذكر ذلك مجموعة من رواياتهم (3) وكان الأئمة يتبرؤون منهما ومن قولهما، وحينما جاء بعض الشيعة إلى إمامهم وقال له: إني أقول بقول هشام. قال إمامهم أبو الحسن علي بن محمد: ما لكم وقول هشام، إنه ليس منا من زعم أن الله جسم، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة (4).

وتقصص بعض رواياتهم عما قالوه في الرب جل شأنه وتقدسست أسماؤه، فهذا أحد رجالهم (5) ينقل لأبي عبد الله - كما تقول الرواية - ما عليه طائفة من الشيعة من التجسيم فيقول: إن بعض أصحابنا يزعم أن الله صورة مثل الإنسان، وقال آخر: إنه في صورة أمرد جعد قطط، فخر أبو عبد الله عليه السلام ساجداً، ثم رفع رأسه فقال: سبحان الذي ليس كمثله شيء، ولا تدركه الأبصار، ولا يحيط به علم (6).

فأنت ترى أن كبار متكلميهم قد غلوا في الإثبات، حتى شبهوا الله جل شأنه بخلقه وهو كفر بالله سبحانه، لأنه تكذيب لقوله سبحانه: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشوري: 11]، وعطلوا صفاته اللاتئة به سبحانه فوصفوه بغير ما وصف به نفسه، ورواياتهم في هذا الباب كثيرة (7)، فهذا الاتجاه إلى الغلو في الإثبات، قد طرأ على الإثبات الحق الذي عليه علماء أهل البيت، وأصبح المذهب يتنازع اتجاهان اتجاه التجسيم الذي يتزعمه هشام، واتجاه التنزيه الذي عليه أهل البيت كما تشير إليه روايات الشيعة نفسها، وكما هو ثابت مستفيض في كتب أهل العلم (8).

(1) المصدر نفسه (643/2).

(2) بحار الأنوار (290/3، 292) دفاع المجلسي عن هؤلاء.

(3) أصول الشيعة الإمامية (646/2).

(4) التوحيد، ص 104 ابن بابويه، أصول الشيعة الإمامية (646/2).

(5) سمته الرواية: يعقوب السراج، وهو من ثقاتهم، الفهرست للطوسي، ص 214.

(6) التوحيد ص 103، 104، ابن بابويه، أصول الشيعة (647/2).

(7) أصول الكافي (104/1، 106)، أصول الشيعة (648/2).

(8) أصول الشيعة (648/2).

10 - التعطيل عندهم:

بعد هذا الغلو في الإثبات بدأ تغير المذهب في أواخر المئة الثالثة، حيث تأثر بمذهب المعتزلة في تعطيل الباري سبحانه من صفاته الثابتة له في الكتاب والسنة، وكثر الاتجاه إلى التعطيل عندهم في المئة الرابعة لما صنف لهم المفيد وأتباعه كالموسوي الملقب بالشريف الرضي، وأبي جعفر الطوسي، واعتمدوا في ذلك على كتب المعتزلة (1)، وكثير مما كتبوه في ذلك منقول عن المعتزلة نقل المسطرة، وكذلك ما يذكرونه في تفسير القرآن العظيم في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك هو منقول من تفاسير المعتزلة (2).

ولهذا لا يكاد القارئ لكتب متأخري الشيعة يلمس بينها وبين كتب المعتزلة في باب الأسماء والصفات فرقاً، فالعقل - كما يزعمون - هو عمدتهم فيما ذهبوا إليه، والمسائل التي يقررها المعتزلة في هذا الباب أخذ بها شيوخ الشيعة المتأخرون، كمسألة خلق القرآن، ونفي رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، وإنكار الصفات، بل إن الشبهات التي يثيرها المعتزلة في هذا، هي الشبهات التي يثيرها شيوخ الشيعة المتأخرون، والفرق الذي قد يلمسه القارئ في هذه المسألة، هو أن الشيعة أسندوا روايات إلى الأئمة تصرح بنفي الصفات وتقول بالتعطيل، فقد جاؤوا بروايات كثيرة في الأئمة يسندون بها مذهبهم في التعطيل، ويفترون على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وبعض علماء أهل البيت كمحمد الباقر وجعفر الصادق بأنهم يقولون بالتعطيل، واعتبر بعض شيوخهم المعاصرين أن هذا هو عمدتهم في نفي الصفات، حيث قال تحت عنوان طريقة معرفة الصفات: هل يبقى مجال للبحث عن الصفات وهل له طريقة إلا الإذعان بكلمة أمير المؤمنين: كمال الإخلاص نفي الصفات عنه (3).

هذا والثابت عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت إثبات الصفات لله، والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم (4)، وهذا أيضاً ما تعترف به بعض روايات لهم موجودة وسط ركام هائل من التعطيل. إن مجموعة من رواياتهم وصفت

(1) منهاج السنة (229/1).

(2) المصدر السابق (356/1).

(3) عقائد الإمامية الاثني عشرية للزنجاني، ص28.

(4) منهاج السنة (144/2).

رب العالمين بالصفات السلبية التي ضمنوها نفي الصفات الثابتة له سبحانه، وليس هذا بجديد فهو سبيل من زاغ وحاد عن منهج الرسل عليهم السلام من المتفلسفة والجهمية وغيرهم.

إن الله سبحانه بعث رسله في صفاته بإثبات مفصل، ونفي مجمل، ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً والنفي مجملاً⁽¹⁾، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشوري: 11].

فالنفي جاء مجملاً: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وهذه طريقة القرآن في النفي غالباً، قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: 65]، أي: نظيراً يستحق مثل اسمه، ويقال: مسامياً يساميه⁽²⁾، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس: هل تعلم له مثلاً أو شبيهاً⁽³⁾، وقال سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 4].

وأما الإثبات فيأتي التفصيل: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشوري: 11]. وكآخر سورة الحشر: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِبُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: 22 - 24]. وشواهد هذا كثيرة⁽⁴⁾.

إن الشيعة تروى عن أئمتها: أن الخالق لا يوصف إلا بما وصف به نفسه،⁽⁵⁾ ولكنها تعرض عن ذلك كما أعرضت عن كتاب الله سبحانه، وعن مقتضي العقل والفطرة، وتؤثر في ذلك التقليد المحض، والأخذ من "نفايات" الفلسفات البائدة. وإلا فكيف يتجرأ عاقل على الاعتماد في أمر غيبي لا سبيل للوصول إلى المعرفة فيه على سبيل التفصيل إلا بخبر السماء على العقل القاصر والفكر العاثر، وتحكيم خيالات البشر المتناقضة،

(1) شرح الطحاوية، ص49، التدمرية لابن تيمية، ص8.

(2) التدمرية، ص8.

(3) تفسير الطبري (106/16).

(4) انظر التدمرية لابن تيمية، ص8 وما بعدها.

(5) أصول الشيعة الإمامية (656/2).

وتصوراتهم المتعارضة؟⁽¹⁾.

(أ) مسألة خلق القرآن:

القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وعلى هذا دل الكتاب والسنة، وإجماع السلف⁽²⁾، والاثنان عشرية حذت حذو الجهمية في القول بخلق القرآن، فقد عقد شيخ الشيعة في زمنه المجلسي في البحار في كتاب القرآن باباً بعنوان: باب أن القرآن مخلوق⁽³⁾، أورد فيه إحدى عشرة رواية، ومعظم هذه الروايات تخالف ما ذهب إليه، ولكن لشيوخ الشيعة مسلماً في تأويلها، سنذكره بعد قليل - بإذن الله تعالى - ويقول آية الشيعة محسن الأمين: قالت الشيعة والمعتزلة: القرآن مخلوق⁽⁴⁾، وهذا بناء على إنكارها لصفة الكلام لله وزعمهم أن الله سبحانه يوجد الكلام في بعض مخلوقاته كالشجرة حين كلم موسى، وكجبرائيل حين أنزله بالقرآن⁽⁵⁾.

هذا بعض ما يقوله شيوخهم في هذا الأمر⁽⁶⁾، وإذا رجعت إلى الروايات التي ينقلونها في "آل البيت"، وجدتتها تخالف في أكثرها ما يذهب إليه هؤلاء فمن ذلك ما جاء في تفسير العياشي عن الرضا أنه سئل عن القرآن فقال: إنه كلام الله غير مخلوق⁽⁷⁾.

وفي التوحيد لابن بابويه القمي: قيل لأبي الحسن موسى رضي الله عنه: يا بن رسول الله ما تقول في القرآن، فقد اختلف فيه من قبلنا، فقال قوم: إنه مخلوق، وقال قوم: إنه غير مخلوق، فقال رضي الله عنه: أما إنني لا أقول في ذلك ما يقولون، ولكن أقول: إنه كلام الله عز وجل⁽⁸⁾، وفي هذا المعنى روايات كثيرة عندهم⁽⁹⁾.
ولكن يلاحظ أن شيخ الشيعة في زمنه ابن بابويه القمي قد ذهب في تأويل هذه

(1) المصدر نفسه (656/2).

(2) الرد علي الزنادقة للإمام أحمد، خلق أفعال العباد للبخاري.

(3) بحار الأنوار (117/92، 121).

(4) أعيان الشيعة (461/1).

(5) المصدر السابق (453/1).

(6) أصول الشيعة الإمامية (658/2).

(7) تفسير العياشي (8/1).

(8) التوحيد، ابن بابويه، ص224.

(9) البحار (117/92، 121)، أصول الشيعة (659/2).

النصوص إلى اتجاه آخر، فأثبت أن قول الأئمة: القرآن غير مخلوق يعنى أنه غير مخلوق أي غير مكذوب لا يعنى به أنه غير محدث (1)، وقال: وإنما امتنعنا من إطلاق المخلوق عليه لأن المخلوق في اللغات قد يكون مكذوباً، ويقال: كلام مخلوق أي مكذوب (2).

وقد قال علماء السلف رداً عليهم: إنه غير مخلوق ولم يريدوا بذلك أنه غير مكذوب، بل هذا كفر ظاهر يعلمه كل مسلم، وإنما قالوا: إنه مخلوق خلقه في غيره فرد السلف هذا القول، كما تواترت الآثار عنهم بذلك، وصنف في ذلك مصنفات متعددة (3).

وفي كتاب تفسير الصراط المستقيم، لعلامتهم ولآيتهم البروجوردي نقل نصاً عن ابن بابويه - أيضاً - يحيل فيه النصوص التي فيها المعنى السابق على التقية فقال: ولعل المنع من إطلاق الخلق على القرآن إما للتقية مماشاة مع العامة، أو لكونه موهماً لمعنى آخر أطلق الكفار عليه بهذا المعنى في قولهم: "إن هذا إلا اختلاق" (4)، فلم يجد هؤلاء الشيوخ ما يلوذون به إلا القول (بالتقية) أو ما ماثلها...

وهذا المنهج يثبت أنهم ليسوا على شيء، وأن احتمال التقية في كل نص قد أفسد عليهم أمرهم أو أضاع حقيقة المذهب، فأصبح دينهم دين المجلسي أو الكليني أو ابن بابويه القمي لا روايات الأئمة (5)، وهكذا يضيع العلم والحق بهذه الطريقة الماكرة، ويكتب على الأمة الفرقة والخلاف بهذه الأساليب التي هي من وحي الشيطان ومكره، ولو أحسن محسن للشيعة وأراد بها الخير من شيوخها لسلكت بها طريق الجماعة، وأخذ من رواياتهم ما يتفق مع كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ وهدى الصحابة الكرام وعلماء أهل السنة والجماعة، وتخلص من مكر القمي والكليني والمجلسي، ولا سيما والأئمة تشتكي من كثرة الكذابين عليهم حتى قالوا: بأن الناس أولعوا بالكذب علينا (6). ولو أردت أن تطبق هذه النظرية - أي ما تتفق فيه روايات أهل السنة مع روايات الشيعة عن أهل البيت في هذه المسألة - لوجدت أن كتب الشيعة روت - كما سبق - روايات عن أهل البيت بأن كلام الله

(1) البحار (119/92)، أصول الشيعة (659/2).

(2) أصول الشيعة (659/2).

(3) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (301/12).

(4) تفسير الصراط المستقيم (304/1).

(5) أصول الشيعة الإمامية (600/2).

(6) رجال الكشي ص135، 136.

منزل غير مخلوق، وكتب أهل السنة روت مثل هذا، فقد أخرج البخاري في كتاب أفعال العباد (1)، وابن أبي حاتم (2)، وأبو سعيد الدارمي، والآجري في الشريعة (3)، والبيهقي في الاعتقاد (4)، والأسماء والصفات (5)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (6)، وأبو داود في مسائل الإمام أحمد (7).

عن جعفر الصادق أنه قال حينما سئل عن القرآن قال: ليس بخالق ولا مخلوق، قال ابن تيمية: إنه قد استفاد ذلك عن جعفر (8)، فلماذا لا يؤخذ بالمعنى المتفق عليه ويترك الباطل الذي لا يسنده إلا أقوال شيوخ ييغون في الأمة الفرقة والخلاف، وينشدون الشذوذ والعزلة ليتسنى لهم تحصيل الأموال الطائلة باسم الخمس، وتحقق لهم الوجهة الاجتماعية، والمنزلة " المقدسة " باسم النيابة عن الإمام الغائب؟ ولهذا ما برحوا يؤكدون على القول: إن ما خالف العامة ففيه الرشاد (9)، ويقصدون بذلك أهل السنة والجماعة.

إن الروايات الواردة في كتب الشيعة والتي تنص على أن القرآن منزل غير مخلوق، قد تمثل مذهب قدماء الشيعة الذين كانوا على هذا الاعتقاد كما أشار إلى ذلك أهل العلم (10)، لأن القول بأن القرآن مخلوق هو إحداث متأخري الشيعة (11)، كما أن الاعتقاد بأن القرآن منزل غير مخلوق، هو الثابت عن أهل البيت، إذ ليس من أئمة أهل البيت مثل علي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد من يقول بخلق القرآن، ولكن الإمامية تخالف أهل البيت في

(1) خلق أفعال العباد، ص36 تحقيق البدر.

(2) منهاج السنة لابن تيمية (187/2، 188).

(3) الشريعة، ص77.

(4) الاعتقاد، ص36.

(5) الأسماء والصفات، ص247.

(6) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (238/2، 241، 242).

(7) مسائل الإمام أحمد ص265.

(8) منهاج السنة (278/1).

(9) أصول الشيعة الإمامية (662/2).

(10) منهاج السنة (286/1)، أصول الشيعة الإمامية (664/2).

(11) مقالات الإسلاميين للأشعري (114/1).

عامة أصولهم (1)، وبعد، أليس يكفي في بيان فساد مذهبهم أنه خلاف ما عليه أهل البيت، وخلاف ما اتفقت فيه روايات لهم مع ما جاء عند أهل السنة، وأن رواياتهم كلها متعارضة متناقضة؟ (2).

إن معتقد أهل السنة والجماعة في هذه المسألة هو: إن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر، فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر حيث قال تعالى: {سَأُصْلِيهِ سَقَرَ} [المذثر: 26]، فلما أوعده الله بسقر لمن قال: {إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ} [المذثر: 25]، علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر (3).

(ب) مسألة الرؤية:

ذهبت الشيعة الإمامية بحكم مجاراتهم للمعتزلة إلى نفي الرؤية وجاءت روايات عديدة ذكرها ابن بابويه في كتابه التوحيد، وجمع أكثرها صاحب البحار تنفي ما جاءت به النصوص من رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، ففتري - مثلاً - على أبي عبد الله جعفر الصادق بأنه سئل عن الله تبارك وتعالى هل يري في المعاد؟ فقال: سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، إن الأبصار لا تدرك إلا ما له لون وكيفية، والله خالق الألوان والكيفية (4)، وقال شيخهم وآيتهم جعفر النجفي صاحب كشف الغطاء: ولو نسب إلى الله بعض الصفات.. كالرؤية حكم بارتداده (5)، وجعل الحر العاملي نفي الرؤية من أصول الأئمة، وعقد لذلك باباً بعنوان "باب إن الله سبحانه لا تراه عين ولا يدركه بصر في الدنيا ولا في الآخرة" (6)، ففيهم لرؤية المؤمنين لربهم في الآخرة خروج عن مقتضي النصوص الشرعية، وهو أيضاً خروج عن مذهب أهل البيت، وقد اعترفت بعض رواياتهم بذلك، فقد روى ابن بابويه القمي عن أبي

(1) منهاج السنة (296/1).

(2) أصول الشيعة الإمامية (668/2).

(3) المنحة الإلهية في تهذيب شرح الطحاوية، عبد الآخر الغنيمي، ص 109.

(4) بحار الأنوار (31/4).

(5) كشف الغطاء ص 417، أصول الشيعة الإمامية (670/2).

(6) أصول الشيعة (670/2).

بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أخبرني عن الله عز وجل هل يراه المؤمنون يوم القيامة؟ قال: نعم (1).

والرؤية حق لأهل الجنة يرونه بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا مثل قوله تعالى: {وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾} [القيامة: 22، 23]، وقوله تعالى: {هُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٢٤﴾} [ق: 35]، قال أنس بن مالك رضي الله عنه: هو النظر إلى وجه الله عز وجل (2)، وقوله تعالى: {لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ} [يونس: 26]، فالحسنى: الجنة، والزيادة، هي النظر إلى وجهه الكريم، فسرنا بذلك رسول الله ﷺ والصحابة بعده، كما روى مسلم في صحيحه عن صهيب قال: قرأ رسول الله ﷺ: {لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ} قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادي مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يثقل موازيننا ويبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة» (3).

وقال تعالى: {كَلَّا إِلَهُمَّ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾} [المطففين: 15]، احتج الشافعي رحمه الله وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبري وغيره عن المزني عن الشافعي، وقال الحاكم: حدثنا الأصم حدثنا الربيع بن سليمان قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءت رقعة من الصعيد فيها، ما تقول في قول الله عز وجل: {كَلَّا إِلَهُمَّ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾} [المطففين: 15]. فقال الشافعي رحمه الله: لما أن حجب في السخط، كان في هذا دليل على أن أولياءه يرونه في الرضا (4).

وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه الدالة على الرؤية فمتواترة رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن (5)، وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وسائر طوائف أهل

(1) الفصول المهمة في أصول الأئمة، ص12.

(2) مجمع الفوائد (112/7).

(3) مسلم رقم (181).

(4) مناقب الشافعي (419/1) للبيهقي.

(5) شرح الطحاوية، ص151.

الكلام المنسوبين إلى السنة والجماعة (1).

11 - تفضيلهم الأئمة على الأنبياء والرسول :

الرسول أفضل البشر وأحقهم بالرسالة، حيث أعدمهم الله تعالى لكمال العبودية والتبليغ والدعوة والجهاد {لَلَّهِ أَعْلَمُ حَيْثُ تَجَعَلُ رِسَالَتَهُ} [الأنعام: 124]، فهم قد امتازوا برتبة الرسالة عن سائر الناس (2)، وقد أوجب الله على الخلق متابعتهم، قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ} [النساء: 64] ولا يفضل أحد من البشر عليهم.

قال الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة: ولا يفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء (3)، وتفضيل الأئمة على الأنبياء هو مذهب غلاة الروافض، كما نبه على ذلك عبد القاهر البغدادي (4) والقاضي عياض (5)، وابن تيمية (6)، وهذا المذهب بعينه قد غدا من أصول الاثنى عشرية، فقد قرر صاحب الوسائل أن تفضيل الأئمة على الأنبياء من أصول مذهب الشيعة التي نسبها للأئمة (7)، وقال بأن الروايات عندهم في ذلك أكثر من أن تحصى (8)، وفي بحار الأنوار للمجلسي عقد باباً بعنوان "باب تفضيلهم عليهم السلام على الأنبياء وعلى جميع الخلق" وأخذ ميثاقهم عنهم وعن الملائكة وعن سائر الخلق، وأن أولي العزم إنما صاروا أولي العزم بحبهم صلوات الله عليهم (9)، وهذا المذهب الذي استقر عليه مذهب الاثنى عشرية مر بتغيرات وتطورات نحو الغلو.

فإن الشيعة في مسألة تفضيل الأنبياء على الأئمة كانوا ثلاث فرق - كما يقول الأشعري:

(1) المصدر السابق ص 146.

(2) المنهاج في شعب الإيمان للحلي (238/1).

(3) شرح الطحاوية، ص 493.

(4) أصول الدين، ص 298.

(5) الشفاء، ص 1078.

(6) منهاج السنة (177/1).

(7) أصول الشيعة الإمامية (745/2).

(8) المصدر نفسه (745/2).

(9) بحار الأنوار (267/26).

الفرقة الأولى: يقولون بأن الأنبياء أفضل من الأئمة، غير أن بعض هؤلاء جوزوا أن يكون الأئمة أفضل من الملائكة.

الفرقة الثانية: يزعمون أن الأئمة أفضل من الأنبياء والملائكة.

الفرقة الثالثة: وهم القائلون بالاعتزال والإمامة، يقولون: إن الملائكة والأنبياء أفضل من الأئمة (1).

ويضيف المفيد في أوائل المقالات مذهباً رابعاً لهم وهو أفضلية الأئمة على سائر الأنبياء ما عدا أولي العزم (2)، ثم لا يبيح بذكر المذهب الذي يعتمد منه هذه المذاهب، بل يذكر توقفه للنظر في ذلك (3)، ولكن يظهر أن كل هذه المذاهب تلاشت بسعي شيوخ الدولة الصفوية ومن تبعهم واستقر المذهب على الغلو في الأئمة، حتى أن المجلسي يقول في عنوان الباب الذي عقده في بحاره لهذا الغرض: إن أولي العزم إنما صاروا أولي عزم بحبهم صلوات الله عليهم (4).

إن من يرجع إلى كتاب الله سبحانه يجد أنه ليس لأئمتهم الاثنى عشر ذكر، فضلاً عن أن يقدموا على أنبياء الله ورسله، كما أنه يلاحظ: أن الأنبياء لكونهم أرفع رتبة يقدمون بالذكر على غيرهم من صالحى عباد الله، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ۖ﴾ [النساء: 69]. فرتب الله سبحانه عبادته السعداء المنعم عليهم أربع مراتب (5).

وكتاب الله يدل في جميع آياته على اصطفاء الأنبياء واختيارهم على جميع العالم (6)، وقد أجمع أهل القرون الثلاثة على تفضيل الأنبياء على من سواهم والإجماع حجة، وقال ابن تيمية: اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء الله تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء (7).

(1) مقالات الإسلاميين (120/1).

(2) أوائل المثالات، ص 42 - 43.

(3) المصدر السابق، ص 43.

(4) بحار الأنوار (26/267).

(5) أصول الشيعة الإمامية (2/749).

(6) الفتاوى (11/221).

(7) الفتاوى (11/221).

والعقل يدل صريحاً على أن جعل النبي واجب الطاعة وجعله أمراً وناهياً وحاكماً على الإطلاق، والإمام نائباً وتابعاً له لا يعقل بدون فضيلة النبي عليه، ولما كان هذا المعنى موجوداً في حق كل نبي مفقوداً في حق كل إمام لم يكن إمام أفضل من نبي أصلاً، بل يستحيل (1).

ثم قد ورد في كتب الشيعة نفسها ما يتفق مع النص والإجماع والعقل، وينفي ذلك الشذوذ، وهو ما رواه الكليني عن هشام الأحول عن زيد بن علي أن الأنبياء أفضل من الأئمة، وأن من قال غير ذلك فهو ضال (2)، وروى ابن بابويه عن الصادق ما ينص على أن الأنبياء أحب إلى الله من علي (3).

* * *

(1) مختصر التحفة، ص101.

(2) أصول الشيعة الإمامية (753/2) مختصر التحفة، ص100.

(3) مختصر التحفة، ص101.

الفصل الخامس

موقف الشيعة الإمامية من القرآن الكريم

قد كان لمعتقد الشيعة في الإمامة ومحاولة الدفاع عنها أثر كبير في دفع بعض الشيعة إلى تبني أفكار خطيرة حول القرآن والسنة، والصحابه رضوان الله عليهم، فشككوا في القرآن، وأنكروا كثيراً من الأحاديث الثابتة، وطعنوا في الصحابة رضي الله عنهم وجرحوهم ونسبوا إليهم تعدد الكذب وتحريف كتاب الله تعالى.

1 - اعتقاد بعضهم في تحريف كتاب الله عز وجل والرد عليهم:

فقد زعم بعض الشيعة الرافضة أن القرآن الكريم قد حرف وأسقطت منه بعض السور وكثير من الآيات التي أنزلت في فضائل أهل البيت والأمر باتباعهم، والنهي عن مخالفتهم وإيجاب محبتهم وأسماء أعدائهم والطعن فيهم، ولعنهم. وقد اتهم الشيعة الصحابة رضي الله عنهم، بأنهم أسقطوا من القرآن من جملة ما أسقطوه " وجعلنا علياً صهرك " من سورة [الشرح] والتي تشير إلى تخصيص علي بمصاهرة الرسول ﷺ دون عثمان. وقد جهل هؤلاء أن هذه السورة مكية، وأنها حين نزلت لم يكن علي صهراً للرسول ﷺ، إذ إن علياً تزوج فاطمة بالمدينة وبعد غزوة بدر، كما سبق أن أشرنا، ويذهب الشيعة أيضاً إلى أنه من بين ما أسقط من (القرآن) سورة الولاية، ويزعمون أنها سورة طويلة قد ذكر فيها فضائل أهل البيت (1).

وهكذا تدور معظم مزاعم هذا النفر من الشيعة في القرآن حول هذه القضايا، إذ إنهم لم ينكروا حكماً من أحكامه أو قاعدة من قواعده، ولكن تدور آراؤهم حول إسقاط بعض الآيات التي تشير إلى ولاية علي ومن بعده من الأئمة، وقد ردد هذه الافتراءات على القرآن الكريم العديد من علماء الشيعة الإمامية وعلى رأسهم حجتهم المشهور أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني ت 329هـ صاحب كتاب الكافي، الذي يعتبر في حجيته لدى الشيعة في مرتبة كتاب البخاري عند أهل السنة.

وقد ذكر صاحب تفسير الصافي الشيعي: إن الظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني - طاب ثراه - أنه كان يعتقد أيضاً في التحريف والنقصان في القرآن لأنه روى روايات في هذا المعنى في كتابه الكافي ولم يتعرض بقدر فيها، على أنه ذكر في

(1) دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص 226.

أول كتابه أنه يثق بما رواه فيه (1)، وكتاب الكليني هذا مليء بهذه المزاعم المنحرفة، والتي تهدف في الأساس إلى إثبات إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه والأئمة من بعده. ومن ذلك ما رواه الكليني عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 71] عن ولاية علي والأئمة بعده -﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ هكذا نزلت (2)، ويروى أيضاً عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له لم سمى "علي بن أبي طالب" أمير المؤمنين؟ قال: الله سماه وهكذا أنزل في كتابه: «واذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم وأن محمداً رسولي وأن علياً أمير المؤمنين» (3).

ويروى الكليني عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: رفع إلى أبو الحسن عليه السلام مصحفاً وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه ﴿تَمَّ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فوجدت فيهم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم قال: فبعثت إلى بالمصحف (4)، وقد زعم الكليني أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، وأنهم (أى الأئمة) يعلمون علمه كله، فما جمعه وحفظه كما أنزل إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده (5).

وقد ردد هذه الفرية التي ربطت جمع القرآن بعلي رضي الله عنه، وقد ذهب صاحب الاحتجاج إلى أنه لما توفي الرسول ﷺ، جمع علي (عليه السلام) القرآن وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول الله، فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا علي اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه عليه السلام وانصرف، ثم أحضروا زيد بن ثابت وكان قارئاً للقرآن، فقال له عمر: إن علياً جاء بالقرآن وفيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد رأينا أن نؤلف القرآن ونسقط منه ما كان فيه فضيحة وهتك للمهاجرين والأنصار، فأجابه زيد إلى ذلك ثم قال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتهم وأظهر على القرآن الذي ألفه أليس قد بطل كل ما عملتم؟ قال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة، فقال عمر: فما حيلته دون أن نقتله ونستريح منه، فدبر في قتله على يد خالد بن الوليد، فلم يقدر

(1) تفسير الصافي، ص13، الإمام الصادق، لأبي زهرة، ص333.

(2) أصول الكافي (414/1).

(3) أصول الكافي (412/1)، السنة والشيعة، إحسان إلهي، ص103.

(4) أصول الكافي (631/2)، السنة والشيعة ص87.

(5) أصول الكافي (228/1).

على ذلك (1).

ولا شك أن مثل هذه الرواية من نسيج خيال مريض فاسد أراد أن يتهم الصحابة بتحريف القرآن، والتأمر على حرمان علي من إمامة المسلمين وهو إذ يمدح علياً يذمه إذ يصفه بالسكوت السلبي حينما رفض الصحابة الأخذ بقرآنه، فكيف يتفق هذا مع مواقف علي رضي الله عنه البطولية في سبيل الدفاع عن الإسلام، ويرد على مثل هذه الترهات قول علي رضي الله عنه: أعظم الناس أجراً في المصحف أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع ما بين اللوحين (2).

ولم يكتف الكليني بهذا، بل نسب هذه الافتراءات والمزاعم الباطلة حول التحريف في القرآن إلى جعفر الصادق، إذ ينسب إليه أنه قال: إن القرآن الذي نزل به الوحي على محمد سبعة آلاف آية، والآيات التي نزلوها ثلاث وستون ومئتان وست آلاف فقط، والباقي مخزون عند آل البيت (3)، وزعم الكليني أن الصادق قال عن القرآن الذي جمعه علي بن أبي طالب في زعمه: قيل هو مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد (4)، ويقولون: إن فاطمة رضي الله عنها مكثت بعد النبي خمسة وسبعين يوماً، صبت عليها مصائب من الحزن لا يعلمها إلا الله، فأرسل الله إليها جبرائيل يسليها ويعزيها ويحدثها عن أبيها، وعما يحدث لذريتها، وكان على يستمع ويكتب ما يسمع حتى جاء به مصحفاً قدر القرآن ثلاث مرات ليس فيه شيء من حلال وحرام، ولكن فيه علم ما يكون (5).

ويردد عالم شيعي آخر:

وهو علي بن إبراهيم القمي نفس المزاعم التي ذهب إليها الكليني ويورد عنه محمد محسن الملقب بالفيض الكاشي في تفسيره فيقول: المستفاد من الروايات عن طريق آل البيت أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمد بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مغير محرف وأنه قد حذف منه أشياء كثيرة منها اسم علي في

(1) الاحتجاج للطبرسي، ص 225، 228، دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص 228.

(2) كتاب المصاحف، للسجستاني (1/5).

(3) الإمام الصادق، ص 323.

(4) أصول الكافي (1 / 239).

(5) أصول الكافي (1 / 240)، بحار الأنوار (26، 44)، بصائر الدرجات، ص 43.

كثير من المواضع ومنها لفظ (آل محمد) غير مرة، ومنها أسماء المنافقين في مواضعها، ومنها غير ذلك وأنه ليس على الترتيب المرضي عند الله ورسوله، وبه - أى بهذا الرأي - قال على ابن إبراهيم المسمى بالقمى - وله تفسير ملئ بهذه الدعاوى والغلو فيها، وأخذ يخلط ويزعم أن هناك آيات في ولاية على حذفت (1).

وقال صاحب كتاب بصائر الدرجات الصفار بسنده عن أبى جعفر - على حد زعمه: ما يستطيع أحد أن يدعى أنه جمع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء (2)، وعنه أيضاً: ما من أحد من الناس يقول إنه جمع القرآن كله كما أنزل الله إلا كذاب، وما جمعه وما حفظه كما أنزل إلا على بن أبى طالب والأئمة من بعده (3).

وفي تفسير العياشى عن أبى عبد الله: لو قرئ القرآن، كما أنزل لأفئتنا فيه مسمين (4)، وفيه عن أبى جعفر: لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه ما خفى حقنا على ذى حجب (5). والروايات في كتب الشيعة الرافضة المصرحة بتحريف القرآن كثيرة جداً، وقد أخبر عن استفاضتها وتواترها عندهم كبار علمائهم ومحققهم.

يقول المفيد: إن الأخبار جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من أى محمد ﷺ باختلاف القرآن، وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان (6).

ويقول هاشم البحراني (7) أحد كبار مفسريهم: اعلم أن الحق الذى لا محيص عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها أن هذا القرآن الذى فى أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله ﷺ شئ من التغيرات، وأسقط الذين جمعوه بعده كثيراً من الكلمات والآيات (8)، ويقول أيضاً: وعندى فى وضوح صحة هذا القول - أى تحريف القرآن - بعد تتبع الأخبار وتفحص الآثار بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيع وأنه من

(1) دراسات عن الفرق فى تاريخ المسلمين، ص 229، 230.

(2) بصائر الدرجات، ص 213.

(3) المصدر نفسه، ص 213.

(4) تفسير العياشى (1 / 13).

(5) المصدر نفسه (1 / 13).

(6) أوائل المقالات، ص 91.

(7) هاشم بن سليمان البحراني، توفي سنة 1107 هـ.

(8) مقدمة تفسير البرهان فى تفسير القرآن، ص 36.

أكبر مقاصد الخلافة⁽¹⁾.

ويقول نعمة الله الجزائري: ⁽²⁾ إن الأخبار الدالة على هذا (التحريف) تزيد على ألفي حديث، وادعى استفاضتها جماعة كال مفيد والمحقق الداماد، والعلامة المجلسي ⁽³⁾. فهذه أقوال أئمتهم ومحققهم الكبار تقطع بتواتر واستفاضة الروايات في كتبهم بدعوى تحريف القرآن وتبديله، وأنها تبلغ الآلاف مما جعل بعض هؤلاء العلماء يقطع بأن هذه العقيدة من ضروريات المذهب عندهم وأكبر مقاصد الإمامة، وزيادة على ما جاء في كتبهم من آلاف الروايات الدالة على دعوى تحريف القرآن، فإن أقوال علمائهم ومنظريهم وأهل الاجتهاد فيهم، جاءت مؤكدة لتلك العقيدة الفاسدة، ولعل المقام لا يتسع لنقل كلامهم هنا وإنما أذكر من نقل إجماعهم على ذلك من كبار علمائهم، يقول المفيد ناقلاً إجماعهم على ذلك: واتفقوا - أي الإمامية - أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن، وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي ﷺ، وأجمعت المعتزلة والخوارج والمرجئة، وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية في جميع ما عدناه ⁽⁴⁾.

وقد قام النوري الطبرسي، أحد كبار علمائهم المتأخرين الهالك في سنة 1320 هـ بتأليف كتاب ضخم في إثبات دعوى تحريف القرآن عند الشيعة الرافضة، سماه (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) ⁽⁵⁾، صدره بثلاث مقدمات يتبعها بابان:

الأول: في الأدلة على تحريف القرآن بزعمه.

الثاني: في الرد على القائلين بصحة القرآن في الأمة.

وقد أودع الطبرسي في كتابه هذا آلاف الروايات الدالة على تحريف القرآن بزعمهم، حيث أورد في الفصلين الأخيرين فقط من الباب الأول المكون من اثني عشر فصلاً (1602) رواية هذا غير ما أورده في الفصول الأخرى من هذا الباب والمقدمات الثلاث والباب الثاني وقال معتزلاً عن قلة ما جمعه: (ونحن نذكر منها ما يصدق دعواهم مع قلة

(1) المصدر نفسه، ص 49.

(2) متوفى سنة 1112 هـ، قال عنه الحر العاملي: فاضل عالم محقق جليل القدر، أمل الأمل (336/2).

(3) فصل الخطاب، ص 248.

(4) أوائل المقالات، ص 49.

(5) الانتصار للصحب والآل، ص 61.

البضاعة⁽¹⁾، وقال موثقاً هذه الروايات: واعلم أن تلك الأخبار منقولة من الكتب المعتمدة التي عليها معول أصحابنا في إثبات الأحكام الشرعية والآثار النبوية⁽²⁾، وقال بعد أن سرد حشداً هائلاً من أسماء علمائهم القائلين بالتحريف استغرقت خمس صفحات من كتابه: ومن جميع ما ذكرنا ونقلنا، بتتبعي القاصر، يمكن دعوى الشهرة العظيمة بين المتقدمين وانحصار المخالفين فيهم بأشخاص معينين يأتي ذكرهم⁽³⁾. ثم ذكر أن هؤلاء المخالفين هم: الصدوق، والمرتضي، وشيخ الطائفة الطوسي، قال: ولم يعرف من القدماء موافق لهم⁽⁴⁾.

وذكر أنه تبعهم الطبرسي صاحب كتاب "مجمع البيان"، قال: وإلى طبقته لم يعرف الخلاف صريحاً إلا من هؤلاء المشايخ الأربعة⁽⁵⁾، ثم اعتذر بعد ذلك عن بعض هؤلاء العلماء في عدم قولهم بتحريف القرآن بأن الذي حملهم على ذلك التقية والمداراة للمخالفين، قال معتذراً عن الطوسي عما أورده في كتابه (التبيان) من القول بعدم التحريف: ثم لا يخفي على المتأمل في كتاب التبيان أن طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين.. وهو بمكان من الغرابة ولو لم يكن على وجه المماشاة⁽⁶⁾.

وقد سبق النوري الطبرسي الاعتذار هؤلاء العلماء: نعمة الله الجزائري حيث قال بعد أن نقل إجماع علماء الإمامية على عقيدة التحريف: نعم قد خالف فيها المرتضي والصدوق والشيخ الطبرسي، وحكوا أن ما بين دفتي هذا المصحف هو القرآن لا غير، ولم يقع فيه تحريف ولا تبديل.

والظاهر أن هذا القول صدر منهم لأجل مصالح كثيرة منها: سد باب الطعن عليها، بأنه إذا جاز في القرآن، فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه، مع جواز لحوق التحريف لها، كيف روى هؤلاء الأعلام في مؤلفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن وأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت إلى هذا⁽⁷⁾. وبهذا يظهر أن

(1) فصل الخطاب، ص249، الانتصار للصحب والآل، ص62.

(2) المصدر نفسه، ص249.

(3) فصل الخطاب، ص30.

(4) المصدر نفسه، ص32.

(5) المصدر نفسه، ص34.

(6) المصدر نفسه، ص34.

(7) الأنوار النعمانية (328/2، 359).

القول بتحريف القرآن واعتقاد تغييره وتبديله هو محل إجماع علماء الشيعة الرافضة قاطبة، كما حقق ذلك الطبرسي في فصل الخطاب، ودلت عليه النقول السابقة عن كبار علمائهم، وأنه لم يخالف في هذه العقيدة أحد من علمائهم، حتى وقت تأليف فصل الخطاب إلا أربعة منهم حملهم على ذلك التقية والمدارة للمخالفين، على ما نص عليه الطبرسي ومن قبله نعمة الله الجزائري.

وكما أثبتت ذلك البحوث المعاصرة التي بحثت هذه المسألة وأيدت ذلك بذكر شواهد كثيرة من الروايات الدالة على التحريف الوارد في كتب هؤلاء المشايخ الأربعة (1) مما يدل على اعتقادهم مضمونها وموافقتهم لسائر علماء الشيعة الرافضة فيما ذهبوا إليه، من اعتقاد تحريف القرآن وتبديله وإن أظهروا تقية ونفاقاً وخداعاً لأهل السنة (2).

ومما يدل على ما ذهب إليه أنه لم يتعرض واحد من هؤلاء الذين زعموا التحريف في القرآن إلى نقد من قبل الشيعة إذ ظل الكليني موضع الثقة والتبجيل والإكرام والمرجع الأول عند جميع الشيعة اليوم. ورغم أن الشيعة المعاصرين أكدوا نفي التحريف عن القرآن زيادة ونقصاً، فإننا لا نجد أحداً منهم يرد على الكليني رداً صريحاً أو يظهر عدم الثقة به أو يرفض ما ذهب إليه، بل إن البعض حاول بطريقة ملتوية أن يدافع عنه ويجد له المعاذير (3). وإن كان هؤلاء القوم صادقين، فعليهم أن يتبرؤوا ممن قال بتحريف القرآن الكريم، ولا يترددوا في تكفير من أنكر كلمة واحدة من القرآن، وأن يبينوا أن جحود البعض كجحود الكل، لأن ذلك طعن صريح فيما ثبت عن النبي ﷺ بضرورة الدين، واتفاق المسلمين أن القرآن الكريم هو الكتاب الإلهي الذي لم يتطرق إليه التحريف والتبديل وذلك لأن الله تبارك وتعالى تعهد وتكفل بحفظه، بخلاف التوراة والإنجيل، فإن الله لم يتكفل بحفظهما، بل استحفظ عليهما أهلها فضيعوهما.

حكى الشاطبي عن أبي عمر الداني عن أبي الحسن المنتاب قال: كنت يوماً عند القاضي أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق، فقيل له: لم جاز التبديل على أهل التوراة، ولم يجز على أهل القرآن؟ فقال القاضي: قال الله عز وجل في أهل التوراة: ﴿بِمَا آسَفْنَاهُ﴾ من كتب الله [المائدة: 44]. فوكل الحفظ إليهم، فجاز التبديل عليهم، وقال في

(1) الشيعة والقرآن لإحسان إلهي ظهير، ص 68 - 71.

(2) الانتصار للصحب والآل، ص 65.

(3) أضواء علي خطوط محب الدين، ص 42 وما بعدها.

القرآن: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾} [الحجر: 9]، فلم يجز التبديل عليهم، قال علي: فمضيت إلى أبي عبد الله المحاملي فذكرت له الحكاية، فقال: ما سمعت كلاماً أحسن من هذا (1)، وقد أجمعت الأمة على مر العصور والدهور على أن القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد ﷺ هو القرآن الموجود الآن بأيدي المسلمين ليس فيه زيادة أو نقصان، ولا تغيير فيه أو تبديل، ولا يمكن أن يتطرق إليه شيء من ذلك لوعده الله بحفظه وصيانتها ولم يخالف في هذا إلا الشيعة الرافضة حيث زعموا أن القرآن الكريم قد حدث فيه تحريف وتغيير وتبديل، وزعموا أن الصحابة هم الذين حرفوا القرآن من أجل مصالحهم الدنيوية.

وعقيدتهم هذه باطلة، ودل على بطلانها الأدلة من القرآن الكريم، وأقوال الأئمة من أهل البيت والعقل، وإليك بيان ذلك:

(أ) الأدلة من القرآن الكريم:

الآيات الصريحة الدالة على تكفل الله تعالى بحفظ القرآن وأنه لا يمكن أن يتطرق إليه التحريف أو التبديل، والآيات في هذا الشأن كثيرة منها:

* قوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾} [الحجر: 9].

* قوله تعالى: {وَأَنزَلْنَا مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَن تَجْدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴿٢٧﴾} [الكهف: 27].

* قوله تعالى: {لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِن خَلْفِهِ ۚ تَنزِيلٌ مِّن حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾} [فصلت: 42].

* قوله تعالى: {الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الذِّكْرُ مِن قَبْلِ لَا يَأْتِيهِمُ الْبَطْلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِن خَلْفِهِ ۚ تَنزِيلٌ مِّن حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٢٧﴾} [البقرة: 2، 1].

* قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ كَتَبَ أَحْكَمَ ءَايَاتِهِ ثُمَّ فَصَّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿٢٧﴾} [هود: 1].

* وقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ ءَايَاتِهِ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾} [الحج: 52].

* وقوله تعالى: {لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ} إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ { [القيامة: 16، 17].

فقد دلت هذه الآيات الكريمات على حفظ الله لكتابه الكريم وإحكامه لآياته، وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه {وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا} [النساء: 122].

وهذه الآيات في صراحتها على حفظ الله لكتابه وصيانيته من التحريف، والتبديل حيث لا يحتاج إلى شرح أو توضيح، كما أن ثناء الله تعالى في القرآن الكريم على الصحابة رضوان الله عليهم مما يؤكد كذب ما نسبته إليهم الشيعة الرافضة من دعوى تحريف القرآن (1)، قال تعالى: {وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ السَّابِقِينَ وَاللَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ وَأُولَئِكَ سَابِقُونَ} [التوبة: 100].

وقوله تعالى: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا} [الفتح: 18]. وغير ذلك من الآيات في مدح الصحابة التي سيأتي شرحها وبيانها في موضعه بإذن الله تعالى.

وبعد إيراد هذه الآيات بقسميها المتقدمين نقول للشيعة الرافضة: إن قولكم بتحريف القرآن تعارضه هذه الآيات الكريمة، التي أكد الله تعالى فيها أن هذا القرآن لم يحرف ولن يحرف لأنه هو الذي تكفل بحفظه وصيانيته عن التحريف والتبديل، كما أثنى على صحابة نبيه ﷺ الذين اهتمتم بهم بالتحريف، ووصفهم بالصدق، والإيمان بالله ورسوله، وزكاهم أعظم تزكية، فيلزمكم تجاه هذه الآيات: إما أن تعترفوا وتقرؤا أن هذه الآيات جاءت من الله تعالى، فعند ذلك لا يسعكم إلا قبول واعتقاد ما دلت عليه، من سلامة القرآن الكريم من التحريف والتبديل، وإما أن تنكروا أنها من الله، فهذا كفر بالله بإجماع المسلمين، إذ من أنكر آية واحدة في القرآن، واعتقد عدم صحة نسبتها إلى الله، فهو كافر بإجماع المسلمين (2).

(ب) الأدلة من أقوال أئمتهم:

(1) بذل المجهود (434/1) عبد الله الجميلي.

(2) بذل المجهود (235/1).

فقد جاءت روايات كثيرة عن أئمتهم الذين يعتقدون عصمتهم يحثون فيها الشيعة على التمسك بكتاب الله ورد كل شيء إلى الكتاب والسنة. ومن هذه الروايات: ما جاء عن موسى بن جعفر أنه سئل: أكل شيء في كتاب الله وسنة نبيه أو تقولون فيه؟ فقال: بل كل شيء في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ (1). وجاء عن أبي عبد الله أنه قال: من خالف كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ فقد كفر (2).

وعن أبي جعفر أنه قال: إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً تحتاج إليه الأمة إلا أنزله في كتابه، وبينه لرسوله ﷺ، وجعل لكل شيء حداً وجعل عليه دليلاً يدل عليه (3). وعن أبي عبد الله قال: ما من شيء إلا وفيه كتاب أو سنة (4).

والم تأمل لهذه الروايات يخرج بفائدتين مهمتين:

* أن الأئمة من آل البيت كانوا يعتقدون كغيرهم من سلف الأمة صحة القرآن الكريم وإلا لم يطلبوا من تلاميذهم التمسك بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ونبذ ما سواهما، ثم إخبارهم إياهم أنه ما من شيء إلا وهو في كتاب الله والسنة وأنه ليس عندهم إلا ما فيهما.

* أن الروايات المنسوبة إليهم من القول بتحريف القرآن لم يقولوها بل هم برءاء منها ومن افتراها (5).

(ج) الأدلة العقلية:

وكما دل النقل على بطلان دعوى الرافضة في تحريف القرآن الكريم، فإن العقل يدل على بطلان دعواهم تلك، وذلك لما يترتب على القول بتحريف القرآن من المفساد العظيمة التي يستلزم منها الطعن في الله تبارك وتعالى، وفي النبي ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم، والأئمة من آل البيت الأطهار، بحفظ القرآن من التحريف - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - ويستلزم الطعن في النبي ﷺ حيث إنه لم يبلغ القرآن الكريم البلاغ الكامل بل خص علياً رضي الله عنه بكثير من الآيات التي لم يطلع عليها غيره. ويستلزم الطعن في الصحابة الذين حرفوا القرآن من أجل مصالحهم الخاصة، على

(1) أصول الكافي (62/1).

(2) أصول الكافي (70/1).

(3) المصدر نفسه (59/1).

(4) المصدر نفسه (59/1).

(5) بذل المجهود (437/1).

حسب ما يدعيه الشيعة الرافضة، ويستلزم الطعن في على والأئمة من بعده، وذلك لأنهم لم يسلّموا القرآن الذي معهم - على حد زعم الشيعة الرافضة - إلى الناس ويدعوهم إليه، وهذا كتم لكتاب الله، وقد تواعد على ذلك بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّهٖ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۖ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ ۖ﴾ [البقرة: 159]، ولو كان للشيعة الرافضة اعتراف بالأدلة العقلية، لكانت هذه اللوازم الفاسدة المترتبة على تلك العقيدة الخبيثة أكبر رادع لهم للإقلاع عن هذه العقيدة والتوبة إلى الله، من كل ما افتروه عليه وعلى نبيه ﷺ، وصحابة نبيه الكرام، وأهل البيت الأطهار (1).

2 - اعتقادهم أن القرآن ليس حجة إلا بقيم:

قال الكليني صاحب أصول الكافي والذي هو عندهم كصحيح البخاري عند أهل السنة (2)، يروى ما نصه: " .. أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيم، وأن علياً كان قيم القرآن وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجة على الناس بعد رسول الله " (3)، كما توجد هذه المقالة في طائفة من كتبهم المعتمدة كرجال الكشي (4)، وعلل الشرائع (5)، والمحاسن (6)، ووسائل الشيعة (7)، وغيرها.

وكيف يقال مثل هذا في كتاب الله سبحانه ليكون هداية للناس ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9].

قال الخليفة الراشد علي رضي الله عنه: كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو الحبل المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تتقصي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا

(1) بذل المجهود (437/1).

(2) أصول الشيعة الإمامية (155/1).

(3) أصول الكافي (188/1).

(4) رجال الكشي، ص 420.

(5) الصدوق، علل الشرائع ص 192.

(6) المحاسن للبرقي، ص 268.

(7) وسائل الشيعة للحر العاملي (141/18).

إليه هدي إلى صراط مستقيم (1).

وقال ابن عباس رضي الله عنه: "يضمن الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه ألا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة"، ثم قرأ هذه الآية: {قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى} (2) [طه: 123]. وقد جاء في كتب الشيعة نفسها عن أهل البيت ما ينقض هذه المقولة في بعض مصادرهم المعتمدة، فقد جاء فيها:.... فإذا التبتست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم، فعليكم بالقرآن، فإنه شافع مشفع، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدل على خير سبيل (3).

وفي نهج البلاغة المنسوب لعلي رضي الله عنه وهو الذي عند الشيعة من أوثق المراجع: جاء النص التالي: فالقرآن أمر زاجر، وصامت ناطق، حجة الله على خلقه (4). ولهذه النصوص شواهد أخرى وهي تكشف لنا مدى التناقض والاضطراب الواقع في مصادر هؤلاء القوم: فرواياتهم - كما ترى - يعارض بعضها بعضاً، لكنهم في حالة التناقض تلك قد وضعوا لهم منهجاً خطيراً وهو الأخذ بما خالف العامة - وهم أهل السنة عندهم - والمتأمل لتلك المقالة التي تواترت في كتب الشيعة يلاحظ أنها من وضع عدو حاقد أراد أن يصد الشيعة عن كتاب الله سبحانه، ويضلهم عن هدي الله، فما دامت تلك المقالة ربطت حجية القرآن بوجود القيم، والقيم هو أحد الأئمة الاثنى عشر، لأن القرآن فسر لرجل واحد وهو علي، وقد انتقل علم القرآن من علي إلى سائر الأئمة الاثنى عشر، كل إمام يعهد بهذا العلم إلى من بعده، حتى انتهى إلى الإمام الثاني عشر، وهو غائب مفقود عند الاثنى عشرية منذ ما يزيد على أحد عشر قرناً، ومعدوم عند طوائف من الشيعة وغيرهم، فما دامت هذه المقالة ربطت حجية القرآن بهذا الغائب أو المعدوم فكأن نهايتها أن الاحتجاج بالقرآن متوقف لغياب قيمه أو عدمه، وأنه لا يرجع إلى كتاب الله، ولا يعرج عليه في مقام الاستدلال، لأن الحجة في قول الإمام فقط، وهو غائب فلا حجة فيه حينئذ، وحسبك بهذا الضلال، والإضلال عن صراط الله، وتلك ليست

(1) فضائل القرآن لابن كثير، ص15، موقف علي أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.

(2) تفسير الطبري (225/16).

(3) تفسير العياشي (2/1)، البحار (17/92).

(4) نهج البلاغة، ص265، أصول الشيعة الإمامية (160/1).

نهاية التآمر على كتاب الله، وعلى الشيعة، ولكنها حلقة من حلقات، ومؤامرة ضمن سلسلة مؤامرات، تريد أن تبعد الشيعة عن كتاب الله عز وجل (1).

إن مما علم من الإسلام بالضرورة أن علم القرآن الكريم لم يكن سراً تتوارثه سلالة معينة، ولم يكن لعلی اختصاص بهذا دون سائر صحابة رسول الله ﷺ وأن الصحابة رضوان الله عليهم هم الطليعة الأولى التي حازت شرف تلقي هذا القرآن عن رسول البشرية محمد ﷺ ونقله إلى الأجيال كافة، ولكن الشيعة تخالف هذا الأصل، وتعتقد أن الله سبحانه وتعالى قد اختص أئمتهم الاثنى عشر بعلم القرآن كله، وأنهم اختصوا بتأويله، وأن من طلب علم القرآن من غيرهم فقد ضل (2)، وتذكر بعض مصادر أهل السنة أن بداية هذه المقالة، وجذورها الأولى ترجع لابن سبأ، فهو القائل: بأن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي (3).

وقد استفاد ذكر هذه المقالة في كتب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية بألوان الأخبار وصنوف الروايات:

(أ) جاء في أصول الكافي في خبر طويل عن أبي عبد الله قال: إن الناس يكفيهم القرآن لو وجدوا له مفسراً، وإن رسول الله ﷺ فسر له لرجل واحد، وفسره للأئمة شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب (4)، وجاء في طائفة من مصادر الشيعة المعتمدة لديهم أن رسول الله ﷺ قال: إن الله أنزل على القرآن وهو الذي من خالفه ضل، ومن يبتغي علمه عند غير علي هلك (5).

وزعمت أيضاً كتب الشيعة أن أبا جعفر قال: يا قتادة أنت فقيه أهل البصرة؟ فقال: هكذا يزعمون، قال أبو جعفر رضى الله عنه: بلغني أنك تفسر القرآن؟ فقال له قتادة: نعم - إلى أن قال : ويحك يا قتادة إنما يعرف القرآن من خطب به (6). ورواياتهم في هذا الباب كثيرة جداً، وربما تستغرق مجلداً وكلها تحوم حول معنى واحد وهو

(1) أصول الشيعة الإمامية (161/1).

(2) المصدر نفسه (162 / 1).

(3) أحوال الرجال، ص 38 للجوزجاني، أصول الشيعة الإمامية (162 / 1).

(4) أصول الكافي (1 / 25)، وسائل الشيعة (18 / 131).

(5) أمالي الصدوق، ص 40، وسائل الشيعة (18 / 131).

(6) بحار الأنوار (2 / 237، 238)، أصول الشيعة (1 / 163).

اختصاص الأئمة الاثنى عشر بعلم القرآن وأنه مخزون عندهم وبه يعلمون كل شيء (1).
والرد على ذلك كما قال الله تعالى لمن طلب آية تدل على صدق الرسول ﷺ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: 51]، فالقرآن الكريم العظيم هو الشاهد والدليل والحجة، ومن ابتغى علم القرآن من القرآن، أو من سنة المصطفى ﷺ، أو من صحابة رسول الله ﷺ بمن فيهم على فقد اهتدى. والقول بأن من طلب علم القرآن عند غير على هلك ليس من دين الإسلام، وهو مما علم بطلانه من الإسلام بالضرورة، فلم يخص النبي ﷺ أحداً من الصحابة بعلم الشريعة دون الآخرين، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]، فالآية تدل على أن البيان للناس وليس لفرد أو طائفة منهم ولو كانوا أهل بيته، وقد نفى أمير المؤمنين على أن يكون خصه رسول الله ﷺ بعلم دون الناس (2).

وقد خاطب النبي ﷺ الصحابة ومن بعدهم، ورغبهم في تبليغ سنته ولم يخص أحداً منهم، فقال ﷺ: «نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فإنه رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» (3).

وقد روت هذا الحديث كتب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية المعتمدة (4)، فيكون حجة عليهم.

وأما الدعوة بأن القرآن الكريم لم يخاطب به سوى الأئمة الاثنى عشر، ومن هنا فلا يعرف القرآن سواهم - إنما يعرف القرآن من خطوب به (5)، بهذا الفهم السقيم يعد صحابة رسول الله ﷺ، والتابعون وأئمة الإسلام على امتداد العصور قد هلكوا وأهلكوا - على حد زعمهم - بقيامهم بتفسير القرآن وفق أصوله، أو اعتقادهم أن في كتاب الله ما لا يعذر أحد بجهالته، ومنه ما تعرفه العرب من كلامها، ومنه ما لا يعرفه إلا العلماء، ومنه ما لا يعلمه إلا الله (6)، فالشيعة تزعم أنه لا يعرف القرآن سوى الأئمة، وأنهم يعرفون القرآن كله، وهذه دعوة تفقر إلى الدليل، وزعم يكذبه العقل والنقل، فمما يجب أن يعلم

(1) أصول الشيعة الإمامية (1 / 166).

(2) مسلم رقم (1978).

(3) سلسلة الأحاديث الصحيحة (1 / 689، 690).

(4) أصول الكافي (1 / 403)، وسائل الشيعة للحر العاملي (18 / 64).

(5) بحار الأنوار (24 / 237، 238)، أصول الشيعة (1 / 163).

(6) تفسير الطبري (1 / 76) كلام لابن عباس.

أن النبي ﷺ بين لأصحابه معانى القرآن، كما بين لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]، يتناول هذا وهذا.

وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن - كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما - أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً⁽¹⁾، ولهذا كانوا يبقون مدة فى حفظ السورة، وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: 29].

وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: 82]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: 68]، وتدبر القرآن بدون فهم معانيه لا يمكن، وكذلك قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]، وعقل القرآن متضمن لفهمه، ومن المعلوم أم كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه، فالقرآن أولى.

ولهذا لم تعد فئة من الشيعة تهضم هذه المقالة، وخرجت عن القول بكل ما فيها، فقالت بأن ظواهر القرآن لا يختص بعلمها الاثنا عشر بل يشركهم غيرهم فيها، أما بواطن الآيات فمن اختصاص الأئمة. وقام خلاف كبير حول حجية ظواهر القرآن بين الإخباريين والأصوليين، فالفئة الأولى ترى أنه لا يعلم تفسير القرآن كله ظاهره وباطنه إلا الأئمة، والأخرى ترى حجية ظواهر القرآن لعموم الأدلة فى الدعوة لتدبر القرآن وفهمه⁽²⁾.

إن دعوى أن القرآن لم يفسر إلا لعل على مخالفة لقول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ [النحل: 44].

فالبیان للناس لا لعل وحده - كما سبق - فليس لمن قال هذه المقالة إلا أحد طريقين: إما القول بأن الرسول لم يبلغ ما أنزل إليه، وإما أن يكذب القرآن، وهى مخالفة للعقل وما علم من الإسلام بالضرورة، ودعوى أن علم القرآن اختص به الأئمة ينافيه اشتهاى عدد كبير من صحابة رسول الله ﷺ بتفسير القرآن كالخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت وغيرهم. وكان على رضى الله عنه يثنى على تفسير ابن عباس

(1) مجموع الفتاوى (13 / 331).

(2) البيان للخنوى، ص 463، أصول الفقه للمظفر (3 / 130).

رضى الله عنهما (1).

وقال ابن تيمية رحمه الله: وهذا ابن عباس نقل عنه من التفسير ما شاء الله بالأسانيد الثابتة ليس في شيء منها ذكر على، وابن عباس يروى عن غير واحد من الصحابة، يروى عن عمر، وأبى هريرة، وعبد الرحمن بن عوف، وعن زيد بن ثابت، وأبى بن كعب، وأسامة بن زيد وغير واحد من المهاجرين والأنصار، وروايته عن على قليلة جداً، ولم يخرج أصحاب الصحيح شيئاً من حديثه عن على، وخرجوا حديثه عن عمر وعبد الرحمن بن عوف وأبى هريرة وغيرهم... وما يعرف بأيدي المسلمين تفسير ثابت عن على، وهذه كتب الحديث والتفسير مملوءة بالآثار عن الصحابة والتابعين، والذي منها عن على قليل جداً، وما ينقل من التفسير عن جعفر الصادق عامته كذب على جعفر (2).

وقد تحدث جعفر بولع الناس بالكذب عليه، وإن قولهم بأن علم القرآن انفرد بنقله على يفضى إلى الطعن في تواتر شريعة القرآن من الصحابة إلى سائر الأجيال، لأنه لم ينقلها - على حد زعمهم - عن رسول الله إلا واحد وهو على رضى الله عنه، فهذه المقالة مؤامرة، الهدف منها الصد عن كتاب الله سبحانه والإعراض عن تدبره، واستلهاهم هديه، والتفكير في عبره، والتأمل في معانيه ومقاصده، فالقرآن في دين الشيعة لا وسيلة لفهم معانيه إلا من طريقة الأئمة الاثني عشر، أما غيرهم فمحروم من الانتفاع به، وهي محاولة أو حيلة مكشوفة الهدف، مفضوحة القصد، لأن كتاب الله نزل بلسان عربى مبين وخطب به الناس أجمعون ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]، ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: 138]، وأمر الله عباده بتدبره، والاعتبار بأمثاله، والاتعاظ بمواعظه، ومحال أن يقال لمن لا يفهم ما يقال له ولا يعقل تأويله: اعتبر بما لا فهم لك به ولا معرفة من البيان والكلام (3).

وهي محاولة للصد عن ذلك العلم العظيم في تفسير القرآن، والذي نقله إلينا صحابة رسول الله ﷺ والسلف والأئمة، فهذه الكنوز العظيمة لا عبرة بها ولا قيمة لها في دين الشيعة، لأنها ليست واردة عن الأئمة، فهذه الكنوز العظيمة لا عبرة بها ولا قيمة لها في

(1) تفسير ابن عطية (19 / 1)، تفسير ابن جزى (9 / 1).

(2) منهاج السنة (4 / 155).

(3) تفسير الطبرى (1 / 82).

دين الشيعة، لأنها ليست واردة عن الأئمة الاثنى عشر، وقد صرح بذلك بعض شيوخهم المعاصرين فقال: إن جميع التفسير الواردة عن غير أهل البيت لا قيمة لها ولا يعتد بها (1).

لقد حوت كتب التفسير المعتمدة عندهم كتفسير القمي والعياشي والصافي والبرهان، وكتب الحديث كالكافي والبحار تأويلات لكتاب الله منسوبة لآل البيت تكشف في الكثير الغالب عن جهل فاضح بكتاب الله، وتأويل منحرف لآياته، وتعسف بالغ في تفسيره، ولا يمكن أن تصح نسبتها لعلماء آل البيت، فهي تأويلات لا تتصل بمدلولات الألفاظ، ولا بمفهومها ولا بالسياق القرآني - كما سيأتي أمثلة على ذلك بإذن الله - وبناء على هذه العقيدة فإن هذا هو مبلغ علم علماء آل البيت، وفي ذلك من الزرارية عليهم ونسبة الجهل إليهم الشيء الكثير من قوم يزعمون محبتهم والتشيع لهم (2).

3 - اعتقادهم بأن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر:

ذهب الشيعة إلى أن للقرآن ظاهراً وباطناً، وأن الناس لا يعلمون إلا الظاهر، وأما الباطن فلا يعلمه إلا الأئمة ومن يستقى منهم، وبمثل هذه الأفكار فتح الشيعة الباب للزنادقة والملحدين وأصحاب الأهواء والمذاهب الهدامة لكي يتلاعبوا بالقرآن، وحاولوا جميعاً الكيد له وأرادوا أن يطفئوا نور الإسلام بأفواههم ولكن الله متم نوره ولو كره الكافرون، وقد استغل الشيعة فكرة الظاهر والباطن هذه وحاولوا بها تفسير القرآن لكي يوافق معتقداتهم ويخدم مذهبهم في الإمامة، كما اتخذوا القرآن تكة للهجوم على الصحابة رضي الله عنهم وتجريحهم في الوقت الذي يمجدون فيه أهل البيت وينسبون إليهم أشياء يدفعونها هم عن أنفسهم، وقد أتى الشيعة الرافضة في هذا الباب بآراء تخالف كل ما أثر في تفسير القرآن، ولا يسند لها أثر ولا عقل ولا لغة ولا منطق (3).

إن جذور التأويل الباطني نبتت في أروقة السبئية، لأن ابن سبأ حاول أن يجد لقوله بالرجعة مستنداً من كتاب الله بالتأويل الباطل وذلك حينما قال: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب بأن محمداً يرجع، وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ

(1) الشيعة والرجعة، ص 19، محمد رضا النجفي.

(2) أصول الشيعة الإمامية (1 / 176).

(3) دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين ص 233، 234.

أَلْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ ۚ} [القصص: 85] (1).

وقد نقلت لنا بعض كتب أهل السنة نماذج من تأويلات الشيعة لكتاب الله، ولكن ما انكشف لنا اليوم أمر خطير على عقائد الناس وفكرهم وثقافتهم، فقد تحدث الإمام الأشعري (2)، والبغدادى (3)، والشهرستاني (4)، وغيرهم يحكون عن المغيرة بن سعيد أحد الغلاة باتفاق السنة والشيعة والذي تنسب إليه الطائفة المغيرية أنه ذهب بتأويل الشيطان في قوله الله جل شأنه: {كَمْثَلَ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَنِ اكْفُرْ} [الحشر: 16]، بعمر بن الخطاب رضى الله عنه.

وهذا التأويل بعينه قد ورثته الاثنا عشرية، ودونته في مصادرها المعتمدة، حيث جاء في تفسير العياشى (5)، والشافى (6)، والقمى (7)، والبرهان (8)، وبحار الأنوار (9)، عن أبى جعفر فى قول الله: {وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ} [إبراهيم: 22]، قال: وهو الثانى، وليس فى القرآن شىء (وقال الشيطان) إلا وهو الثانى، فكانت كتب الاثنى عشرية تزيد على المغيرية بوضع هذا الانحراف فى كتاب الله قاعدة مطردة (10).

فهذه الروايات التى تسندها كتب الشيعة الاثنى عشرية إلى أبى جعفر الباقر هى من أكاذيب المغيرة بن سعيد وأمثاله، فقد ذكر الذهبى عن كثير النواء (11)، أن أباً جعفر قال: برئ الله ورسوله من المغيرة بن سعيد، وبيان بن سمعان فإنهما كذبا علينا أهل البيت (12)، وروى الكشى فى رجاله عن أبى عبد الله قال: لعن الله المغيرة بن سعيد كان

(1) تاريخ الطبرى (5 / 347).

(2) مقالات الإسلاميين (1 / 73).

(3) الفرق بين الفرق ص 24.

(4) الملل والنحل (1 / 177).

(5) تفسير العياشى (2 / 223).

(6) تفسير الشافى (3 / 223).

(7) تفسير القمى (3 / 84).

(8) البرهان (2 / 309).

(9) بحار الأنوار (3 / 378).

(10) أصول الشيعة الإمامية (1 / 206).

(11) كثير النواء: شيعى وروى أنه رجع عن تشيعه.

(12) ميزان الاعتدال (4 / 161).

يكذب علينا⁽¹⁾، وساق الكشي روايات عديدة في هذا الباب (2).

ويلاحظ أنه اتفق كل من الأشعري، والبغدادى وابن حزم، ونشوان الحميري على أن جابرا الجعفى الذى وضع أول تفسير للشيعة على ذلك النهج الباطنى كان خليفة المغيرة بن سعيد⁽³⁾ الذى قال بأن المراد بالشيطان فى القرآن هو أمير المؤمنين عمر، فهى عناصر خطيرة يستقى بعضها من بعض عملت على فساد التشيع⁽⁴⁾.

وحين احتج شيخ الشيعة فى زمنه - والذى إذا أطلق لقب العلامة عندهم انصرف إليه (ابن المطهر الحلى) - على استحقاق على للإمامة بقوله: (البرهان الثلاثون قوله تعالى: ﴿مَرْجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿٢٠﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ ﴿٢١﴾﴾ [الرحمن: 19، 20] قال: على وفاطمة ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ النبى ﷺ ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا التُّورَ وَانْمِرْجَاتُ﴾ [الرحمن: 21] الحسن والحسين، فحينما احتج ابن المطهر بذلك قال ابن تيمية رحمه الله: إن هذا وأمثاله إنما يقوله من لا يعقل ما يقول، وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن، بل هو شر من كثير منه، والتفسير بمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه، بل تفسير القرآن بمثل هذا من أعظم القدح فيه والطعن فيه⁽⁵⁾.

وهذه أمثلة من تحريف الشيعة الرافضة لآيات القرآن الكريم، وذلك بفتحهم باب التفسير الباطنى للقرآن الكريم على مصراعيه:

(أ) تحريفهم معنى التوحيد الذى هو أصل الدين إلى معنى آخر هو ولاية الإمامة: فعن أبى جعفر أنه قال: ما بعث الله نبياً قط إلا بولايتنا والبراءة من عدونا⁽⁶⁾، وذلك قوله الله فى كتابه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: 36].

(1) رجال الكشي ص 195.

(2) رجال الكشي ص 195.

(3) مقالات الإسلاميين (1 / 73)، الفرق بين الفرق، ص 242، المحلى (5 / 44)، أصول الشيعة (1 /

207)

(4) أصول الشيعة (1 / 208).

(5) منهاج السنة (4 / 66).

(6) تفسير العياشى (2 / 261)، البرهان (2 / 373).

(ب) تحريفهم معنى الإله إلى معنى الإمام:

ففى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النحل: 51] قال أبو عبد الله: يعنى بذلك: ولا تتخذوا إمامين إنما هو إمام واحد (1).

(ج) تحريفهم معنى الرب فى القرآن إلى معنى الإمام:

ففى تفسير قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَيْءٍ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: 55]، قال القمى فى تفسيره: الكافر: الثانى (يعنى عمر بن الخطاب)، كان على أمير المؤمنين على عليه السلام ظهيراً (2).

وقال الكاشانى فى البصائر: أن الباقر عليه السلام سئل عن تفسير هذه الآية فقال: إن تفسيرها فى بطن القرآن: على هو ربه فى الولاية (3).

(د) تحريفهم معانى الكلمة إلى معانى الأئمة:

فقالوا فى تفسير قول الله: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ أَفْصَلَ لِقَاضِي بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 21]. الكلمة: الإمام (4)، وقوله سبحانه: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: 64]. قالوا: لا تفسير للإمامة (5).

(هـ) تحريفهم معانى المسجد والكعبة والقبلة إلى معانى الأئمة:

فقالوا فى تفسير قول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 29] قال: يعنى الأئمة (6)، وفى قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 31] قال: يعنى الأئمة (7)، وفى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 18]، قال: إن الإمام من آل محمد، فلا تتخذوا من غيرهم إماماً (8).

(1) البرهان (2 / 373)، أصول الشيعة (1 / 209).

(2) تفسير القمى (2 / 115).

(3) تفسير نور الثقلين (4 / 25).

(4) تفسير القمى (2 / 274)، بحار الأنوار (24 / 174).

(5) تفسير القمى (1 / 314)، بحار الأنوار (24 / 175).

(6) تفسير العياشى (2 / 12)، أصول الشيعة (1 / 216).

(7) تفسير العياشى (2 / 13)، أصول الشيعة (1 / 216).

(8) البرهان (4 / 393)، أصول الشيعة (1 / 216).

ويقول الصادق عنهم: نحن البلد الحرام ونحن كعبة الله ونحن قبلة الله (1)، والسجود: هو ولاية الأئمة، وبهذا يفسرون قوله تعالى: {وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ ﴿٤٣﴾} [القلم: 43] حيث قالوا: يدعون إلى ولاية علي في الدنيا (2).

(و) تحريفهم معاني التوبة في القرآن إلى الرجوع عن ولاية أبي بكر وعمر وعثمان إلا ولاية علي وحده:

ففي قوله سبحانه: {فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ} [غافر: 7]. جاء تأويلها عندهم في ثلاث روايات، تقول الأولى: {فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا} من ولاية فلان وفلان "يعنون أبا بكر وعمر وبنو أمية"، وتقول الرواية الثانية: {فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا} من ولاية الطواغيت الثلاثة "يعنون أبا بكر وعمر وعثمان"، ومن بني أمية، {وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ} يعنى ولاية علي، وتقول الثالثة: {فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا} من ولاية هؤلاء وبنو أمية {وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ} هو أمير المؤمنين (3). وكل الروايات الثلاث المذكورة منسوبة لأبي جعفر محمد الباقر، وعلمه ودينه ينفيان صحة ذلك (4).

وهذا قليل من كثير من تأويلاتهم الباطلة، فقد قامت مصادرهم في التفسير - غالباً - على هذا المنهج الباطني في التأويل الذي استقته من أبي الخطاب وجابر الجعفي والمغيرة بن سعيد وغيرهم من الغلاة، ويلاحظ أنه في القرن الخامس بدأ اتجاه التفسير عندهم يحاول التخلص من تلك النزعة المفرطة في التأويل الباطني، حيث بدأ شيخ الطائفة عندهم أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى 460هـ) يؤلف لهم كتاباً في التفسير، ويحاول فيه أن يتخلص أو يخفف من ذلك الغلو الظاهر في تفسير القمي والعياشي وفي أصول الكافي وغيرها، وهو وإن كان يدافع عن أصول طائفته ويقرر مبادئهم المبتدعة، إلا أنه لا يهبط ذلك الهبوط الذي نزل إليه القمي ومن تأثر به، ومثل الطوسي في هذا النهج الفضل بن الحسن الطبرسي في مجمع البيان، وقد أشار ابن تيمية إلى ذلك حيث يقول: الطوسي ومن معه في تفسيرهم يأخذون من تفسير أهل السنة

(1) بحار الأنوار (24 / 303).

(2) تفسير القمي (2 / 383)، مرآة الأنوار، ص 176.

(3) تفسير الصافي (4 / 335)، تفسير القمي (2 / 255).

(4) أصول الشيعة (1 / 218).

وما في تفاسيرهم من علم يستفاد إنما هو مأخوذ من تفاسير أهل السنة (1).

* * *

(1) منهاج السنة (246/3).

الفصل السادس

موقف الشيعة الإمامية من الصحابة الكرام

يقف الشيعة الرافضة من أصحاب النبي ﷺ موقف العدواة والبغضاء والحقد والضغينة، يبرز ذلك من خلال مطاعنهم الكبيرة على الصحابة التي تزخر بها كتبهم القديمة والحديثة، فمن ذلك اعتقادهم كفرهم وردتهم إلا نفرأ يسيراً منهم، وعلى ما جاء مصرحاً بذلك في بعض الروايات الواردة في أصح كتبهم وأوثقها عندهم.

فقد روى الكليني عن أبي جعفر أنه قال: كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة. فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، رحمة الله وبركاته عليهم، ثم عرف أناس بعد يسير وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا وأبوا أن يبايعوا حتى جاؤوا بأمر المؤمنين مكرهاً فبايع (1).

وقال نعمة الله الجزائري: الإمامية قالوا بالنص الجلي على إمامة علي، وكفروا الصحابة، ووقعوا فيهم، وساقوا الإمامة إلى الجعفر الصادق وبعده إلى أولاده المعصومين عليهم السلام، ومؤلف هذا الكتاب من هذه الفرقة وهي الناجية إن شاء الله (2).

وقدح الشيعة الرافضة في الصحابة لا يقف عند هذا الحد من اعتقاد تكفيرهم وردتهم، بل يعتقدون أنهم شر خلق الله، وأن الإيمان بالله ورسوله لا يكون إلا بالتبرؤ منهم، وخاصة الخلفاء الثلاثة أبا بكر وعمر وعثمان، وأمّهات المؤمنين (3).

يقول محمد باقر المجلسي: وعقيدتنا في التبرؤ أننا نتبرأ من الأصنام الأربعة؛ أبي بكر وعمر، وعثمان، ومعاوية، والنساء الأربع: عائشة، حفصة، وهند، وأم الحكم، ومن جميع أشياعهم وأتباعهم وأنهم شر خلق الله على وجه الأرض، وأنه لا يتم الإيمان بالله ورسوله والأئمة إلا بعد التبرؤ من أعدائهم (4).

وقد بلغ من حقد هؤلاء على أصحاب النبي ﷺ: استباحة لعنهم، بل تقربهم إلى

(1) الروضة من الكافي (245/8، 246)، الانتصار للصحب والآل، ص76.

(2) الأنوار النعمانية (244/2).

(3) الانتصار للصحب والآل، ص77.

(4) حق اليقين، ص519 (فارسي) وقد قام بترجمة النص إلى العربية الشيخ محمد عبد الستار التونسي،

في كتابه بطلان عقائد الشيعة، ص53.

الله بذلك بشكل يفوق الوصف، فقد روى الملا كاظم عن أبي حمزة الثمالي - افتراءً على زين العابدين رحمه الله - أنه قال: من لعن الجبت والطاغوت لعنة واحدة كتب الله له سبعين ألف حسنة ومحا عنه سبعين ألف سيئة، ورفع له سبعين ألف درجة، ومن أمسى يلعنهما لعنة واحدة كتب له مثل ذلك، قال: فمضي مولانا علي بن الحسين، فدخلت على مولانا أبي جعفر محمد الباقر، فقلت: يا مولاي حديث سمعته من أبيك، قال: هات يا ثمالي، فأعدت عليه الحديث. فقال: نعم يا ثمالي أتحب أن أزيدك؟ فقلت: بلي يا مولاي. فقال: من لعنهما لعنة واحدة في كل غداة لم يكتب عليه ذنب في ذلك اليوم حتى يمسي، ومن أمسى فلعنهما لعنة واحدة لم يكتب عليه ذنب في ليله حتى يصبح (1).

ومن الأدعية المشهورة عندهم الواردة في كتب الأذكار: دعاء يسمونه دعاء صنمى قريش " يعنون بهما أبا بكر وعمر " وينسبون هذا الدعاء ظملاً وزوراً لعلي رضي الله عنه وهو يتجاوز صفحة ونصف الصفحة وفيه: اللهم صل على محمد وآل محمد والعن صنمى قريش وجبتيهما وطاغوتيها وإفكيهما، وابنيهما، اللذين خالفا أمرك، وأنكرا وحيك، وجحدا إنعامك، وعصيا رسولك، وقلبا دينك، وحرفا كتابك... إلى أن جاء في آخره: اللهم العنهما في مكنون السر، وظاهر العلانية، لعناً كثيراً أبداً، دائماً سرمداً، لا انقطاع لأمره ولا نفاد لعدده، لعناً يعود أوله ولا يروح آخره، لهم ولأعوانهم، وأنصارهم ومحبيهم ومواليهم، والمسلمين لهم، والمائلين إليهم، والناهضين باحتجاجهم، والمقتدين بكلامهم، والمصدقين بأحكامهم، (قل أربع مرات): اللهم عذبهم عذاباً يستغيث منه أهل النار، آمين يا رب العالمين (2).

- هذا الدعاء مرغّب فيه عندهم، حتى - إنهم رويوا في فضله نسبة إلى ابن عباس أنه قال: إن علياً - عليه السلام - كان يفتن بهذا الدعاء في صلواته، وقال: إن الداعي به كالرامي مع النبي ﷺ في بدر وأحد وحنين، بألف ألف سهم (3).

ولهذا كان هذا الدعاء محل عناية علمائهم، حتى إن أغا برزك الطهراني ذكر أن

(1) أجمع الفضائح، للملا كاظم، ص513، نقلاً عن الشيعة وأهل البيت، ص157.

(2) مفتاح الجنان في الأدعية والزيارات والأذكار، ص113، 114، وتحفة عوام مقبول، ص214، 215، وهذا الكتاب الأخير موثق من كبار علمائهم المعاصرين، ورد ذكر أسمائهم على غلاف الكتاب، ومنهم الخميني.

(3) علم اليقين في أصول الدين لمحسن الكاشاني (101/2).

شروحه بلغت العشرة (1)، فهذا ما جاء في كتبهم القديمة وعلى السنة علمائهم المتقدمين، أما المعاصرون منهم فهم على عقيدة سلفهم سائرون وبها متمسكون، فهذا إمامهم المقدس وآيتهم العظمى الخميني - يقول في كتابه كشف الأسرار: إننا هنا لا شأن لنا بالشيخين، وما قاما به من مخالفات للقرآن، ومن تلاعب بأحكام الإله، وما حلاله وحرماه من عندهما، وما مارساه من ظلم ضد فاطمة ابنة النبي ﷺ وضد أولادهما، ولكننا نشير إلى جهلها بأحكام الإله والدين (2)، ويقول عن الشيخين رضي الله عنهما: وهنا نجد أنفسنا مضطرين إلى إيراد شواهد من مخالفتها الصريحة للقرآن لنثبت بأنهما كانا يخالفان ذلك (3).

ويقول متهمهما بتحريف القرآن: لقد ذكر الله ثمانى فئات تستحق سهماً من الزكاة، لكن أبا بكر أسقط واحدة من هذه الفئات، بإعاز من عمر ولم يقل المسلمون شيئاً (4)، ويقول: الواقع أنهم أعطوا الرسول حق قدره، الرسول الذي كد وجد وتحمل المصائب من أجل إرشادهم وهدايتهم، وأغمض عينيه وفي أذنيه كلمات ابن الخطاب القائمة على الفرية والنابعة من أعمال الكفر والزندقة (5).

وقد خرجت أصوات شيعية معاصرة تدعو للتقارب بين الشيعة وأهل السنة وتزعم أنها تقدر الصحابة، كالخيزي وأحمد مغنية والرفاعي، ومحمد جواد مغنية، فعليهم أن يعلنوا موقفهم في تقديمهم للصحابة في الأوساط الشيعية، وأن يعملوا على تنقية التراث الشيعي من كل ما يخالف كتاب الله وسنة رسوله وأن يتصدوا لمشايخ الشيعة المعاصرين الذين لا يزالون يهزون في هذا الضلال، وألا يتجاهلوا ما جاء في كتبهم قديماً وحديثاً وما يجري في واقعهم من عوامهم وشيوخهم، وأن يصدقوا ولا يتناقضوا، حتى يقبل منهم موقفهم (6).

إن عقيدة الشيعة الرافضة في الصحابة موجودة في أصول كتبهم، التي يقوم عليها المذهب من مطاعن وسباب وشتائم بذينة، يتنزه أصحاب المروءة والدين عن إطلاقها

(1) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (192/8).

(2) كشف الأسرار، ص 126.

(3) المرجع نفسه، ص 131.

(4) المرجع نفسه، ص 135.

(5) المرجع نفسه، ص 137.

(6) أصول الشيعة الإمامية (1319/3 إلى 1342).

على أكثر الناس، بينما تنتشر بها صدور الشيعة الرافضة، وتسارع بها ألستهم في حق أصحاب رسول الله ﷺ وخلفائه ووزرائه وأصهاره، ويعدون ذلك ديناً يرجون عليه من الله أعظم الأجر والثوبة. وفي الحقيقة أن المسلم إذا ما تأمل حال هؤلاء الناس من بعد وضلال، فإنه لا بد له من موقفين:

(أ) موقف استشعار نعمة الله، وعظم لطفه، وسابغ كرمه أن أنقذه من هذا الضلال، الأمر الذي يستوجب شكراً لله على ذلك.

(ب) موقف الاعتاض والاعتبار بما بلغ هؤلاء القوم من زيغ وانحراف، يعلمه من له أدنى ذرة عقل، كتقربهم إلى الله بلعن أبي بكر وعمر صباحاً ومساءً، وزعمهم أن من لعنهما لعنة واحدة لم تكتب عليه خطيئة يومه، وذلك أن عامة العقلاء من هذه الأمة، بل ومن أصحاب الملل السماوية يدركون إدراكاً ضرورياً من دين الله، أن الله ما تعبد أمة من الأمم بلعن أحد من الكفار، ولو كان أكثر الناس، بل ما تعبدهم بلعن إبليس اللعين المطرود من رحمة الله صباحاً ومساءً، في أورد مخصصة تقربنا إلى الله كما تقترب الشيعة الرافضة بلعن أبي بكر وعمر. بل إنني لا أعلم⁽¹⁾، فيما اطلعت عليه من كتب الرافضة أنفسهم، أنها تضمنت دعاء مخصوصاً أو غير مخصوص في لعن أبي جهل، أو أمية بن خلف، أو الوليد بن المغيرة الذين هم أشد الناس كفراً بالله وتكذيباً لرسوله ﷺ، بل ولا في لعن إبليس في حين أن كتبهم تمتلئ بالروايات في لعن أبي بكر وعمر، كما في دعاء صنمى قريش وغيره، ففي هذا عبرة لكل معتبر فيما يبلغ بالعبد من الضلال إن هو أعرض عن شرع الله، واتباع الأهواء والبدع كيف يزين له سوء عمله وقبيح أفعاله حتى يصبح لا يعرف معروفاً من منكر، ولا يميز حقاً من باطل، بل يتخبط في الظلمات، ويعيش سكرة الشهوات.

وهذا ما أخبر الله عنه في كتابه وبين حال أصحابه⁽²⁾ في قوله: {أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ} [فاطر: 8] وقال: {الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا} [الكهف: 104]، وقال تعالى: {قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرُّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا} [مريم: 75].

(1) هو الدكتور إبراهيم الرحيلي صاحب كتاب الانتصار للصحب والآل، ص 85.

(2) الانتصار للصحب والآل، ص 85.

نماذج للمزاجية في تفسير الآيات عند الشيعة الرافضة المتعلقة بردة الصحابة - على حد زعمهم - والرد على باطلهم:

(أ) آية آل عمران:

استدل الشيعة الرافضة بقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ أَلَمَّوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ۝ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أُنْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ۝﴾ [آل عمران: 143، 144].

إن هذه الآية يزعمون أنها صريحة في الدلالة على انقلاب الصحابة بعد رسول الله، وعد الصحابة المنقلبين على أعقابهم هم الكثرة الغالبة من الصحابة فيما ثبت من الصحابة قلة قليلة، وهي الفئة التي ترى الشيعة الرافضة ثبوتها على الإسلام، وهؤلاء الثابتون هم الشاكرون ولا يكونون إلا قلة كما قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: 13]، والمهم عندهم أن آية الانقلاب تقصد الصحابة مباشرة، الذين يعيشون مع رسول الله ﷺ في المدينة، وترمى إلى الانقلاب مباشرة بعد وفاته دون فصل (1)، وقد حولوها وطبقوها على ما حدث في سقيفة بنى ساعدة عندما انتخب الصحابة الكرام أبا بكر الصديق رضي الله عنه، والرد على هذا الكذب العظيم كالآتي:

روى الطبري في تفسيره بسنده عن الضحاك قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: 144]، ناس من أهل الارتباب والمرضى النفاق، قالوا يوم فر الناس عن نبي الله ﷺ، وشج فوق حاجبه، وكسرت رباعيته: قتل محمد فالحقوا بدينكم الأول، فذلك قوله: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أُنْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: 144] (2).

وروى أيضا عن ابن جريج قال: قال أهل المرضى والارتباب والنفاق، حين فر الناس عن النبي ﷺ: قد قتل محمد، فالحقوا بدينكم الأول، فنزلت هذه الآية (3)، فالمقصود بالانقلاب على الأعقاب في الآية هو: ما قاله المنافقون لما أشيع في الناس أن رسول الله ﷺ قتل، وهو قولهم: ارجعوا إلى دينكم الأول.

(1) ثم اهدتيت للتيجاني، ص114، 115.

(2) تفسير الطبري (458/3).

(3) المصدر نفسه (458/3).

ولم تكن هذه الآية فيمن ارتد بعد موت النبي ﷺ وإن كانت هي حجة عليهم، مع أنها لو كانت فيمن ارتد بعد موت النبي ﷺ لكانت أظهر في الدلالة على براءة أصحاب النبي ﷺ من المرتدين، فإنهم هم الذين قاتلوهم، وأظهر الله دينه على أيديهم، وخذل المرتدين بحربهم لهم، فرجع منهم من رجع إلى الدين، وهلك من هلك على رדתه، وظهر فضل الصديق والصحابة بمقاتلتهم لهم (1)، ولهذا ثبت عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول في قوله تعالى: {وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ} [آل عمران: 144]، الثابتين على دينهم أبا بكر وأصحابه (2)، وكان يقول: كان أبو بكر أمين الشاكرين وأمين أعباء الله، وكان أشكرهم وأحبهم إلى الله (3).

لقد كان لموقعة أحد ظروفها الخاصة وملابساتها، ولذلك جاءت الآيات الكريمة في سورة آل عمران وفقاً لتلك الظروف والملابس، واستخدام الآية الكريمة للاستدلال على وقائع أخرى كحادثة السقيفة أو موقعة الجمل لا يخلو من غرابة ومن مزاجية، لا تمت بصلة بالمنهجية العلمية، وتعد هذه الآية من أكبر الدلائل على عظم إيمان أبي بكر وحكمته وتفانيه في الدفاع عن دين الله، وموقفه الثابت يوم أن توفي رسول الله ﷺ خير شاهد على ذلك.. يوم أن وقف وقفته الثابتة مخاطباً الناس بعدما أصابه الوهن والضعف على فقد رسول الله ﷺ فقال: إن الله عز وجل يقول: {إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ} [الزمر: 30] ويقول: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَلَا يَنْفَلِتُ عَلَى عَقَبِكُمْ} وَمَنْ يَنْفَلِتْ عَلَى عَقَبِيهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ} [آل عمران: 144]، فمن كان يعبد الله عز وجل فإن الله عز وجل حي لا يموت، ومن كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات (4). وموقفه الصارم من الذين ارتدوا على أعقابهم واستبدلوا الإيمان بالكفر، فاتبعوا مسيلمة، وسجاح وطلحة بن خويلد والأسود العنسي وأمثالهم، ومن الذين قالوا: نصلي ولا نزكي، فأسقطوا شعائر الإسلام بالهوى لأروع مثال على عظمة أبي بكر والصحابة وعلى حرصهم على الدين (5).

وقد وقف أمير المؤمنين علي بجانب الخليفة الراشد الصديق في جهاده ضد

(1) الانتصار للصحب والآل، ص322.

(2) تفسير الطبري (455/3).

(3) تفسير الطبري (455/3).

(4) البخاري، فضائل الصحابة رقم (3668).

(5) ثم أبصرت الحقيقة، ص302.

المرتدين ومانعي الزكاة، أما التيجاني وشرف الدين الموسوي وفلان وفلان من أئمة علماء الشيعة الاثني عشرية فلا زالوا يندنون حول قضية مانعي الزكاة محاولين تبرئة ساحتهم، ورمى أبي بكر والصحابه بالمقابل بالأباطيل والردة، فأى ضلال ينطق به هؤلاء حين يطعنون في أصحاب رسول الله، ويجعلون من الذين جاهدوا (1) في سبيل الله رفعة لهذا الدين رموزاً للكفر والردة والنفاق. ولذلك لا نعجب إن علمنا مدى إكبار الإمام أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لأبي بكر الصديق وإجلاله له، يذكر الأربلي - في كتاب كشف الغمة في معرفة الأئمة - عن عروة بن عبد الله أنه قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي عن حيلة السيوف، فقال: لا بأس بها، قد حلّى أبو بكر الصديق رضي الله عنه سيفه، قلت: فتقول الصديق؟ قال: فوثب وثبة واستقبل القبلة وقال: نعم الصديق، نعم الصديق، فمن لم يقل له الصديق فلا صدق الله له قولاً في الدنيا ولا في الآخرة (2). فرحم الله الإمام أبا جعفر، ورحم الله كلماته التي طوتها صحف الأمس ولم تنطق بها ضمائر اليوم (3).

(ب) آية سورة المائدة:

وقد استدل بعض المنتطعين على ردة الصحابة وانقلابهم على أعقابهم بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [المائدة: 54].

إن هذه الآية التي بين أيدينا والتي يستدل بها علماء الشيعة الاثني عشرية، على ردة الصحابة وانقلابهم على أعقابهم (4)، فهي أعظم دليل على عظمة هؤلاء الصحابة وتفانيهم في الدفاع عن الإسلام، لا على ردتهم وانقلابهم على أعقابهم، فقد روى الطبري بسنده عن علي رضي الله عنه أنه قال في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ {بأبي بكر وأصحابه، وعن الحسن البصري قال: هذا والله أبو بكر وأصحابه، وعن الضحاك قال: هو أبو بكر وأصحابه، لما ارتد من ارتد من العرب عن الإسلام

(1) ثم أبصرت الحقيقة، ص302، 303.

(2) كشف الغمة (147/2).

(3) ثم أبصرت الحقيقة، ص304.

(4) المصدر نفسه، ص311.

جاهدهم أبو بكر وأصحابه، حتى ردهم إلى الإسلام. وبهذا قال قتادة وابن جريج وغيره من أئمة التفسير (1).

إن الآية الكريمة تحدثت عن صفات جيل التمكين، وبأن أهل الإيمان سيحالفهم النصر والتمكين فينالون العزة والكرامة بينما سيحقيق بأهل الردة مكرهم السيئ وتغشاهم الذلة، وهذه حقيقة يلمسها كل من قرأ التاريخ الصحيح وتجلت له عزة الصحابة وعلى رأسهم الخليفة الراشد أبو بكر، وذل زعماء الردة، كمسيلمة والعنسي وسجاح وخبيثتهم (2).

إن هذه الصفات المذكورة في هذه الآية الكريمة أول من تنطبق عليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه وجيوشه من الصحابة الذين قاتلوا المرتدين، فقد مدحهم الله بأكمل الصفات وأعلى المبرات، فالله سبحانه وتعالى ذكر أنه يحبهم ويحبونه، أدلة على المؤمنين، أعزة على الكافرين، يجاهدون في سبيل الله، ولا يخافون لومة لائم، وقد شرحت هذه الصفات في كتابي الانشراح ورفع الضيق في سيرة أبي بكر الصديق (3) فمن أراد المزيد فليرجع إليه.

(ج) آية سورة التوبة :

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْخُذْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ۖ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝} [التوبة: 38، 39].

فقد قال بعض علماء الشيعة الرافضة: هذه الآية صريحة في أن الصحابة تناقلوا عن الجهاد، واختاروا الركون إلى الحياة الدنيا، رغم علمهم بأنها متاع قليل، حتى استوجبوا توبيخ الله سبحانه، وتهديده إياهم بالعذاب الأليم، واستبدال غيرهم من المؤمنين الصادقين. وقد جاء هذا التهديد باستبدال غيرهم في العديد من الآيات، مما يدل دلالة واضحة على أنهم تناقلوا عن الجهاد في مرات عديدة، فقد جاء في قول الله تعالى: {وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ ۝} [محمد: 38]، عند

(1) تفسير الطبري (623/4، 624).

(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص 312.

(3) الانشراح ورفع الضيق في سيرة أبي بكر الصديق، ص 288 إلى 291، للمؤلف.

صاحب كتاب " ثم اهتديت ": ومن البديهي المعلوم أن الصحابة تفرقوا بعد النبي ﷺ واختلفوا، وأوقدوا نار الفتنة، حتى وصل بهم الأمر إلى القتال والحرب الدامية، التي سببت انتكاس المسلمين وتخلفهم وأطمعت فيهم أعداءهم (1).

والرد على هذا الشيعي الرافضي كالأتي:

أنه ليس في هاتين الآيتين مطعن على أصحاب النبي ﷺ، وإنما فيهما حث الله تعالى الصحابة على الجهاد، وذلك عندما أمر النبي ﷺ أصحابه في غزوة تبوك بغزو الروم، وكان ذلك في زمن العسرة وفاقة من أصحاب النبي ﷺ مع شدة الحر وبعد السفر، فشق ذلك على بعضهم، فنزلت الآيات في الترغيب في الجهاد في سبيل الله والتحذير من التثاقل عنه، فاستجاب أصحاب النبي ﷺ لأمر ربهم.

قال الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَثَقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [التوبة: 38].

وهذه الآية حث من الله جل ثناؤه للمؤمنين به من أصحاب رسوله على غزو الروم، وذلك في غزوة رسول الله ﷺ تبوك (2). ولا شك أن هاتين الآيتين تضمنتا نوع عتاب من الله عز وجل لبعض من ثقل عليهم الخروج في الجهاد، وهذا قطعاً لا يرد على عامة أصحاب النبي ﷺ الذين استجابوا لله ورسوله بالمسارعة في الخروج في سبيل الله، وهم غالب الصحابة وأكثرهم (3). وقال ابن كثير: هذا شروع في عتاب من تخلف عن رسول الله في غزوة تبوك (4).

ومعلوم أنه لم يتخلف عن النبي ﷺ في غزوة تبوك أحد من أصحابه من غير أهل الأعذار، إلا ثلاثة نفر كما دل على ذلك حديث كعب بن مالك المشهور في الصحيحين (5)، وهم كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة بن الربيع، ومع هذا فقد ثبت بنص كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أن الله تاب على الجميع، وأنزل في توبته على سائر الصحابة وحياً يتلى في كتابه في قوله: ﴿لَقَدْ تَابَ

(1) ثم اهتديت، ص 115.

(2) تفسير الطبري (372/6).

(3) الانتصار للصحب والآل، ص 327.

(4) تفسير ابن كثير (372/2).

(5) البخاري رقم (4118) ومسلم (2769).

اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ۗ إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾ [التوبة: 117، 118].

وتضمنت هذه الآيات إخبار الله تعالى عن توبته على المهاجرين والأنصار الذين اتبعوا الرسول ﷺ في غزوة تبوك، والتي تسمى غزوة العسرة فلم يتخلفوا عنه مع ما أصابهم فيها من الجهد والشدة والفقر، حتى جاء في بعض الروايات أن النفر منهم كانوا يتناولون التمرة بينهم يمصها هذا ثم يشرب عليها، ثم يمصها هذا ثم يشرب عليها حتى تأتي على آخرهم (1)، كما تضمنت توبة الله على الثلاثة المخلفين، الذين تأخروا عن رسول الله ﷺ في تلك الغزوة بعد هجر النبي ﷺ لهم، وندمهم ندماً عظيماً حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت (2)، فلم يبق بعد ذلك عذر لأحد في النيل من أصحاب النبي ﷺ أو غمزهم بشيء مما قد يقع منهم، بعد مغفرة الله لهم وتوبته عليهم، وثنائه عليهم الثناء العظيم في كتابه، وتركية الرسول ﷺ لهم في سنته ﷺ (3).

وأما اقتتال الصحابة رضي الله عنهم فقد نشأ في عهد علي رضي الله عنه، وقد بينا الحديث عن أسباب الاختلاف بين الصحابة في الفتنة، وبيان وجهة كل فريق، وبراءتهم من كل ما يلصق بهم من ذلك، وأن عامة ما صدر منهم إنما كانوا مجتهدين فيه، ليس لأحد أن يذمهم بشيء منه (4)، وإنما الإمساك عما شجر بينهم والترحم عليهم هو السبيل الأمثل، والمنهج الأقوم في حقهم، فرضي الله عنهم أجمعين (5).

(د) حديث المذاذة عن الحوض:

قال رسول الله ﷺ: «بينما أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم، فقلت: إلى أين؟ فقال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: ارتدوا بعدك

(1) تفسير الطبري (502/6)، تفسير البغوي (333/2).

(2) الانتصار للصحب والآل، ص 329.

(3) المصدر نفسه، ص 328.

(4) راجع الفصل السادس من كتابنا؛ أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

(5) الانتصار للصحب والآل، ص 330.

على أدبارهم القهقري، فلا رأى يخلص منهم إلا همل النعم» (1).

فقال ﷺ: «إني فرطكم على الخوض، من مر على شرب، ومن شرب لم يظماً أبداً، ليردن على أقوام أعرفهم ويعرفوني ثم يحال بيني وبينهم، فأقول: أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن غير بعدى» (2).

يقول بعض الشيعة: فالتمتع في هذه الأحاديث العديدة التي أخرجها علماء أهل السنة في صحاحهم ومسانيدهم، لا يتطرق إليه الشك في أن أكثر الصحابة قد بدلوا وغيروا، بل ارتدوا على أدبارهم بعده ﷺ إلا القليل الذين عبر عنه بهمل النعم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال حمل هذه الأحاديث على القسم الثالث، وهم المنافقون لأن النص يقول: «فأقول: أصحابي»، ولأن المنافقين لم يبدلوا بعد النبي ﷺ، وإلا لأصبح المنافق بعد وفاة النبي ﷺ مؤمناً (3).

والرد على هذه الشبهة كالتالي: إن أصحاب النبي ﷺ مما لا يقبل النزاع في عدالتهم أو التشكيك في إيمانهم بعد تعديل العليم الخبير لهم في كتابه، وتزكية رسوله لهم في سنته، وثناء الله ورسوله عليهم أجمل الثناء، ووصفهم بأحسن الصفات، مما هو معلوم ومتواتر من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ - ويأتى بيان ذلك بإذن الله.

ولهذا اتفق شراح الحديث من أهل السنة، على أن الصحابة غير معنيين بهذه الأحاديث، وأنها لا توجب قدحاً فيهم، قال ابن قتيبة - في معرض رده على الشيعة الرافضة - في استدلالهم بالحديث على ردة الصحابة: فكيف يجوز أن يرضي الله عز وجل عن أقوام ويحمدهم، ويضرب لهم مثلاً في التوراة والإنجيل، وهو يعلم أنهم يرتدون على أعقابهم بعد رسول الله ﷺ إلا أن يقولوا: إنه لم يعلم وهذا هو شر الكافرين (4)، وقال الخطابي: لم يرتد من الصحابة أحد، وإنما ارتد من جفاة العرب، ممن لا نصره له في الدين، وذلك لا يوجب قدحاً في الصحابة المشهورين، ويدل القول: "أصحابي" على قلة عددهم (5).

(1) البخاري، كتاب الرقاق رقم (6584، 6587).

(2) مسلم، كتاب الفضائل (1793/4).

(3) ثم اهتديت، ص 119.

(4) تأويل مختلف الحديث ص 279.

(5) فتح الباري (285/11).

وقال النووي في شرح بعض روايات الحديث عند قوله ﷺ: «هل تدري ما أحدثوا بعدك»، هذا مما اختلف العلماء في المراد به على أقوال:

(أ) إن المراد به المنافقون والمتردون، فيجوز أن يحشروا بالغرة والتحجيل، فيناديهم النبي ﷺ للسيما التي عليهم، فيقال: ليس هؤلاء مما وعدت بهم، إن هؤلاء بدلوا بعدك: أي لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم.

(ب) إن المراد من كان في زمن النبي ﷺ ثم ارتد بعده فيناديهم النبي ﷺ لما كان يعرفه ﷺ في حياته من إسلامهم، فيقال: ارتدوا بعدك.

(ج) إن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد، وأصحاب البدع الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام، وعلى هذا لا يقطع بهؤلاء الذين يذاون بالنار، يجوز أن يذاووا عقوبة لهم، ثم يرحمهم الله سبحانه وتعالى فيدخلهم الجنة بغير عذاب (1)، ونقل هذه الأقوال، أو قريباً منها، القرطبي وابن حجر رحمهما الله تعالى (2).

ولا يمتنع أن يكون أولئك المذاون عن الحوض من مجموع تلك الأصناف المذكورة، فإن الروايات محتملة لكل هذا، ففي بعضها يقول النبي ﷺ: «فأقول أصحابي أو أصيحابي» - بالتصغير - وفي بعضها يقول: «سيؤخذ أناس من دوني، فأقول: يا ربني مني ومن أمتي»، وفي بعضها يقول: «ليردن على أقوام أعرفهم ويعرفوني» (3)، وظاهر ذلك أن المذاين ليسوا طائفة واحدة، وهذا هو الذي تقتضيه الحكمة، فإن العقوبات في الشرع تكون بحسب الذنوب، فيجتمع في العقوبة الواحدة كل من استوجبها من أصحاب ذلك الذنب (4)، وإذا كان النبي ﷺ قد بين أن سبب الذود عن الحوض هو الارتداد كما في قوله: «إنهم ارتدوا على أديبارهم»، أو الإحداث في الدين، كما في قوله: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك» (5)، فمقتضي ذلك هو أن يذاو عن الحوض كل مرتد عن الدين سواء أكان ممن ارتد بعد موت النبي ﷺ من الأعراب، أم من كان بعد ذلك، يشاركهم في هذا أهل الإحداث وهم المبتدعة، وهذا ما ذهب إليه بعض أهل العلم.

(1) شرح صحيح مسلم (136/3، 137).

(2) المفهم للقرطبي (504/1)، فتح الباري (385/11).

(3) الروايات في البخاري، كتاب الرقاق، فتح الباري (463/11، 465).

(4) الانتصار للصحب والآل، ص 354.

(5) مسلم، كتاب الفضائل وإثبات الحوض (1792/4 - 1082).

قال ابن عبد البر - رحمه الله:

كل من أحدث في الدين فهو من المطرودين عن الحوض، كالخوارج والروافض، وسائر أصحاب الأهواء، قال: وكذلك الظلمة المسرفون في الجور وطمس الحق، والمعلنون بالكبائر، قال: وكل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا ممن عنوا بهذا الخبر، والله أعلم (1).

وقال القرطبي رحمه الله في التذكرة:

قال علماؤنا رحمة الله عليهم أجمعين: فكل من ارتد عن دين الله، أو أحدث فيه ما لا يرضاه، ولم يأذن به الله، فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين عنه، وأشدّهم طرداً من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم، كالخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تبيان ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلهم مبدلون (2).

وإذا ما تقرر هذا ظهرت براءة الصحابة من كل ما يرميهم به الشيعة الرافضة، فالذود عن الحوض، إنما هو بسبب الردة أو الإحداث في الدين، والصحابة من أبعد الناس عن ذلك، بل هم أعداء المرتدين الذين قاتلوهم وحاربوهم في أصعب الظروف وأحرجها بعد موت النبي ﷺ، على ما روى الطبري في تاريخه بسنده عن عروة بن الزبير عن أبيه قال: قد ارتدت العرب إما عامة وإما خاصة في كل قبيلة، ونجم النفاق، واشترأت اليهود والنصارى، والمسلمون كالغنم في الليلة المطيرة الشاتية لفقد نبيهم ﷺ وقتلهم وكثرة عدوهم (3).

ومع هذا تصدى أصحاب النبي ﷺ لهؤلاء المرتدين وقاتلوهم قتالاً عظيماً وناجزوهم حتى أظهرهم الله عليهم، فعاد للدين من أهل الردة من عاد، وقتل منهم من قتل، وعاد للإسلام عزه وقوته وهيئته على أيدي الصحابة رضى الله عنهم.

وكذلك أهل البدع كان الصحابة - رضوان الله عليهم - أشد الناس إنكاراً عليهم، ولهذا لم تشتد البدع وتقوى إلا بعد انقضاء عصرهم، ولما ظهرت بعض بوادر البدع في عصرهم أنكروها وتبرؤوا منها ومن أهلها، فعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال لمن أخبره عن مقالة القدرية: إذا لقيت هؤلاء، فأخبرهم أن ابن عمر منهم برىء، وهم منه

(1) شرح النووي على صحيح مسلم (137/3).

(2) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (348/1).

(3) الانتصار للصحب والآل، ص 356، نقلاً عن تاريخ الطبري (3 / 225).

براء ثلاث مرات⁽¹⁾.

ويقول البغوي ناقلاً إجماع الصحابة وسائر السلف على معاداة أهل البدع:

وقد مضى الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدع ومهاجرتهم⁽²⁾، وهذه المواقف العظيمة للصحابة من أهل الردة وأهل البدع، من أكبر الشواهد الظاهرة على صدق تدينهم، وقوة إيمانهم وحسن بلائهم في الدين، وجهادهم أعداءه بعد موت رسول الله ﷺ حتى أقام الله بهم السنة وقمع البدع، الأمر الذي يظهر به كذب الرافضة في رميهم لهم بالردة والإحداث في الدين، والذود عن حوض النبي ﷺ، بل هم أولي الناس بحوض نبينهم لحسن صحبتهم له في حياته وقيامهم بأمر الدين بعد وفاته، ولا يشكل على هذا قول النبي ﷺ: «ليردن على ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني»⁽³⁾، فهؤلاء هم من مات النبي ﷺ وهم على دينه، ثم ارتدوا بعد ذلك، كما ارتدت كثير من قبائل العرب بعد موت النبي ﷺ، فهؤلاء في علم النبي ﷺ أصحابه، لأنه مات وهم على دينه، ثم ارتدوا بعد وفاته ولذا يقول له: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»، وفي بعض الروايات: «إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري»⁽⁴⁾.

فظاهر أن هذا في حق المرتدين بعد موت النبي ﷺ، وأين أصحاب النبي ﷺ الذين قاموا بأمر الدين بعد نبينهم خير قيام، فقاتلوا المرتدين وجاهدوا الكفار والمنافقين، وفتحوا بذلك الأمصار، حتى عم دين الله كثيراً من الأمصار، من أولئك المنقلبين على أدبارهم، وهؤلاء المرتدون لا يدخلون عند أهل السنة في الصحابة، ولا يشملهم مصطلح الصحبة إذا ما أطلق، فالصحابي كما عرفه العلماء المحققون: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام⁽⁵⁾.

وأما قول النبي ﷺ: «فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم»⁽⁶⁾، واحتجاج الشيعة الرافضة به على تكفير الصحابة إلا القليل منهم فالحجة عليهم فيه، لأن الضمير في

(1) السنة لعبد الله بن أحمد (2 / 420).

(2) شرح السنة للبغوي (194/1).

(3) البخاري رقم (6582).

(4) مسلم، الفضائل، (1796/4).

(5) الإصابة في تمييز الصحابة (7/1).

(6) البخاري، رقم 6584، 6587.

قوله: "منهم" إنما يرجع على أولئك القوم الذين يدنون من الحوض ثم يذاذون عنه، فلا يخلص منهم إلا القليل، وهذا ظاهر من سياق الحديث فإن نصه: «بينما أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري، ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، قلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قالوا: إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم» (1)، فليس في الحديث للصحابة ذكر وإنما ذكر زمراً من الرجال يذاذون من دون الحوض، ثم لا يصل إليه منهم إلا القليل (2).

قال ابن حجر في شرح الحديث عند قوله: «فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم»، يعنى من هؤلاء الذين دنوا من الحوض وكادوا يردونه فصدوا عنه، والمعنى لا يرده منهم إلا القليل لأن الهمل في الإبل قليل بالنسبة لغيره (3)، ولهذا يظهر بطلان احتجاج الشيعة الرافضة وتليبهم وبراءة الصحابة من طعنهم وتجريحهم (4).

1 - عدالة الصحابة رضي الله عنهم:

إن تعريفات أهل العلم للعدالة في الاصطلاح ترجع إلى معنى واحد وهو أن العدالة ملكة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ولا تتحقق للإنسان إلا بفعل المأمور وترك المنهي وأن يبعد عما يخل بالمروءة، ولا تتحقق إلا بالإسلام والبلاغ، والعقل، والسلامة من الفسق، لم تتحقق العدالة في أحد تحققها في أصحاب رسول الله ﷺ، فجميعهم رضي الله عنهم عدول تحققت فيهم صفة العدالة (5)، والمراد بها رواياتهم للحديث عن رسول الله، وحقيقتها التجنب عن تعمد الكذب في الرواية والانحراف فيها، قال العلامة الدهلوي: ولقد تتبنا سيرة الصحابة كلهم، فوجدناهم يعتقدون الكذب على النبي ﷺ أشد الذنوب، ويحترزون عنه غاية الاحتراز كما لا يخفى على أهل السير (6).

(1) البخاري رقم (6584).

(2) الانتصار للصحب والآل، ص 359.

(3) فتح الباري (474/11، 475).

(4) الانتصار للصحب والآل، ص 360.

(5) عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام (799/2).

(6) ظفر الأمانى في مختصر الجرجاني للكنوى، ص 506، 507.

ولقد تضافرت الأدلة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على الصحابة الكرام رضي الله عنهم، مما لا يبغي معها شك لمرتاب في تحقق عدالتهم، فكل حديث له سند متصل بين من رواه وبين المصطفى ﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد أن تثبت عدالة رجاله، ويدب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى النبي ﷺ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم بنص القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه (1).

(أ) قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا} [البقرة: 143] ووجه الاستدلال بهذه الآية على عدالة الصحابة رضي الله عنهم أن وسطاً تعنى: عدولاً خياراً ولأنهم المخاطبون بهذه الآية مباشرة (2).

(ب) قوله تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ} [آل عمران: 110].

ووجه دلالة هذه الآية على عدالة الصحابة رضي الله عنهم: أنها أثبتت الخيرية المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم قبلها، وأول من يدخل في هذه الخيرية المخاطبون بهذه الآية مباشرة عند النزول وهم الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وذلك يقتضي استقامتهم في كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، ومن البعيد أن يصفهم الله عز وجل بأنهم خير أمة ولا يكونون أهل عدل واستقامة، وهل الخيرية إلا ذلك؟ (3).

(ج) قوله تعالى: {وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالْآخِرُونَ أُولَئِكَ الْمُؤَخَّرُونَ} [التوبة: 100].

ووجه دلالة هذه الآية على عدالتهم رضي الله عنهم: أن الله تعالى أخبر فيها برضاه عنهم، ولا يثبت الله رضاه إلا لمن كان أهلاً للرضا، ولا توجد الأهلية لذلك إلا لمن كان من أهل الاستقامة في أموره كلها عدلاً في دينه، ومن أثنى الله تعالى عليه هذا الثناء كيف لا يكون عدلاً؟ وإذا كان التعديل يثبت بقول اثنين من الناس فكيف لا تثبت عدالة

(1) عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام (800/2).

(2) الكفاية، للخطيب البغدادي، ص 64.

(3) عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام (802/2).

صفوة الخلق وخيارهم بهذا الثناء، الصادر من رب العالمين (1).

(د) قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْهَهُ فَفَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ۝﴾ [الفتح: 29]، فهذا الوصف الذى وصفهم الله به فى كتبه، وهذا الثناء الذى أثنى به عليهم لا يتطرق إلى النفس معه الشك فى عدالتهم؟.

قال القرطبي رحمه الله عند تفسير هذه الآية: فالصحاباة كلهم عدول - أولياء الله تعالى و أصفياؤه، وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله - هذه الأمة، وقد ذهبت شردمة لا مبالاة بهم إلى أن حال الصحابة كحال غيرهم، فيلزم البحث عن عدالتهم، ومنهم من فرق بين حالهم فى بداءة الأمر، فقال: إنهم كانوا على العدالة إذ ذاك، ثم تغيرت بهم الأحوال، فظهرت فيهم الحروب وسفك الدماء، فلا بد من البحث وهذا مردود، فإن خيار الصحابة وفضلاءهم كعلى وطلحة والزبير وغيرهم رضى الله عنهم ممن أثنى الله عليهم وزكاهم ورضى عنهم وأرضاهم، ووعدهم الجنة بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: 9]، وخاصة العشرة المقطوع لهم بالجنة بإخبار الرسول هم القدوة مع علمهم بكثير من الفتن والأمور الجارية عليهم بعد نبينهم بإخباره لهم بذلك، وذلك غير مسقط من مرتبتهم وفضلهم إذا كانت تلك الأمور مبنية على الاجتهاد(2).

(هـ) قوله تعالى: ﴿لِّلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۝﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُودْرِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝﴾ [الحشر: 8، 9].

فالصادقون هم المهاجرون، والمفلحون هم الأنصار، بهذا فسر أبو بكر الصديق رضى الله عنه هاتين الكلمتين من الآيتين حيث قال فى خطبته يوم السقيفة مخاطباً

(1) عقيدة أهل السنة فى الصحابة (2 / 804).

(2) تفسير القرطبي (16 / 299).

الأنصار: إن الله سمانا (الصادقين) وسماكم (المفلحين)، وقد أمركم أن تكونوا حيثما كنا، فقال: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ} [التوبة: 119].

فهذه الصفات الحميدة في هاتين الآيتين كلها حققها المهاجرون والأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ، واتصفوا بها، ولذلك ختم صفات المهاجرين بالحكم بأنهم صادقون، وختم صفات الذين آزرهم ونصروهم وآثروهم على أنفسهم بالحكم لهم بأنهم مفلحون، وهذه الصفات العالية لا يمكن أن يحققها قوم ليسوا بعدول، فهذه الآيات التي أسلفناها من الآيات البينة الدالة على عدالة الصحابة رضى الله عنهم، فعدالتهم ثابتة بنص القرآن الكريم (1).

وأما دلالة السنة على تعديلهم رضى الله عنهم:

فقد وصفهم النبي ﷺ في أحاديث يطول تعدادها وأحسن الثناء عليهم بتعديلهم، ومن تلك الأحاديث:

(أ) ما رواه الشيخان في صحيحيهما من حديث أبى بكر أن النبي ﷺ قال: «.... ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب» (2).

وجه دلالة الحديث على عدالتهم رضى الله عنهم: أن هذا القول صدر من النبي ﷺ في أعظم جمع من الصحابة في حجة الوداع، وهذا من أعظم الأدلة على ثبوت عدالتهم حيث طلب منهم أن يبلغوا ما سمعوه منه من لم يحضر ذلك الجمع دون أن يستثنى منهم أحداً (3).

قال ابن حبان رحمه الله:

وفى قوله ﷺ: «ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب»، أعظم دليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف، إذ لو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى في قوله ﷺ وقال: ألا ليبلغ فلان منكم الغائب، فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم دل ذلك على أنهم كلهم عدول، وكفى بمن عدله رسول الله ﷺ شرفاً (4).

(ب) روى البخارى بإسناده إلى أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال النبي ﷺ:

(1) عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام (2 / 807).

(2) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (1 / 91).

(3) عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام (2 / 807).

(4) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (1/91).

«لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» (1)، وجه الاستدلال بهذا الحديث على عدالة الصحابة رضي الله عنهم: أن الوصف لهم بغير العدالة سب، لا سيما وقد نهى ﷺ بعض من أدركه وصحبه عن التعرض لمن تقدمه لشهود المواقف الفاضلة، فيكون من بعدهم بالنسبة لجميعهم من باب أولى (2)، فالصحابة كلهم عدول بتعديل الله لهم وثنائه عليهم، وثناء رسول الله ﷺ عليهم، فليسوا بحاجة إلى تعديل أحد من الخلق (3).

ولو لم تكن عدالتهم منصوفاً عليها في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لجزم أهل العقول الصحيحة والقلوب السليمة بعدالتهم، استناداً إلى ما تواترت به الأخبار عنهم من الأعمال الجليلة والخيرات الوفيرة التي قدموها لنصرة دين الله الحنيف، فقد بذلوا ما أمكنهم بذله في سبيل نصرته الحق ورفع رايته وإرساء قواعده ونشر أحكامه في جميع الأقطار رضي الله عنهم أجمعين.

والعدالة المرادة هنا ليس المقصود بها عدم الوقوع في الذنوب والخطايا فإن هذا لا يكون إلا لمعصوم (4)، قال ابن الأنباري: وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف البحث عن أسباب العدالة، وطلب التزكية إلى أن يثبت ارتكاب قاذح ولم يثبت ذلك والله الحمد والمنة، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإنه لا يصح وما صح فله تأويل صحيح (5).

الإجماع على عدالتهم:

أجمع أهل السنة والجماعة على أن الصحابة جميعهم عدول بلا استثناء من لابس الفتن وغيرها ولا يفرقون بينهم، الكل عدول إحساناً للظن بهم ونظراً لما أكرمهم الله به من شرف الصحبة لنبيه عليه الصلاة والسلام، ولما لهم من المآثر الجليلة من مناصرتهم للرسول ﷺ والهجرة إليه والجهاد بين يديه والمحافظة على أمور الدين والقيام بحدوده،

(1) البخاري (292/2).

(2) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (110/3، 111).

(3) عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام (809/2).

(4) المصدر نفسه (809/2).

(5) فتح المغيث (115/3).

فشهاداتهم ورواياتهم مقبولة دون تكلف بحث عن أسباب عدالتهم بإجماع من يعتد بقوله، وقد نقل الإجماع على عدالتهم جمع غفير من أهل العلم، ومن تلك النقول:

(أ) قال الخطيب البغدادي - رحمه الله: بعد أن ذكر الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ التي دلت على عدالة الصحابة رضي الله عنهم وأنهم كلهم عدول، قال: هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء (1).

(ب) وقال أبو عمر بن عبد البر - رحمه الله: ونحن وإن كان الصحابة رضي الله عنهم قد كفيينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين، وهم أهل السنة والجماعة، على أنهم عدول، فواجب الوقوف على أسمائهم (2).

(ج) وحكى الإجماع على عدالتهم إمام الحرمين الجويني - رحمه الله: وعلل حصول الإجماع على عدالتهم بقوله: ولعل السبب فيه أنهم نقلة الشريعة، فلو ثبت توقف في رواياتهم لانحصرت الشريعة على عصر الرسول ﷺ ولما استرسلت على سائر الأعصار (3).

(د) ذكر ابن الصلاح: أن الإجماع على عدالة الصحابة خصيصة فريدة تميزوا بها عن غيرهم، فقد قال: للصحابة بأسرهم خصيصة وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة، وقال أيضاً: إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم، فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحساناً للظن بهم ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكان الله - سبحانه وتعالى - أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة (4)، والله أعلم.

(هـ) قال الإمام النووي - رحمه الله: بعد أن ذكر أن الحروب التي وقعت بينهم كانت عن اجتهاد وأن جميعهم معذورون رضي الله عنهم فيما حصل بينهم، قال: ولهذا اتفق أهل الحق ومن يعتد به في الإجماع على قبول شهادتهم ورواياتهم وكمال عدالتهم

(1) الكفاية، ص 67.

(2) الاستيعاب علي حاشية الإصابة (8/1).

(3) فتح المغيبي شرح ألفية الحديث (112/3) وذكره السيوطي في تدريب الراوي (214/2).

(4) مقدمة ابن الصلاح، ص 146، 147.

رضي الله عنهم (1)، وقال في التقريب: الصحابة كلهم عدول من لا بس الفتن وغيرهم بإجماع من يعتد به (2).

(و) وقال الحافظ ابن كثير - رحمه الله: والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وبما نطقت به السنة النبوية في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم، وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي رسول الله ﷺ ورغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل والجزاء الجميل (3).

(ز) وقال العراقي في شرح ألفيته: بعد ذكره لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على عدالة الصحابة: إن جميع الأمة مجمعة على تعديل من لم يلبس الفتن منهم، وأما من لا بس الفتن منهم وذلك من حين مقتل عثمان، فأجمع من يعتد به أيضاً: في الإجماع على تعديلهم إحساناً للظن بهم وحملاً لهم في ذلك على الاجتهاد (4).

(ح) وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى: مبيناً أن أهل السنة مجمعون على عدالة الصحابة فقال: اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة (5). فهذه النقول المباركة للإجماع من هؤلاء الأئمة كلها فيها بيان واضح ودليل قاطع على أن ثبوت عدالة الصحابة عموماً أمر مفروغ منه ومسلم فلا يبقى لأحد شك ولا ارتياب بعد تعديل الله ورسوله وإجماع الأمة على ذلك (6).

(2) وجوب محبتهم والدعاء والاستغفار لهم:

من عقائد أهل السنة والجماعة وجوب محبة أصحاب رسول الله ﷺ وتعظيمهم وتوقيرهم وتكريمهم والاحتجاج بإجماعهم والاقتران بهم، وحرمة بغض أحد منهم لما شرفهم الله به من صحبة رسوله ﷺ والجهاد معه لنصرة دين الإسلام، وصبرهم على أذي المشركين والمنافقين، والهجرة عن أوطانهم وأموالهم وتقديم حب الله ورسوله ﷺ على ذلك كله، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا

(1) شرح النووي علي صحيح مسلم (149/15).

(2) تقريب النواوى مع شرح تقريب الراوى (214/2).

(3) الباعث الحثيث ص 181، 182.

(4) شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة (13/3، 14).

(5) الإصابة (17/1).

(6) عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام (813/2).

الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾ [الحشر: 10]، هذه الآية دليل على وجوب محبة الصحابة، لأنه جعل لمن بعدهم حظاً في الفاء ما أقاموا على محبتهم وموالاتهم والاستغفار لهم، وأن من سبهم أو أهدأ منهم أو اعتقد فيه شراً أنه لا حق له في الفاء، روى ذلك عن الإمام مالك وغيره، قال مالك: من كان يبغض أحداً من أصحاب محمد ﷺ أو كان في قلبه عليهم غل، فليس له حق في فاء المسلمين، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ (1).

وقد فهم متقدمو أهل السنة والجماعة ومتأخروهم أن المراد من الآية السابقة الأمر بالدعاء والاستغفار لهم من اللاحق للسابق، ومن الخلف للسلف، الذين هم أصحاب رسول الله ﷺ، روى مسلم بإسناده إلى هشام بن عروة عن أبيه قال: قالت لي عائشة: يا ابن أختي أمروا أن يستغفروا لأصحاب النبي ﷺ فسبوهم (2).

وروى ابن بطة وغيره من حديث أبي بدر قال: حدثنا عبد الله بن زيد عن طلحة ابن مطرف عن مصعب بن سعد عن سعد بن أبي وقاص قال: الناس على ثلاث منازل، فمضت منزلتان، وبقيت واحدة، فأحسن ما أنتم عليه كائنون أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت ثم قرأ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [الحشر: 8] هؤلاء المهاجرون وهذه منزلة قد مضت، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: 9] ثم قال: هؤلاء الأنصار وهذه المنزلة قد مضت ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: 10]، قد مضت هاتان وبقيت هذه المنزلة التي بقيت أن تستغفروا لهم (3).

ولا يتردد من له أدنى علم في أن الشيعة الرافضة خارجون من هذه المنزلة لأنهم لم يترحموا على الصحابة ولم يستغفروا لهم، بل سبوهم وحملوا لهم الغل في قلوبهم،

(1) تفسير القرطبي (32/18).

(2) مسلم (2317/4).

(3) منهاج السنة (153/1)، المستدرک (484/2)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

فحرموا من تلك المنزلة، التي يجب على المسلم أن يكون فيها ولا يحيد عنها بحال حتى يلقي ربه (1).

وقد قال ابن تيمية - رحمه الله: وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاؤوا من بعدهم، يستغفرون لهم، ويسألون الله ألا يجعل في قلوبهم غلاً لهم وتتضمن أن هؤلاء الأصناف هم المستحقون للفيء، ولا ريب أن هؤلاء الرافضة خارجون من الأصناف الثلاثة، فإنهم لم يستغفروا للسابقين، وفي قلوبهم غل عليهم، ففي الآيات الثناء على الصحابة وعلى أهل السنة الذين يتولونهم وإخراج الرافضة من ذلك وهذا ينقض مذهب الرافضة (2).

(3) تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم في الكتاب والسنة:

(أ) قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا} [الأحزاب: 57]، هذه الآية تضمنت التهديد والوعيد بالطرده والإبعاد من رحمة الله والعذاب المهين لمن آذاه - جل وعلا - بمخالفة أوامره وارتكاب زواجره وإصراره على ذلك، وإيذاء رسوله (3)، شمل كل أذية قولية أو فعلية من سب وشتم أو تنقص له أو لدينه، أو ما يعود إليه بالأذى (4)، ومما يؤذيه ﷺ سب أصحابه وقد أخبر ﷺ أن إيذاءهم إيذاء له، ومن آذاه فقد آذى الله (5)، وأي أذية للصحابة أبلغ من سبهم؟! والآية فيها إشارة قوية ظاهرة إلى أنه يحرم سبهم رضي الله عنهم.

(ب) قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُبِينًا} [الأحزاب: 58]، وهذه الآية فيها التحذير من إيذاء المؤمنين والمؤمنات بما ينسب إليهم مما هم منه براء لم يعملوه، ولم يفعلوه، والبهت الكبير أن يحكى أو ينقل عن المؤمنين والمؤمنات، ما لم يفعلوه على سبيل العيب والتقص لهم (6).

(1) عقيدة أهل السنة (770/2).

(2) منهاج السنة (153/1)، عقيدة أهل السنة (772/2).

(3) عقيدة أهل السنة في الصحابة (832/2).

(4) تفسير السعدى (121/6).

(5) مسند أحمد (87/4).

(6) تفسير ابن كثير (535/3).

ووجه دلالة الآية على تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم: أنهم في صدارة المؤمنين فإنهم المواجهون بالخطاب في كل آية مفتوحة بقوله: {يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا} [البقرة: 104]، ومثل قوله: {إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} [الكهف: 107] في جميع القرآن فالآية دلت على تحريم سب الصحابة لأن لفظ المؤمنين أول ما ينطبق عليهم؛ لأن الصدارة في المؤمنين لهم رضي الله عنهم، وسبهم والنيل منهم من أعظم الأذى، وأن من نال منهم بذلك فقد آذى خيار المؤمنين بما لم يكتسبوا، وأن من اتخذ شتمهم والنيل منهم ديناً له، فإن الوعيد المذكور في الآية يصيبه (1).

قال ابن كثير - رحمه الله - عند هذه الآية: ومن أكثر من يدخل في هذا الوعيد الكفرة بالله وبرسوله، ثم الرافضة الذين ينتقصون الصحابة ويعيبونهم بما قد برأهم الله منه، ويصفونهم بنقيض ما أخبر الله عنهم، فإن الله - عز وجل - قد أخبر أنه قد رضي عن المهاجرين والأنصار ومدحهم، وهؤلاء الجهلة الأغبياء يسبونهم وينتقصونهم ويذكرون عنهم ما لم يكن ولا فعلوه أبداً، فهم في الحقيقة منكسو القلوب يذمون الممدوحين ويمدحون المذمومين (2).

(ج) قوله تعالى: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ} وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَرِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْئَهُ فَفَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سَوْقِهِ يَعْجِبُ الزَّرَّاعُ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَرَاءَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ [الفتح: 29].

ووجه دلالة الآية على تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم: أنه لا يسبهم شخص إلا لما وجد في قلبه من الغيظ عليهم، وقد بين تعالى في هذه الآية إنما يغاظ بهم الكفار، فدلت على تحريم سبهم، والتعرض لهم بما وقع بينهم على وجه العيب.

(د) وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه» (3)، فهذا الحديث اشتمل على النهي والتحذير من سب الصحابة رضي الله

(1) عقيدة أهل السنة في الصحابة (823/2).

(2) عقيدة أهل السنة، نقلاً عن تفسير ابن كثير.

(3) مسلم (1697/4 - 1698).

عنهم، وفيه التصريح بتحريم سبهم (1)، والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

ففي السلف عن سب الصحابة رضي الله عنهم:

إن النصوص الواردة عن سلف الأمة وأئمتها من الصحابة، ومن جاء بعدهم من التابعين لهم بإحسان، والتي تقضى بتحريم سب الصحابة والدفاع عنهم، كثيرة جداً منها:
(أ) قال أحمد بن حنبل - رحمه الله : إذا رأيت رجلاً يذكر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ بسوء، فاتهمه على الإسلام (2).

(ب) قال أبو زرعة الرازي - رحمه الله : إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبتلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة (3).

(ج) وقد ذكر الإمام الشوكاني - رحمه الله : إجماع أهل البيت رضي الله عنهم، على تحريم سب الصحابة رضوان الله عليهم، من اثني عشر طريقاً (4).

وقد روى أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي بإسناده إلى محمد بن علي بن الحسين بن علي أنه قال لجابر الجعفي: يا جابر بلغني أن قوماً بالعراق يزعمون أنهم يحبوننا ويتناولون أبا بكر وعمر، ويزعمون أنني أمرهم بذلك فأبلغهم عنى أنني إلى الله منهم برىء، والذي نفس محمد بيده لو وليت لتقربت إلى الله بدمائهم، لا نالنتي شفاعته محمد ﷺ إن لم أكن أستغفر لهما وأترحم عليهما، إن أعداء الله لغافلون عن فضلهما، فأبلغهم أنني برىء منهم ومن تبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما (5). روى أيضاً بسنده إلى عبد الله بن الحسن بن علي أنه قال: ما أرى رجلاً يسب أبا بكر وعمر تيسر له توبة أبداً (6).

(4) حب أمير المؤمنين على وأبنائه للصحابة رضي الله عنه :

(1) عقيدة أهل السنة في الصحابة (838/2).

(2) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، ص 160.

(3) الكفاية في علم الرواية ص 67.

(4) إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي، ص 50 - 64.

(5) البداية والنهاية (9 / 349).

(6) عقيدة أهل السنة في الصحابة (851 / 2).

الصورة الحقيقية الناصعة البياض تبقى وما سواها يزول. إنها تتجلى فى أهم كتاب عند الشيعة الاثنى عشرية نهج البلاغة، تلك النصوص كفيلة بهدم الأطروحة القائمة على لعن وسب صحابة رسول الله ﷺ، والقول بردتهم وانقلابهم على أعقابهم من بعده، فهذا أمير المؤمنين علىّ يصور لنا بنفسه صحابة رسول الله ﷺ كما رآهم وعينهم، إذ يقول: لقد رأيت أصحاب محمد فما أرى أحداً يشبههم، لقد كانوا يصبحون شعثاً غبراً، وقد باتوا سجداً وقياماً يراوحن بين جباههم وخدودهم، ويقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم، كأن بين أعينهم ركب المعزى من طول سجودهم، إذا ذكر الله هملت أعينهم حتى تبل جيوبهم، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف خوفاً من العقاب ورجاء الثواب (1).

وهو يتحسر على فراقهم ويرثيهم بعد موتهم كحال أى محب فارق من يحبه فيقول: أين القوم الذين دعوا إلى الإسلام فقبلوه، وقرأوا القرآن فأحكموه، وسلبوا السيوف أغمادها، وأخذوا بأطراف الأرض أطرافها زحفاً زحفاً وصفاً وصفاً، مره العيون من البكاء، خمص البطون من الصيام، ذبل الشفاه من الدعاء، صفر الألوان من السهر، على وجوههم غبرة الخاشعين، أولئك إخوانى الذاهبون، فحق لنا أن نظماً إليهم، ونعص الأيدي على فراقهم (2).
فيا أحباب أمير المؤمنين علىّ رضى الله عنه، تأملوا فى نظرتة إلى أصحاب رسول الله ﷺ.

وأما الإمام على بن الحسين زين العابدين - رحمه الله - فكان يذكر أصحاب رسول الله ويدعو لهم فى صلاته بالرحمة والمغفرة لنصرتهم سيد الخلق فى نشر دعوة التوحيد، وتبليغ رسالة الله إلى خلقه، فيقول: فاذكرهم منك بمغفرة ورضوان، اللهم وأصحاب محمد خاصة، الذين أحسنوا الصحبة، والذين أبلوا البلاء الحسن فى نصره، وكانفوه وأسرعوا إلى وفادته، وسابقوا إلى دعوته، واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالته، وفارقوا الأزواج والأولاد فى إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء فى تثبيت نبوته، والذين هجرتهم العشائر إذ علقوا بعروته، وانتفت منهم القربات إذ سكنوا فى قرابته، اللهم ما تركوا لك وفيك وارضهم من رضوانك وبما حاشوا الحق عليك، وكانوا من ذلك لك وإليك، واشكرهم على هجرتهم فيك ديارهم، وخروجهم من سعة العيش إلى ضيقه،

(1) نهج البلاغة، ص 182 - 189، ثم أبصرت الحقيقة، ص 324.

(2) نهج البلاغة، ص 235، ثم أبصرت الحقيقة، ص 325.

ومن أكثره فى اعتزاز دينك إلى أقله، اللهم وأوصل إلى التابعين لهم بإحسان الذين يقولون: ربنا اغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان خير جزائك، والذين قصدوا سمتهم، وتحروا جهتهم، ولو مضوا إلى شاكلتهم لم يثتم ريب فى بصيرتهم، ولم يختلجهم شك فى قفو آثارهم والائتمام بهداية منارهم، مكافئين وموازيين لهم، يدينون بدينهم، ويهتدون بهديهم، يتفقون عليهم ولا يتهمونهم فيما أدوا إليهم (1).

فهذا موقف أئمة أهل البيت رضوان الله عليهم من الصحابة، لا ما يدعيه المندسون من الرافضة، والمتسترون بستار التشيع، أعداء القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة وأئمة أهل البيت الأطهار.

* * *

(1) صحيفة كاملة لزين العابدين، ص 13، نقلاً عن: ثم أبصرت الحقيقة ص 329.

الفصل السابع

موقف الشيعة من السنة النبوية

معنى السنة النبوية في اصطلاح الأصوليين، ما نقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير (1)، ولقد اهتم علماء أهل السنة بتدوين السنة الصحيحة وبذلوا جهوداً عظيمة من أجل حمايتها من الوضع والوضاعين، وقد بذلوا جهداً لا مزيد عليه، وقد سلكوا طرقاً هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا - رحمهم الله - هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أُمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال وتتيه به على الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله واسع عليم.

وقد سار علماء أهل السنة على الخطوات التالية في سبيل النقد حتى أنقذوا السنة مما دبر لها من كيد، ونظفوها مما علق بها من أوحال (2).

1- إسناد الحديث:

لم يكن صحابة رسول الله ﷺ بعد وفاته يشك بعضهم في بعض، ولم يكن التابعون يتوقفون عن قبول أي حديث يرويه صحابي عن رسول الله ﷺ، حتى وقعت الفتنة وقام اليهودي الخاسر عبد الله بن سبأ بدعوته الأثمة التي يتبناها على فكرة التشيع الغالي القائل بالهية علي رضي الله عنه، وأخذ الدس على السنة يربو عسراً بعد عصر، عندئذ بدأ العلماء من الصحابة والتابعين يتحرون في نقل الأحاديث ولا يقبلون منها إلا ما عرفوا طريقها ورواتها واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم. يقول ابن سيرين فيما يرويه عنه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم، وقد ابتدأ هذا التثبيت منذ عهد صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم عن زمن الفتنة، فقد روى مسلم في مقدمة صحيحه عن مجاهد أن بشيراً العدوي جاء إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله كذا، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عباس ما لي أراك لا تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ابتدرته

(1) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 47.

(2) المصدر نفسه ص (90).

أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف.

ثم أخذ التابعون في المطالبة بالإسناد حين فشا الكذب، يقول أبو العالية: كنا نسمع الحديث عن الصحابة فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم، ويقول ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، ويقول ابن المبارك أيضاً: بيننا وبين القوم القوائم. يعنى الإسناد (1).

2 - التوثق من الأحاديث:

وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين وأئمة هذا الفن، فلقد كان من عناية الله بسنة نبيه أن مد في أعمار عدد من أقطاب الصحابة وفقهائهم ليكونوا مرجعاً يهتدي الناس بهديهم، فلما وقع الكذب لجأ الناس إلى هؤلاء الصحابة يسألونهم ما عندهم أولاً، ويستفتونهم فيما يسمعون من أحاديث وآثار، ولهذا الغرض كثرت رحلات التابعين بل بعض الصحابة أيضاً من مصر إلى مصر؛ ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات، ولذلك سافر جابر بن عبد الله إلى الشام، وأبو أيوب إلى مصر لسماع الحديث.

3 - نقد الرواة، وبيان حالهم من صدق وكذب:

وهذا باب عظيم وصل منه العلماء إلى تمييز الصحيح من المكذوب والقوى من الضعيف وقد أبلوا فيه بلاء حسناً، وتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم، وما خفي من أمرهم وما ظهر، ولم تأخذهم في الله لومة لائم (2).

وقد وضعوا لذلك قواعد ساروا عليها فيمن يؤخذ منه ومن لا يؤخذ، ومن يكتب عنه ومن لا يكتب.. ومن أهم أصناف المتروكين الذين لا يؤخذ حديثهم:

(أ) الكذابون على رسول الله ﷺ:

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يؤخذ حديث من كذب على النبي ﷺ، كما أجمعوا على أنه من أكبر الكبائر، واختلفوا في كفره؛ فقال به جماعة، وقال آخرون بوجوب قتله، واختلفوا في توبته هل تقبل أم لا؟

(ب) الكذابون في أحاديثهم العامة:

(1) مقدمة صحيح مسلم (10/1).

(2) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 91.

ولو لم يكذبوا على رسول الله ﷺ، وقد اتفقوا على أن من عرف عنه الكذب ولو مرة واحدة ترك حديثه.

(ج) أصحاب البدع والأهواء:

وكذلك اتفقوا على أنه لا يقبل حديث صاحب البدعة إذا كفر ببدعته، وكذا إذا استحل الكذب وإن لم يكفر ببدعته، أما إذا لم يستحل الكذب فهل يقبل أم لا؟ أو يفرق بين كونه داعية أو غير داعية؟ قال ابن كثير: في ذلك نزاع قديم وحديث، والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره (1)، والذي يظهر لي أنهم يرفضون رواية المبتدع إذا روى ما يوافق بدعته، أو كان من طائفة عرفت بإباحة الكذب ووضع الحديث في سبيل أهوائها، ولهذا رفضوا رواية الرافضة، وقبلوا رواية المبتدع إذا كان هو أو جماعته لا يستحلون الكذب كعمران بن حطان (2).

(د) الزنادقة والفساق والمغفلون الذين لا يفهمون ما يحدثون:

وكل من لا تتوافر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم.

وقد وضع علماء الحديث القواعد لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف من أقسام الحديث، ووضعوا قواعد لمعرفة الموضوع وذكروا له علامات يعرف بها، كركاكة اللفظ، وفساد المعنى، ومخالفته لصريح القرآن ومخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عهد النبي ﷺ، وغيرها من العلامات (3).

وبتلك الجهود الموفقة استقام أمر الشريعة بتوطيد دعائم السنة التي هي ثانی مصادرها التشريعية، واطمأن المسلمون إلى حديث نبيهم فأقصى عنه كل دخيل، وميز بين الصحيح والحسن والضعيف، وصان الله شرعه من عبث المفسدين ودس الدسائسين وتآمر الزنادقة والشعوبيين، وقطف المسلمون ثمار هذه النهضة الجبارة المباركة التي كان من أبرزها تدوين السنة وعلم مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل، وعلوم الحديث (4).

موقف الشيعة من السنة بسبب تكفيرهم للصحابة :

(1) السنة ومكانتها في التشريع، ص 93.

(2) المصدر نفسه، ص 94.

(3) المصدر نفسه ص 94 إلى 98.

(4) السنة ومكانتها في التشريع ص 103.

كان لنظرة الشيعة ورأيهم في الإمامة أثر في تكفيرهم لمعظم الصحابة رضي الله عنهم، وهذا التكفير الشنيع ترتب عليه إنكار الشيعة لكل الأحاديث الواردة عن طريق الصحابة ولم يقبلوا إلا الأحاديث الواردة عن طريق الأئمة من أهل البيت أو ممن نسبوهم إلى التشيع كسلمان الفارسي، وعمار وياسر وأبي ذر والمقداد بن الأسود، وقد شنوا هجوماً عنيفاً على رواة الحديث كأبي هريرة وسمرة بن جندب، وعروة بن الزبير، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة وغيرهم، واتهموهم بالوضع والتزوير والكذب (1)، وعد الإمام عبد القاهر البغدادى الشيعة من المنكرين للسنة لرفضهم قبول مرويات صحابة رسول الهدى ﷺ (2).

فالشريعة تحارب السنة، ولهذا فإن أهل السنة اختصوا بهذا الاسم لاتباعهم سنة المصطفى ﷺ (3)، هذا ما جاء في بعض مصادر أهل السنة، ولكن الشيعة تروى عن أئمتها: أن كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف (4)، وبهذا المعنى روايات أخر (5) عندهم، وهو يفيد أن الشيعة لا تنكر سنة رسول الله ﷺ، بل تعتمد عليها، وتجعلها مع كتاب الله الميزان والحكم، والدارس لنصوص الشيعة ورواياتها ينتهي إلى الحكم بأن معظم رواياتهم وأقوالهم تتجه اتجاهاً جانفاً عن السنة التي يعرفها المسلمون، في الفهم والتطبيق، وفي الأسانيد والمتون ويتبين ذلك فيما يلي:

1 - قول الإمام كقول الله ورسوله:

فالسنة عندهم هي: كل ما يصدر عن المعصوم، من قول أو فعل أو تقرير (6)، ومن لا يعرف طبيعة مذهبهم لا يلمح مدى مجانبتهم للسنة في هذا القول، إذ إن المعصوم هو رسول الله، ومن يجعلون كلامهم مثل كلام الله وكلام رسوله، وهم الأئمة الاثنا عشر، لا فرق عندهم في هذا بين هؤلاء الاثني عشر وبين من لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا

(1) أضواء على خطوط محب الدين ص48، 65، 68.

(2) الفرق بين الفرق ص322، 327، 346.

(3) منهاج السنة (175/2).

(4) صحيح الكافي (11/1)، أصول الشيعة الإمامية (373/1).

(5) أصول الشيعة الإمامية (373/1).

(6) الأصول العامة للفقهاء المقارن ص122، محمد تقي الحكيم ص122.

وحى يوحى (1). فهم ليسوا من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي (2).

ولا فرق في كلام هؤلاء الاثنى عشر بين سن الطفولة، وسن النضج العقلي، إذ إنهم - في نظرهم - لا يخطئون عمداً ولا سهواً ولا نسياناً طوال حياتهم - كما مر معنا في مسألة العصمة - ولهذا قال أحد شيوخهم المعاصرين: إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي ﷺ كما هو الحال عند أهل السنة (3)، فالسنة عندهم ليست سنة النبي فحسب، بل سنة الأئمة، وأقوال هؤلاء الأئمة كأقوال الله ورسوله، ولهذا اعترفوا بأن هذا مما ألحقته الشيعة بالسنة المطهرة، قالوا: وألحق الشيعة الإمامية كل ما يصدر عن أئمتهم الاثنى عشر من قول أو فعل أو تقرير بالسنة الشريفة (4).

وهم يقولون بهذا القول من منطلقين خطيرين، وقاعدتين أساسيتين عندهم في هذه المسألة، وقد أشار أحد شيوخهم المعاصرين إليهما حينما ذكر أن قول الإمام يجري مجرى قول النبي ﷺ، من كونه حجة على العباد واجب الاتباع، وأنهم لا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي، فبين أن ذلك يتحقق لهم من طريقتين: من طريق الإلهام كالنبي، أي من طريق الوحي، أو من طريق التلقي عن المعصوم قبله (5).

وهم يزعمون أن الأئمة هم خزانة علم الله ووحيه: وقد عقد صاحب الكافي باباً لهذا بعنوان: باب أن الأئمة - عليهم السلام - ولادة أمر الله وخزانة علمه (6)، وضمن هذا الباب ست روايات في هذا المعنى، وباباً آخر بعنوان: إن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم (7)، وفيه سبع روايات، وباباً ثالثاً بعنوان: إن الأئمة يعلمون جميع

(1) أصول الشيعة الإمامية (374/1).

(2) أصول الفقه المقارن (51/3)، أصول الشيعة (374/1).

(3) تاريخ الإمامية ص 140 عبد الله فياض.

(4) سنة أهل البيت، محمد تقي الحكيم، ص 90.

(5) أصول الشيعة الإمامية (377/1).

(6) أصول الكافي (192/1، 193).

(7) أصول الكافي (223/1 - 226).

العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل - عليهم السلام (1)، وفيه أربع روايات (2).

وقد توسع الشيعة الرافضة في هذا الباب ونكتفي بهذا القدر من المصادر الوهمية التي تزعمها الرافضة، والتي يغنى في بيان فسادها مجرد عرضها وتصورها. ونتيجة لذلك التصور عن الأئمة، فإن الشيعة الرافضة لم يهتموا بصحة الإسناد وتقويم الرجال، كما اهتم علماء الحديث من أهل السنة وفي الوقت الذي رفض فيه الشيعة صحيحي البخاري ومسلم وكتب السنة، المعتمدة الموثقة، اعتمدوا في أحاديثهم على ما نقله الكليني الذي سبق أن أوردنا أقواله في كثير من عقائدهم وعدوه حجة، ويعد كتابه الكافي (3) من أقدم كتب الشيعة في الحديث وأوثقها عندهم، ويصور أحد الشيعة مكانة هذا الكتاب لديهم فيقول: وقد اتفق أهل الإمامة وجمهور الشيعة تفضيل هذا الكتاب، والأخذ به والثقة بخبره والاكتفاء بأحكامه، وهم مجمعون على الإقرار بارتفاع درجته وعلو قدره، على أنه القطب الذي عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان إلى (4) اليوم، وعندهم أجل وأفضل من جميع أصول الأحاديث، علماً بأن جل ما في الكافي - كما يقول أبو زهرة - أخبار تنتهي عند الأئمة، ولا يصح أن نقول أنه يذكر سنداً متصلاً بالنبي ﷺ، ولا أن يدعى أن هذه أقوال النبي ﷺ، إلا على أساس أن أقوال أئمتهم هي أقوال النبي ﷺ، وأنها دين الله تعالى.. وأكثر ما يروى في الكافي واقف عند الصادق وقليل منه ما يعلو إلى أبيه الباقر، وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ونادراً ما يقف عند النبي ﷺ.

كما أن هناك كتاب: (من لا يحضره الفقيه) جمعه أبو جعفر محمد بن علي بن موسى بن بابويه، الذي يقبونه بالشيخ الصدوق، وهو أيضاً من أكبر علمائهم بخراسان (توفي 381هـ).

ومن الكتب المعتمدة عند الشيعة: كتابا " تهذيب الأحكام " و " الاستبصار فيما اختلف من الأخبار " لمحمد بن الحسن الطوسي، وهذه الكتب الشيعية مليئة بعشرات

(1) أصول الشيعة (385/1).

(2) المصدر نفسه (385/1، 386).

(3) أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله للسالوس، ص 274، 275.

(4) الإمام الصادق، أبو زهرة، ص 429.

الألوف من الأحاديث التي لا يمكن إثبات صحتها، بل معظمها موضوع مختلف (1)، مثل ما سبق أن أشرنا إليه، من الأحاديث التي اعتمدوا عليها في دفاعهم عن أحقية علي بالإمامة.

من هذا العرض لآراء الشيعة ومعتقداتهم، والشيعة يعترفون أو على الأقل بعض منهم بأن في تلك الكتب بعض الروايات الموضوعية، كما أنهم أنفسهم جرحوا بعض روايتهم. وإذا كان الأمر كذلك فيمكن أن يأخذ الشيعة بوصية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما قال: الزموا دينكم واهتدوا بهدي نبيكم واتبعوا سنته، واعرضوا ما أشكل عليكم على القرآن فما عرفه فالزموه، وما أنكره فردوه (2)، وقوله رضي الله عنه: "واقعدوا بهدي نبيكم ﷺ، فإنه أفضل الهدى واستنوا بسنته، فإنها أفضل السنن" (3)، وأن يلتزموا بطريقة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في فهم الأحكام من القرآن الكريم ومعاني الآيات فيلتزموا بظاهر القرآن الكريم، وحمل المجل على المفسر، والمطلق على المقيد، وأن يراعوا الناسخ والمنسوخ والنظر في لغة العرب، وفهم النص بنص آخر، والسؤال عن مشكله، والعلم بمناسبة الآيات، وتخصيص العام، وأن يتعلموا من أمير المؤمنين علي رضي الله عنه كيف يحترمون مقام النبوة، ويتعاملون مع سنة الرسول ﷺ وفق هديه الذي بينته في هذا الكتاب، ثم يعرضون رواياتهم التي في كتبهم على العدلين، كتاب الله وسنة رسوله، فما وافق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ قبلوه وما خالفهما نبذوه، وحذروا أتباعهم منه، وخصوصاً تلك الروايات التي تسيء إلى أئمتهم أنفسهم فضلاً عن الإسلام. إن دين الله كمل، قال تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} [المائدة: 3]، ورسول الله ﷺ بلغ جميع ما أنزل إليه وامتثل أمر ربه في قوله: ﴿يَتَأْتِيَ الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: 67].

وقد بلغ النبي ﷺ البلاغ المبين، وأقام الحجة على العالمين، وأعلن ذلك بين المسلمين، ولم يسر لأحد بشيء من الشريعة ويستكتمه إياه، قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَىٰ مِنْ بَيِّنَتِهِ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّوْا} [البقرة: 159، 160]،

(1) الخطوط العريضة، ص 49.

(2) البداية والنهاية (246/7).

(3) المصدر نفسه (319/7).

وقال: {وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ} [النحل: 64].

فالدين قد تم وكمل، لا يزداد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل⁽¹⁾، لا من إمام مزعوم، ولا من غائب موهوم⁽²⁾، وقد ودع المصطفى الدنيا بعد أن بلغ الدين كله وبين جميعه كما أمره ربه، قال ﷺ: «تركتمكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»⁽³⁾، وقال أبو ذر رضي الله عنه: لقد تركنا محمد ﷺ وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً⁽⁴⁾.

* * *

(1) المحلي (26/1).

(2) أصول الشيعة الإمامية (398/1).

(3) هذا المعنى صحح الألباني - رحمه الله - معظمه.

(4) مسند أحمد (153/5).

الفصل الثامن

التقية عند الشيعة

1 - تعريفها عند الشيعة الرافضة:

فيقول شيخهم المفيد: التقية كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضرراً في الدين أو الدنيا (1).

ويقول يوسف البحراني - أحد كبار علمائهم في القرن الثاني عشر: المراد بها إظهار موافقة أهل الخلاف فيما يدينون به خوفاً (2).

ويقول الحميني: التقية معناها أن يقول الإنسان قولاً مغايراً للواقع أو يأتي بعمل مناقض لموازين الشريعة وذلك حفظاً لدمه أو عرضه أو ماله (3). فهذه ثلاثة تعريفات للتقية لثلاثة من كبار علماء الشيعة الرافضة جاؤوا في فترات زمنية مختلفة.

وهذه التعريفات تدور حول أربعة أحكام رئيسية للتقية عندهم وهي:

* أن معنى التقية أن يظهر الإنسان لغيره خلاف ما يبطن.

* أن التقية تستعمل مع المخالفين ولا يخفي دخول كافة المسلمين تحت هذا العموم.

* أن التقية تكون فيما يدين به المخالفون من أمور الدين

أن التقية إنما تكون عند الخوف على الدين أو النفس أو المال، وهذه أربعة أحكام هي محور عقيدة التقية عندهم (4).

2 - مكانتها عند الشيعة الرافضة:

فهي تحتل منزلة عظيمة ومكانة رفيعة، دلت عليها روايات عديدة جاءت في أمهات الكتب عندهم، فقد روى الكليني وغيره عن جعفر الصادق أنه قال: التقية من ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له (5).

وعن أبي عبد الله أنه قال: إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية

(1) تصحيح الاعتقاد، ص115.

(2) الكشكول (202/1).

(3) كشف الأسرار، ص147.

(4) بذل المجهود (638/2).

(5) أصول الكافي (219/2)، المحاسن ص255.

له، والتقية في كل شيء إلا في النبيذ والمسح على الخفين (1).

وفي المحاسن: عن حبيب بن بشير عن أبي عبد الله أنه قال: لا والله ما على الأرض شيء أحب إلى من التقية، يا حبيب إنه من كانت له تقية رفعه الله، يا حبيب من لم يكن له تقية وضعه الله (2).

وفي أمالي الطوسي عن جعفر الصادق أنه قال: ليس منا من لم يلزم التقية ويصوننا عن سفلة الرعية (3).

وفي الأصول الأصلية: عن علي بن محمد من مسائل داود الصرمي قال: قال لي: يا داود لو قلت لك أن تارك التقية كتارك الصلاة لكنت صادقاً (4).

وعن الباقر أنه سئل: من أكمل الناس؟ قال: أعملهم بالتقية وأقضاهم لحقوق إخوانه (5).

وعنه أيضاً أنه قال: أشرف أخلاق الأئمة الفاضلين من شيعتنا استعمال التقية (6). فدلّت هذه الروايات على مكانة التقية عندهم، ومنزلتها العظيمة في دينهم، فالتقية عند الشيعة الرافضة من أهم أصول الدين، فلا إيمان لمن لا تقية له، والتارك للتقية كالتارك للصلاة، بل أن التقية عندهم أفضل من سائر أركان الإسلام، فالتقية تمثل تسعة أعشار دينهم، وسائر أركان الإسلام وفرائضه تمثل العشر الباقي (7)، وقد ذكر صاحب الكافي أخباراً في (باب التقية) (8)، و (باب الكتمان) (9) (باب الإذاعة) (10)، وذكر المجلسي في بحاره من رواياتهم فيها مئة وتسع روايات في باب عقده بعنوان "باب

(1) أصول الكافي (217/2)، بذل المجهود (236/2).

(2) المحاسن للبرقي، ص 257.

(3) أمالي الطوسي، ص 287.

(4) الأصول الأصلية، عبد الله شبر، ص 320.

(5) الأصول الأصلية، ص 324.

(6) المصدر السابق، ص 323.

(7) بذل المجهود (637/2).

(8) أصول الكافي (217/2).

(9) المصدر السابق (221/2).

(10) المصدر السابق (369/2).

التقية والمداراة " (1).

3 - سبب هذا الغلوفي أمر التقية يعود إلى عدة أمور منها :

(أ) أن الشيعة الرافضة تعد إمامة الخلفاء الثلاثة باطلة:

وهم ومن بايعهم في عداد الكفار، مع أن علياً رضي الله عنه بايعهم وصلي خلفهم، وجاهد معهم وزوج عمر ابنته أم كلثوم، وتسري من جهاده مع أبي بكر، ولما ولي الخلافة سار على نهجهم ولم يغير شيئاً مما فعله أبو بكر وعمر، كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها، وهذا يبطل مذهب الشيعة من أساسه، فحاولوا الخروج من هذا التناقض المحيط بهم بالقول بالتقية (2)، واستخدموا مبدأ التقية لتفسير أحداث تاريخهم فذهبوا إلى أن سكوت علي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كان تقية، وتنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية كان تقية، واختفاء أئمتهم وسترهم كان تقية منهم، وهكذا يمكن تفسير كل الأحداث التي تناقض عقيدتهم بالتقية (3).

(ب) أنهم قالوا بعصمة الأئمة وأنهم لا يسهون ولا يخطئون ولا ينسون:

وهذه الدعوى خلاف ما هو معلوم من حالهم، حتى أن روايات الشيعة نفسها المنسوبة للأئمة مختلفة متناقضة حتى لا يوجد خبر منها إلا وبإزائه ما يناقضه، كما اعترف بذلك شيخهم الطوسي (4)، وهذا ينقض مبدأ العصمة من أصله فقالوا بالتقية لتبرير هذا التناقض والاختلاف والتستر على كذبهم على الأئمة. روى صاحب الكافي عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام: ما بالي أسألك عن المسألة فتجيبني فيها بالجواب، ثم يجيبك غيري فتجيبه فيه بجواب آخر؟ فقال: إنا نجيب الناس على الزيادة والنقصان (5).

قال شارح الكافي: أي زيادة حكم عند التقية، ونقصانه عند عدمها، ولم يكن ذلك مستنداً إلى النسيان والجهل، بل لعلمهم بأن اختلاف كلمتهم أصلح لهم، وأنفع لبقائهم إذ

(1) بحار الأنوار (393/75 - 443).

(2) أصول الشيعة الإمامية (984/2).

(3) دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص 217.

(4) أصول الشيعة الإمامية (985/2).

(5) أصول الكافي (65/1).

لو اتفقوا لعرفوا بالتشيع، وصار ذلك سبباً لقتلهم وقتل الأئمة عليهم السلام (1).

(ج) تسهيل مهمة الكذابين على الأئمة:

ومحاولة التعطيم على حقيقة مذهب أهل البيت بحيث يوهمون الأتباع أن ما ينقله واضعو مبدأ التقية عن الأئمة هو مذهبهم، وأن ما اشتهر وذاع عنهم، وما يقولونه، ويفعلونه أمام المسلمين لا يمثل مذهبهم وإنما يفعلونه تقية فيسهل عليهم بهذه الحيلة أقوال الأئمة، والدس عليهم، وتكذيب ما يروى عنهم من حق، فتجدهم مثلاً يردون كلام الإمام محمد الباقر أو جعفر الصادق الذي قاله أمام ملأ من الناس، أو نقله العدول من المسلمين بحجة أنه حضره بعض أهل السنة، فاتقى في كلامه، ويقبلون ما ينفرد بنقله الكذبة أمثال جابر الجعفي بحجة أنه لا يوجد أحد يتقيه في كلامه، وبحسبك أن تعرف أن الإمام زيد بن علي وهو من أهل البيت يروى عن علي رضي الله عنه - كما تنقله كتب الاثنى عشرية نفسها - أنه غسل رجليه في الوضوء، ولكن من يلقبونه بـ (شيخ الطائفة) لا يأخذ بهذا الحديث ولا يجد حجة يحتج بها سوى التقية، فهو يرد الحديث في الاستبصار عن زيد بن علي عن جده علي بن أبي طالب قال: جلست أتوضأ فأقبل رسول الله ﷺ حين ابتدأت الوضوء - إلى أن قال - وغسلت قدمي، فقال لي: «يا علي خلل بين الأصابع، ولا تخلل بالنار» (2).

فأنت ترى أن علياً كان يغسل رجليه في وضوئه، وأن رسول الله ﷺ أكد عليه بأن يخلل أصابعه والشيعة تخالف سنة رسول الله ﷺ وهدى علي رضي الله عنه في ذلك، ولا تلتفت لمثل هذه الروايات، وإن جاءت في كتبها بروايات أئمة أهل البيت، ولا يكلف شيوخ الشيعة أنفسهم بالتفكير في أمر هذه الروايات، ودراستها، فلديهم هذه الحجة الجاهزة (3) "التقية".

ولهذا قال الطوسي: هذا خبر موافق للعامة - يعني أهل السنة - وقد ورد مورد التقية لأن المعلوم الذي لا يتخالج منه الشك من مذاهب أئمتنا - عليهم السلام - القول بالمسح على الرجلين، ثم قال: إن رواية هذا الخبر كلهم عامة، ورجال الزيدية، وما

(1) شرح جامع للمازندراني (65/1).

(2) الاستبصار (1 / 65، 66).

(3) أصول الشيعة الإمامية (2 / 987).

يختصون به (1) لا يعمل به.

وفي النكاح: جاءت عندهم روايات في تحريم المتعة، ففي كتبهم عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام، قال: حرم رسول الله ﷺ يوم خيبر لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة (2). وقال شيخهم الحر العاملي أقول: حملته الشيخ (3)، وغيره على التقية يعني في الرواية، لأن إباحة المتعة من ضروريات مذهب الإمامية (4).

وفي قسمة الموارث: أن المرأة لا ترث من العقار والدور والأرضين شيئاً (5)، ولما يأتي عندهم نص عن الأئمة يخالف ذلك وهو حديث أبي يعقوب عن أبي عبد الله قال: سألت عن الرجل هل يرث من دار امرأته أو أرضها من التربة شيئاً؟ أو يكون في ذلك منزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئاً؟ فقال: يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت (6).

قال الطوسي: نحمله على التقية، لأن جميع من خالفنا يخالف في هذه المسألة، وليس يوافقنا عليها أحد من العامة، وما يجرى هذا المجرى يجوز التقية فيه (7).

(د) وضع مبدأ التقية لعزل الشيعة عن المسلمين:

لذلك جاءت أخبارهم فيها على هذا النمط، يقول إمامهم "أبو عبد الله":

ما سمعت مني يشبه قول الناس فيه التقية، وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه (8). وقد كان من آثار عقيدة التقية ضياع مذهب الأئمة عند الشيعة، حتى إن شيوخهم لا يعلمون في الكثير من أقوالهم أيها تقية وأيها حقيقة (9)، ووضعوا لهم ميزاناً، أخرج المذهب إلى دائرة الغلو، وهو أن من خالف العامة فيه الرشد (10).

وقد اعترف صاحب الحقائق بأنه لم يعلم من أحكام دينهم إلا القليل بسبب

(1) الاستبصار (1 / 65، 66).

(2) تهذيب الأحكام للطوسي (2 / 184).

(3) إذا أطلق الشيخ في كتب الشيعة، فالمراد به شيخهم الطوسي.

(4) وسائل الشيعة (7 / 441).

(5) الاستبصار للطوسي (4 / 151، 155).

(6) المصدر السابق (4 / 154).

(7) المصدر السابق (4 / 155).

(8) بحار الأنوار (2 / 252).

(9) أصول الشيعة الإمامية (2 / 989).

(10) المصدر نفسه (2 / 989).

التقية، حيث قال: فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل لامتزاج أخباره بأخبار التقية. كما اعترف بذلك ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني في جامع الكافي، حتى إنه تخطى العمل بالترجيحات المروية عند تعارض الأخبار والتجأ إلى مجرد الرد والتسليم للأئمة الأبرار⁽¹⁾.

وأما تطبيق التقية عندهم فهو خبر كاشف بأن تقيتهم غير مرتبطة بحالة الضرورة، وقد اعترف يوسف البحراني بأن الأئمة يخالفون بين الأحكام وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعددة، وإن لم يكن بها قائل من المخالفين⁽²⁾.

4 - مفهوم التقية عند أهل السنة :

إن مفهوم التقية في الإسلام غالباً، وإنما هي مع الكفار، قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾ [آل عمران: 28] قال ابن جرير الطبري: التقية التي ذكرها الله في هذه الآية إنما هي تقية من الكفار لا غيرهم⁽³⁾، ولهذا يرى بعض السلف أنه لا تقية بعد أن أعز الله الإسلام، قال معاذ بن جبل ومجاهد: كانت التقية في جدة الإسلام قبل قوة المسلمين، أما اليوم فقد أعز الله المسلمين أن يتقوا منهم تقاة⁽⁴⁾.

ولكن تقية الشيعة هي مع المسلمين ولا سيما أهل السنة حتى أنهم يرون عصر القرون المفضلة عهد تقية، كما قرره شيخهم المفيد، وكما تلحظ ذلك من نصوصهم التي ينسبونها للأئمة، لأنهم يرون أهل السنة أشد كفراً من اليهود والنصارى، لأن منكر إمامة الاثني عشر أشد من منكر النبوة⁽⁵⁾.

والتقية رخصة في حالة الاضطرار: ولذلك استثنائها - سبحانه - من مبدأ النهي عن موالاة الكفار فقال سبحانه: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ۗ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: 28]، فهى الله - سبحانه - عن موالاة الكفار، وتوعد

(1) الحدائق الناضرة، يوسف البحراني (1 / 5).

(2) المصدر نفسه.

(3) تفسير الطبري (6 / 316).

(4) تفسير القرطبي (4 / 57)، فتح القدير (1 / 331).

(5) المصدر نفسه (2 / 978).

على ذلك أبلغ الوعيد فقال: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ} [آل عمران: 28]، أى: من يرتكب نهى الله فقد برئ من الله، ثم قال سبحانه: {إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً} [أى: من خاف فى بعض البلدان والأوقات من شرهم، فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته⁽¹⁾].

وأجمع أهل العلم على أن التقية رخصة فى حال الضرورة، قال ابن المنذر: أجمعوا على أن من أكره على الكفر حتى خشى على نفسه القتل فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أن لا يحكم عليه بالكفر⁽²⁾.

ولكن من اختار العزيمة فى هذا المقام فهو أفضل، قال ابن بطال: وأجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجراً عند الله⁽³⁾، ولكن التقية عند الشيعة خلاف ذلك فهي عندهم ليست رخصة بل هي ركن من أركان دينهم⁽⁴⁾.

والتقية فى دين الإسلام دين الجهاد والدعوة لا تمثل نهجاً عاماً فى سلوك المسلم ولا سمة من سمات المجتمع الإسلامى، بل هي - غالباً - حالة فردية مؤقتة، مقرونة بالاضطرار، ومرتبطة بالعجز عن الهجرة، وتزول بزوال حالة الإكراه، أما فى المذهب الشيعى تعد طبيعة ذاتية فى بنية المذهب، وحالة مستمرة وسلوك جماعى دائم⁽⁵⁾.

وقد قرر أهل العلم من خلال معرفتهم بواقع الشيعة أن تقيتهم إنما هي الكذب والنفاق ليس إلا، وقد فرق ابن تيمية - رحمه الله - بين تقية النفاق والتقية فى الإسلام فقال:..... ليست بأن أكذب وأقول بلسانى ما ليس فى قلبى، فإن هذا نفاق ولكن أفعّل ما أقدر عليه.... فالمؤمن إذا كان بين الكفار والفجار، لم يكن عليه أن يجاهدهم بيديه مع عجزه، ولكن إن أمكنه بلسانه، وإلا فبقلبه مع أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس فى قلبه، إما أن يظهر دينه وإما أن يكتمه ومع هذا لا يوافقهم على دينهم كله، بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون، حيث لم يكن

(1) تفسير ابن كثير (1 / 371).

(2) فتح البارى (12 / 314).

(3) المصدر السابق (12 / 317).

(4) أصول الشيعة الإمامية (2 / 979).

(5) المصدر نفسه (2 / 981).

موافقاً لهم على جميع دينهم ولا كان يكذب، ولا يقول بلسانه شيئاً، وإظهاره الدين الباطل شيء آخر، فهذا لم يبحه الله قط إلا لمن أكره بحيث أتيح لهم النطق بكلمة الكفر فيعذره الله بذلك، والمنافق والكاذب لا يعذر بحال، ثم إن المؤمن الذى يعيش بين الكفر مضطراً ويكتم إيمانه يعاملهم - بمقتضى الإيمان الذى يحمله - بصدق أمانة ونصح وإرادة للخير بهم، وإن لم يكن موافقاً لهم على دينهم، كما كان يوسف الصديق يسير فى أهل مصر وكانوا كفاراً، وبخلاف الرافض الذى لا يترك شراً يقدر عليه إلا فعله بمن يخالفه⁽¹⁾.

ولقد لخص الشيخ/ سلمان العودة الفروق بين التقية عند أهل السنة والرافضة فقال:

إن التقية عند أهل السنة استثناء مؤقت مخالف للأصل، أما عند الشيعة فواجب مفروض حتى يقوم القائم من آل البيت. وينتهي العمل بها عند أهل السنة بمجرد زوال السبب الداعي إليها، أما عند الشيعة فواجب جماعي مستمر لا ينتهي العمل به حتى يخرج مهديهم الذي لا يخرج أبداً. وتقية أهل السنة هي مع الكفار في الغالب، وقد تكون مع الفساق الظلمة، أما تقية الشيعة فهي أصلاً مع المسلمين المخالفين لهم من أهل السنة، إن التقية عند أهل السنة حالة ممقوتة يلجأ إليها المسلم دون رضا واطمئنان إليها، أما عند الشيعة فقد أصبحت خلة ممدوحة مرضية، جاء في مدحها من النصوص عن أئمتهم الكثير الكثير⁽²⁾.

* * *

(1) أصول الشيعة الإمامية (995/2).

(2) العزلة والخلطة، سلمان بن فهد العودة، ص 149.

الفصل التاسع

المهدي المنتظر بين الشيعة والسنة

1 - عقيدة المهدي المنتظر عند الشيعة:

من أبرز عقائد الشيعة الرافضة التي تكاد تمتلئ بها كتبهم عقيدة المهدي المنتظر، ويقصد الرافضة الإمامية بالمهدي المنتظر: محمد بن الحسن العسكري وهو الإمام الثاني عشر عندهم، ويطلقون عليه الحجة، كما يطلقون عليه القائم⁽¹⁾، ويزعمون أنه ولد سنة 255هـ واختفي في سرداب (سر من رأي) سنة 265هـ، وهم ينتظرون خروجه في آخر الزمان، لينتقم لهم من أعدائهم وينتصر لهم⁽²⁾، ولا زال الشيعة الرافضة يزورونه بسرداب (سر من رأي)⁽³⁾ ويدعونه للخروج⁽⁴⁾.

وهذا المهدي الذي يدعيه الرافضة معدوم لا وجود له: فالحسن العسكري الذي ينسبون إليه المهدي مات ولم يعقب أحداً، فقسم ميراثه بين أمه وأخيه جعفر، وقد صاحب عقيدة المهدي المنتظر عن الشيعة الرافضة، خرافات وأساطير كبيرة لا يصدقها عاقل، ويعتقدون أن المهدي من ولد الحسين⁽⁵⁾، ويروون العجائب في ولادته⁽⁶⁾، ويقولون: عندما يخرج يجتمع إليه الشيعة الرافضة من كل مكان⁽⁷⁾، ويخرج الصحابة من قبورهم ويعذبهم⁽⁸⁾، ويقتل العرب، وقريش⁽⁹⁾، ويهدم الكعبة والمسجد النبوي وكل المساجد⁽¹⁰⁾، ويدعو إلى دين جديد وكتاب جديد وقضاء جديد⁽¹¹⁾، ويستفتح المدن بتابوت اليهود⁽¹²⁾، وتتبع له عينان من ماء ولبن، ويصير الرجل من الشيعة الرافضة

(1) الإرشاد للمفيد، ص 363، كشف الغمة، الأربلي (437/2)، بذل المجهود (237/1).

(2) بذل المجهود (237/1)، معجم البلدان (173/3).

(3) المفيد، ص 346، كشف الغمة، ص (446/2) بذل المجهود (237/1).

(4) مصابيح الجنات، محسن العصفور، ص 255.

(5) الغيبة، ص 115، بذل المجهود (238/1).

(6) بذل المجهود (239/1).

(7) بحار الأنوار (291/52).

(8) المصدر نفسه (386/52).

(9) المصدر نفسه (355/52).

(10) الرجعة للإحساني، ص 184.

(11) الغيبة، ص 154.

(12) بذل المجهود (247/1).

بقوة أربعين رجلاً، ويمد لهم في أسماعهم وأبصارهم، ويحكم بحكم آل داود (1). وعقيدة الشيعة الرافضة في مهديهم المنتظر باطلة، وقد دل على بطلانها عدة أوجه:

(أ) ثبوت عدم ولادة هذا المهدي:

فقد اقتضت حكمة العلي القدير أن يموت الحسن العسكري الإمام الحادي عشر عند الرافضة وليس له ولد، فكانت فضيحة كبيرة وخذلاناً عظيماً للشيعة الرافضة إذ كيف يموت الإمام ولا يوجد له من الأولاد من يخلفه في الإمامة، فعقيدة الشيعة الرافضة تنص على أن الذي يخلف الإمام بعد موته ولده، ولا يجوز أن تكون الإمامة في الإخوة بعد الحسن والحسين (2)، وعدم ولادة المهدي ثابتة في كتب الشيعة أنفسهم (3).

(ب) لا معني لاختفاء المهدي:

لو سلمنا جدلاً بولادة هذا المهدي، فإنه لا معنى لاختفائه هذه الفترة الطويلة في السرداب، وإذا سئل الشيعة الرافضة عن الحكمة من اختفائه في السرداب وعدم خروجه للناس، فإنهم يعللون ذلك بأنه يخشي على نفسه القتل (4)، وهذه علة واهية قد دل على بطلانها عدة أدلة منها:

أنه قد جاء في كتبكم أنه سيكون منصوراً ومؤيداً من الله تعالى، وأنه يملك مشارق الأرض ومغاربها فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، ويعيش حتى زمن نزول عيسي ابن مريم عليه السلام (5)، كما أن قولهم هذا يترتب عليه أن المهدي لن يخرج حتى تذهب دول الجور والظلم والفساد ليأمن على نفسه من القتل، وعندئذ لا حاجة في خروجه، وهذه الدول تستطيع أن تحمي المهدي لو خرج فلماذا لم يخرج؟ إن من لا يستطيع أن يحمي نفسه من القتل، فمن باب أولى عجزه عن حماية غيره، فإن فاقد الشيء لا يعطيه، فكيف تنتظرون من هذه صفته أن ينتقم لكم من أعدائكم وينصركم عليهم نصراً مؤزراً. وبهذا تكون قد بطلت دعواهم، بأن العلة من عدم خروج المهدي هي: الخوف من القتل، وبناء على هذا تبطل دعوى وجود المهدي أصلاً، إذ لا سبب

(1) المصدر نفسه (249/1).

(2) كمال الدين وتمام النعمة للصدوق، ص 414.

(3) أصول الكافي (505/1)، بذل المجهود (267/1).

(4) الغيبة، ص 119.

(5) بحار الأنوار (191/52).

يمنعه من الاستتار غير خوفه من القتل، كما صرح بذلك شيخ الطائفة الطوسي (1)، فتكون دعوى وجود المهدي باطلة بشهادة علمائهم، وهذا من توفيق الله وعظيم فضله (2).

(ج) أنه لم تحصل منفعة بهذا المهدي:

ومما يدل على بطلان عقيدة الشيعة الرافضة في المهدي المنتظر: أن هذا المهدي الذي تدعيه الرافضة لم تحصل به مصلحة في شيء من أمور الدين أو الدنيا ولم ينتفع منه المسلمون بشيء لا الرافضة ولا غيرهم.

قال ابن تيمية رحمه الله: إن هذا المعصوم الذي يدعون أنه في وقت ما قد ولد عندهم لأكثر من أربعمئة وخمسين سنة (3)، فإنه دخل السرداب عندهم سنة ستين ومائتين، وله خمس سنين عند بعضهم وأقل من ذلك عند آخرين، ولم يظهر عنه شيء مما يفعله الإمام المعصوم، فأبي منفعة للوجود في مثل هذا لو كان موجوداً فكيف إذا كان معدوماً، والذين آمنوا بهذا المعصوم أي لطف وأي منفعة حصلت لهم به نفسه في دينهم أو دنياهم.. إلى أن قال: وهذا الذي تدعيه الرافضة إما مفقود عندهم، وإما معدوم عند العقلاء، وعلى التقديرين فلا منفعة لأحد به في دين ولا في دنيا (4).

والشيعة الاثنا عشرية في هذا العصر نقضوا هذه العقيدة عملياً من خلال اعتقادهم بنظرية ولاية الفقيه، وهي تجويز الحكم والولاية للمسلم العادي غير المعصوم، أو الذي ليس عليه نص من الله ورسوله بشرط العلم والعدل.

2 - عقيدة أهل السنة والجماعة في المهدي:

بينت الأحاديث الصحيحة أن الله تعالى يخرج في آخر الزمان رجلاً من أهل البيت يؤيد الله به الدين، يملك سبع سنين يملأ الأرض عدلاً وسلاماً، كما ملئت جوراً وظلماً، تنعم الأمة في عهده نعمة لم تنعمها قط، وتخرج الأرض نباتها، وتمطر السماء قطرها، ويعطي المال بغير عدد، ومن هذه الأحاديث:

(أ) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج في آخر

(1) الغيبة، ص199، بذل المجهود (271/1).

(2) بذل المجهود (271/1).

(3) هذا بالنسبة لعصر ابن تيمية، أما الآن فقد مضى عليه ما يزيد عن ألف ومئة وخمسين عاماً.

(4) منهاج السنة (261/8، 262).

أمتى المهدي يسيقه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطي المال صحاحاً⁽¹⁾ وتكثر الماشية، وتعظم الأمة، ويعيش سبعاً أو ثماناً⁽²⁾، يعنى حججاً⁽³⁾.

(ب) وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلماً وعدواناً» قال: «ثم يخرج رجل من عترتى - أو من أهل بيتي - يملؤها قسطاً، وعدلاً، كما ملئت ظلماً وعدواناً»⁽⁴⁾.

(ج) وعن ثوبان قال رضى الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «يقتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة، وتطلع الرايات السود من قبل المشرق فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم» - ثم ذكر شيئاً لا أحفظه فقال: «فإذا رأيتموه، فابعوه، ولو حبوا على الثلج، فإنه خليفة الله المهدي»⁽⁵⁾.

قال ابن كثير رحمه الله: والمراد بالكنز المذكور فى هذا السياق كنز الكعبة، يقتل عنده ليأخذه ثلاثة من أولاد الخلفاء، حتى يكون آخر الزمان فيخرج المهدي، يكون ظهوره من بلاد المشرق، لا من سرداب سامراء كما يزعم جهلة الرافضة من أنه موجود فيه إلى الآن، وهم ينتظرون خروجه فى آخر الزمان، فإن هذا نوع من الهذيان، وقسط كبير من الخذلان شديد من الشيطان، إذ لا دليل على ذلك ولا برهان، لا من كتاب ولا من سنة، ولا معقول صحيح ولا استحسان.. إلى أن قال: ويؤيد بناس من أهل المشرق ينصرونه، ويقيمون سلطانه، ويشدون أركانه، وتكون راياتهم سوداً أيضاً وهو زى عليه الوقار؛ لأنه راية رسول الله ﷺ كانت سوداء يقال لها: العقاب.. إلى أن قال: والمقصود أن المهدي الممدوح الموعود بوجوده فى آخر الزمان يكون أصل ظهوره، وخرجه من ناحية المشرق ويباع له عند البيت كما دلت على ذلك بعض الأحاديث⁽⁶⁾.

(د) وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: «كيف أنتم

(1) بمعنى الصحيح، النهاية لابن الأثير (3 / 12).

(2) المستدرك (4 / 557، 558)، قال الألبانى: سنده صحيح رجاله ثقات، سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم (711).

(3) المهدي وفقه أشراط الساعة، محمد إسماعيل، ص 33.

(4) السلسلة الصحيحة (1529)، وحكم الألبانى بتواتره.

(5) سنن ابن ماجه (2 / 1367)، مستدرك الحاكم (4 / 464)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(6) النهاية، الفتن والملاحم (1 / 31).

إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم» (1).

(هـ) وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة» إلى أن قال: «.. فينزل عيسى ابن مريم عليه السلام، فيقول أميرهم: صل بنا فيقول: لا إن بعضكم على بعض أمراء، تكرمة الله هذه الأمة» (2).

والأحاديث التي وردت في الصحيحين تدل على أمرين:

أحدهما: أنه عند نزول عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء يكون المتولى لإمرة المسلمين رجلاً منهم.

الثاني: أن حضور أميرهم للصلاة، وصلاته للمسلمين، وطلبه من عيسى عليه السلام عند نزوله أن يتقدم ليصلي بهم يدل على صلاح هذا الأمير وهداية، وجاءت الأحاديث في السنن والمسانيد وغيرها مفسرة لهذه الأحاديث التي في الصحيحين، ودالة على أن ذلك الرجل الصالح يسمى: محمد بن عبد الله، ويقال له: المهدي، والسنة يفسر بعضها بعضاً.

(و) فعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ قال: «منا الذي عيسى ابن مريم يصلي خلفه» (3).

(ز) وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ قال: «والمهدي مني أجلى الجبهة، أفنى الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً، ويملك سبع سنين» (4).

ولا توجد أية صلة أو علاقة بين مهدي السنة ومهدي الشيعة الرافضة، وهناك بعض الفوارق بينهما منها:

● أن المهدي عند أهل السنة اسمه (محمد بن عبد الله) فاسمه يوافق اسم النبي ﷺ، واسم أبيه يوافق اسم أبيه، أما مهدي الشيعة الرافضة، فاسمه محمد بن الحسن العسكري.

(1) البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء (6 / 491) مع الفتح.

(2) مسلم، كتاب الإيمان (2 / 193) مع شرح النووي.

(3) رواه أبو نعيم في أخبار المهدي، صححه الألباني صحيح الجامع (5 / 7170).

(4) سنن أبي داود، كتاب المهدي رقم (4265).

- أن المهدي عند أهل السنة من ولد الحسن رضى الله عنه، ومهدى الشيعة الرافضة من ولد الحسين.
- أن المهدي عند أهل السنة تكون ولادته ومدة حياته طبيعية، ولم يوجد في الأحاديث ما يدل على أنه يمتاز عن غيره من الناس بشيء من ذلك، أما مهدي الشيعة الرافضة فإن حملته وولادته كانت في ليلة واحدة ودخل السرداب وعمره تسع سنوات ومضى عليه الآن ما يزيد على ألف ومئة وخمسين سنة وهو في السرداب.
- أن المهدي عند أهل السنة يخرج لنصرة الإسلام والمسلمين، ولا يفرق بين جنس وجنس، وأما مهدي الشيعة الرافضة فيخرج لنصرة الشيعة الرافضة خاصة والانتقام من أعدائهم، ويكره العرب وقریشاً فلا يعطيهم إلا السيف ولا يكون من أتباعه عربى، كما دلت على ذلك رواياتهم.
- أن مهدي السنة يحب صحابة النبي ﷺ، ويترضى عنهم ويتمسك بسنتهم، كما يحب أمهات المؤمنين ولا يذكرهن إلا بالثناء الحسن الجميل، أما مهدي الشيعة الرافضة فيبغض أصحاب النبي ﷺ ويخرجهم من قبورهم ويعذبهم ثم يحرقهم - على حد زعمهم - وكذلك يبغض أمهات المؤمنين، ويحاد أحب نساء النبي ﷺ الصديقة بنت الصديق عائشة رضى الله عنهما، على حد زعمهم.
- أن مهدي أهل السنة يعمل بسنة النبي ﷺ فلا يترك سنة إلا أقامها، ولا بدعة إلا قمعها، أما مهدي الشيعة الرافضة فإنه يدعو إلى دين جديد وكتاب جديد.
- إن مهدي السنة يقيم المساجد ويعمرها، وأما مهدي الشيعة الرافضة فيهدم المساجد ويخربها، فيهدم المسجد الحرام والكعبة، ومسجد النبي ﷺ، ولا يبقى مسجداً واحداً على وجه الأرض - كما صرحوا بذلك في رواياتهم.
- إن مهدي السنة يحكم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، أما مهدي الشيعة الرافضة فيحكم بحكم آل داود.
- إن مهدي السنة يخرج من المشرق، أما مهدي الشيعة الرافضة فيخرج من سرداب سامراء.
- أن مهدي السنة حقيقة ثابتة دلت عليها أحاديث النبي ﷺ وأقوال العلماء قديماً وحديثاً، أما مهدي الشيعة الرافضة فوهم من الأوهام لم يخرج ولن يخرج في يوم من الأيام

(1).

* * *

(1) بذل المجهود (1 / 256، 257).

الفصل العاشر

عقيدة الرجعة عند الشيعة الرافضة

الرجعة من أصول المذهب الشيعي، فمن رواياتهم: ليس منا من لم يؤمن بكرتنا (1). وقال ابن بابويه في الاعتقادات: واعتقدنا في الرجعة أنها حق (2). وقال المفيد: واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات (3). وقال الطبرسي والحر العاملي وغيرهما من شيوخ الشيعة: إنها موضع إجماع الشيعة الإمامية (4)، وإنها من ضروريات مذهبهم، وإنهم مأمورون بالإقرار بالرجعة واعتقادها، وتحديد الاعتراف بها في الأدعية والزيارات ويوم الجمعة وكل وقت كالإقرار بالتوحيد والنبوة والإمامة والقيامة (5).

ومعنى الرجعة: الرجوع إلى الدنيا بعد الموت (6)، وقد ذهبت فرق شيعية كثيرة إلى القول برجوع أئمتهم إلى هذه الحياة ومنهم من يقر بموتهم ثم رجعتهم، ومنهم من ينكر موتهم ويقول بأنهم غابوا وسيرجعون، وكان أول من قال بالرجعة ابن سبأ، إلا أنه قال بأنه غاب وسيرجع ولم يصدق بموته، وكانت عقيدة الرجعة خاصة برجعة الإمام عند السبئية، والكيسانية وغيرهما، ولكنها صارت عند الاثنى عشرية عامة للإمام وكثير من الناس، ويشير الألوسي إلى أن تحول مفهوم الرجعة عند الشيعة من رجعة الإمام فقط، إلى ذلك المعنى العام كان في القرن الثالث (7).

وأما المفهوم العام لمبدأ الرجعة عند الاثنى عشرية فهو يشمل ثلاثة أصناف هم:

(1) الأئمة الاثنا عشر، حيث يخرج المهدي من مخبئه، ويرجع من غيبته، وباقي الأئمة يحيون بعد موتهم ويرجعون لهذه الدنيا.

(2) ولادة المسلمين الذين اغتصبوا الخلافة - في نظرهم - من أصحابها الشرعيين (الأئمة الاثنى عشر) فبيعت خلفاء المسلمين وفي مقدمتهم أبو بكر وعمر وعثمان... ومن قبورهم يرجعون لهذه الدنيا - كما يزعم الشيعة الرافضة - للاقتصاص منهم

(1) أصول الشيعة الإمامية (2 / 1103).

(2) الاعتقادات، ص 90.

(3) أوائل المقالات، ص 51.

(4) مجمع البيان (5 / 52)، الإيقاظ من الهجة ص 33.

(5) المصدر السابق، ص 64.

(6) القاموس (3 / 28)، مجمع البحرين (4 / 334).

(7) روح المعاني (5 / 27)، ضحى الإسلام، أحمد أمين (3 / 237).

بأخذهم الخلافة من أهلها فتجرى عليهم عمليات التعذيب والقتل والصلب.
(3) عامة الناس، ويخص منهم: من محض الإيمان محضاً، وهم الشيعة عموماً، ولأن الإيمان خاص بالشيعة، كما تتفق على ذلك رواياتهم وأقوال شيوخهم ومن محض الكفر محضاً وهم كل الناس ما عدا المستضعفين (1).

ولهذا قالوا في تعريف الرجعة: إنها رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة (2)، وعودتهم إلى الحياة بعد الموت (3) في صورهم التي كانوا عليها (4).

واتجه شيوخ الشيعة إلى كتاب الله سبحانه ليأخذوا منه الدليل على ثبوت الرجعة التي يتفردون بها عن سائر المسلمين، ولما لم يجدوا بغيتهم تعلقوا كعادتهم بالتأويل الباطني، وركبوا متن الشطط، وتعسفوا أيما تعسف في هذا السبيل، حتى أصبح استدلالهم حجة عليهم، ودليلاً على زيف معتقدهم، وبرهاناً على بطلان مذهبهم، وإليك مثلاً على تفسيرهم للآيات، يرى شيخ المفسرين عندهم أن من أعظم الأدلة على الرجعة قوله سبحانه: {وَحَرَّمُ عَلَى قَرِيَّةٍ أَهْلَكْنَهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ} [الأنبياء: 95]، حيث يقول ما نصه: هذه الآية من أعظم الأدلة على الرجعة، لأن أحداً من أهل الإسلام لا ينكر أن الناس كلهم - يرجعون - يوم القيامة من هلك ومن لم يهلك (5).

ومع أن الآية حجة عليهم، فهي تدل على نفى الرجعة على الدنيا، إذ معناها كما صرح به ابن عباس وأبو جعفر الباقر وقتادة وغير واحد: حرام على أهل كل قرية أهلكوا بذنوبهم أنهم يرجعون إلى الدنيا قبل يوم القيامة (6)، وهذا كقوله سبحانه: {أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِمَّنْ أَقَرُّونَ أَنَّهُمْ لَمْ يَرْجِعُونَ} [يس: 31]، وقوله: {فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَى أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ} [يس: 50]، وزيادة {لا} هنا لتأكيد معنى النفي من {وَحَرَّمُ} وهذا من أساليب التنزيل البديعة النهاية في الدقة.

وسر الإخبار بعدم الرجوع مع وضوحه، هو الصدع بما يزعجهم ويؤسفهم، وفوات أمنيتهم الكبرى، وهي حياتهم الدنيا (7)، وإذا كان المقصود إثبات الرجعة فيه رجعة

(1) أصول الشيعة الإمامية (1105/2).

(2) أوائل المقالات، ص 51.

(3) أصول الشيعة الإمامية (1105/2).

(4) أوائل المقالات، ص 95.

(5) تفسير القمي (76/2) وضع عنوان في أعلى الصفحة أعظم دليل على الرجعة.

(6) تفسير ابن كثير (205/3).

(7) تفسير القاسمي (293/11).

للناس ليوم القيامة بلا ريب (1) أي ممتنع البتة عدم رجوعهم إلينا للجزاء (2).

إن فكرة الرجعة عند الشيعة الرافضة بعد الموت مخالفة صريحة لنص القرآن الكريم، وباطلة بدلالة آيات عديدة من كتاب الله سبحانه، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ۖ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۚ﴾ [المؤمنون: 99، 100]، فقله سبحانه: ﴿وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ صريح على نفي الرجعة مطلقاً (3)، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِعَايَتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۖ﴾ [الأنعام: 27، 28].

فهؤلاء جميعاً يسألون الرجوع عند الموت، وعند العرض على الجبار جل علاه، وعند رؤية النار يجابون، لما سبق في قضائه أنهم إليها لا يرجعون، ولذلك عد أهل العلم القول بالرجعة إلى الدنيا بعد الموت من أشد مراحل الغلو في بدعة التشيع (4).

وقد جاء في مسند أحمد أن عاصم بن ضمرة وكان من أصحاب علي رضي الله عنه قال للحسن بن علي: إن الشيعة يزعمون أن علياً يرجع. قال الحسن: كذب أولئك الكذابون، ولو علمنا ذاك ما تزوج نسأوه ولا قسمنا ميراثه (5).

والقول بالرجعة بعد الموت إلى الدنيا لمجازاة المسيئين وإثابة المحسنين، ينافي طبيعة هذه الدنيا وأنها ليست دار جزاء ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ۖ فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۖ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ۚ﴾ [آل عمران: 185].

وقد كان لابن سبأ اليهودي دور التأسيس لمبدأ الرجعة، إلا أنها رجعة خاصة بعلي، كما أنه ينفي وقوع الموت عليه أصلاً كحال الاثنى عشرية مع مهديهم الذي يزعمون وجوده، وعقيدة الرجعة عند الشيعة الإمامية خلاف ما علم من الدين بالضرورة من أنه لا حشر قبل يوم القيامة، وأن الله حين توعده كافراً أو ظالماً إنما توعده بيوم القيامة، كما أنها خلاف الآيات والأحاديث المتواترة المصرحة بأنه لا رجوع إلى الدنيا قبل يوم القيامة (6).

(1) أصول الشيعة الإمامية (1112/2).

(2) فتح القدير (426/3).

(3) مختصر التحفة ص(201).

(4) أصول الشيعة الإمامية (112/2).

(5) مسند أحمد (312/2) وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح.

(6) أصول الشيعة الإمامية (1124/2).

* * *

الفصل الحادي عشر

قولهم بالبذاء على الله سبحانه وتعالى

من أصول الاثنى عشرية القول بالبذاء على الله، سبحانه وتعالى حتى بالغوا في أمره فقالوا: ما عبد الله بشيء مثل البذاء (1)، وما عظم الله عز وجل بمثل البذاء (2)، ولو علم الناس ما في القول بالبذاء من الأجر ما فتروا من الكلام فيه (3)، وما بعث الله نبياً قط إلا بتحريم الخمر وأن يقر الله بالبذاء (4)، ويبدو أن الذي أرسى هذا المعتقد عند الاثنى عشرية هو الملقب عندهم بثقة الإسلام وهو شيخهم الكليني (ت 328 أو 329هـ)، حيث وضع هذا المعتقد في قسم الأصول من الكافي، وجعله ضمن كتاب التوحيد، وخصص له باباً بعنوان (باب البذاء) وذكر فيه ستة عشر حديثاً من الأحاديث المنسوبة للأئمة (5).

وإذا رجعت إلى اللغة العربية لتعريف معنى البدء تجد أن القاموس يقول: بدا بدواً بدءاً: ظهر. وبدا له في الأمر بدواً وبداء وبداءة: نشأ له فيه رأي (6)، فالبدء في اللغة له معنيان:

(1) الظهور بعد الخفاء، تقول: بدا سور المدينة أي ظهر.

(2) نشأة الرأي الجديد.

قال الفراء: بدا لي بداء أي: ظهر لي رأي آخر، قال الجوهري: بدا له في الأمر بداء أي: نشأ له فيه رأي (7)، وكلا المعنيين وردا في القرآن، فمن الأول قوله تعالى: {وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ} [البقرة: 284]، ومن الثاني قوله: {ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ جُنَّتْهُ حَتَّىٰ حِينٍ} [يوسف: 35]، وواضح أن البدء بمعنييه يستلزم سبق الجهل وحدث العلم، وكلاهما محال على الله سبحانه، ونسبته إلى الله سبحانه من أعظم الكفر، فكيف تجعل الشيعة الاثنى عشرية هذا من أعظم العبادات، وتدعى أنه ما

(1) أصول الكافي (146/1).

(2) المصدر نفسه (146/1).

(3) المصدر نفسه (148/1).

(4) المصدر نفسه (148/1).

(5) أصول الشيعة الإمامية (1133/2).

(6) القاموس المحيط (302/4).

(7) الصحاح (2278/6)، لسان العرب (614/6).

عظم الله عز وجل بمثل البداء؟ سبحانه هذا بهتان عظيم (1).

وهذا المعنى المنكر يوجد في كتب اليهود فقد جاء في التوراة التي حرفها اليهود وفق ما شاءت أهواؤهم نصوص صريحة تتضمن نسبة معنى البداء إلى الله سبحانه (2).

ويبدو أن ابن سبأ اليهودي قد حاول إشاعة هذه المقالة، التي أخذها من (توراته) في المجتمع الإسلامي الذي حاول التأثير فيه باسم التشيع وتحت مظلة الدعوة إلى ولاية علي رضي الله عنه، ذلك أن فرق السبئية كلهم يقولون بالبداء وأن الله تبدو له البداوات (3) ثم انتقلت هذه المقالة إلى فرقة (الكيسانية) أو المختارية أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي وهي الفرقة التي اشتهرت بالقول بالبداء والاهتمام به، والتزامه عقيدة (4).

وكان شيوخ الشيعة يمنون أتباعهم بأن الأمر سيعود إليهم، والدولة ستكون لهم، حتى إنهم حددوا ذلك بسبعين سنة، في رواية نسبوها لأبي جعفر، فلما مضت السبعون ولم يتحقق شيء من تلك الوعود اشتكى الأتباع من ذلك، فحاول مؤسسو المذهب الخروج من هذا المأزق بالقول بأنه قد بدا لله سبحانه ما اقتضي تغيير هذا الوعد (5).

وقد دل القرآن الكريم على إثبات صفة العلم لله تعالى، وعلى بطلان ما نسبته الشيعة الرافضة من عقيدة البداء لله، التي أفضت إلى نسبة الجهل إليه تعالى، والآيات الدالة على إثبات صفة العلم لله تعالى كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ۚ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّنَكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: 59، 60].

وقال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: 14].

قال ابن تيمية رحمه الله: قد دلت هذه الآية على وجوب علمه بالأشياء من وجوه انتظمت... لأهل النظر والاستدلال القياسي العقلي:

أحدها: أنه خالق لها، والخلق هو الإبداع بتقدير، وذلك يتضمن تقديرها في العلم قبل تكونها في الخارج.

(1) أصول الشيعة الإمامية (1135/2).

(2) المصدر نفسه (1136/2).

(3) التنبيه والرد للمطفي، ص 19.

(4) أصول الشيعة الإمامية (1136/2).

(5) تفسير العياشي (218/2)، بحار الأنوار (214/4).

الثاني: أن ذلك مستلزم للإرادة والمشئنة، والإرادة مستلزمة لتصور المراد والشعور به.

الثالث: أنها صادرة عنه، وهو سببها التام، والعلم بأصل الأمر، وسببه يوجب العلم بالفرع المسبب، فعلمه بنفسه مستلزم بكل ما يصدر عنه.

الرابع: أنه في نفسه لطيف يدرك الدقيق، خبير يدرك الخفي، وهذا هو مقتضى العلم بالأشياء، مستغن بنفسه عنها، كما هو غنى بنفسه في جميع صفاته (1)، وقد دلت الآيات كذلك على تقدير الله تعالى للكون قبل أن يخلقه، وذلك بناء على علمه السابق بهذا الكون قبل وجوده، قال تعالى: ﴿وَحَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: 2] وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ۖ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: 2، 3].

فهذه الآيات الكريمات فيها أعظم رد على الشيعة الرافضة الذين زعموا أن الله تعالى لا يعلم الحوادث إلا بعد حدوثها، وأنه قد يأمر بأمر ثم يتغير رأيه بناء على تجديد المصلحة، فالله تعالى قبل أن يخلق هذا الخلق قدره، وليس في العالم شيء يخرج عن تقديره، ولا تدبيره، ولا يتجاوز ما كتب الله في اللوح المحفوظ قبل خلق المخلوقات ووجود الكائنات ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون (2).

وقد دلت السنة على إثبات صفة العلم لله تعالى، روى البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله، لا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت، ولا يعلم متى تقوم الساعة» (3)، وهذه الأمور التي جاءت في الحديث أمور مستقبلية دل الحديث على علم الله بها قبل حدوثها، وقال النبي ﷺ: «قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء» (4).

وقد جاءت في كتب الشيعة في ذلك الركam الهائل من الأباطيل روايات قد تكون وثيقة الصلة بعلماء آل البيت لأنها تعبر عن المعنى الحق وهو ما يليق بأولئك الصفوة، وقد تكون من آثار الشيعة المعتدلة، فعن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله تعالى بالأمس؟ قال: من قال هذا فأخزاه الله، قلت:

(1) الفتاوى (211/2).

(2) بذل المجهود (340/1).

(3) البخاري رقم (4697).

(4) مسلم رقم (16).

أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله؟ قال: بلي، قبل أن يخلق الخلق (1).

* * *

(1) التوحيد لابن بابويه، ص334، أصول الكافي (48/1) رقم (10).

الفصل الثاني عشر

موقف أهل البيت من الشيعة الرافضة

أئمة أهل البيت كسائر أهل السنة في موقفهم من الرافضة ومن عقائدهم، فهم يعتقدون ضلالهم وانحرافهم عن السنة، وبعدهم عن الحق، وهم من أشد الناس ذمًا ومقتًا لهم، وذلك لنسبتهم تلك العقائد الفاسدة إليهم، وكثرة كذبهم عليهم، وقد تعددت عبارات أهل البيت وتنوعت في ذم الشيعة الرافضة وبراءتهم من عقيدتهم، فمما جاء عنهم في براءتهم من عقائد الشيعة الرافضة وتأصيلهم عقيدة أهل السنة (1):

1 - ما ثبت عن علي رضي الله عنه وتواتر عنه أنه قال وهو على منبر الكوفة:

خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما (2)، وعنه رضي الله عنه قال: لا يفضلني أحد على الشيخين إلا جلدته حد المفترى (3)، وفي الصحيحين أنه قال في حق عمر عند تشييعه: ما خلفت أحداً أحب إلى من أن ألقى الله بمثل عمله منك، وإيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبك، وذلك أني كنت أسمع كثيراً رسول الله ﷺ يقول: «ذهب أنا وأبو بكر وعمر» وإن كنت لأظن أن يجعلك الله معهما (4).

وهذه الآثار - الثابتة - عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه تناقض عقيدة الشيعة في الشيخين، كما تقدم، وتدل على براءة علي رضي الله عنه من الشيعة الرافضة ومن عقيدتهم، وتولية للشيخين وسائر أصحاب النبي ﷺ وحبهم لهم - كما بينا سابقاً - وإقراره للشيخين بالفضل عليه، وعقوبته من فضله عليهما، وتمنيه أن يلقي الله بمثل عمل عمر، فرضي الله عنه، وعن سائر أصحاب النبي الطيبين المطهرين من كل ما ينسب إليهم أهل البدع من الشيعة الرافضة والخوارج المارقين.

ثم من بعد علي رضي الله عنه جاءت أقوال أبنائه، وأهل بيته، في البراءة من الرافضة ومن عقيدتهم وانتقادهم لعقيدة أهل السنة (5).

2 - قول الحسن بن علي رضي الله عنهما:

عن عمرو بن الأصم قال: قلت للحسن: إن الشيعة تزعم أن علياً مبعوث قبل يوم

(1) الانتصار للصحب والآل، ص 112.

(2) اللالكائي (1366/7 - 1397).

(3) السنة لابن أبي عاصم، ص 561.

(4) البخاري، رقم (3685).

(5) الانتصار للصحب والآل، ص 114.

القيامة قال: كذبوا والله ما هؤلاء بالشيعة لو علمنا أنه مبعوث، ما زوجنا نساءه، ولا اقتسمنا ماله (1).

وروى أبو نعيم: قيل للحسن بن علي رضي الله عنهما: إن الناس يقولون: إنك تريد الخلافة، قال: كانت جماجم العرب في يدي، يحاربون من حاربت ويسالمون من سالمته، فتركتهما ابتغاء وجه الله، وحقن دماء أمة محمد ﷺ (2).

3 - قول الحسين بن علي رضي الله عنهما :

كان يقول في شيعة العراق - الذين كاتبوه ووعدوه بالنصر، ثم تفرقوا عنه وأسلموه إلى أعدائه - "اللهم إن أهل العراق غروني وخدعوني، صنعوا بأخي ما صنعوا، اللهم شتت عليهم أمرهم وأحصهم عدداً" (3)، ثم كانت نتيجة غدرهم وخذلانهم له استشهادة رضى الله عنه هو وعامة من كان معه من أهل بيته، بعد أن تفرق عنه هؤلاء الخونة، فكان مقتله رضى الله عنه معيبة عظيمة، ومأساة جسيمة يتفطر لها قلب كل مسلم (4).

4 - قول علي بن الحسين - رحمه الله :

ثبت عنه أنه قال: يا أهل العراق أحبونا حب الإسلام، ولا تحبونا حب الأصنام، فما زال بنا حبكم حتى صار علينا شيناً (5). وعنه رحمه الله، أنه جاءه نفر من أهل العراق، فقالوا في أبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم، فلما فرغوا قال لهم: ألا تخبروني، أنتم المهاجرون الأولون الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون؟ قالوا: لا، قال فأنتم: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُخَيِّبُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: 9] قالوا: لا، قال: أشهد أنكم لستم من الذين قال الله عز وجل فيهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: 10]

(1) سير أعلام النبلاء (3 / 263).

(2) حلية الأولياء (2 / 37).

(3) سير أعلام النبلاء (4 / 302).

(4) المصدر السابق (4 / 302).

(5) المصدر السابق (4 / 390).

اخرجوا فعل الله بكم(1)!!.

5 - قول محمد بن علي (الباقر) :

عن محمد بن علي أنه قال: أجمع بنو فاطمة على أن يقولوا في أبي بكر وعمر، أحسن ما يكون من القول (2).

وعنه - رحمه الله - أنه قال لجابر الجعفي: إن قوماً بالعراق يزعمون أني أمرتهم بذلك؛ فأخبرهم أني أبرأ إلى الله تعالى منهم، والله بريء منهم، والذي نفس محمد بيده لو وليت لتقربت إلى الله بدمائهم، لا نالتني شفاعة محمد إن لم أكن أستغفر الله لهما، وأترحم عليهما، إن أعداء الله غافلون عنهما (3).

وعن بسام الصيرفي قال: سألت أبا جعفر عن أبي بكر وعمر فقال: والله إنني لأتولاهما وأستغفر لهما. وما أدركت أحداً من أهل بيتي إلا وهو يتولاهما (4).

6 - قول زيد بن علي رحمه الله :

عن زيد بن علي أنه قال: كان أبو بكر إمام الشاكرين. ثم تلا: ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: 144]، ثم قال: البراءة من أبي بكر هي البراءة من علي (5) رضي الله عنهما، فإن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر (6).

7 - قول جعفر بن محمد (الصادق) :

عن عبد الجبار بن عباس الهمداني، أن جعفر بن محمد أتاهم وهم يريدون أن يرتحلوا من المدينة فقال: إنكم إن شاء الله من صالحى أهل مصركم، فأبلغوا عنى من زعم أني إمام معصوم مفترض الطاعة، فأنا منه بريء (7)، ومن زعم أني أبرأ من أبي بكر وعمر، فأنا منه بريء.

وعن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قال له: يا سالم تولهما وابراً من عدوهما، فإنهما

(1) الحلية (3 / 137).

(2) سير أعلام النبلاء (4 / 406).

(3) الاعتقاد للبيهقي ص (361).

(4) سير أعلام النبلاء (4 / 403).

(5) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (7 / 1302).

(6) النهي عن سب الأصحاب للمقدسى ص 75.

(7) سير أعلام النبلاء (6 / 259).

كانا إمامي هدى. ثم قال جعفر: أيسب الرجل جده؟ أبو بكر جدى، لا نالتنى شفاعة محمد ﷺ يوم القيامة إن لم أكن أتولاهما وأبرأ من عدوهما (1).

وعن جعفر بن محمد أنه كان يقول: ما أرجو من شفاعة على شيئاً، إلا وأنا أرجو من شفاعة أبي مثله، لقد ولدنى مرتين (2).

وعنه - رحمه الله - أنه سئل عن أبى بكر وعمر، فقال: إنك تسألنى عن رجلين قد أكلا من ثمار الجنة (3)، وعنه أنه قال: برئ الله ممن تبرأ من أبى بكر وعمر (4).

قال الذهبي معقّباً على هذا الأثر:

قلت: هذا القول متواتر عن جعفر الصادق، أشهد بالله إنه لبار فى قوله غير منافق لأحد، فقبح الله الرافضة (5).

فهذه هى أقوال أئمة أهل البيت، الطيبين الطاهرين، الذين تدعى الشيعة الرافضة إمامتهم وولايتهم، وينسبون إليهم عقيدتهم موضحة ومبينة موقفهم من الشيعة الرافضة، ومن دينهم، وبراءتهم منهم ومن كل ما يفعلونه بهم من عقائدهم الفاسدة، ومطاعنهم على خيار الصحابة، وأمّهات المؤمنين، وأن هؤلاء الأئمة من أهل البيت على عقيدة السنة، ظاهراً وباطناً، فى كل كبير وصغير، فهي عقيدتهم التي بها يدينون، وعليها يوالون ويعادون، وأن من نسب لهم غير ذلك فهو كاذب عليهم ظالم لهم، فرحمهم الله رحمة واسعة، وأخزي الله من ألصق بهم الأكاذيب (6).

* * *

(1) سير أعلام النبلاء (6 / 258).

(2) المصدر نفسه (6 / 255).

(3) الانتصار للصحب والآل، ص 119.

(4) سير أعلام النبلاء (6/260).

(5) سير أعلام النبلاء (6/260).

(6) الانتصار للصحب والآل، ص 120.

الفصل الثالث عشر

وجهة نظر التقريب بين أهل السنة والشيعة

لقد تبين لنا من خلال البحث مدى ما عند الشيعة الروافض من ضلال وبدع وانحراف عن كتاب الله وسنة رسوله والخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، ومدى الأخطار والأضرار الكبيرة التي احتوت عليها كتبهم المعتمدة في مجال التفسير والتوحيد والحديث وغيرها، وأنها تصيب المسلمين في صميم دينهم، وفي أصول اعتقادهم، وكل دعوة تقريب تستلزم ضمناً الاعتراف بهذه الكتب، التي لا يصل الكيد الاستشراقي والتبشيري إلى مستوى ما وصلت إليه من محاولات لتغيير دين الله وشرعه باسم الإسلام، بل إن الاستشراق والتبشير من معيها يرتوي، وعلى شبهاتها وأساطيرها يعتمد في إفساده وتأميره على الدين وأهله، ولهذا فإن هناك علاقة وثيقة بل تشابهاً تاماً بين شبهات المستشرقين والمبشرين، وآراء الشيعة والروافض، وليس هذا بجديد - وهذه العلاقة تستحق أن يفرد لها رسالة علمية خاصة - فمن قديم كان الأعداء يستخدمون آراء الشيعة الرافضة تكأة لهم في محاربة الإسلام وأهله، بل كان جنود الشيعة الرافضة أمضي سلاحاً في يد الأعداء، وكان التشيع الرافضي مأوى لكل من أراد هدم الإسلام من ملحد وحاقد وموتور، وأيام التاريخ مليئة بمؤامراتهم وخياناتهم ومؤازراتهم للأعداء، ومن أبرز الأسباب في ذلك أن هؤلاء الشيعة الروافض لا يؤمنون بشرعية حكومة إسلامية إلا حكومة المنتظر الذي غاب أكثر من أحد عشر قرناً، ولهذا وجد الأعداء مدخلاً إلى قلوبهم من هذا الطريق (1).

قال ابن تيمية رحمه الله: وكثير منهم يواد الكفار من وسط قلبه أكثر من مودته للمسلمين، ولهذا لما خرج الترك الكفار من جهة المشرق وقتلوا المسلمين وسفكوا دماءهم ببلاد خراسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها، كانت الرافضة معاونة لهم على المسلمين، وكذلك كانوا بالشام وحلب وغيرها من الرافضة كانوا من أشد الناس معاونة لهم على قتال المسلمين، وكذلك النصاري الذين قاتلوا المسلمين بالشام، كانت الرافضة من أعظم المعاونين لهم، فهم دائماً يوالون الكفار - من المشركين والنصارى -

(1) مسألة التقريب (261/2 إلى 278).

ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم (1).

ويكفي للتأكيد على ذاك شواهد تاريخية منها:

1 - مؤامرة ابن العلقمي الرافضي في إسقاط بغداد 656هـ:

وملخص الحادثة أن ابن العلقمي كان وزيراً للخليفة العباسي المستعصم وكان الخليفة على مذهب أهل السنة، كما كان أبوه وجده، ولكن كان فيه لين وعدم تيقظ، فكان هذا الوزير الرافضي يخطط للقضاء على دولة الخلافة، وإبادة أهل السنة، وإقامة دولة على مذهب الشيعة الرافضة، فاستغل منصبه، وغفلة الخليفة لتنفيذ مؤامراته ضد الخلافة، وكانت خيوط مؤامراته تتمثل في ثلاث مراحل:

(أ) المرحلة الأولى: إضعاف الجيش، ومضايقة الناس حيث سعي في قطع أرزاق عسكر المسلمين.

قال ابن كثير رحمه الله: وكان الوزير ابن العلقمي يجتهد في صرف الجيوش، وإسقاط اسمهم من الديوان فكانت العساكر في آخر أيام المستنصر قريباً من مئة ألف مقاتل.. فلم يزل يجتهد في تقليلهم، إلى أن لم يبق سوى عشرة آلاف (2).

(ب) المرحلة الثانية: مكاتبة التتار:

يقول ابن كثير رحمه الله: ثم كاتب التتار وأطمعهم في أخذ البلاد وسهل عليهم ذلك، وحكى لهم حقيقة الحال وكشف لهم ضعف الرجال (3).

(ج) المرحلة الثالثة: النهي عن قتال التتار وتثبيط الخليفة والناس:

فقد نهى العامة عن قتالهم (4)، وأوهم الخليفة وحاشيته أن ملك التتار يريد مصالحتهم، وأشار على الخليفة بالخروج إليه والمثول بين يديه لتقع المصالحة على أن يكون نصف خراج العراق لهم، ونصفه للخليفة، فخرج الخليفة إليه في سبعمئة راكب من القضاة والفقهاء، والأمراء والأعيان، فتم بهذه الحيلة قتل الخليفة ومن معه من قواد الأمة وطلائعها، بدون أي جهد من التتار.

(1) منهاج السنة (104/2).

(2) البداية والنهاية (202/13).

(3) المصدر نفسه (202/13).

(4) منهاج السنة (38/3).

وقد أشار أولئك الملأ من الشيعة الرافضة وغيرهم من المنافقين على هولاكو أن لا يصلح الخليفة، وقال له الوزير ابن العلقمي: متى وقع الصلح على المناصفة لا يستمر هذا إلا عاماً أو عامين، ثم يعود الأمر إلى ما كانت عليه قبل ذلك، وحسنوا له قتل الخليفة، ويقال: إن الذي أشار بقتله الوزير ابن العلقمي، ونصير الطوسي (1)، ثم مالوا على البلد فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال والنساء والولدان والمشايخ والكهول والشباب، ولم ينج منهم أحد سوى أهل الذمة من اليهود والنصارى، ومن التجأ إليهم، وإلى دار الوزير ابن العلقمي الرافضي، وقد قتلوا من المسلمين ما يقال: إنه بضعة عشر ألف إنسان أو أكثر أو أقل، ولم ير الإسلام ملحمة مثل ملحمة الترك الكفار المسمين بالتر، وقتلوا الهاشميين، وسبوا نساءهم من العباسيين وغير العباسيين، فهل يكون موالياً لآل رسول الله ﷺ من يسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين (2).

وقتل الخطباء والأئمة، حملة القرآن، وتعطلت المساجد، والجماعات، مدة شهور ببغداد (3).

وكان هدف ابن العلقمي: أن يزيل السنة بالكلية وأن يظهر البدعة الرافضة، وأن يبنى للرافضة مدرسة هائلة، ينشرون بها مذهبهم، فلم يقدره الله على ذلك، بل أزال نعمته عنه وقصف عمره بعد شهور يسيرة من هذه الحادثة، وأتبعه بولده (4).

2 - الدولة الصفوية:

في الدولة الصفوية والتي أسسها الشاه إسماعيل الصفوي، فرض تشيع الاثنى عشرية على الإيرانيين قسراً، وجعل المذهب الرسمي لإيران وكان إسماعيل قاسياً متعطشاً للدماء إلى حد لا يكاد يصدق (5)، ويشيع عن نفسه أنه معصوم وليس بينه وبين المهدي فاصل، وأنه لا يتحرك إلا بمقتضى أوامر الأئمة الاثنى عشر (6)، ولقد تقلد سيفه وأعمله في أهل السنة، وكان يتخذ سب الخلفاء الثلاثة وسيلة لامتحان الإيرانيين،

(1) كان النصير عند هولاكو قد استصحبه في خدمته لما فتح قلاع الألموت وانتزعها من أيدي الإسماعيلية، البداية والنهاية (201/13).

(2) منهاج السنة (38/3).

(3) البداية والنهاية (203/ 12).

(4) المصدر السابق (202/13، 203).

(5) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، علي الوردي، ص56.

(6) الفكر الشيعي والنزعات الصوفية، كامل الشيبى، ص413.

وقد أمر الشاه أن يعلن السب في الشوارع، والأسواق، وعلى المنابر، منذر المعاندين بقطع رقابهم، وكان إذا فتح مدينة أرغم أهلها على اعتناق الرفض بقوة السلاح⁽¹⁾، ولقد أزر شيوخ الروافض سلاطين الصفويين في الأخذ بالتشيع إلى مراحل من الغلو، وفرض ذلك على مسلمي إيران بقوة الحديد والنار، وكان من أبرز هؤلاء الشيوخ شيخهم على الكركي⁽²⁾، الذي يلعبه الشيعة بالمحقق الثاني قربه الشاه طهماسب، ابن الشاه إسماعيل وجعله الأمر المطاع في الدولة، وكذلك كان من شيوخ الدولة الصفوية المجلسي، والذي شارك السلطة في التأثير على المسلمين في إيران، حتى يقال: إن كتابه "حق اليقين" كان سبباً في تشيع سبعين ألف سني من الإيرانيين⁽³⁾، والأقرب أن هذا من مبالغات الشيعة، فإن الرفض في إيران لم يجد مكانه إلا بالقوة والإرهاب لا بالفكر والإقناع⁽⁴⁾.

ولا ينسي الجانب الآخر من أثر الدولة الصفوية، وذلك في حروبها لدولة الخلافة الإسلامية العثمانية، وتعاونها مع الأعداء من البرتغال ثم الإنجليز ضد المسلمين، وتشجيعها لبناء الكناس ودخول المبشرين والقسس، مع محاربتهم للسنة وأهلها⁽⁵⁾.

هذه بعض آثار دولهم وأفرادهم في هذا المجال، ومن كلمات ابن تيمية رحمه الله الخالدة والمهمة في هذا الموضوع، والتي إذا طبقتها على الواقع، وإذا استقرأت من خلالها وقائع التاريخ رأيت صدقها كالشمس، قوله رحمه الله: فليُنظر كل عاقل فيما يحدث في زمانه، وما يقرب من زمانه من الفتن والشور والفساد في الإسلام فإنه يجد معظم ذلك من قبل الرافضة، وتجدهم من أعظم الناس فتناً وشرراً، وأنهم لا يقعدون عما يمكنهم من الفتن والشور وإيقاع الفساد بين الأمة⁽⁶⁾، ونحن قد علمنا بالمعاينة والتواتر أن الفتن والشور العظيمة التي لا تشابهها فتن، إنما تخرج عنهم⁽⁷⁾.

فمع من نتحد يا معشر أهل السنة؟ مع من يطعن في قرآننا ويفسره على غير تأويله

(1) أصول الشيعة الإمامية (1475/3).

(2) المصدر نفسه (1476/3).

(3) عقيدة الشيعة، دونلدسن، 302.

(4) أصول الشيعة الإمامية (1478/2).

(5) المصدر نفسه (1478/2).

(6) منهاج السنة (243/3).

(7) المصدر السابق (245/3).

ويحرف الكلم عن مواضعه، ويكفر الصديق والفاروق وأم المؤمنين وأحب نساء النبي ﷺ إليه عائشة رضي الله عنها، وطلحة والزبير وغيرهم من أجلة الصحابة رضوان الله عليهم، ويخادع المسلمين باسم التقية (1).

3 - من التجارب المعاصرة في التقريب:

(أ) تجربة مصطفى السباعي:

بذل الدكتور مصطفى السباعي عدة مساع مع بعض علماء الشيعة في مسألة التقريب، وسعى لعقد مؤتمر إسلامي لدراسة السبل الكفيلة لإرساء دعائم الألفة والمودة والتقارب بين الفريقين، وكان يرى من أكبر العوامل في التقريب أن يزور علماء الفريقين بعضهم بعضاً، وأن تصدر الكتب والمؤلفات التي تدعو إلى التقارب، وكان يرى عدم إصدار الكتب التي تثير ثائرة أحد الطرفين، وقام مصطفى السباعي بزيارة أحد مراجع الشيعة الكبار، ومن يعد عندهم من أكبر دعاة الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب والدعوة إلى توحيد الصف وجمع الكلمة، وهو شيخهم عبد الحسين شرف الدين الموسوي فألفاه متحمساً لهذه الفكرة ومؤمناً بها، واتفق معه على عقد مؤتمر إسلامي بين علماء السنة والشيعة لهذا الغرض.

كما قام السباعي بزيارة وجوه الشيعة من سياسيين وتجار وأدباء للغرض نفسه، وخرج من هذه الاتصالات فرحاً لحصوله على تلك النتائج، وما كان يخطر ببال السباعي - رحمه الله - أو يدور بخلده ما تنطوي عليه نفوس القوم من أهداف، وما يرمون إليه من وراء دعوة التقريب من خطط، حتى فوجئ السباعي - كما يقول - بعد فترة بأن هذا الموسوي المتحمس للتقريب قام بإصدار كتاب في أبي هريرة رضي الله عنه مليء بالسياب والشتائم، بل انتهى فيه إلى القول بأن أبا هريرة رضي الله عنه كان منافقاً كافراً، وأن الرسول قد أخبر عنه بأنه من أهل النار (2).

ثم يقول السباعي: لقد عجبت من موقف عبد الحسين في كلامه وفي كتابه معاً، ذلك الموقف الذي لا يدل على رغبة صادقة في التقارب ونسيان الماضي (3).

ويذكر السباعي أن غاية ما قدم شيوخ الشيعة تجاه فكرة التقريب هي جملة من

(1) مسألة التقريب (280/2).

(2) السنة ومكانتها، ص 9.

(3) المصدر السابق، ص 10.

المجاملة في الندوات والمجالس، مع استمرار كثير منهم في سب الصحابة وإساءة الظن بهم، واعتقاد كل ما يروى في كتب أسلافهم من تلك الروايات والأخبار (1)، ويذكر أنهم وهم ينادون بالتقريب لا يوجد لروح التقريب أثر لدى علماء الشيعة في العراق وإيران، فلا يزال القوم مصرين على ما في كتبهم من ذلك الطعن الجارح والتصوير المكذوب لما كان بين الصحابة من خلاف، كأن المقصود من دعوة التقريب هي تقريب أهل السنة إلى مذهب الشيعة (2).

ويذكر السباعي: أن كل بحث علمي في تاريخ السنة أو المذاهب الإسلامية لا يتفق مع وجهة نظر الشيعة يقيم بعض علمائهم النكير على من يبحث في ذلك، ويتسترون وراء التقريب ويتهمون صاحب هذا البحث بأنه متعصب معرقل لجهود المصلحين في التقريب، ولكن كتاباً ككتاب عبد الحسين شرف الدين في الطعن في أكبر صحابي موثق في روايته للأحاديث في نظر أهل السنة لا يراه أولئك العائبون أو الغاضبون عملاً معرقلًا لجهود الساعين إلى التقريب، ويقول: لست أحصر المثل بكتاب: "أبي هريرة" المذكور، فهناك كتب تطبع في العراق وفي إيران وفيها من التشنيع على جمهور الصحابة ما لا يتحمل سماعه إنسان ذو وجدان وضمير، مما يوجب نيران التفرقة من جديد (3).

هذه تجربة الشيخ السباعي رحمه الله، ومحاولته أفلست أمام تعصب شيوخ الشيعة وإصرارهم في عدوانهم على خير جيل وجد في خير القرون (4).

لقد أصبح التقريب في مفهوم الشيعة الرافضة، أن يتاح لهم المجال لنشر عقائدهم في ديار السنة، وأن يستمروا في نيلهم من أصحاب رسول الله ﷺ وأن يسكت أهل السنة عن بيان الحق، وإن سمع الروافض الحق يعلو هاجوا وماجوا قائلين إن الوحدة في خطر (5).

(ب) تجربة الشيخ موسى جار الله :

(1) المصدر السابق، ص 9، 10.

(2) المصدر السابق، ص 9، 10.

(3) المصدر السابق ص 10.

(4) مسألة التقريب (2/ 198).

(5) مسألة التقريب (2/ 198).

هذا الشيخ الجليل من علماء روسيا فهو موسى بن جابر الله التركستاني القازاني الروسي، شيخ مشايخ روسيا في نهاية العصر القيصري وبداية الحكم السوفيتي، كان صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في أمور مسلمي روسيا الذين كانوا يزيدون عن الثلاثين مليون نسمة، ثم هب عليه إعصار الشيوعية، فأصبح بعيداً عن دياره وأهله، قام بتأليف رسائل وكتب، تنقل بين الهند والحجاز ومصر والعراق وإيران، قال عن نفسه: كان بوسعي أن أجد كاتب روسيا الأول وأحد زعماء الطليعة فيها لو أنني تخلّيت عن إيماني، ولكنني أثرت أن أشتري الآخرة بالدنيا (1).

حاول هذا العالم الجليل أن يجمع شمل الأمة، وأن يوحد أهل السنة والشيعة وبذل جهوداً في هذا الجانب عظيمة، فبدأ بدراسة كتب الشيعة وطالعتها باهتمام كما يذكر أنه طالع (أصول الكافي وفروعه) و (من لا يحضره الفقيه)، وكتاب (الوافي) و (مرآة العقول) و (بحار الأنوار) و (غاية المرام) وكتباً كثيرة وغير هذه الكتب (2).

ثم زار ديار الشيعة وعاش فيها أكثر من سبعة أشهر يزور معابدها ومشاهدها ومدارسها ويحضر محافلها وحفلاتها في العزائم والمآتم، ويحضر حلقات الدروس في البيوت والمساجد وصحونها، والمدارس وحجراتها، وأقام بالنجف أيام المحرم ورأى كل ما تأتي به الشيعة أيام العزاء ويوم عاشوراء.

وخرج هذا العالم بنتيجة علمية، فرأى ببصيرته النافذة وعلمه الغزير أن نقد عقائد الشيعة وواقعها هو أول مرحلة من تأليف قلوب الأمة، لا تأليف بدونها، وكان أول مساعيه في التقريب لقاءه مع شيخ الشيعة محسن الأمين في طهران، وجرى بينهما بعض الحديث ثم قدم له الشيخ موسى ورقة صغيرة كان تاريخ الرسالة 1934/8/26 وأرسل منها نسخة إلى علماء النجف، وأخرى إلى علماء الكاظمية، فكتب فيها: أقدم هذه المسائل لأساتذة النجف الأشرف بيد الاحترام، بأمل الاستفادة بقلب سليم صادق، كله رغبة في تأليف عالمي الإسلام الشيعة الإمامية الطائفة المحقة - يعنى على زعمهم (3)، وعامة أهل السنة والجماعة راجياً إجابة الأساتذة جميعاً أو فرادى، وكل ببيانه البليغ، وبتوقيع يده مؤكداً بخاتمه ومهره، ثم أورد في الرسالة ما في كتب الشيعة من أمور

(1) المصدر نفسه (201/2).

(2) الوشيعة، ص 19 مسألة التقريب (199/2).

(3) مسألة التقريب (205/2).

منكرة مشيراً إلى أرقام الصفحات في كل ما يذكره، فذكر عدة قضايا خطيرة في كتب الشيعة الرافضة، تحول بين الأمة والائتلاف مثل:

* تكفير الصحابة.

* اللعنات على العصر الأول.

* تحريف القرآن الكريم.

* حكومات الدول الإسلامية وقضاتها وكل علمائها طواغيت في كتب الشيعة.

* كل الفرق الإسلامية كافرة ملعونة خالدة في النار إلا الشيعة.

* الجهاد في كتب الشيعة مع غير الإمام المفترض طاعته حرام مثل حرمة الميتة وحرمة الخنزير، ولا شهيد إلا للشيعة، والشيعة شهيد ولو مات على فراشه، والذين يقاتلون في سبيل الله من غير الشيعة فالويل يتعجلون.

ثم قال الشيخ بعدما نقل شواهد هذه المسائل من كتب الشيعة المعتمدة مخاطباً شيوخ الشيعة: هذه ست من المسائل، عقيدة الشيعة فيها يقين. فهل يبقى لتوحيد كلمة المسلمين في عالم الإسلام من أمل وهذه عقيدة الشيعة؟.

وهل يبقى بعد هذه المسائل، وبعد هذه العقيدة لكلمة التوحيد في قلوب أهلها من أثر؟.

وهل يمكن أن يكون للأمم الإسلامية - ولهم هذه العقيدة - في سبيل غلبة الإسلام في مستقبل الأيام من سعى؟.

ثم أردف ذلك بمسائل منكرة أخرى مثل:

* رد الشيعة لأحاديث الأمة ودعواهم أن كل ما خالف الأمة فيه الرشاد. ويرى أن هذا المبدأ هدم لدين الشيعة قبل أن يهدم دين الإسلام.

* وما في كتب الشيعة من أبواب في آيات وسور نزلت في الأئمة والشيعة، وفي آيات وسور نزلت في كفر أبي بكر وعمر وكفر من اتبعهما.

* وغلو الشيعة في التقية.

ثم ذكر أباطيل أخرى شنيعة في كتب الشيعة مثل:

* أن رسول الله ﷺ طلق عائشة فخرجت من كونها أم المؤمنين.

* أن القائم عندما يقوم يقيم الحد على عائشة انتقاماً لأمه ابنة النبي ﷺ فاطمة عليها وعلى أبيها وأولاده الصلاة والسلام.

* أن القائم إذا ظهر يهدم مساجد الإسلام.

* ثم ذكر أن دين الشيعة روحه العداء، وأن ما في كتب الشيعة من حكايات العداء بين الصديق والفاروق، وبين علي كلها موضوعة.

* وذكر أن كتب الشيعة تقول على لسان بعض الأئمة: إن الأمة وإن كانت لها أمانة وصدق ووفاء، لا تكون مؤمنة لإنكارها الولاية.

وأن الشيعة وإن لم يكن عندها شيء من الدين لا عتب لها لأنها تدين بولاية إمام عادل. وذكر مسائل أخرى ثم قال: ففضلوا أيها الأساتذة السادة بالإفادة حتى يتحد الإسلام وتجتمع كلمة المسلمين حول كتاب الله المبين، فماذا كان جواب الشيعة بهذه المسائل التي نقلتها من أمهات كتب الشيعة عرضاً على سبيل الاستيضاح، عملاً بأمر الله في كتابه: {فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٧﴾} [النحل: 43، الأنبياء: 70].

يقول: ثم انتظرت سنة وزيادة، ولم أسمع جواباً من أحد إلا من كبير مجتهدي الشيعة بالبصرة، قد قام بوظيفته وتفضل على بكل أجوبته في كتاب تزيد صفحاته على تسعين، بكلمات في الطعن في العصر الأول أشد وأجرح من كلمات كتب الشيعة، ثم كتب الشيخ موسى كتابه (الوشيعه في نقد عقائد الشيعة)، بعد أن لم ير استجابة من شيوخ الشيعة، ويقول: إنني أدافع بذلك عن شرف الأمة وحرمة الدين، وأقضي به حقوق العصر الأول على وعلى كل الأمة (1).

وإذا كان الشيخ موسى جار الله يرى في نشره كتاب (الوشيعه) وفي نصحه لشيوخ الشيعة أن ذلك أول تدبير في التأليف والتقريب فإن شيوخ الشيعة تري أن ما كشفه الشيخ موسى يجب أن يكون دفيناً ويستفزه مثل هذا الكشف غاية الاستفزاز، والسبب في انزعاج شيوخ الشيعة من أي كشف لما في كتبهم من أباطيل أن في ذلك فضحاً لأغراضهم ومآربهم، وكشفاً لاستغلالهم لجمهور البسطاء من الشيعة، دينياً باسم النيابة عن المعصوم المنتظر، ومالياً باسم خمس هذا المنتظر (2).

(1) الوشيعة ص39، مسألة التقريب (208/2).

(2) مسألة التقريب.

4 - المنهج السليم للتقريب:

هو أن يقوم علماء السنة بجهد كبير لنشر اعتقادهم الصحيح المنبثق من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وبيان صحته وتميزه عن مذاهب أهل البدع، وكشف مؤامرات الشيعة الرافضة وأكاذيبهم وما يستدلون به من كتب أهل السنة والرد على الشبهات الموجهة لأهل السنة بعلم وعدل وبرهان، ولا بد من مصاحبة ذلك كله ببيان لانحرافات الشيعة الرافضة، وكشف ضلالاتهم وأصولهم الفاسدة، وإذا كان أئمة السنة قد شاركوا في ذلك فإنه يجب مضاعفة الجهد وأن يكون جهداً جماعياً مخططاً له.

إن المنهج الأصيل للتقريب هو بيان الحق وكشف الباطل وتقريب الشيعة إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وفهم الإسلام الصحيح، من خلال علماء أهل السنة وعلى رأسهم فقهاء وعلماء أهل البيت كأمير المؤمنين علي وإبنائه وأحفاده من العلماء، ولا بد من الوقوف في وجه المد التبشيري الرافضي، الذي يشين لأهل البيت الأطهار، والذي ينشط اليوم بشكل قوى في العالم الإسلامي، وفي أوروبا وأمريكا، وحتى يجتمع المسلمون على كلمة سواء، ويعتصموا بحبل الله جميعاً ولا يفرقوا.

وإذا كان لا يجدى مع بعض علماء الشيعة الرافضة الاحتجاج عليهم بالقرآن والسنة والإجماع، وبيان الحق بهذه الأصول لمخالفاتهم لأهل السنة في ذلك، فلا يعنى ذلك أن نتوقف عن بيان مذهب أهل السنة وصحته، وبطلان مذهب الشيعة وضلاله في تلك الأصول، فذلك سيحد من انتشار عقيدة الروافض بين أهل السنة - بإذن الله تعالى.

وعلياً أن نبحت عما يكشف باطلهم من كتبهم نفسها، وهذا المنهج لم يسلكه علماؤنا المتقدمون الذين اهتموا بالرد على الروافض، وتقنيده حججهم ودحض دعاواهم، ولعل السبب في ذلك أن كتب القوم لم يكن لها ذلك الذبوع والانتشار، وكانت موضع التداول الخاص بهم، أو أن السبب أن هناك بعض كتبهم الأساسية قد وضعت من المتأخرين ونسبت للمقدمين، أو زيد عليها في العصور المتأخرة " الدولة الصفوية ".

أيا كان السبب هذا أو ذاك أو جميعاً فإن كتب الروافض اليوم قد انتشرت ودان بقديسيته وأمن بصحتها الكثير من الشيعة الرافضة، فهم لا يؤمنون إلا بما جاء فيها ولا يحتجون إلا بها، ويردون بها السنة الصحيحة بل نصوص الكتاب الظاهرة بل منهم من يصدق أساطيرها التي تمس كتاب الله العظيم، وتزعم الوحي للأئمة وعلم الغيب، فليكن تصحيح وضع الشيعة من كتبهم، وكشف ضلالهم من رواياتهم، ومنطلق التقريب الصحيح من

مدوناتهم (1).

وقد قامت جهود مشكورة في هذا المجال وظهرت بعض الكتب، مثل " الإمامة والنص"، فيصل نور، " ثم أبصرت الحقيقة"، محمد سالم الخضر، و " أصول الشيعة الإمامية الاثني عشرية"، د. نصر عبد الله بن علي القفاري، و " دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين"، للدكتور أحمد جلي.

إن هذا المسلك ينبغي أن يدرس بعناية واهتمام، فإن القارئ لكتب الشيعة يتلمس خيوطاً بيضاء وسط ركाम هائل من الضلال، ومن الممكن أن ينسج من هذه الخيوط العقيدة الحقبة للأئمة الموافقة للكتاب والسنة الصحيحة، من الضياع والتهيه الذي يعيشونه، وهذه الخيوط كما تشمل الأصول تشمل الفروع وعلى ذلك يمكن اللقاء والتقارب (2).

كما أنه ينبغي التنويه وتشجيع الأصوات الإصلاحية الشيعية الصادقة واحترامهم وتقديرهم، والوقوف معهم في نصيحة أقوامهم، كالذي قام به السيد حسين الموسوي - رحمه الله - في كتابه " الله ثم التاريخ، كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار"، وكالجهده العلمي الذي قام به السيد أحمد الكاتب مشكوراً في كتاب " تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه"، وعلينا أن نقف مع كل محب صادق لأهل البيت مقتفياً لأثارهم الصحيحة وهداهم الجميل في إرشاد الناس لكتاب الله وسنة نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام، ونعاملهم بكل احترام وتقدير، ونأخذ بأيديهم نحو شواطئ الأمان، ونبين لهم أن القرآن الكريم والسنة المطهرة مرجع كل مسلم في تعرف أحكام الإسلام، ويفهم القرآن الكريم طبقاً لقواعد اللغة العربية من غير تكلف ولا تعسف، ويرجع في فهم السنة المطهرة إلى رجال الحديث الثقات (3)، وأن كل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا المعصوم ﷺ، وكل ما جاء عن السلف رضي الله عنهم موافقاً للكتاب والسنة قبلناه، وإلا فكتاب الله وسنة رسوله أولى بالاتباع، ولكننا لا نعرض للأشخاص فيما اختلفوا فيه بطعن أو تجريح، ونكلهم إلى نياتهم وقد أفضوا إلى ما قدموا (4).

وكل بدعة في دين الله لا أصل لها استحسنها الناس بأهوائهم سواء بالزيادة فيه أو

(1) مسألة التقريب (282/2، 283).

(2) المصدر نفسه (296/2).

(3) النهج المبين لشرح الأصول العشرين د. عبد الله الوشلي، ص 126.

(4) المصدر نفسه، ص 157.

بالنقص منه ضلالة تجب محاربتها (1) والقضاء عليها بأفضل الوسائل التي لا تؤدي إلى ما هو شر منها، ومحبة الصالحين واحترامهم والثناء عليهم بما عرف من طيب أعمالهم قربة إلى الله تبارك وتعالى، والأولياء هم المذكورون في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: 63] والكرامة ثابتة لهم بشرائطها الشرعية مع اعتقاد أنهم رضوان الله عليهم لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرراً في حياتهم أو بعد مماتهم، فضلاً عن أن يهبوا شيئاً من ذلك لغيرهم (2). وزيارة القبور أياً كانت سنة مشروعة بالكيفية المأثورة، ولكن الاستعانة بالمقبرين وطلب قضاء الحاجات منهم عن قرب أو بعد والنذر لهم وتشبيد القبور وسترها والتمسح بها والحلف بغير الله وما يلحق بذلك من المبتدعات كبائر تجب محاربتها، ولا نتأول لهذه الأعمال سداً للذريعة (3)، والعرف الخاطئ لا يغير من حقائق الألفاظ الشرعية، بل يجب التأكد من حدود المعاني المقصود بها والوقوف عندها كما يجب الاحتراز من الخداع اللفظي في كل نواحي الدنيا والدين، فالعبرة بالمسميات لا بالأسماء (4).

والإسلام يحرر العقل، ويحث على النظر في الكون، ويرفع قدر العلم والعلماء ويرحب بالصالح والنافع من كل شيء، والحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها (5)، ولا نكفر مسلماً أقر بالشهادتين، وعمل بمقتضاها وأدى الفرائض، برأي أو معصية إلا إن أقر بكلمة الكفر، أو أنكر معلوماً من الدين بالضرورة أو كذب صريح القرآن أو فسرّه على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية بحال، أو عمل عملاً لا يحتمل تأويلاً غير الكفر (6).

إن مثل هذه الأصول والمفاهيم تعين الناس عموماً في فهم الإسلام المتمثل في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومنهج أهل السنة والجماعة، الذي أصل لأصوله رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدون المهديون، ومن سار على نهجهم من العلماء والفقهاء.

إن أهل الحق المتمسكين بنهج أهل السنة، ليس عندهم بدع بحمد الله، ومستندهم القرآن والسنة الصحيحة، ولا يمكنهم التنازل عن شيء من ذلك مما قد يجعل الدين

(1) المصدر نفسه، ص243.

(2) المصدر نفسه، ص259.

(3) النهج المبين لشرح الأصول العشرين، 279.

(4) المصدر نفسه، ص305.

(5) المصدر نفسه، ص323.

(6) المصدر نفسه، ص343.

عرضة للمساومة، وأما الشيعة الرافضة فعندهم من البدع الشيء الكثير لا يمنعهم شيء من التنازل عنها إلا التعصب واتباع الهوى والمصالح المادية لبعض شيوخهم المنحرفين عن هدى أمير المؤمنين على وعلماء أهل البيت رضي الله عنهم جميعاً، وذكر العلماء أن أهل السنة عليهم إنكار بدع المبتدعة، وإن كان المبتدع متعبداً بها معتقداً صوابه، ولا بد أن نقيد إنكارنا على هذه البدع بالقيود المصلحي وفق قاعدة الترجيح بين المفساد والمصالح المتعارضة بأن نحتمل المفسدة اليسيرة من أجل درء المفسدة الكبيرة، ونحتمل تقويت المعروف الأصغر حرصاً على جلب المعروف الأكبر، وهذه قاعدة صحيحة عند الفقهاء، والعمل بهذه القاعدة قد يجعلنا نسكت عن إنكار بدعة الشيعة الرافضة في وقت من الأوقات أو في مكان من الأمكنة سداً للذريعة وخروجاً عن أصل الإنكار إذا كان الإنكار يؤدي إلى هياج الفتن وإراقة الدماء والاقتتال بين أهل بلد يتكافأ فيه عدد الشيعة مع عدد أهل السنة، وأما في الأحوال الاعتيادية التي لا تكون هناك مفسدة تصاحب هذا الإنكار يكون مستساغاً أو واجباً⁽¹⁾.

وعلى علماء أهل السنة أن يلتزموا أسلوب البحث العلمي الهادئ في مناقشة بدع المبتدعة، وأن يترفقوا معهم، وقد يكون من تمام الترفق زيارتهم ومعاونتهم في الحدود التي لا خلاف فيها أو نجدتهم في الملمات وأيام المصاعب أو نصرهم إذا كانوا في نزاع مع كافر أو ظالم، وفق السياسة الشرعية الخاضعة للمصالح والمفاسد، إلا أن هذا الأصل في التعاون وحسن العلاقة وهدوء البحث لا يمكن أن يطرد دائماً، ليشمل من يأتي من الشيعة الرافضة بغلو قد يكون في السكوت عنه تحريك الغوغاء والدهماء، بل الواجب أن ننكر على أهل الغلو الشديد والأقوال الشاذة في كل الأحوال، والحد المميز بين الطائفتين الأولى التي نترفق معها في الكلام، والثانية التي نغلظ لها الكلام إنما يكون كامناً في مدى اعتماد القائل على نص شرعي يتكون منه شبهة له أو على تأويل قد تميل إليه بعض الأذهان، وأما من يتبع غرائب النقول عن المجاهيل والمتأخرين ومن لا تأويل له فالإنكار - من تجاهه أولى - وربما كان الإغلاظ له واجباً⁽²⁾.

إن أهل الحل والعقد من أهل السنة في المجتمعات الطائفية هم الذين يقدرון المواقف السياسية، والتحالفات الحزبية مع الطوائف الأخرى وفق فقه المصالح والمفاسد

(1) مسألة التقريب (360/2).

(2) المصدر نفسه (361/2).

الذي تضبطه قواعد السياسة الشرعية، وهذا لا يمنع العلماء والدعاة من تعليم المسلمين أصول منهج أهل السنة وتربيتهم عليه، والتحذير من العقائد المنحرفة المندسة في أوساط المسلمين، حتى لا يتأثروا بتلك الأفكار الفاسدة التي يجتهد دعائها في نشرها بالليل والنهار، والسر والإعلان بدون ملل ولا كلل، وقد قام رسول الله ﷺ إبان هجرته للمدينة بعقد المعاهدات مع اليهود، والتي تؤمن لهم حياة كريمة في ظل الدولة الإسلامية، وكان القرآن الكريم في نفس الوقت يتحدث عن عقائد اليهود وتاريخهم وأخلاقهم، حتى يعرف المسلمون حقيقة الشخصية اليهودية، فلا ينخدعوا بها.

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	5
الباب الأول:	10
الخوارج.....	10
الفصل الأول نشأة الخوارج والتعريف بهم.....	11
الفصل الثاني ذكر الأحاديث التي تتضمن ذم الخوارج.....	15
الفصل الثالث انحياز الخوارج إلى حروراء ومناظرة ابن عباس لهم.....	20
الفصل الرابع خروج أمير المؤمنين رضي الله عنه لمناظرة بقية الخوارج وسياسته في التعامل معهم بعد رجوعهم للكوفة ثم خروجهم من جديد..	24
الفصل الخامس معركة النهروان (38هـ).....	29
الفصل السادس من الآثار الفقهية من معارك أمير المؤمنين على رضي الله عنه..	36
الفصل السابع من أهم صفات الخوارج.....	41
1 - الغلو في الدين:	41
2 - الجهل بالدين:	42
3 - شق عصا الطاعة:	43
4 - التكفير بالذنوب واستحلال دماء المسلمين وأموالهم:	44
5 - تجويزهم على النبي r ما لا يجوز في حقه (كالجور)....	45
6 - الطعن والتضليل:	45
7 - سوء الظن:	45
8 - الشدة على المسلمين:	46
الفصل الثامن بعض الآراء الاعتقادية للخوارج.....	47
1 - تكفير صاحب الكبيرة:	47
2 - رأيهم في الإمامة:	50
الفصل التاسع طعن الخوارج في بعض الصحابة، وتكفيرهم لعثمان وعلى رضي الله عنهما.....	57
الفصل العاشر من سمات الخوارج ونزعاتهم في العصر الحديث.....	61

61	1 - الجهل بالعلوم الشرعية:
62	2 - القراءة من الكتب بدون معلم:
68	3 - تخلي كثير من العلماء عن القيام بواجبهم:
69	4 - شيوع الظلم والتحاكم للقوانين الوضعية:
70	5 - التأويلات الخاطئة لبعض آراء المفكرين المسلمين المعاصرين: ...
70	6 - انتشار الفساد بين الناس:
70	7 - عدم تركية النفوس:
71	أهم مظاهر الغلو في العصر الحديث:
71	1 - التشدد في الدين على النفس والتعسير على الآخرين: ...
71	2 - التعالي والغرور وما يؤدي إليه من تصدر الأحداث: ...
72	3 - الاستبداد بالرأي وتجهيل الآخرين:
73	4 - الطعن في العلماء العاملين:
74	5 - سوء الظن:
76	6 - الشدة والعنف مع الآخرين:
79	7 - التكفير:
87	الباب الثاني:
87	الشيعة:
88	الفصل الأول الشيعة في اللغة والاصطلاح، والرفض في اللغة والاصطلاح: ...
88	1 - الشيعة في اللغة:
88	2 - تعريف الشيعة في الاصطلاح:
91	3 - الرفض في اللغة:
91	4 - الرفض في الاصطلاح:
92	5 - سبب تسميتهم رافضة:
93	6 - رافضة اليوم:
95	الفصل الثاني نشأة الشيعة الرافضة وبيان دور اليهود في نشأتهم:
101	الفصل الثالث المراحل التي مرت بها الشيعة الرافضة:
105	الفصل الرابع من أهم عقائد الشيعة الرافضة " الإمامة " :
106	أولاً: منزلة الإمامة عندهم وحكم من جردها:

116	ثانياً: العصمة عند الشيعة الرافضة:
135	ثالثاً: النص من شروط الإمامة عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية:
144	أدلتهم من القرآن على النص:
145	1 - آية الولاية:
150	2 - آية المباهلة:
153	3 - قوله تعالى: {قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى}
155	أدلتهم من السنة:
155	1 - خطبة غدير خم:
162	2 - حديث استخلاف علي رضي الله عنه علي المدينة في تبوك:
167	بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يستدلون بها في الإمامة:
167	1 - حديث الطائر:
168	2 - حديث الدار:
170	3 - حديث: أنا مدينة العلم وعلي بابها وأحاديث أخرى موضوعة:
172	رابعاً: التوحيد والشيعة الاثنا عشرية:
173	1 - نصوص التوحيد جعلوها في ولاية الأئمة:
175	2 - الولاية أصل قبول الأعمال عندهم:
176	3 - اعتقادهم أن الأئمة هم الواسطة بين الله وخلقه:
177	(أ) قولهم: لا هداية للناس إلا بالأئمة:
177	(ب) قولهم: لا يقبل الدعاء إلا بأسماء الأئمة:
179	(ج) قولهم: إن الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى بيت الله:
181	4 - قولهم: إن الإمام يحرم ما يشاء ويحل ما يشاء:
182	5 - قولهم: بأن الدنيا والآخرة كلها للإمام يتصرف بها كيف يشاء:
183	6 - إسناد الحوادث الكونية إلى الأئمة:
183	7 - الجزء الإلهي الذي حل في الأئمة:
184	8 - قولهم: إن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء: ..
191	9 - الغلو في الإثبات (التجسيم):
192	10 - التعطيل عندهم:
194	(أ) مسألة خلق القرآن:

197	(ب) مسألة الرؤية:
199	11 - تفضيلهم الأئمة على الأنبياء والرسل:
202	الفصل الخامس موقف الشيعة الإمامية من القرآن الكريم.
202	1 - اعتقاد بعضهم في تحريف كتاب الله عز وجل والرد عليهم:
212	2 - اعتقادهم أن القرآن ليس حجة إلا بقيم:
218	3 - اعتقادهم بأن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر:
223	الفصل السادس موقف الشيعة الإمامية من الصحابة الكرام.
226	نماذج للمزاجية في تفسير الآيات عند الشيعة الرافضة المتعلقة بردة الصحابة - على حد زعمهم - والرد على باطلهم:
226	(أ) آية آل عمران:
229	(ب) آية سورة المائدة:
230	(ج) آية سورة التوبة:
232	(د) حديث المذاذة عن الحوض:
237	1 - عدالة الصحابة رضي الله عنهم:
243	(2) وجوب محبتهم والدعاء والاستغفار لهم:
244	(3) تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم في الكتاب والسنة:
247	(4) حب أمير المؤمنين على وأبنائه للصحابة رضي الله عنه:
249	الفصل السابع موقف الشيعة من السنة النبوية.
251	موقف الشيعة من السنة بسبب تكفيرهم للصحابة:
256	الفصل الثامن التقية عند الشيعة.
256	1 - تعريفها عند الشيعة الرافضة:
256	2 - مكانتها عند الشيعة الرافضة:
258	3 - سبب هذا الغلو في أمر التقية يعود إلى عدة أمور منها:
261	4 - مفهوم التقية عند أهل السنة:
264	الفصل التاسع المهدي المنتظر بين الشيعة والسنة.
264	1 - عقيدة المهدي المنتظر عند الشيعة:
266	2 - عقيدة أهل السنة والجماعة في المهدي:
270	الفصل العاشر عقيدة الرجعة عند الشيعة الرافضة.
273	الفصل الحادي عشر قولهم بالبذاء على الله سبحانه وتعالى.

276	الفصل الثاني عشر موقف أهل البيت من الشيعة الرافضة.
276	1 - ما ثبت عن علي رضي الله عنه وتواتر عنه أنه قال وهو على منبر الكوفة: ..
276	2 - قول الحسن بن علي رضي الله عنهما:
277	3 - قول الحسين بن علي رضي الله عنهما:
277	4 - قول علي بن الحسين - رحمه الله:
278	5 - قول محمد بن علي (الباقر):
278	6 - قول زيد بن علي رحمه الله:
278	7 - قول جعفر بن محمد (الصادق):
280	الفصل الثالث عشر وجهة نظر التقريب بين أهل السنة والشيعة.
281	1 - مؤامرة ابن العلقمي الرافضي في إسقاط بغداد 656هـ:
282	2 - الدولة الصفوية:
284	3 - من التجارب المعاصرة في التقريب:
284	(أ) تجربة مصطفى السباعي:
285	(ب) تجربة الشيخ موسي جار الله:
288	4 - المنهج السليم للتقريب:
293	أهم المصادر والمراجع.
307	الفهرس.

أهم المصادر والمراجع

- 1- المهدي وفق أشرط الساعة، د. محمد أحمد إسماعيل المقدم، الدار العالمية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 1423هـ.
- 2- انتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال للدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.
- 3- النهج المبين للأصول العشرين، عبد الله القاسم الوشلي، دار المجتمع، جدة، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م.
- 4- مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، د. ناصر بن عبد الله القفاري، دار طيبة، الطبعة الثانية 1413هـ، السعودية.
- 5- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية، عرض ونقد د. ناصر بن عبد الله ابن علي القفاري، دار الرضا للنشر والتوزيع، الجيزة بمصر الطبعة الثالثة 1418هـ 1998م.
- 6- بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود، عبد الله الجميلي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1414هـ - 1994م.
- 7- السنة ومكانتها في التشريع، د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي الطبعة الرابعة، 1405هـ 1985م.
- 8- انتصار الحق مناظرة علمية مع بعض الشيعة الإمامية، مجدي محمد علي، دار طيبة، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.
- 9- الموسوعة الحديثية السنن الكبرى للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م.
- 10- ثم أبصرت الحقيقة، محمد سالم الخضر، دار الإيمان، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م، دار الإيمان للطباعة والنشر.
- 11- تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.
- 12- مع الشيعة الاثنى عشرية في الأصول والفروع د. علي السالوس، دار التقوي، الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م.

- 13- خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عبد الحميد علي ناصر فقيهي، رسالة علمية قدمت للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة لم تطبع حتى الآن أشرف عليها الدكتور أكرم ضياء العمرى.
- 14- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن محمد بن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت الطبعة الأولى 1412هـ - 1992م.
- 15- البداية والنهاية، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي دار الريان، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.
- 16- الانشراح ورفع الضيق في سيرة أبي بكر الصديق، د. علي محمد الصلابي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1423هـ - 2002م.
- 17- دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها، د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار إشبيلية، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م، الرياض.
- 18- الخوارج في العصر الأموي، د. نايف معروف، دار الطليعة بيروت، الطبعة الرابعة.
- 19- الموسوعة الحديثية، مسند الإمام أحمد بن حنبل، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الطبعة الثانية 1420هـ - 1999م.
- 20- عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام، د. ناصر علي عائض حسن الشيخ، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الألي 1413هـ - 1993م.
- 21- السنة لأبي بكر أحمد بن محمد خلال تحقيق د. عطية الزهراني، دار الراية، الطبعة الأولى 1410هـ.
- 22- فتح الباري، المطبعة السلفية، الطبعة الثانية 1410هـ.
- 23- تاريخ الطبري لأبي جعفر، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.
- 24- سنن أبي داود: الإمام أبو داود سليمان السجستاني تحقيق وتعليق عزت الدعاس 1391هـ، سوريا.
- 25- سنن ابن ماجة، الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني دار الفكر.

- 26- سنن الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، دار الفكر 1398هـ.
- 27- سنن النسائي، أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان بن دينار النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي، الطبعة الأولى 1348هـ - 1930م، دار الفكر بيروت.
- 28- الإحسان في صحيح ابن حبان علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى 1412هـ - 1991م.
- 29- السلسلة الصحيحة، للألباني، المكتب الإسلامي.
- 30- معجم الطبراني الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية 1406هـ - 1995م.
- 31- السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 32- شرح العقيدة الطحاوية، للعلامة محمد بن علي بن محمد الأذرعي، خرج أحاديثها، محمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي، بيروت، 1391هـ.
- 33- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية.
- 34- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1972م.
- 35- صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأهرام الطبعة الأولى، 1347هـ - 1929م.
- 36- مجموع الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، دار الوفاء بالمنصورة، مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.
- 37- المصنف في الأحاديث والآثار، للحافظ أبي بكر بن أبي شيبة، طبع: الدار السلفية، الطبعة الأولى 1403هـ، بومباي الهند.
- 38- المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، طبع: المكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.

- 39- العواصم من القواصم، القاضي أبو بكر بن العربي، تحقيق محب الدين الخطيب، إعداد محمد سعيد مبيض، دار الثقافة قطر الدوحة، الطبعة الثانية، 1989م.
- 40- تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الطبري والمحدثين، تأليف د. محمد أمحزون، دار طيبة، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م.
- 41- الإمامة والرد على الرافضة، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، تحقيق وتعليق د. علي ابن محمد بن ناصر الفقيهي، طبع مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، 1407هـ.
- 42- أصول الدين، لعبد القاهر البغدادي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1346هـ.
- 43- الاعتقاد على مذهب السلف وأهل السنة والجماعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر، نشاط آباد فيصل آباد، باكستان.
- 44- الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد الغزالي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ.
- 45- المقدمة لابن خلدون.
- 46- عبد الله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة في صدر الإسلام، سليمان بن حمد العودة، دار طيبة، الطبعة الثالثة 1412هـ.
- 47- دراسات في عهد النبوة والخلافة الراشدة د. عبد الرحمن الشجاع، الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م، دار الفكر المعاصر - صنعاء.
- 48- منهج علي بن أبي طالب في الدعوة إلى الله، د. سليمان بن قاسم العيد، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.
- 49- الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، السيد عمر، معهد الفكر العالمي.
- 50- المرتضي من سيرة أمير المؤمنين أبي الحسن بن علي بن أبي طالب، لأبي الحسن الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية 1419هـ - 1998م.
- 51- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر بيروت.

- 52- تاريخ المذاهب، لأبي زهرة، دار الفكر العربي الطبعة الأولى.
- 53- الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثانية، 1409هـ.
- 54- مشكاة المصابيح للتبريزي.
- 55- صحح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض الطبعة الأولى 1408هـ.
- 56- صحيح سنن ابن ماجة للألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج الرياض، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م.
- 57- صحيح النسائي للألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1998م.
- 58- مشكاة المصابيح للألباني.
- 59- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 60- مسند أحمد، تحقيق أحمد شاكر، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر، 1368هـ.
- 61- تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم، سعد الله بن جماعة، دار الكتب العلمية.
- 62- جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمرى القرطبي، دار الفكر، دار الكتب الإسلامية، 1402م.
- 63- جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر يوسف بن عبد البر، الطبعة الرابعة 1419هـ - 1998م.
- 64- الإمام علي بن أبي طالب، محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت 1403هـ - 1983م.
- 65- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق نديم مرعشلي، أسامة مرعشلي، مؤسسة الرسالة، 1413هـ - 1993م.
- 66- روح المعاني، للألوسي.

- 67- مدارج السالكين، ابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1392هـ.
- 68- تاريخ دمشق، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى.
- 69- شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي تحقيق د. أحمد سعد حمدان الغامدى، دار طبية، الرياض.
- 70- روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي، المطبعة السلفية القاهرة، الطبعة الأولى 1391هـ.
- 71- المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله النيسابوري بذيله التلخيص للذهبي طبعة 1390هـ - 1970م، دار الفكر.
- 72- نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، دار البلاغة الطبعة الثامنة، 1421هـ - 2000م.
- 73- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان القاهرة، دار الكتاب العربي بيروت.
- 74- الغلو في الدين، د. الصادق عبد الرحمن الغرياني، دار السلام، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م.
- 75- الاعتصام للشاطبي، تحقيق محمد رشيد رضا دار المعرفة، بيروت سنة 1402هـ.
- 76- تفسير الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية.
- 77- الشريعة، للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين الأجرى تحقيق د. عبد الله بن سليمان الدميحي، الطبعة الأولى، دار الوطن، الرياض، 1418هـ - 1997م.
- 78- المغنى، للإمام العلامة ابن قدامة المقدسي، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى 1413هـ - 1996م.
- 79- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ - 1995م.

- 80- إعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت، طبعة 1407هـ.
- 81- الأحكام السلطانية، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- 82- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، تحقيق حسن تميم، مكتبة الحياة، بيروت 1964م.
- 83- صحيح سنن أبي داود، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- 84- المحلي بالآثار، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- 85- معجم الطبراني الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني، دار العربية، بغداد 1398هـ.
- 86- الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي تحقيق عبد الله دراز، دار الباز، مكة المكرمة.
- 87- مسائل الإمام أحمد لأبي داود سليمان بن الأشعث، مطبعة المنار بمصر سنة 1353هـ.
- 88- مناقب الشافعي للرازي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق عبد الغنى عبد الخالق، دار الكتب العلمية بيروت.
- 89- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، عن طبعة حيدر آباد.
- 90- الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار، تحقيق د. علي نويهض، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- 91- تهذيب تاريخ دمشق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ - 1987م.
- 92- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة بدون تاريخ.
- 93- منهاج السنة النبوية لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد مؤسسة قرطبة.

- 94- فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، علي محمد الصلابي، دار الصحابة، الإمارات، الطبعة الأولى 2002م.
- 95- التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان، محمد بن يحيى بن أبي بكر المالقي الأندلسي، حققه د. محمود يوسف زايد، دار الثقافة الدوحة، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م.
- 96- ميزان الاعتدال للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت.
- 97- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت الطبعة الثانية 1390هـ.
- 98- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان البستي محمود إبراهيم زيد، دار المعرفة بيروت.
- 99- رجال الكشي، لأبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي، قدم له وعلق عليه أحمد السيد الحسيني.
- 100- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد بن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي، مصر.
- 101- المغنى في الضعفاء، للذهبي، تحقيق نور الدين عتر.
- 102- غياث الأمم في التباث الظلم، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق عبد العظيم الديب، مطابع الدوحة الحديثة قطر، الطبعة الولي 1400هـ.
- 103- التذكرة في أحوال الموتى والآخرة: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، حققه وأخرج أحاديثه فؤاد أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي.
- 104- حقبة من التاريخ، عثمان الخميس، دار الإيمان الإسكندرية.
- 105- العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط، د. سليمان بن سالم بن رجاء السحيمي، مكتبة البخاري الطبعة الأولى 1420هـ - 2000م.
- 106- أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق محمد إبراهيم البناء، مطبعة الشعب.
- 107- تقريب التهذيب لابن حجر.
- 108- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، الحافظ أحمد بن عبد اللاه الجرجاني، دار

الفكر للطباعة بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ.

- 109- أنساب الأشراف، لأبي الحسن أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري.
- 110- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، مكتبة دار البيان، حققه وعلق عليه: محب الدين الخطيب.
- 111- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري، مطبعة الاعتماد، نشر محمد عبد المحسن الكتبي، تصحيح عبد الرحمن محمد عثمان.
- 112- إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، 1399هـ، نشر المكتب الإسلامي.
- 113- مسند أحمد مع الفتحة الرباني، أحمد عبد الرحمن الساعاتي، مطبعة الفتحة الرباني بالقاهرة، الطبعة الأولى.
- 114- تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مراجعة: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، 1384هـ - 1964م.
- 115- الفكر الشيعي والنزعات الصوفية، كامل الشيبلي، مكتبة النهضة، بغداد، مطابع دار التضامن 1386هـ.
- 116- صحيح موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، للألباني، دار الصميعي السعودية، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م.
- 117- الأحكام السلطانية، لأبي يعلى: محمد بن الحسين تعليق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.
- 118- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلائي، تحقيق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية، مؤسسة الخانجي 1382هـ.
- 119- مناقب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق: لجنة إحياء التراث، طبع دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثالثة، 1402هـ.

- 120- عقيدة الإمام ابن قتيبة د. علي بن نفيح العلياني، مكتبة الصديق، الطبعة الأولى 1312 هـ - 1991 م السعودية.
- 121- مختصر التحفة الاثنى عشرية، للسيد محمود شكرى الألوسى، مكتبة إيشيق - استانبول، تركيا، 1399 هـ - 1979 م.
- 122- أثر التشيع على الروايات التاريخية فى القرن الأولى الهجرى، د. عبد العزيز محمد نور ولى، دار الخضيرى، المدينة النبوية الطبعة الأولى 1417 هـ - 1996 م.
- 123- الشيعة والسنة، إحسان إلهى ظهير.
- 124- دراسات عن الفرق وتاريخ المسلمين، د. أحمد محمد جلى، شركة الطباعة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1406 هـ.
- 125- الإمام الصادق، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربى.
- 126- الشيعة والقرآن، إحسان إلهى ظهير، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، الطبعة الثالثة، 1403 هـ.
- 127- تأويل مختلف الحديث، لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محبى الدين الأصفر المكتب الإسلامى، الطبعة الأولى 1409 هـ.
- 128- الكفاية، أحمد بن على الخطيب، الطبعة الأولى 1405 هـ دار الكتاب العربى، تحقيق، وتعليق: الدكتور أحمد عمر هاشم.
- 129- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 130- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1392 هـ - 1972 م.
- 131- مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث لأبى عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 132- الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق أحمد شاكر، طبع مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده، الطبعة الثانية 1370 هـ.

- 133- تفسير السعدى، المسمى تيسير الكريم الرحمن فى تفسير كلام المنان، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدى تحقيق: محمب زهدى النجار، المؤسسة السعدية.
- 134- تفسير القرآن العظيم، لأبى الفداء إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1389هـ - 1970م.
- 135- الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر البغدادى، تعليق محمد محبى الدين عبد الحميد، مكتبة محمد على صبيح، مصر.
- 136- أثر الإمامة فى الفقه الجعفرى وأصوله، على أحمد السالوس، دار وهدان للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى 1402هـ.
- 137- الخطوط العريضة للأسس التى قام عليها دين الشعية الإمامية الاثنى عشرية، محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة 1393هـ.
- 138- المحاسن النفسانية فى أجوبة المسائل الخراسانية، الشيخ حسين آل عصفور البحرانى، دار المشرق العربى، بيروت، البحرين.
- 139- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير، محمد علي الشوكانى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية 1383هـ.
- 140- ضحي الإسلام، أحمد أمين.
- 141- لمحات اجتماعية من تاريخ العراق د. علي الوردي، مطبعة الإرشاد بغداد 1969م.
- 142- خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م.
- 143- منهج ابن تيمية في مسألة التكفير، د. عبد المجيد بن سالم المشعبي، أضواء السلف، السعودية، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.
- 144- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبى الحسن الأشعري، تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية.

- 145- هدى السارى، مقدمة فتح البارى، الحافظ ابن حجر العسقلانى، المطبعة السلفية ومكتبتها.
- 146- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبى الحسين محمد بن أحمد الملطى، مكتبة المثنى، بغداد 1388هـ - 1968م.
- 147- الخوارج، ناصر العقل، دار الوطن الرياض، الطبعة الأولى 1416هـ.
- 148- الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، حامد عبد المجاد قويسى، الطبعة الأولى 1413هـ - 1933م، دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- 149- تلبیس إبلیس، لابن الجوزى، بتحقيق محمود مهدى استانبولى 1396هـ - 1976م.
- 150- الخوارج، دراسة ونقد لمذهبهم، ناصر بن عبد الله السعوى، دار المعارج الدولية، الرياض، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.
- 151- نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعى، دار المأمون، القاهرة 1357هـ - 1938م.
- 152- ظاهرة الغلو فى الدين فى العصر الحديث، محمد عبد الحكيم، الطبعة الأولى 1411هـ - 1991م.
- 153- الإباضية فى موكب التاريخ، على يحيى معمر مكتبة وهبة.
- 154- السياسية الشرعية فى إصلاح الراعى والراعية - ابن تيمية - المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة 1387هـ.
- 155- فيض التقدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوى، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1391هـ - 1972م.
- 156- قواعد فى التعامل مع العلماء د. عبد الرحمن بن معلا اللويحق، دار الوراق، السعودية، الطبعة الأولى 1410هـ - 1992م.
- 157- التكفير جذوره وأسبابه، د. نعمان عبد الرازق السامرائي - دار المنارة - جدة، الطبعة الأولى 1410هـ - 1992م.
- 158- ظاهرة التكفير، الأمين الحاج محمد أحمد، مكتبة دار المطبوعات الحديثة، جدة السعودية، الطبعة الأولى 1412هـ - 1992م.

- 159- الصحة الإسلامية بين الجمود والتطرف، د. يوسف القرضاوي - كتاب الأمة (2) الطبعة الرابعة، 1405هـ - 1985م.
- 160- مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام: عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ - دار الهداية - الرياض.
- 161- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور، الطبعة الثانية القاهرة 1402هـ.
- 162- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
- 163- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ.
- 164- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، للحافظ قوام السنة أبي القاسم إسماعيل الأصبهاني، د. محمد ربيع مدخلي، ومحمد بن محمود أبو رحيم دار الراية، الطبعة الأولى 1411هـ.
- 165- اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين، لفخر الدين الرازي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1402هـ.
- 166- الصارم المسلول على شاتم الرسول، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، 1402هـ - 1982 م.
- 167- الكشف للزمخشري، جار الله محمود الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.
- 168- تاج العروس من جواهر القاموس محمد مرتضي الزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- 169- آية التطهير وعلاقاتها بعصمة الأئمة، عبد الهادي الحسيني.
- 170- تفسير البغوى، المسمي معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى الشافعي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، ومروان سوار، دار المعرفة بيروت.
- 171- الحجج الدامغة لنقض كتاب المراجعات، أبو مريم بن محمد الأعظمي.

- 172- الرسالة التدمرية لابن تيمية، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية 1391هـ.
- 173- أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، محمد علي الصلابي، القاهرة - دار التوزيع والنشر الإسلامية 1425هـ - 2004 م.
- 174- المنحة الإلهية في تهذيب الطحاوية، عبد الآخر حماد الغنيمي، دار الصحابة، بيروت، الطبعة الثالثة جمادى الثانية، 1418هـ - 1997 م.
- 175- الملل والنحل، لأبي الفتح محمد عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: الأستاذ أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1413هـ.
- 176- مختصر تفسير القرآن العظيم المسمى عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، اختصار وتحقيق: أحمد شاكر دار طيبة، دار الوفاء، الطبعة الأولى 1424هـ.
- 177- اليهود في السنة المطهرة، عبد الله الشقار، دار طيبة الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.
- 178- خلافة علي بن أبي طالب، رتبته وهذبه د / محمد بن صامل السلمي، مستخرج من البداية والنهاية، دار الوطن الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م.
- 179- وسطية أهل السنة بين الفرق د / محمد باكريم، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى 1415هـ - 1994 م.
- 180- العزلة والخلطة، أحكام وأحوال، سلمان بن فهد العودة، الطبعة الأولى 1413هـ - 1993 م.
- 181- السلسلة الضعيفة، للألباني، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م.